برنامج الموئل

دراسات DERASAT
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

UNDP

تقرير حالة المدن العربية ٢٠٢٢

تمويل البنية التحتية الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة

منشورات الأمم المتحدة

حقوق النشر © الأمم المتحدة 2023

جميع الحقوق محفوظة.

ص.ب 30030 نيروبي 00100، كينيا

هاتف: 120 7623 20 00254

فاكس: 904 7623 20 00254

البريد الإلكتروني: unhabitat-info@un.org

الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org

HS/007/23E

الرقم القياسي الدولي للكتاب: 978-92-1-132899-8

الرقم القياسي الدولي للكتاب (سلسلة كتب): 978-92-1-132899-8

إخلاء مسؤولية

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها. هذا المصنف متاح للعامة بمقتضى رخصة المشاع الإبداعي لفائدة المنظمات الحكومية الدولية، عبر الرابط http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/. لا ينطوي ذكر أي كيان تجاري أو منتج تجاري في هذه الوثيقة على أي تزكية من برنامج الأمم المتحدة لهذا الكيان أو ذلك المنتج. وتُستخدم أسماء العلامات التجارية ورموزها بطريقة تحريرية دون أي نية للتعدي على قوانين العلامات التجارية أو حقوق التأليف والنشر. لا تضمن مؤسسة النشر دقة البيانات الواردة في هذا المنشور ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي عواقب لاستخدامها.

يجوز استنساخ هذا المنشور كليًا أو جزئيًا وبأي شكل من الأشكال للأغراض التعليمية والتثقيفية أو لأغراض غير ربحية دون إذن خاص من صاحب حقوق التأليف والنشر، شريط ذِكر المصدر.

وسيكون من دواعي امتنان موئل الأمم المتحدة تلقي نسخة من أي منشور يتخذ من هذا المنشور مصدراً له.

صفحة الغلاف الأمامي: مملكة البحرين © مروان عبد الله أحمد

صفحة الغلاف الخلفي: رام الله، فلسطين © شتر ستوك

تقرير حالة المدن العربية ٢٠٢٢

تمويل البنية التحتية الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة

الإصدار الأول

برنامج الموئل

دراسات DERASAT
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

UNDP

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ٩

مقدمة ١٥

الفصل الأول: التوسّع الحضري في المنطقة العربية:

بين الحوكمة والاستدامة في أوقات الاضطرابات ١٨

مقدمة: التوسّع الحضري في المدن العربية ١٨

العوامل الرئيسية للتوسّع الحضري ٢٢

تغيير المدن مع تغير الزمن ٣١

الفصل الثاني: تكشّف التحديات الحضرية في المدن العربية ٣٤

مقدمة: التحديات والفرص الحضرية الرئيسية في المنطقة العربية ٣٤

تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ٣٥

الحروب وإعادة الإعمار بعد الحروب في بلدان الصراع ٣٨

جائحة كوفيد-١٩ في المنطقة العربية ٤٠

الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي ٤٤

الفقروالشمول الاقتصادي ٤٦

الحوكمة متعددة الأطراف غير المتماسكة ٤٩

التوسّع الحضري المستدام من أجل مستقبل أفضل ٥١

الفصل الثالث: الوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المنطقة العربية ٥٤

مقدمة: تعريف البنية التحتية الحضرية ٥٤

الوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المدن العربية ٥٦

ثغرات البنية التحتية الرئيسية في المنطقة العربية ٨٠

البنية التحتية الحضرية العربية عند مفترق طرق ٨٨

الفصل الرابع: نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية ٩٠

مقدمة: من أجل مدن عربية آمنة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود في ظل عالم متغير ٩٠

البنى التحتية الناشئة: استشراف المستقبل ٩١

التخطيط الحضري المستدام: بين التعليم والممارسة ١٠٩

نحو حياة حضرية عادلة منصفة للجميع في المدن العربية ١١١

الفصل الخامس: توطين وتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية ١١٤
مقدمة: نحو توطين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة ١١٤
حالة أهداف التنمية المستدامة: الاتجاهات الحالية والتنفيذ في المدن العربية ١١٦
نحو توطين وتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية ١٢٠
البنية التحتية للتمويل: طريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١٣٣
الفصل السادس: تعزيز الأطر المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية ١٣٦
مقدمة: التمويل المحلي في المدن العربية ١٣٦
الحوكمة متعددة الأطراف باعتبارها عنصرًا رئيسيًا للتمويل الحضري ١٣٧
السُبل والأطر العامة لسد الفجوة المالية في تمويل البنية التحتية ١٤٠
المدن العربية التي ننشدها: نحو إطار تمويل حضري مستدام ١٥٦
الفصل السابع: توصيات ١٥٨
على المستوى الإقليمي ١٥٩
على المستوى الوطني ١٥٩
على المستوى المحلي ١٦١
المراجع ١٦٣

قائمة الإطارات والأشكال والجداول

قائمة الإطارات

إطار ١: الهجرة، جيدة أم سيئة؟ ٢٤
إطار ٢: تفاقم الاحتجاجات العنيفة والعنف الطائفي في السودان ٢٨
إطار ٣: اللاجئون في الأردن ٢٩
إطار ٤: أساليب مبتكرة لتعزيز القدرة على الصمود والاستقرار الاجتماعي للمجتمعات الضعيفة في عمان ٣٧
إطار ٥: بناء القدرة على الصمود من خلال تدخلات التخطيط المكاني في فلسطين ٣٩
إطار ٦: مشروع إعادة تأهيل منتزه اليرموك في الموصل ٤٠
إطار ٧: مملكة البحرين: أساليب مبتكرة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ ..... ٤١
إطار ٨: ثلاث توصيات لتعزيز حوكمة المدن الكبرى/العاصمة في المغرب ٥٠
إطار ٩: التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في توفير السكن ٦٤
إطار ١٠: حلول الإسكان ميسور التكلفة في دول الخليج العربية الست ٦٦
إطار ١١: الإسكان الاجتماعي في مملكة البحرين ٦٧
إطار ١٢: خطة التشجير الوطنية في البحرين: بناء مدن أكثر مراعاةً للبيئة ٧٣
إطار ١٣: التخطيط العمراني الأخضر في الرياض ٧٤
إطار ١٤: مشروع هاي لاين في عمان: سكة حديد الحجاز ٨١
إطار ١٥: التنمية المستدامة في الجزائر: مخطط من أجل المستقبل؟ ٨٢
إطار ١٦: الحصول على خدمات المياه في بلدان الصراعات: آليات المساعدة الذاتية ٨٧
إطار ١٧: اتجاهات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية ٩٨
إطار ١٨: الصكوك الخضراء - رؤية نحو مستقبل مستدام ١٠١
إطار ١٩: ما هي فوائد الاقتصاد التشاركي؟ ١٠٥
إطار ٢٠: بداية مضطربة لعمليات أوبر في مصر ١٠٦
إطار ٢١: كيف تساعد المنصات التكنولوجية اللاجئين ١٠٧
إطار ٢٢: نموذج "تمويل المبادرات بالنقر" من شركة بسيطة ١٠٨
إطار ٢٣: ملاعب: الرياضة... جسر يربط الشعوب ببعضها - شركة ناشئة للاقتصاد التشاركي في البحرين ١٠٩
إطار ٢٤: الموازنات والإيرادات البلدية في المدن السعودية ١١٥
إطار ٢٥: حالة تنفيذ الخطة الحضرية الوطنية الجديدة في البلدان العربية ١١٨
إطار ٢٦: مشروع المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة في عمان، الأردن ١١٩
إطار ٢٧: تقرير حالة مدينة بيروت ١٢٤
إطار ٢٨: تقرير حالة مدينة الموصل ١٢٤
إطار ٢٩: التحليل المالي المحلي في العراق ١٣٠
إطار ٣٠: التحليل المالي المحلي في سوريا ١٣٢
إطار ٣١: وضع الأردن بشأن تذاكر المرور ١٤٣
إطار ٣٢: العناصر الرئيسية لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ١٤٩
إطار ٣٣: مبادرة "تسهيلات الاستثمار في المدن" ضمن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ١٥٢
إطار ٣٤: مشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حيّنا"، مصر ١٥٥

قائمة الأشكال

الشكل ١: خريطة العواصم في المنطقة العربية ١٩
الشكل ٢: الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام ٢٠٢١ (بالدولار الأمريكي حاليًا) ٢٠
الشكل ٣: نسبة سكان المناطق الحضرية في الدول العربية حسب المناطق دون الإقليمية، ١٩٥٠-٢٠٥٠ ..... ٢١
الشكل ٤: النسبة الإجمالية لسكان المناطق الحضرية في العالم العربي، ٢٠٢١ ..... ٢١
الشكل ٥: أكبر حالات الزيادة والنقصان في عدد السكان حسب البلد (٢٠٢٠-٢٠٥٠) (بالملايين) ٢٣
الشكل ٦: أفضل ٢٠ وجهة (إلى اليسار) والموطن الأصلي (إلى اليمين) للمهاجرين الدوليين، ٢٠٢٠ (مليون) ٢٥
الشكل ٧: أكبر عشرين ممرًا للهجرة الدولية من بلد إلى آخر لعام ٢٠٢٠ ..... ٢٦
الشكل ٨: عجز الموازنة العامة لبلدان مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢١ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٤٢
الشكل ٩: توزيع انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية ٤٥
الشكل ١٠: المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (٪ من السكان) ٤٦
الشكل ١١: معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب الجنس، ٢٠١٩ ..... ٤٧
الشكل ١٢: معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية، ٢٠١٨ ..... ٤٨
الشكل ١٣: قيمة مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسعة عشر (١٩) بلد عربي، ٢٠١٧ ..... ٧٦
الشكل ١٤: المؤشر العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني في المنطقة العربية، ٢٠٢٠ ..... ٧٧
الشكل ١٥: خريطة المؤشر العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني، ٢٠٢٢ ..... ٧٧
الشكل ١٦: توليد النفايات الصلبة حسب البلد في المنطقة العربية، ٢٠١٨ ..... ٧٩
الشكل ١٧: رسم توضيحي "انفوجرافيك" لمبادرات برنامج 'غداً ٢١' ١٠٣
الشكل ١٨: إحصائيات "إير بي إن بي" لمجموعة مختارة من المدن العربية ١٠٧
الشكل ١٩: التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ١١٧
الشكل ٢٠: منهجية إعداد تقارير حالات المدن في إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٢٦

قائمة الجداول

الجدول ١: عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء في المنطقة العربية لعام ٢٠٢١ ..... ٢٨
الجدول ٢: أكبر ١٠ بلدان تستقبل أو ترسل حوالات دولية، ٢٠١٥-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي حاليًا) ٣٠
الجدول ٣: نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة لمدن عربية مختارة، ٢٠٢٠ ..... ٥٨
الجدول ٤: نسبة السكان الذين تتوافر لهم أماكن عامة مفتوحة لمدن عربية مختارة، ٢٠٢٠ ..... ٧١
الجدول ٥: فجوة الاستثمار في البنية التحتية في بلدان عربية مختارة ١٢١
الجدول ٦: الميزانية العمومية الشاملة لحكومات المدن ١٤٥

ملخص تنفيذي

يتألف هذا التقرير من سبعة فصول تتناول قضايا مختارة، والتي أصبحت سمة مميزة للمنطقة العربية في الوقت الراهن. في الفصل الأول، يتناول التقرير حالة التوسّع الحضري في المنطقة، بالإضافة إلى عوامله واتجاهاته الرئيسية. والفصل الثاني يستعرض مجموعة مختارة من التحديات والفرص الرئيسية في المنطقة، مع التركيز على أثرها على النسيج الحضري للمنطقة. والفصل الثالث يبحث في الوضع الراهن للبنية التحتية للمنطقة، مع تسليط الضوء على التحديات وأوجه العجز الرئيسية. أما في الفصل الرابع، يعرض التقرير الحاجة إلى نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية الحضرية، ويوضح فرص البنية التحتية الناشئة التي يمكن أن تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للمدن. وفي الفصل الخامس نستكشف مدى الحاجة إلى تمويل البنية التحتية الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، إلى جانب الفجوات في الأطر المالية الحالية. والفصل السادس يركز على الحاجة إلى حوكمة القوى متعددة الأطراف لتعزيز التنمية المستدامة ويسلط الضوء على الاتجاهات والفرص المالية التي يمكن أن تحسّن تطوير البنية التحتية في المنطقة.

الكويت:

منتزه الشهيد في مدينة الكويت @ شتر ستوك

وهذا يشمل التحول نحو اللامركزية، وزيادة توليد الإيرادات العامة إلى أقصى حد، والاستفادة من الأساليب القائمة على القطاع الخاص، والاستفادة من الشبكات الدولية، والبحث في آليات التمويل الناشئة وغير التقليدية، والارتقاء بدور النُهج القائمة على المشاركة في عملية التخطيط لضمان عدم تخلّف أي أحد عن الركب. وعلى ضوء نتائج هذا التقرير، يجمّع الفصل السابع ويوجز عدداً من التوصيات الرئيسية على المستويين الإقليمي والوطني وعلى مستوى المدن. ونوجز فيما يأتي النقاط الرئيسية في كل فصل:

الفصل الأول
التوسّع الحضري في أوقات الاضطراب

تشهد مدن العالم العربي تحولات متسارعة؛ إذ أن أكثر من نصف سكان المنطقة يقيمون في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في التزايد في السنوات القادمة. وفي بعض البلدان، تؤدي الصراعات الإقليمية وآثار تغير المناخ إلى تفاقم هذه الاتجاهات، الأمر الذي يسفر عن حالات النزوح والهجرة العابرة للحدود الوطنية. وتتجلى آثار هذه الاتجاهات الإقليمية على مستوى المدن والأحياء على حد سواء، وبالتالي يتعين معالجة العديد من هذه المسائل والتحديات على الصعيد المحلي. وبينما تمثل المدن أماكن الفرص والنمو والابتكار في المنطقة العربية - ولا سيما بالنسبة للسكان الشباب وعلى اختلاف فئاتهم - لن تتحقق الفوائد الحقيقية للتوسّع الحضري إلا إذا أديرت إدارة سليمة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

أبرز النقاط

• في سبيل معالجة القضايا في المنطقة العربية، يجب اعتماد منظور محلي وكذلك إقليمي. ورغم أن كل مدينة تواجه مجموعة فريدة من الظروف، فإن وجود استراتيجية متماسكة وشراكة حسب المناطق دون الإقليمية أو المنطقة من شأنه أن يساعد البلديات على تبني رؤية أوسع نطاقاً للقضايا المحلية.

• تؤدي الهجرة (الداخلية والدولية) دورًا كبيرًا في عملية التوسّع الحضري في المنطقة العربية؛ ومع ذلك، يمكن أن تتخذ الهجرة أشكالًا مختلفة من النزوح واللجوء الداخليين (نتيجة الصراعات وتغير المناخ) وهجرة اليد العاملة وما إلى ذلك. ومع تزايد أعداد المهاجرين والنازحين، يزداد النمو السكاني والكثافة السكانية في المدن، مما يشكل ضغوطًا كبيرة على البنية التحتية. وفي سبيل التصدي لتلك الضغوط بصورة عملية، يجب إيلاء اعتبارات خاصة لأسباب الهجرة ونتائجها.

• فإذا ما أديرت الهجرة إدارة صحيحة ومُنح المهاجرون الفرص ومستوى معيشي لائق، يمكن للهجرة أن تدعم الانتقال نحو التنمية الحضرية المستدامة، سواء بالنسبة للمدن المضيفة أو الأصلية.

• يجب أن يغدو الدعم والفرص للعدد الكبير والمتزايد من الشباب عنصرًا مركزيًا في أي استراتيجية للتنمية الحضرية في المدن العربية.

الفصل الثاني
تكشّف التحديات الحضرية في المدن العربية

يبحث هذا الفصل في التحديات المرتبطة بالتوسّع الحضري في المدن العربية، من تحديات اقتصادية واجتماعية ومالية. وفي حين أن بعض التحديات الأكثر اضطرابًا التي تواجه المدن العربية هي ذاتها التحديات القائمة على مستوى العالم (مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والفقر)، فالبعض الآخر منها يطغى عليه الطابع المحلي ويختلف اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء المنطقة (من حيث الصراعات والحوكمة وما إلى ذلك). وبصرف النظر عن الظروف المحيطة، تحظى الحكومات الوطنية والمحلية بفرص تاريخية للتصدي لهذه التحديات وتمكين هذه المدن لتصبح غامرة بالفرص الواعدة. ورهنًا بالاختيارات المعتمدة في هذا الصدد، ستكون القرارات المهمة بشأن التنمية الحضرية والإدارة

عنصرًا أساسيًا إما في معالجة - أو تفاقم - التحديات الرئيسية المتعلقة بقضايا الصراعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتمييز بين الجنسين والفقر وعدم المساواة.

أبرز النقاط

• تعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ في المنطقة. ومع انتشار شح المياه والغذاء ودرجات الحرارة المفرطة في المنطقة، سيكون حريًا بالمدن العربية إيجاد طرق للتخفيف العادل من آثار المناخ المتغير على مواطنيها والتكيف معها وتعزيز المرونة الشاملة في مجتمعاتها.

• كل ذلك فضلًا عن الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الماضية والتي كان لها أثر ملحوظ في أجزاء كثيرة منها. يجب أن تضع المدن العربية استراتيجيات حذرة وذكية لإدارة عملية التعافي وتمويلها في أعقاب الصراعات، مسترشدة بأهداف الاستدامة والقدرة على الصمود ومواجهة التحديات.

• ولقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن فجوات هيكلية في البنية التحتية الحضرية في بعض من مناطق العالم العربي. ويمكن للبلدان والمدن تسخير استراتيجيات التعافي طويلة الأجل نحو ابتكار وبناء أنظمة حضرية أكثر استدامة وذكاء.

• في العديد من بلدان المنطقة العربية، تقع مسؤولية إدارة وتمويل المشاريع الحضرية على عاتق الحكومات المركزية؛ وهذا بدوره يؤدي إلى قدر محدود من التماسك والتعاون فيما بين مختلف المستويات الحكومية، وبالتالي غياب الاستقلالية بين القادة المحليين الذين غالباً ما يكونون في أفضل وضع للاستجابة لاحتياجات السكان والأهالي.

الفصل الثالث
الوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المنطقة العربية

تتميز البنية التحتية الحضرية في المدن العربية بتنوع كبير؛ فالأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية تتعايش مع مشاريع التوسع الحضري العملاقة الرائدة، ومواقع التراث الثقافي القديم مع ناطحات السحاب الحديثة، والأماكن العامة عالية الجودة مع المستويات المرتفعة من الخصخصة وإدارة الأراضي الهادفة للربح. والفصل الثالث يتعرض للوضع الراهن الواسع النطاق والمتنوع للبنية التحتية الحضرية الحالية في المدن العربية، مع التركيز على البنية التحتية الاجتماعية والمادية. أما في المجال الحضري المادي، سنتناول البنية التحتية لأنظمة النقل وإجمالي عدد المنازل والشقق والأماكن العامة والمواقع التراثية. كما يتعمق هذا الفصل في البنية التحتية الرقمية والدور المهم للبيانات والمسائل المتعلقة بإدارتها.

أبرز النقاط

• تنعكس التحديات الاجتماعية والاقتصادية أحيانًا في الطبيعة المتناقضة للتنمية الحضرية، مثل ترحيل السكان من المستضعفين وذوي الدخل المنخفض إلى الأحياء والمناطق العشوائية، إلى حين بناء أحياء حضرية وتنفيذ مشاريع جديدة.

• وتُحرم الأحياء الصغيرة ذات الأنشطة المنظمة والملتزمة من تدخلات التحسين ورفع مستوى المعيشة، وذلك لصالح مشاريع واسعة النطاق التي تكون في أغلب الظن مكلفة ومقيدة. وأصبح رفع المستوى الاجتماعي وانعدام القدرة على تحمل التكاليف يتحولان شيئاً فشيئاً إلى آثار غير مرغوبة مرتبطة بالتدخلات في الأماكن العامة والإسكان والتراث الثقافي في معظم المدن العربية.

• يحظى الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية بإمكانات عالية لتحسين نوعية الحياة، مع التركيز على بناء وصيانة المرافق الخدمية الداعمة للخدمات الاجتماعية. إلا أنها غالبًا ما تتخلف عن الركب إذا ما قورنت بمشاريع البنية التحتية الحضرية واسعة النطاق، مثل النقل والمرافق الخدمية.

• كشفت جائحة كوفيد-19 الفجوات والاختلافات في البنية التحتية الاجتماعية والمادية والصحية في بعض من المدن العربية. وفي سبيل الحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير السكن اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية أثناء إعادة البناء من الجائحة، حري بالمدن أن تقود التحرك نحو مجموعة جديدة من المعايير الاجتماعية بين الحكومات وأفراد المجتمع والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الفصل الرابع
نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية

مع التغير السريع الذي يشهده العالم في مواجهة التحديات العالمية، من الأزمة البيئية والأوبئة والصراعات والتحول التكنولوجي، يجب أن تظل المدن قادرة على الصمود ومواجهة تلك التحديات. لم تواكب بعض من المدن العربية ركب المناطق الأخرى عدة مرات فيما يتعلق بالبنية التحتية المستدامة؛ حيث اختارت المدن الأكثر ثراءً الاستثمار في المشاريع العملاقة ذات الموازنات الضخمة والمدن التوابع ذات التقنية العالية بدلاً من المشاريع والمبادرات الصغيرة التي قد تجعل أفراد المجتمع في أفضل حالاً على الأمد البعيد. وهذا الفصل يركز على شقين: أولهما، تقييم الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات مستوى معيشة البشر والاستدامة البيئية على المشاريع الواسعة النطاق والحصرية الهادفة للربح. ثانيًا، استكشاف الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا والابتكارات الناشئة أن تسهم في تحقيق تحول أكثر استدامة وإنصافًا في الهياكل الأساسية الحضرية، من خلال الاستفادة من إمكانات البيانات المحلية وعمليات صنع القرار المستنيرة.

أبرز النقاط

• إن التحديات العالمية المتمثلة في تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والتغيرات التكنولوجية كلها تتحدى الطرق التي يجب أن توفر بها المدن الراحة والرعاية لمواطنيها. وهناك تقنيات ورؤى واستراتيجيات جديدة تظهر في الأفق للتغلب على هذه التحديات، لذا وجب دمجها في السياق العربي. لذلك، حري بالأساليب والنُهج التي يكون محورها الأفراد أن تكون في طليعة التنمية الحضرية وتوفير البنية التحتية وتطويرها.

• لقد بدأت أساليب الابتكار والمدن الذكية تبرز في البلدان العربية وقد توفر فرصًا شاملة لتعزيز التخطيط والتنمية الحضريان المستدامان.
وفي سياق توسّع نطاق المدن الذكية، سيكون جمع البيانات وإدارتها عاملًا أساسيًا لتنفيذ حلول جديدة لتحسين المجال الحضري العربي؛ وهذا بدوره يقوم على تعاون الحكومات والشركات الخاصة، التي تزداد سلطتها شيئًا فشيئًا على بيانات المواطنين الحضريين.

• يمثل نمو الاقتصاد التشاركي أحد الأصول المحتملة غير المستغلة في تمكين المواطنين في المنطقة العربية، إلا عندما يدار بطريقة تفيد مزودي الخدمات والمستخدمين على حد سواء. وبوجه عام، من شأن تأثير الاقتصاد التشاركي أن يعتمد على اتخاذ قرارات ذكية ودقيقة ومستنيرة على مستوى المدن.

• ولن تحقق الحلول التكنولوجية أكثر مما تحقق في مبادئ الإنصاف والاستدامة والقدرة على الصمود في المدن العربية. ستمثل استراتيجيات التخطيط الحضري صغيرة ومنخفضة التكنولوجيا والمحلية جزءًا

مهمًا من النقلة النوعية ومن ثم لا ينبغي تجاهلها أو التجاوز عنها. إضافة إلى ذلك، يجب الارتقاء بالمستوى التعليمي والدور الذي يؤديه مسؤول التخطيط الحضري في المنطقة لضمان تنفيذ التنمية الحضرية بما يتماشى مع تلك النقلة النوعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات المحلية الاستثمار في المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة إذا ما أرادت ضمان استفادة الجميع من التنمية الحضرية بطريقة شاملة ومنصفة.

الفصل الخامس
توطين وتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية

في ضوء أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، يكون لدى المدن والبلدان في جميع أنحاء العالم خريطة طريق للتنمية المستدامة على نطاقات متعددة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ على العديد من الأصعدة، فإن الوضع العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يجعل معظم البلدان والمدن بعيدة عن الموعد النهائي المقرر لعام 2030. لذلك، ومن أجل تصحيح المسار، حري بالمدن العربية أن تحتضن أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة بشكل كامل في استراتيجيات التنمية الحضرية التي تركز على أهداف واضحة واستراتيجيات تمويل داعمة لتحقيقها. وستكون معالجة القضايا المهمة مثل نقص البيانات والفساد وسوء الإدارة الحضرية والصراعات أمرًا أساسيًا. ويرد في هذا الفصل بعض الاستراتيجيات المالية المحتملة لمكافحة هذه القضايا (الناشئة والقديمة العهد على السواء).

أبرز النقاط

• يمكن لاستراتيجيات التمويل المستنيرة والمقررة والمناسبة أن تساهم في تسريع تنفيذ بعض المدن العربية لأهداف التنمية المستدامة ووضع المدن على مسار إيجابي لتحقيق التقدم المنشود في هذه المجالات.

• إن عمليات التخطيط والمراقبة القائمة على المبادرات تبرز الضوء على الحاجة إلى الممارسات القائمة على البيانات واتخاذ القرارات المستنيرة في المدن العربية، مدعومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يشمل أيضًا تقييم الأصول الحقيقية التي تحتفظ بها الحكومات المحلية، والتي تحتاج إلى منهجيات إبداعية ومصممة لغرض تحديدها كمياً على النحو الصحيح. وقد أفادت اللامركزية وتمكين الحكومات المحلية ممارسات التخطيط الحضري بل أثمرت نتائج إيجابية في تحسين الظروف المعيشية في المدن والمجتمعات المحلية. تكون المدن والحكومات المحلية عادةً في وضع أفضل لفهم التحديات والفرص المحلية لتلبية احتياجات شعوبها.

• يستلزم تمويل البنية التحتية الحضرية مصادر وأساليب متعددة ومتزامنة. وتوفر الاستراتيجيات المالية الإبداعية والشاملة فرصًا لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعمل على تقريب المدن العربية من أهداف التنمية المستدامة.

الفصل السادس
قضية تعزيز الأطر المالية العامة متعددة الأطراف في المدن العربية

يعتمد التقدم المحقق في المجالات الواردة في هذا التقرير على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات لتوفير البنية التحتية الحضرية. وقد أدت إدارة توفير البنية التحتية على المستوى الوطني، بمشاركة محدودة وأحيانًا غير موجودة للحكومات المحلية، إلى عرقلة قدرات المدن على الابتكار والمساهمة في إحداث تغيير حقيقي. يبحث هذا الفصل في إمكانات الحكومات المحلية بشأن أخذ زمام المبادرة في تطوير البنية التحتية الحضرية وتمويلها

بمستوى مناسب من الدعم من الحكومات الوطنية ومن خلال تعزيز التعاون مع المدن الأخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أبرز النقاط

• يعتمد تمكين الحكومات المحلية من تطوير البنية التحتية الحضرية وتمويلها على أنظمة الحوكمة الفاعلة متعددة المستويات، والتي بدورها تكفل المستوى المناسب من الدعم من أصحاب المصلحة الوطنيين، بالتزامن مع تأمين القدرات وبناء الخبرات المناسبة على المستوى المحلي.

• ومع زيادة مستويات الاستقلالية، سيكون على المدن الاتصال عبر الشبكات الجديدة والحالية لتبادل الموارد والمعرفة والبيانات بشكل أفضل، مثل تبادل مصادر البيانات المحلية والمبوبة.

• يستلزم تمويل البنية التحتية الحضرية مصادر وأساليب متعددة ومتزامنة. توفر الاستراتيجيات المالية المبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والسندات الخضراء والإصلاحات الضريبية والتمويل الإسلامي والمساعدات الدولية، فرصًا لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعمل على تقريب المدن العربية من أهداف التنمية المستدامة.

الفصل السابع
التوصيات

المنطقة العربية متباينة؛ وذلك يشمل العديد من البلدان والمدن ذات السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة على نطاق واسع، وقدرات التمويل، ومخزون البنية التحتية، والعجز في الاستثمارات، والاحتياجات الاستثمارية. إذ أن تلك البلدان والمدن تمر بمراحل مختلفة من التوسع الحضري وتقع في مراحل مختلفة من التنمية والنمو الاقتصادي والرفاهية.

وبالتالي، لا ترمي نتائج هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه إلى توفير حل "واحد مناسب للجميع" لتسريع وتيرة التنمية الحضرية المستدامة في جميع المدن العربية، بل إنها تمثل رؤية شاملة للملاحظات الرئيسية والتحديات الأكثر شيوعًا وحدةً التي تواجه المدن العربية، فضلًا عن أنه يتناول مجموعة مختارة من الإجراءات التحويلية التي سيضطلع بها صانعوا القرارات وأصحاب المصلحة الحضريون في المنطقة كل حسب سياقه، وصولًا إلى تحقيق الشمول الاجتماعي والقدرة على الصمود ومواجهة التحديات الحضرية وقضايا الاستدامة. وعلى ضوء نتائج هذا التقرير، يجمّع هذا الفصل ويوجز عدداً من التوصيات الرئيسية على المستوى الإقليمي والوطني وعلى مستوى المدن.

مقدمة

جاء إصدار سلسلة تقارير حالة المدن في الأقاليم استجابةً لطلب مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بإعداد تقارير تحليلية تعكس الخصائص الإقليمية في تحقيق تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وقد جرى إصدار تقرير تجريبي عن حالة المدن الأفريقية في عام 2008، والذي شمل المدن العربية في تلك المنطقة. وبناءً على طلب محدد، عمد موئل الأمم المتحدة بعد ذلك إلى توسيع نطاق السلسلة بتقارير مماثلة حول مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية/الكاريبي لعام 2010 والمدن العربية في عام 2012. ترمي تقارير حالة المدن الإقليمية إلى تحليل وضع التوسّع الحضري، وتوضيح الظروف الحضرية الإقليمية الرئيسية والاتجاهات والآثار، والوقوف على العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وهي تحقق هذا الهدف من خلال الرصد والتحليل والإبلاغ عن الاتجاهات الحالية والناشئة، مع شرح الحقائق الأساسية التي يواجهها صانعو السياسات الحضرية. ومنذ ذلك الحين، بدأ كل بلد على حدة أيضًا في إعداد تقارير حالة المدن فيه مثل سوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان واليمن وبلدان أخرى.

يتمثل الهدف الرئيسي من التقارير في الخروج بطائفة أساسية من المعارف الإقليمية المعيارية بغية: (أ) تحقيق فهم أفضل للتحديات والفرص التي تواجه المناطق الحضرية؛ وصولًا إلى الانتقال باستراتيجيات التنمية الحضرية الوطنية والمحلية إلى سياقات جغرافية أوسع نطاقًا (دولية)؛ و (ب) تعزيز الرخاء الحضري المشترك والتوسّع الحضري الشامل لصالح الجميع؛ و (ج) تعزيز الاستجابات الاستراتيجية السريعة للاتجاهات الحضرية القائمة والناشئة باستخدام البيانات الأساسية لتوفير بصيرة تحليلية قائمة على الأدلة والبراهين.

تونس:
تونس. © موئل الأمم المتحدة

أما الهدف الثانوي للتقرير فإنما يتمثل في تمكين اتخاذ قرارات حضرية مستنيرة وتعزيز قدرات صياغة السياسات المتعلقة بها، مع استهداف المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود وغيرها من المبادرات، وصولًا إلى تحقيق هدف أكبر وهو توطيد أواصر التعاون بين مجموعات وشبكات المدن المحلية والدولية بالتزامن مع توفير فرص التعاون المكانية والاقتصادية والبنية التحتية وغيرها من فرص التعاون. ويتمثل الهدف الثالث في تحسين الفهم العام لدور المدن باعتبارها: (أ) الموئل الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي لغالبية متنامية من سكان العالم؛ و (ب) البؤر الاقتصادية المحلية ذات الانتشار المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛ و (ج) مولدات فرص كسب العيش والثروة، مثل المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والصورة البارزة من عدم المساواة والإقصاء.

إدراكًا من موئل الأمم المتحدة لأدوار تقارير حالة المدن الإقليمية في وضع المعايير على مستوى المنطقة وتحديد الاتجاهات ووضع السياسات، فإنه يسرّه توسيع نطاق سلسلة التقارير في المنطقة العربية من خلال هذا التقرير الثاني بعنوان "تقرير حالة المدن العربية 2022: تمويل البنية التحتية الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة". تم إصدار أول تقرير لحالة المدن العربية في عام 2012، أي قبل عشر سنوات من هذا التقرير، والتي كانت فترة صعبة في تاريخ المنطقة، وفي الوقت نفسه، فقد شهدت المنطقة تحولًا سريعًا في العديد من المجالات.

يكمن الهدف العام من هذا التقرير في التحقيق في التحديات التي تواجه الأطر الاقتصادية والمالية الحضرية العامة للبلدان العربية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، من كيفية تأثرها بجائحة كوفيد-19 وتوقعات إطلاق العنان لإمكانات نموها الداخلي وتحفيز ازدهارها. وهذا التقرير يسهم في التعافي المستنير في أعقاب جائحة كوفيد-19 وإعادة الإعمار بشكل أفضل، وتطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة - مع التركيز بشكل خاص على الهدف رقم (11) - وتطبيق الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية، من خلال تشجيع السياسات الحضرية القائمة على الأدلة لتحسين الظروف المعيشية لسكان المدن في البلدان العربية. كما يعمل التقرير على توسيع نطاق "خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية" باعتبارها أساس لتوجيه السياسات نحو التمويل المحلي الناجح في مختلف المناطق دون الإقليمية العربية.

وفي منطقة يتقدم فيها التوسّع الحضري بخطى سريعة، يعد تعزيز سياسات واسعة النطاق ذات دوافع محلية؛ تتمحور حول الاستدامة، وشاملة، عاملًا ضروريًا لتمكين المدن العربية من النمو نموًا شاملًا وآمنًا ومرنًا ومستدامًا. وقد اعتمدت العديد من الحكومات العربية سياسات لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر توازنا من الناحية المكانية من خلال إنشاء مناطق صناعية واقتصادية طرفية، وبلدات جديدة وممرات تنموية تربط نقاط النمو الحالية بالمناطق المتخلفة لتحسين فرص حصولها على الوظائف والخدمات والحد من الفوارق الإقليمية.

في البلدان الأكثر فقراً، فقد نمت الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية ومن المتوقع أن يتضاعف حجمها خلال العقد المقبل. إلا إن الوتيرة السريعة التي يشهدها النمو العشوائي تحبط المخططين والإداريين والسياسيين. ومع ذلك، فإن "الأحياء الفقيرة" بالنسبة للبعض هي محاولة عملية لحياة جيدة للآخرين، وخطوة في اتجاه ملموس نأمل أن يتجاوز حياة الأحياء الفقيرة لأطفالهم. وما يعتبره البعض أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية في بعض البلدان العربية، مثل لبنان، بالإضافة إلى تحديد الحدود الجغرافية لهذه المناطق، لا يوجد له حتى الآن تعريف أو تفسير اتفق عليه المتخصصون والسلطات المعنية، والذي من شأنه أن يعقّد النهج

المستهدفة للتخفيف من الظروف المعيشية الصعبة والحقوق العامة في المسكن الملائم.

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لارتفاع الكثافة السكانية بالمدن وارتفاع معدلات التنقل بها، فإنها تتأثر بشكل غير متناسب بالأوبئة وتبحث عن المساعدة في تفشيها. تعد جائحة كوفيد-19 مثالاً على مدى تعرض المدن لمثل هذه الأزمات، لا سيما في بلدان الجنوب، حيث لا تكون قدرات البنية التحتية وخدمات الرعاية الصحية قادرة دائمًا على مواجهة مثل هذه الحالات. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات في المنطقة. تشير توقعات تأثير جائحة كوفيد-19 إلى أنه في بعض بلدان الصراعات انكمش الاقتصاد الكلي بنسبة تصل إلى 13%، مما أدى إلى ارتفاع العدد التقديري للأشخاص الذين يعيشون عند مستوى الفقر إلى 115 مليون نسمة، أو ربع سكان المنطقة العربية. وتعتبر المشاركة النشطة والشاملة للحكومة المحلية والمجتمعات الحضرية من العوامل الأساسية للتعافي؛ ذلك أن هذه الأطراف هي الأقدر على فهم مدى تأثير هذه الأزمة على المستوى المحلي، والذي يؤدي بدوره إلى الكشف عن مواطن التصدع المهمة وفهم احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع. وبالاسترشاد بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة كأطر عامة مهمة للتعافي، يمكن للمدن تحديد الإجراءات ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات والسياقات المحلية للتصدي لانعدام المساواة في المناطق الحضرية.

تعد المدن هي محركات لعجلة النمو الاقتصادي وأماكن الحِراك الاجتماعي المتزايد. وتعد المنطقة العربية واحدة من أسرع المناطق نموًا في العالم من حيث عدد السكان وحصتها من المناطق الحضرية. إن ازدياد عدد السكان في المدن يعني زيادة الفرص المتاحة لتوفير الخدمات للأسر المعيشية والأفراد على نطاق واسع وبتكاليف هامشية أقل؛ إلا أن هذه الفرص لا تحظى بالدعم اللازم لتعظيمها. وفي محاولات لعلاج ذلك، فقد تحركت العديد من البلدان نحو اللامركزية، حيث تعد اليمن والمغرب والأردن ولبنان أمثلة على البلدان التي اتخذت خطوات لإنشاء حكومات محلية أو نقل السلطة إلى بلديات قائمة.

فقد تعرضت لبنان على مدار سنوات عديدة لضغوط شديدة للاتجاه نحو اللامركزية، حتى أن هناك تشريعات لدعمها. وعلى الرغم من أن البلديات اللبنانية مستقلة قانونًا عن المستوى المركزي، فلا يزال اعتمادها على النظام ككل كبيرًا، واقتصر مدى انتقال السلطة على توفير الخدمات وإدارة العمليات البلدية. من ناحية أخرى، ما زلت السلطات المالية في أيدي الحكومات المركزية أو الإقليمية.

ولدفع عملية التنمية نحو الأمام، يجب إدخال أطر عامة جديدة لتمويل البنية التحتية في العديد من بلدان المنطقة. وهذا يشمل التحول نحو اللامركزية، وزيادة توليد الإيرادات العامة إلى أقصى حد، والاستفادة من الأساليب القائمة على القطاع الخاص، والاستفادة من الشبكات الدولية، والبحث في آليات التمويل الناشئة وغير التقليدية، والارتقاء بدور النُهج القائمة على المشاركة في عملية التخطيط لضمان عدم تخلّف أي أحد عن الركب.

يعتمد التقدم المحقق في المجالات الواردة في هذا التقرير على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات لتوفير البنية التحتية الحضرية. وقد أدت إدارة توفير البنية التحتية على المستوى الوطني، بمشاركة محدودة وأحيانًا غير موجودة للحكومات المحلية، إلى عرقلة قدرات المدن على الابتكار والمساهمة في إحداث تغيير حقيقي. ويمكن للحكومات المحلية أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في تطوير البُنى التحتية الحضرية وتمويلها، إذا ما توفر لها المستوى المناسب من الدعم من الحكومات الوطنية، والأنظمة الرقابية الفعالة، والنهوض بالقدرات على الصعيد المحلي.

الفصل الأول

التوسّع الحضري في المنطقة العربية
بين الحوكمة والاستدامة في أوقات الاضطراب

مقدمة: التوسّع الحضري في المدن العربية

تشهد مدن العالم العربي تحوّلات متسارعة؛ إذ أن أكثر من نصف سكان المنطقة يقيمون في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في التزايد في السنوات القادمة. وفي بعض البلدان، تؤدي الصراعات الإقليمية وآثار تغير المناخ إلى تفاقم هذه الاتجاهات، الأمر الذي يسفر عن حالات النزوح والهجرة العابرة للحدود الوطنية. وتتجلى آثار هذه الاتجاهات الإقليمية على مستوى المدن والأحياء على حد سواء، وبالتالي يتعين معالجة العديد من هذه المسائل والتحديات على الصعيد المحلي.

الإمارات العربية المتحدة:

معرض أكسبو الدولي بدبي

2020 الأشخاص الذين يزورون الحدث. © شتر ستوك

تتكون المنطقة العربية من ٢٢ بلداً عضواً في جامعة الدول العربية.[١] أثناء إعداد التقرير، تم تقسيم المنطقة العربية بناءً على موقعها الجغرافي في المناطق دون الإقليمية التالية:

١- تضم جامعة الدول العربية حاليًا ٢٢ بلد عضو: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

الشكل ١

خريطة العواصم في المنطقة العربية

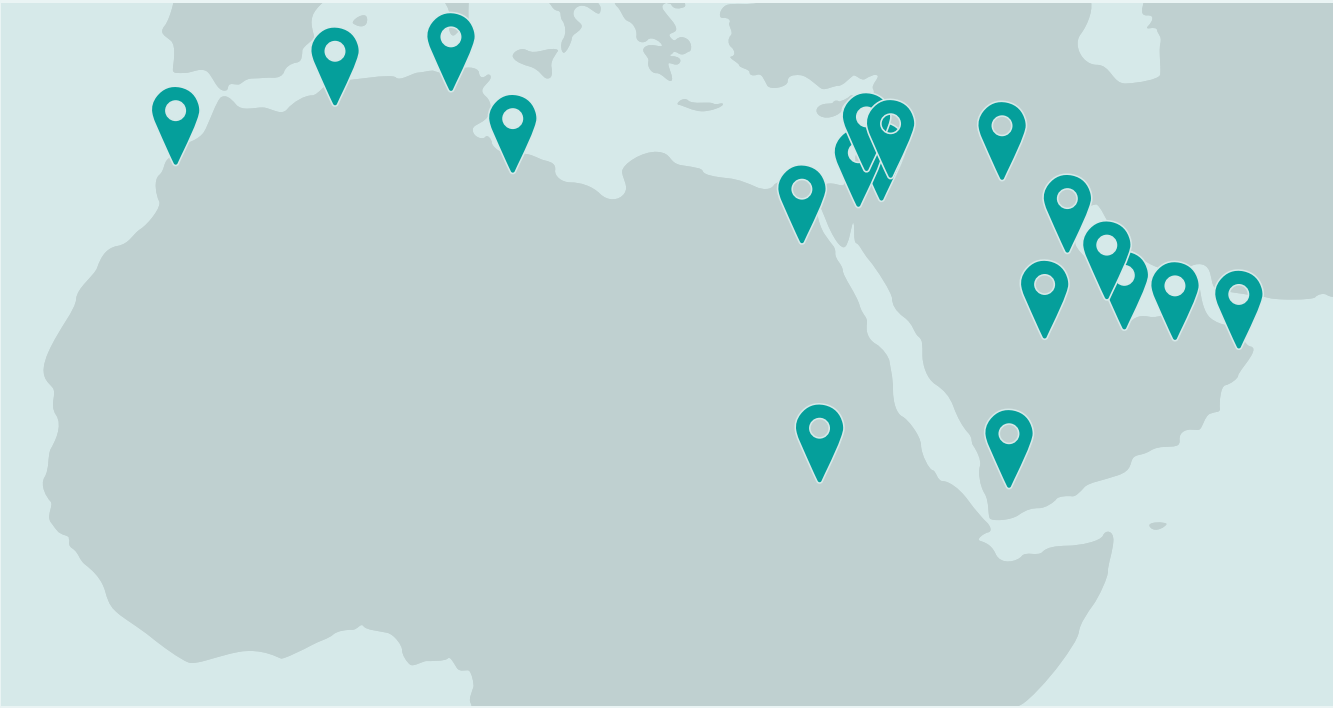

المصدر: موئل الأمم المتحدة

- **المشرق العربي** (مصر والعراق ولبنان والأردن وفلسطين وسوريا)
- **المغرب العربي** (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس)
- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)
- **بلدان الجنوب العربي** (جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن)[٢]

على الرغم من محاولة التصنيف أعلاه، تظل المناطق دون الإقليمية نفسها متنوعة بنفس القدر. وعلى الرغم من أن المشرق والمغرب العربيين يعتبران من البلدان ذات الدخل المتوسط المستقر من الناحية الاقتصادية، تمثل لبنان حالة خاصة، ذلك أنها تنتمي جغرافياً إلى منطقة المشرق العربي، بينما هي من الناحية الاقتصادية بلد يشهد أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة. ومن ناحية أخرى، تعتبر دول الخليج العربية الست من البلدان ذات الدخل المرتفع. ويشكل اقتصاد منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة كبيرة من اقتصاد المنطقة بوجه عام. وعلى الرغم من اعتماد المنطقة في البداية على إنتاج النفط وصادرات المواد الهيدروكربونية، فقد بدأت في السنوات الأخيرة في إظهار مؤشرات التنويع مع ظهور قطاعات جديدة آخذة في الازدياد. تؤثر بلدان الخليج العربي الست تأثيرًا ملحوظًا في المنطقة كلها من خلال الثروات التي تولدها ومن خلال استخدام العمالة، وبالتالي لها آثار إيجابية في المنطقة العربية كلها. أما بلدان الطبقة الجنوبية فهي أقل البلدان نموًا في المنطقة، لما لديها من موارد اقتصادية محدودة. تمثل المناطق دون الإقليمية الأخرى كل شيء بينهما. والشكل ١ يعرض نظرة عامة على جغرافية للمنطقة العربية، بينما يوضح الشكل ٢ التنوع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. عند قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن قطر التي سجلت إجمالي الناتج المحلي للفرد ٦٦,٨٣٨ دولارًا أمريكيًا تحتل المرتبة الأعلى، في حين أن الصومال، التي سجلت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٤٤٧ دولارًا أمريكيًا، تعد من بين أدنى المراتب. الدخل هو واحد من العديد من أوجه الخلل الجسيمة في المنطقة.

٢- عند الضرورة، يشار إلى مجموعات إضافية، مثل تلك البلدان التي تشهد صراعات.

الشكل٢

الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام ٢٠٢١ بالدولار الأمريكي الحالي

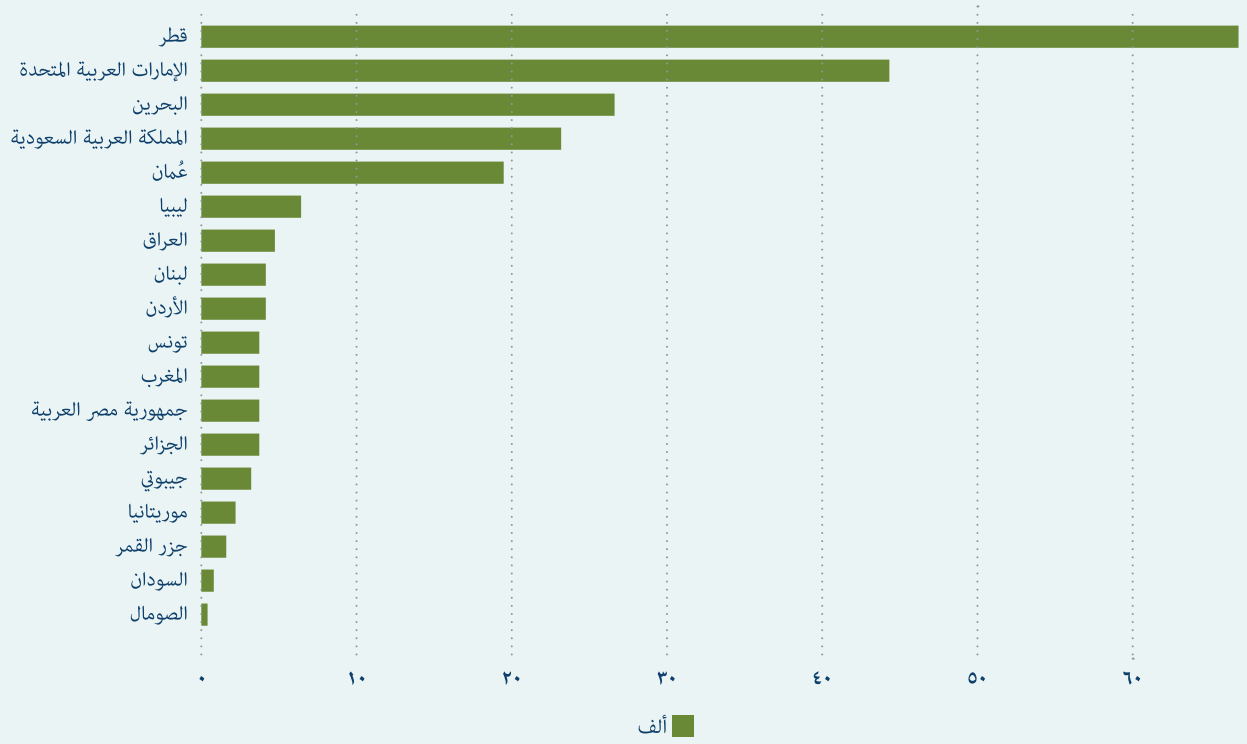

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢١

لا توجد بيانات متاحة عن فلسطين والأرقام الخاصة بالسودان لا تشمل جنوب السودان

وفقًا لتقرير البنك الدولي، تضم المنطقة العربية ٤٤٤,٥ مليون نسمة،[٣] يمثلون ٥,٦٪ من سكان العالم.[٤] من المتوقع أن يصل إجمالي عدد سكان المنطقة إلى ٥٢١,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي حين أن عدد السكان في البلدان يختلف اختلافًا كبيرًا، يشكل أربع دول مجتمعة نحو ٥٠٪ من سكان المنطقة العربية. تقع مصر التي يبلغ عدد سكانها ١٠٤,٣ مليون نسمة والعراق بـ ٤١,٢ مليون نسمة في منطقة المشرق العربي، في حين تقع الجزائر التي يبلغ عدد سكانها ٤٤,٦ مليون نسمة في منطقة المغرب العربي، والسودان الذي يبلغ عدد سكانه ٤٤,٩ مليون نسمة في الطبقة الجنوبية.[٥]

وعلى الطرف الآخر، تشمل المنطقة دولة جزر القمر التي يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة (أيضًا في الطبقة الجنوبية).

من حيث التحضر، تعتبر المنطقة العربية شديدة التحضر. ففي الوقت الحالي، يمثل سكان المناطق الحضرية في المنطقة نحو ٦٠٪ من إجمالي السكان، في حين يمثل سكان الريف نسبة ٤٠٪ المتبقية.[٦] وتشير التوقعات إلى أنه من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.[٧] يعرض الشكل ٣ توزيعًا أكثر تفصيلاً لنسبة سكان المناطق الحضرية في الدول العربية حسب المناطق دون الإقليمية بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٥٠.

٣- البنك الدولي، 2022a.

٤- البوابة العربية للتنمية، 2022

٥- البنك الدولي، 2022a.

٦- البنك الدولي، 2022a.

٧- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2018a.

الشكل٣

نسبة سكان المناطق الحضرية في الدول العربية حسب المناطق دون الإقليمية، ١٩٥٠-٢٠٥٠

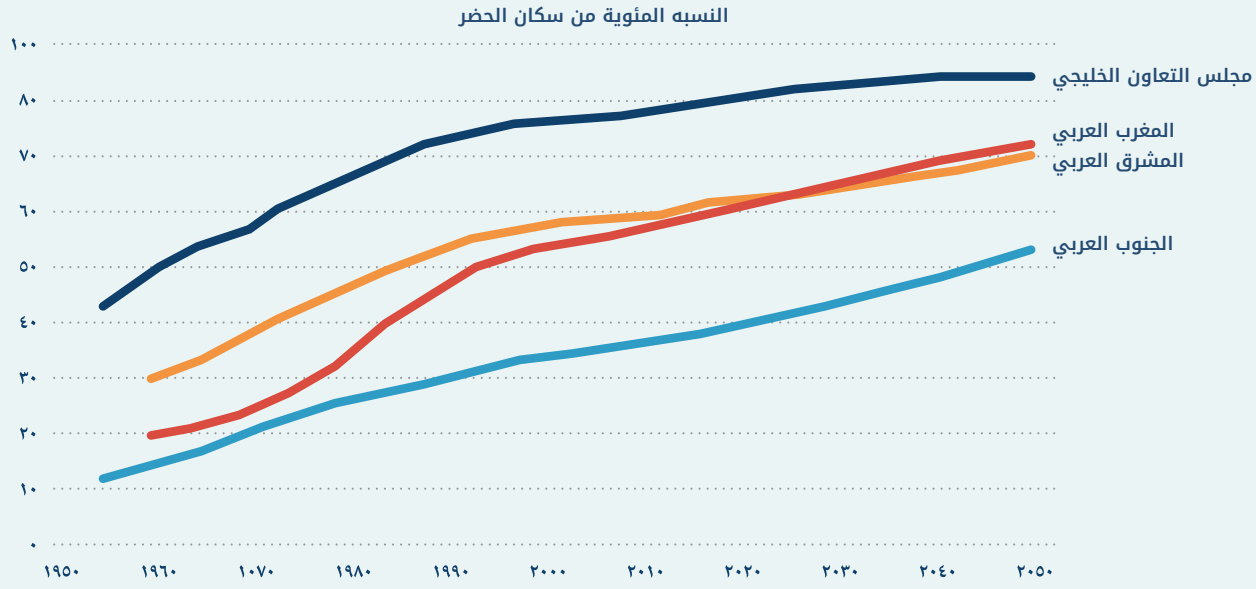

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢

الشكل٤

النسبة المئوية من إجمالي سكان المناطق الحضرية في العالم العربي، ٢٠٢١

اسم الدولة	أحدث قيمة
العالم العربي	

العالم العربي

اسم الدولة	أحدث قيمة
الجزائر	٧٤
البحرين	٩٠
جزر القمر	٣٠
جيبوتي	٧٨
جمهورية مصر العربية	٤٣
العراق	٧١
الأردن	٩٢
الكويت	١٠٠
لبنان	٨٩
ليبيا	٨١
موريتانيا	٥٦
المغرب	
عمان	٨٧
قطر	٩٩
المملكة العربية السعودية	٨٥
الصومال	٤٧
السودان	٣٦
الجمهورية العربية السورية	٥٦
تونس	٧٠
الإمارات العربية المتحدة	٨٧
الضفة الغربية وقطاع غزة	٧٧
الجمهورية اليمنية	٣٩

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢٢a

كما يتضح من الأشكال السابقة، تعد دول الخليج العربية الست هي الأكثر تحضرًا في المنطقة حيث يقيم أكثر من ٨٠٪ في المتوسط من سكانها في المناطق الحضرية. ويلي ذلك المغرب العربي والمشرق العربي، وكلاهما متحضران بنحو ٦٠٪، تليها الطبقات الجنوبية التي لا تزال أقل من ٥٠٪. وعلى مستوى البلدان، فإن البلد الذي يشغله أكبر عدد من السكان في المناطق الحضرية هو الكويت بنسبة ١٠٠٪، في حين أن البلد الذي يشغله أدنى نسبة هو اليمن بنسبة ٣٩٪. ويمكن رؤية ذلك في الشكل ٤، الذي يبين النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية في العالم العربي حسب البلاد لعام ٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أن البلدان ذات المستويات الأعلى من الحضر هي أيضًا البلدان الأكثر ازدهارًا اقتصاديًا، مما يؤكد العلاقة المتأصلة بين التوسّع الحضري والنمو الاقتصادي. ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيقيم أكثر من ٥٠٪ من سكان جميع بلدان المنطقة في المناطق الحضرية.[٨]

يعرض ما ورد أعلاه لمحة موجزة عن التنوع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي داخل المنطقة، ويبرز أوجه الاختلال الشديدة عندما يتعلق الأمر بمستوى التنمية. ومع ذلك، فإن التوسع السريع لسكان المناطق الحضرية في المنطقة العربية يمثل تحديًا وفرصة في الوقت نفسه. يبحث ما تبقى من هذا الفصل في الخصائص المختلفة للتحضر في المدن العربية، مثل العوامل الرئيسية للتوسع الحضري والاتجاهات الحالية والناشئة التي تشكل المدن حاليًا.

العوامل الرئيسية للتوسّع الحضري

إن التوسّع الحضري في المنطقة العربية مدفوع بعدة عوامل، تشمل النمو السكاني الطبيعي، والهجرة من الريف إلى الحضر، وإعادة تصنيف المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وهذه العوامل تؤكدها كذلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة مثل التهجير القسري وهجرة القوى العاملة وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن جائحة كوفيد-١٩ أدت إلى تعطيل الاقتصاد بشكل كبير بل وترسيخ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن أثرها الملحوظ في السكان وأنماط الهجرة.

التركيبة السكانية والنمو السكاني المتسارع

وكما سبقت الإشارة، فإن المنطقة تحتل مكانة عالية عندما يتعلق الأمر بالحجم المطلق للسكان وبالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية. كما يتضح من الشكل ٥، تعد مصر والسودان والعراق من بين قائمة أكبر البلدان التي من المتوقع أن تساهم بأكبر قدر في النمو السكاني في العالم بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠[٩]، الأمر الذي سيكون له تأثير ملحوظ في مسار التوسّع الحضري في المنطقة العربية ككل.

وعلى الصعيد العالمي، حدثت تغييرات ملحوظة في أنماط الخصوبة والوفيات في السنوات الأخيرة. وفقًا للبيانات، انخفضت معدلات الخصوبة في المنطقة العربية من ٥,٢ طفل لكل امرأة في عام ١٩٩٠ إلى ٣,١ في عام ٢٠٢٠.

٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢.

٩- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠٢١.

الشكل٥
أكبر حالات الزيادة والنقصان في عدد السكان حسب البلد (٢٠٢٠-٢٠٥٠) (بالملايين)

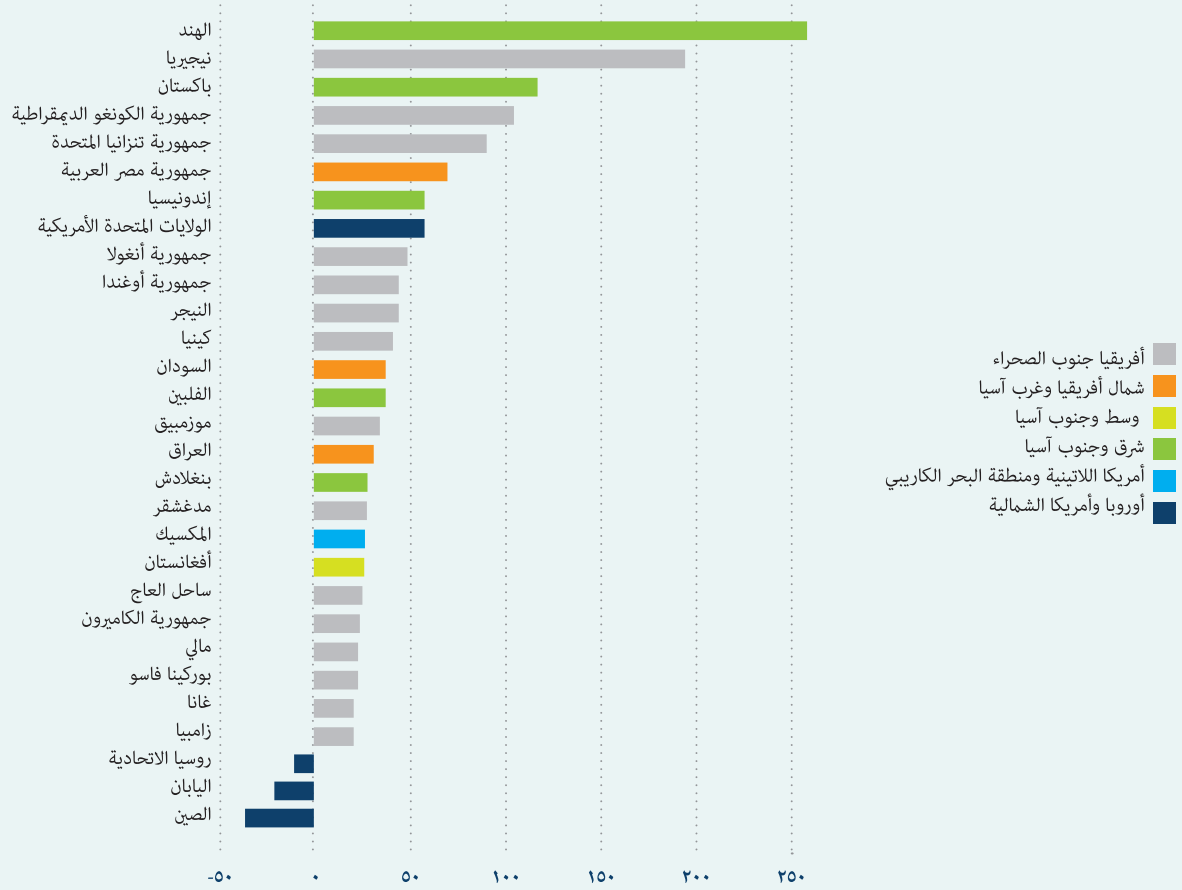

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢١.

ملاحظة: يوضح الشكل أعلاه البلدان التي من المتوقع أن تستضيف ٢٠ مليون شخص وأكثر وتلك التي من المتوقع أن تخفض عدد سكانها بواقع ١٠ ملايين شخص أو أكثر بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٥٠.

وعلى الرغم من ذلك، تتجاوز بلدان الطبقات الجنوبية بكثير المتوسط العالمي البالغ ٢,٣ مولود لكل امرأة، حيث تمثل موريتانيا ٤,٤ مولود والصومال ٥,٩ مولود لكل امرأة. وإلى جانب انخفاض معدلات الخصوبة، فإن متوسط العمر المتوقع آخذ في الارتفاع أيضًا (٧٢ عامًا في عام ٢٠٢٠)[١٠]، ويوجد حاليًا ٢٧ مليون شخص تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا أو أكثر، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى نحو ٤٩,٦ مليون بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا يتزامن مع الاتجاه العالمي الذي من المتوقع أن يشهد تضاعف عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا أو أكثر من ٩٦٢ مليونًا في العام الحالي إلى ٢,١ مليار بحلول عام ٢٠٥٠.

كما أدى انخفاض معدل الوفيات وتحسّن الرعاية الصحية والتطور الكبير في نظام التعليم إلى ظهور جيل من الشباب المتعلم جيدًا في المنطقة. إلا أن هذا يتزامن مع ارتفاع مستويات البطالة ونقص العمالة وسوق العمل التي لا تتناسب مؤهلاتهم معها. إن نحو ثلث سكان المنطقة العربية تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، وتشكل البطالة تحديًا مستمرًا أمام العديد من البلدان في المنطقة. ويصل هذا الشعور إلى أوجهِ بين السكان الإناث. ووفقا لدراسة أجريت مؤخرًا، فإن معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية لا تتجاوز ٢١٪ مقابل ٧٠٪ بين الذكور.[١١] وفي حين أن هناك عددًا غير متناسب من النساء غير الناشطات اقتصاديًا في المنطقة، فإن من المرجح أيضا أن يعملن في أعمال غير محمية وغير رسمية.

١٠- البنك الدولي، ٢٠٢٢a

١١- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٠

بناءً على ذلك، أظهرت البحوث أن النساء يشكلن نحو ٦٢٪ من العاملين في القطاع غير الرسمي في المنطقة العربية.[١٢] العديد من الإناث يجدن أنفسهن في أدوار رعاية منخفضة الأجر ومنخفضة الحماية. على الرغم من أن هذه الفئة من السكان توفر إمكانية تحقيق منفعة اقتصادية، فهذا لا يتماشى بالضرورة مع عدد الوظائف المتاحة.

أنماط الهجرة في المنطقة العربية

تحدث هجرة المواطنين وتنقّلهم داخل المنطقة العربية بأشكال مختلفة، حيث تتراوح من الأشخاص الذين ينتقلون لأسباب اقتصادية أو اجتماعية إلى اللاجئين الفارين من الحروب أو الصراعات. ففي دول الخليج العربية الست مثلًا، تنشأ الهجرة الداخلية من فرص العمل في المقام الأول. وهذا الشكل من الهجرة يحدث فائدة مزدوجة تتمثل في معالجة عدم تطابق سوق العمل في بلدان المقصد ويؤدي إلى حوالات مالية تشتد الحاجة إليها في المواطن الأصلية. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى فوائد الهجرة فقط من منظور ماهية ما يمكن للمهاجرين جلبه إلى أي بلد معين. كما ستحدد العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان المقصد المحتملة كيفية حدوث الهجرة ومكانها وتوقيتها. وإذا كانت الهجرة تدار بشكل سيئ، فقد تؤثر سلبًا أيضًا في تنمية المدن. ويمكن أن يتعرض المهاجرون للخطر ويمكن أن تتعرض المجتمعات المضيفة للضغط على جانب آخر. كما أن غير القادرين على الهجرة (أي كبار السن وذوي الإعاقة) سيُتركون لحال سبيلهم، مما يزيد من ضعفهم وهونهم.

إطار ١: الهجرة، جيدة أم سيئة؟

وفقًا لتقارير المنظمة الدولية للهجرة، تعد المدن العربية الوجهة الرائدة للنازحين على مستوى العالم. إذ تستضيف أكثر من ٣٨ مليون مهاجر دولي، و٤٥٪ من اللاجئين في العالم، ونحو ١٦٪ من النازحين داخلياً[١٦]، ويعيش معظمهم في المناطق الحضرية. ومع ذلك، تذكر الخطة الحضرية الجديدة أن تحركات النزوح يمكن أن تشكل مساهمات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في الحياة الحضرية.[١٤]» بطبيعة الحال، سيفعل الأفراد ما يلزم لتحسين رفاهيتهم من تعزيز حصولهم على السلع والخدمات والتعليم والفرص الاقتصادية. لذلك، فإن الفكرة القائلة بضرورة وقف الهجرة غير واقعية، بل إنه يجب على الحكومات الاعتراف بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تجلبها الهجرة والسعي للحصول عليها من خلال السياسات الشاملة والبنية التحتية الحضرية الفعالة.[١٥]

كما يتضح من الشكل ٦، الذي يعرض أفضل ٢٠ وجهة وموطن للمهاجرين الدوليين في عام ٢٠٢٠، تعد ثلاث بلدان من مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت) إلى جانب الأردن من بين دول المقصد الأولى، بينما نجد أن سوريا ومصر من بين أول ٢٠ بلد موطن على مستوى العالم.[١٦] مع ما يقرب من ١٣ مليون مهاجر دولي، تعد المملكة العربية السعودية ثالث أكثر بلدان المقصد شعبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. أما سوريا، التي يعيش فيها أكثر من ٨ ملايين شخص في الخارج، تحتل المرتبة الخامسة بين بلدان الموطن، لا سيما عن طريق اللاجئين نتيجة النزوح الواسع النطاق الذي حدث على مدى العقد الماضي.

١٢- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٠

١٣- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨a.

١٤- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧a.

١٥- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨a.

١٦- المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١a.

الشكل ٦
أفضل ٢٠ وجهة (إلى اليسار) والموطن الأصلي (إلى اليمين) للمهاجرين الدوليين، ٢٠٢٠ (مليون)

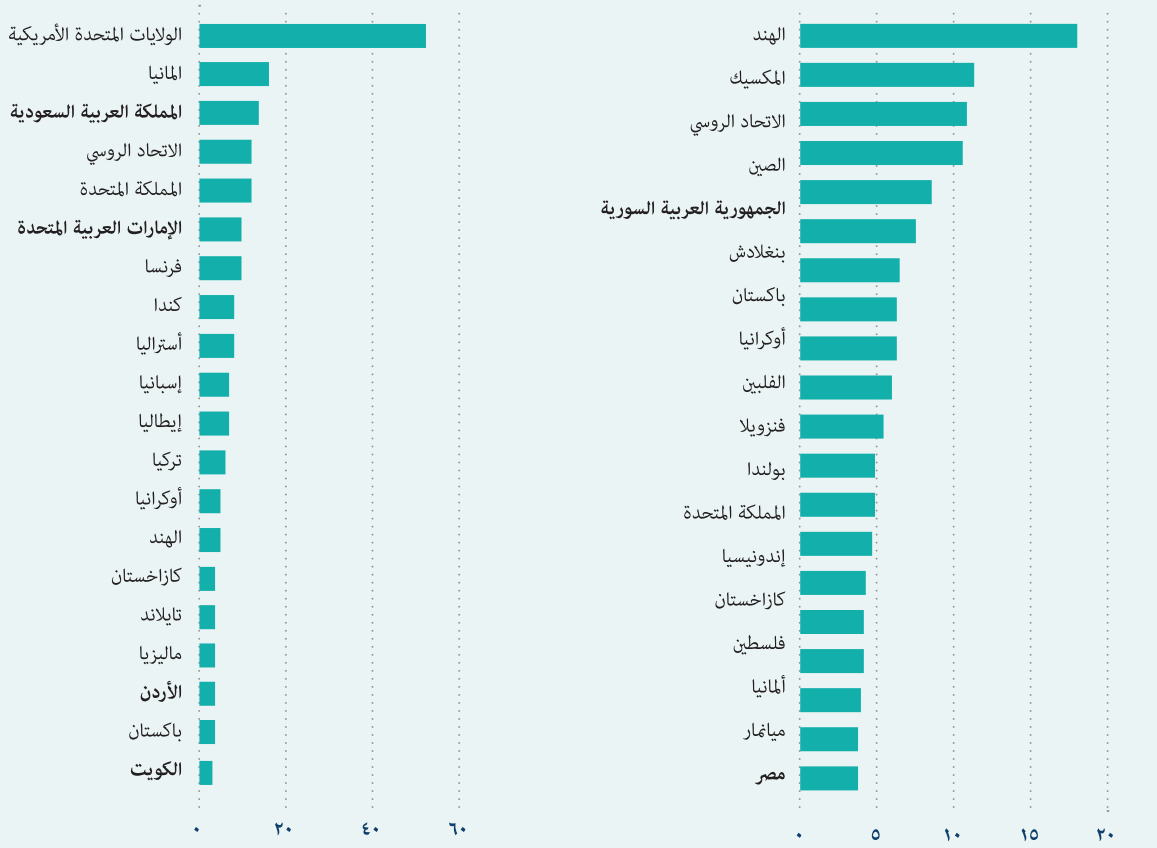

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١أ.

في حين أن هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى هجرة الفرد، فإنها غالبًا ما تنشأ نتيجة لظروف أقل ملاءمة في بلد الموطن و/أو فرص جديدة لمستقبل أفضل في بلد المقصد. ومع مرور الوقت، تظهر شبكات قوية وأنماط جديدة للهجرة. والشكل ٧ يبين أكبر ٢٠ ممرًا للهجرة الدولية من بلد إلى آخر لعام ٢٠٢٠. وهذا يعكس الحالات (الإيجابية والسلبية على حد سواء) في بلدان المقصد والموطن وشبكات العلاقات/المهاجرين التي أقيمت بينهما. لذلك، يقع أكبر ممر للهجرة، والذي يمثل نحو ١٠,٧ مليون مهاجر في عام ٢٠٢١، بين المكسيك والولايات المتحدة، في حين أن ثاني أكبر ممر، يمثل نحو ٤ ملايين مهاجر، هو الممر بين سوريا وتركيا، والذي يتكون في الأساس من اللاجئين النازحين بسبب الصراع الذي دام لفترات طويلة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثالث أكبر ممر، حيث يضم نحو ٣,٥ مليون مهاجر، هو من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة، التي تستوعب عدداً كبيراً من العمالة مهاجرة. ومن الممرات البارزة الأخرى التي تشمل الدول العربية الهند إلى المملكة العربية السعودية وإندونيسيا إلى المملكة العربية السعودية والجزائر إلى فرنسا.

الشكل ٧

أكبر عشرين ممرًا للهجرة الدولية من بلد إلى آخر لعام ٢٠٢٠

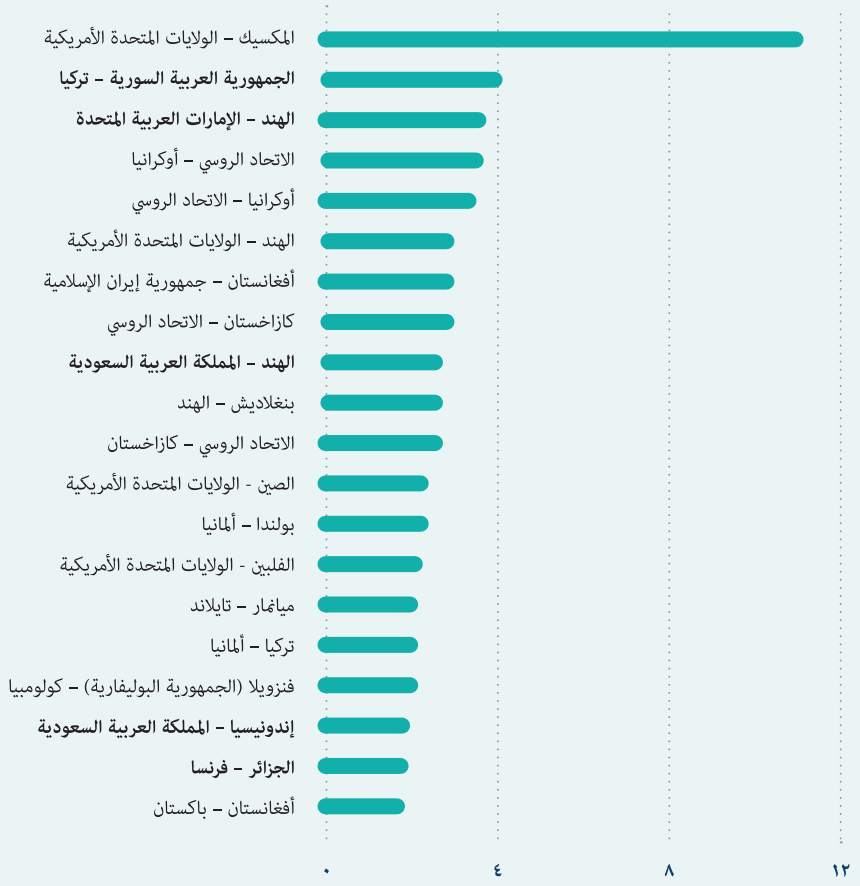

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١a

النازحون واللاجئون داخلياً

للأسف الشديد، يعتبر نزوح السكان بسبب الحروب والصراعات أحد السمات المميزة للمنطقة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه بعض البلدان في المنطقة تتحمل العواقب الوخيمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده منذ سبعة عقود، فقد ظهرت الصراعات السياسية والمسلحة الأخيرة أو عادت إلى الظهور في العديد من البلدان (فلسطين وسوريا وليبيا واليمن والعراق والسودان).

تقع البلدان الأكثر تأثراً بالهجرة القسرية في المناطق دون الإقليمية للمشرق العربي (مصر ولبنان وسوريا والعراق والأردن) والطبقات الجنوبية (الصومال والسودان واليمن) والمغرب العربي (ليبيا).

وفي حين أن أعداد اللاجئين أكبر في لبنان والأردن والسودان، فإن السكان النازحين داخليًا أكثر انتشارًا في البلدان المتضررة من الحرب.

بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، كان العدد الإجمالي للاجئين المسجلين هو الأعلى على الإطلاق بإجمالي ٢٦,٤ مليون لاجئ على مستوى العالم، و ٢٠,٧ مليون في إطار ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و ٥,٧ مليون مسجل من قِبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[١٧] لذلك، في عام ٢٠٢١، نزح ٥٩,١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم داخليًا بسبب الصراعات والعنف والكوارث.[١٨]

١٧- المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١a.

١٨- مركز رصد النزوح الداخلي، ٢٠٢٢.

النازحون داخلياً

يعد النازحون داخليًا ضحايا لأشكال مختلفة من الصراعات داخل بلد الإقامة، وكثيراً ما تضعف قدراتهم على إعالة أنفسهم نتيجة تهجيرهم من منازلهم وانقطاع مواردهم وأساليب حياتهم وشبكاتهم. ويولد هذا الشكل من أشكال النزوح متطلبات فريدة ينبغي على النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة والمنظمات الحكومية والوكالات الإنسانية معالجتها.

إن أكثر من ٦٠٪ من حالات النزوح الداخلي المسجلة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢١ كانت ناجمة عن الصراعات والكوارث والعنف. وكانت أعلى الأرقام المسجلة في الصومال وسوريا والسودان، مما جعلها من بين البلدان العشرة الأولى من حيث عدد حالات النزوح نتيجة الصراعات. وشهدت الصومال حالات جفاف شديدة ودرجات حرارة عالية للغاية مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من السكان. وقد ازداد النزوح الداخلي في السودان ستة أضعاف ليصل إلى ٤٤٢ ألف شخص.

سوريا:
ريف دمشق.
© موئل الأمم المتحدة/
تايما مورا

في غرب دارفور مثلًا، أسفر العنف في مخيمات كريندنج وحولها عن ١٠٨,٠٠٠ حالة من حالات التحركات الثانوية. ويشكّل تدمير البُنى التحتية وسبل العيش والمنازل على نطاق واسع عنصرًا من عناصر الهجمات على المدنيين؛ وهذا من شأنه أن يحد من إمكانية الإصلاحات طويلة الأجل إلى حد كبير.

وفي عام ٢٠٢٠، شهدت المنطقة العربية انخفاضًا في عدد النازحين داخليًا بنحو النصف، وهو أدنى مستوى شهدته المنطقة منذ عقد من الزمان، وقد جاء بشكل أساسي نتيجةً لتخفيف حدة الصراعات في العراق وليبيا وسوريا. وعلى الرغم من ذلك، هناك حاليًا عنف متزايد في اليمن وصراعات طويلة الأمد في غزة.

إطار ٢: تفاقم الاحتجاجات العنيفة والعنف الطائفي في السودان

يمكن أن يحدث النزوح بطرق متعددة، مثل الصعوبات الاقتصادية والأجواء السياسية المتقلبة والصراع على الموارد والأراضي ومحاولات دعم سيادة القانون. في عام ٢٠٢١، شهد السودان نزوحًا داخليًا غير مسبوق بين الأفراد المسجلين سابقًا، الأمر الذي أسفر عن تفاقم المشكلة، لا سيما في الولايات الجنوبية. لن تظهر في الأفق أية حلول دائمة للنازحين حتى حين التغلب على المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد. وقد وضعت السلطات الوطنية منذ ذلك الحين استراتيجية وطنية حول هذا الموضوع للنازحين والعائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة.[١٩]

اللاجئون في السياق الإقليمي

بحلول نهاية عام ٢٠٢١، كان هناك نحو ٩٠ مليون شخص نزحوا قسراً في جميع أنحاء العالم؛ من بينهم نحو ٢٧ مليون لاجئ.[٢٠] وفي حين أن العديد من هؤلاء اللاجئين قد لجأوا إلى وجهات مختلفة، يبين الجدول رقم ١ عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء لأكبر ١٠ وجهات في المنطقة العربية في عام ٢٠٢١. وكما يتضح من الجدول، يستضيف الأردن أكثر من ٣ ملايين لاجئ، يليه الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين) الذي يستضيف ٢,٤ مليون، ولبنان ١,٣ مليون، والسودان ١,١ مليون.

الجدول ١: عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء في المنطقة العربية لعام ٢٠٢١

البلد	عدد اللاجئين
الأردن	٣,٠٤٧,٦١٢
الضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين)	٢,٤٠٠,٢٠٨
لبنان	١,٣٢٨,٥٤١
السودان	١,١٠٣,٩١٨
سوريا	٥٨٩,٥٤٢
مصر	٢٨٠,٦٨٦
العراق	٢٨٠,٠٧٢
موريتانيا	١٠١,٩٤٢
الجزائر	٩٧,٨٩٠
اليمن	٨٩,٤٦٧

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ٢٠٢١. تم الولوج من خلال قاعدة بيانات مؤشرات البنك الدولي، البنك الدولي، ٢٠٢٢a.

١٩- الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليًا، أكتوبر ٢٠٢١

٢٠- البنك الدولي، ٢٠٢٢a.

إطار ٣: اللاجئون في الأردن

تحتل الأردن ثاني أعلى نسبة من اللاجئين مقارنة بعدد سكانها، أي ما يعادل ٨٩ لاجئًا لكل ١٠٠٠ نسمة.[٢١] وقد كان الأردن بلدًا مضيفًا للاجئين منذ عام ١٩٤٨ لدى وصول أول دفعة للاجئين الفلسطينيين، وكان آخرها الأزمة السورية في عام ٢٠١١، والتي شهدت منذ ذلك الحين أكثر من ٦٧٥,٠٠٠ لاجئ مسجل من سوريا يلتمسون اللجوء في الأردن بعد إجبارهم على الفرار من بلادهم.[٢٢] يقيم ٨٣,٥٪ من اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن في المناطق الحضرية، بينما يعيش الباقون في مخيمات اللاجئين الثلاثة. إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تعتبر جميع اللاجئين الحضريين الذين يعيشون في المخيمات «حضريين». لا يستطيع معظم اللاجئين السوريين في الأردن استعادة حريتهم في التنقل إلا إذا كفلهم أردني من خلال نظام الكفالة أو إذا غادروا المخيم بشكل غير قانوني.[٢٣] كما يستضيف الأردن لاجئين يمنيين وسودانيين وصوماليين.[٢٤]

يشهد العالم اتجاهًا عامًا مع تزايد عدد اللاجئين والنازحين في المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. تظهر أرقام المفوضية على مستوى العالم أن نحو ٦٠٪ من إجمالي اللاجئين ونحو ٨٠٪ من النازحين داخلياً يقيمون في المدن. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المناطق الحضرية مجهزة بشكل أفضل نسبياً بالإسكان الكافي والبنية التحتية والخدمات الأساسية والمرافق، مقارنة بنظيراتها الريفية. ففي العراق ولبنان، يمثل اللاجئون الحضريون ١٠٠٪ من إجمالي عدد اللاجئين، في حين أن هذا الرقم يبلغ ٩٩٪ في مصر و ٨٠٪ في الأردن لكل منهما. وهذا يستلزم نقلة نوعية في كيفية تلبية احتياجات اللاجئين الحضريين المشتتين على نطاق واسع والمتنقلين بدرجة عالية.[٢٥]

هجرة العمالة والحوالات المالية

تتمثل إحدى أنماط الهجرة الرئيسية في المنطقة في هجرة العمالة. فمع وجود ١٣ مليون مهاجر، غدت المملكة العربية السعودية ثالث أكبر بلد مقصد للعمالة الأجنبية في جميع أنحاء العالم. تأتي العمالة الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية بشكل أساسي من الدول الآسيوية، مثل الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وإندونيسيا والفلبين، بالإضافة إلى العمالة المهاجرة من الدول العربية مثل مصر والأردن ولبنان وسوريا.[٢٦] بالنسبة للعديد من هذه الوظائف، فإن الحواجز التي تحول دون دخول البلاد منخفضة، حيث يشغل المهاجرون غالبًا الوظائف التي تتطلب منهم أداء مهام العمل اليدوية أو أعمال الرعاية لكبار السن والأطفال. وعلى الرغم من ذلك، ربما يشغل المهاجرون أيضًا وظائف تتطلب مهارات عالية، ويترددون على كل من مؤسسات الرعاية الصحية والشركات.

وفي حين أن هجرة اليد العاملة تعتبر عادة ملء فراغ مهم في البلدان التي تعاني من نقص في القوى العاملة، فإنها تعود ببعض الفائدة على بلدان الموطن أيضًا. تشير الحوالات المالية الدولية إلى المساهمات المالية وغير المالية المباشرة، التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم ومجتمعاتهم في موطنهم.

إضافة إلى ذلك، كان لجائحة كوفيد-١٩ الأخيرة أثر بالغ في المنطقة العربية والاقتصاد العالمي، والذي أثر بدوره في سوق العمل في المنطقة. وخلال هذه الفترة، انخفضت فرص العمالة المهاجرة، وكذلك المغتربين العرب الذين يعملون في دول الخليج العربية.

٢١- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨a.
٢٢- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٢.
٢٣- نوار، ٢٠٢٠
٢٤- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨a.
٢٥- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨b.

كما يتبين من الجدول ٢، الذي يعرض أوائل البلدان التي تستقبل وترسل حوالات مالية في عام ٢٠٢٠، احتلت مصر المرتبة الخامسة بين الدول المستقبلة (ارتفاعًا من المرتبة الثامنة في عام ٢٠١٥)، بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المرتبة الثانية والثالثة بين الدول المرسلة في جميع أنحاء العالم. ومن خلال دعم الأسرة والاستثمار في هذه البلدان، تؤدي الحوالات المالية دورًا مهماً في المساهمة في التنمية وتحسين نوعية الحياة في المواطن الأصلية للمهاجرين.

الجدول ٢: أكبر ١٠ بلدان تستقبل أو ترسل حوالات دولية، ٢٠١٥-٢٠٢٠ (مليار دولار أمريكي حاليًا)

أكبر البلدان التي تستقبل حوالات مالية				عدد اللاجئين			
٢٠١٥		٢٠٢٠		٢٠١٥		٢٠٢٠	
الهند	٦٨,٩١	الهند	٨٣,١٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠,٧٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٨,٠٠
الصين	٦٣,٩٤	الصين	٥٩,٥١	الإمارات العربية المتحدة	٤٠,٧٠	الإمارات العربية المتحدة	٤٣,٢٤
الفلبين	٢٩,٨٠	المكسيك	٤٢,٨٨	المملكة العربية السعودية	٣٨,٧٩	المملكة العربية السعودية	٣٤,٦٠
المكسيك	٢٦,٢٣	الفلبين	٣٤,٩١	سويسرا	٢٦,٠٣	سويسرا	٢٧,٩٦
فرنسا	٢٤,٠٧	مصر	٢٩,٦٠	الاتحاد الروسي	١٩,٦٩	ألمانيا	٢٢,٠٢
نيجيريا	٢٠,٦٣	باكستان	٢٦,١١	ألمانيا	١٨,٢٥	الصين	١٨,١٢
باكستان	١٩,٣١	فرنسا	٢٤,٤٨	الكويت	١٥,٢٠	الاتحاد الروسي	١٦,٨٩
مصر	١٨,٣٣	بنجلاديش	٢١,٧٥	فرنسا	١٢,٧٩	فرنسا	١٥,٠٤
ألمانيا	١٥,٥٨	ألمانيا	١٧,٩٠	قطر	١٢,١٩	لوكسمبورج	١٤,٢٠
بنجلاديش	١٥,٣٠	نيجيريا	١٧,٢١	لوكسمبورج	١١,١٩	هولندا	١٣,٩٢

تشكل العمالة المهاجرة في المنطقة العربية نحو ١٥٪ (نحو ٢٤ مليون) من جميع العمالة المهاجرة على مستوى العالم (نحو ١٦٤ مليون)، ويقيم جميعهم تقريبًا (٢٢,٧ مليون) في دول الخليج العربية الست التي أصبحت وجهة رئيسية للعمالة المهاجرة الباحثة عن وظائف وأجور أعلى. ارتفع عدد السكان من غير المواطنين في دول الخليج العربية الست من ٨,٢ مليون في عام ١٩٩٠ إلى ما يقدر بنحو ٢٩ مليون في عام ٢٠١٩.[٢٧]

اتبعت دول الخليج العربية الست خلال السنوات القليلة الماضية سياسات توطين العمالة لزيادة معدل خلق فرص العمل للمواطنين. ومن بين البلدان التي بذلت جهودًا متضافرة من خلال وضع التشريعات هي المملكة العربية السعودية، التي تسعى في إطار رؤيتها لعام ٢٠٣٠ إلى زيادة نسبة المواطنين السعوديين في سوق العمل بحلول عام ٢٠٣٠، مدعومة بخطة التوطين السعودية، وهي سياسة تنفذها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتخصيص أدوار معينة للمواطنين السعوديين ومبادرات أخرى مثل برنامج تنمية القدرات البشرية، الذي يرمي إلى رفع مهارات المواطنين السعوديين بما يمكنهم من المنافسة ودخول سوق العمل. كما يجري دعم ذلك بترسيخ القيم الإيجابية وتطوير المهارات الأساسية والمستقبلية وتعزيز المعرفة لدى المواطنين السعوديين.[٢٨]

إضافة إلى ذلك، كان لجائحة كوفيد-١٩ الأخير أثر بالغ في المنطقة العربية والاقتصاد العالمي، والذي أثر بدوره في سوق العمل في المنطقة. وخلال هذه الفترة، انخفضت فرص العمالة المهاجرة، وكذلك المغتربين العرب الذين يعملون في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢٧- أسواق العمل والهجرة في الخليج، ٢٠٢٠.

٢٨- المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠

ولأن معظم المغتربين في المنطقة العربية يسعون للحصول على فرص عمل تمكّنهم من تحسين نوعية حياتهم وحياة أسرهم، فإن هذه الحواجز ستشكل تحديات كبيرة لكل من الأفراد والبلدان التي تعتمد على حركة القوى العاملة.

الهجرة من الريف إلى الحضر

ينبغي ألا يقتصر التركيز على الهجرة الدولية فحسب. فالهجرة المحلية هي المصدر الرئيسي للتوسّع الحضري، وتعيد تشكيل المشهد الجغرافي بشكل كبير في العديد من البلدان العربية. وتمثل فجوة الاستثمار بين الريف والحضر والآخذة في الاتساع أحد الأسباب الرئيسية وراء تزايد الهجرة من الاقتصادات الريفية القائمة على الزراعة إلى المراكز الحضرية والمدن.[٢٩] وهناك سبب آخر للهجرة من الريف إلى الحضر في السنوات الأخيرة ألا وهو آثار تغير المناخ المرتبطة بتدهور البيئة والمسطحات الخضراء. وبالنسبة للكثيرين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق القاحلة، أدى ذلك إلى زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي. ويؤثر تغير المناخ تأثيرًا مباشرًا في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية غير المستوفاة للسكان المحليين في المناطق المتضررة، الأمر الذي يزيد من ضعفهم وبالتالي من دوافعهم للهجرة.

وفي حين أسهمت الهجرة الريفية في النمو الاقتصادي الحضري، فقد أدت أيضًا إلى تفاقم مشاكل العمالة غير الرسمية، وتوسيع مساحات الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية، والتدهور البيئي، ومخاطر الصحة العامة المرتبطة بالاكتظاظ السكاني، وقد أصبحت هذه الأخيرة منتشرة بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-١٩. وتزداد هذه القضايا تفاقماً عندما يكون هناك مستوى منخفض من البنية التحتية، مثل الإدارة غير الكافية للنفايات الصلبة، والضغط على البنية التحتية المادية وعلى الخدمات الصحية والتعليمية. لقد أصبح الولوج إلى الإنترنت أكثر أهمية للاندماج في مجتمع العصر الحديث. وقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أهمية البنية التحتية الرقمية للحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

تغيير المدن مع تغير الزمن

تتغير طبيعة المدن في المنطقة العربية بسبب العديد من العوامل. وقد كان تسارع التوسّع الحضري في السنوات الأخيرة مدفوعًا بعدة عوامل منها الظروف السكانية المتغيرة وأنماط الهجرة الديناميكية والوعد بالفرص الاقتصادية. وفي سبيل مواجهة تزايد النمو السكاني، تتحول المدن العربية بطرق مقررة وغير مقررة. وسواء من خلال توسيع الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية أو الضواحي المترامية الأطراف أو المدن الجديدة والذكية، سيعكس الوجه الجديد للمدن العربية طابعًا حضريًا قويًا.

الاستنتاجات وأبرز النقاط

- **السعي إلى تحقيق الفهم السياقي لعوامل التوسّع الحضري:** تختلف أنماط التوسّع الحضري اختلافًا كبيرًا بين المناطق دون الإقليمية المختلفة بسبب الأطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تعمل في سياقها. فمن ناحية، من الأهمية بمكان فهم الدوافع على المستوى الإقليمي، ولا سيما بالنسبة للعوامل التي تمر عبر الحدود، كما هو الحال في المهاجرين أو اللاجئين. ومن ناحية أخرى، تؤثر دوافع التوسّع الحضري في المدن العربية بطرقها الفريدة. غير أنه من خلال السعي وراء تحقيق فهم مشترك لأنماط التوسّع الحضري الإقليمية، يكتسب كل بلد نظرة ثاقبة وبالتالي فرصًا جديدة لتخطيط التوسّع الحضري وإدارته بطريقة أكثر تكاملاً وتحسينًا.

- **الشباب في الطليعة:** يمثل الشباب مستقبل المدن في العالم العربي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى كل من ارتفاع معدلات المواليد ونسبة الشباب المرتفعة نسبيًا في السكان. لذا يجب مراعاة

٢٩- منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٩a.

احتياجات الشباب وتطلعاتهم والوفاء بها من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمعات الحضرية. وذلك يشمل النهوض بالتعليم والتوظيف وخلق فرص العمل لضمان استمرار النمو الاجتماعي والاستثمار والرفاهية لشعوب المنطقة.

• **الهجرة كتحدٍ إقليميٍ رئيسي:** في حين أن الهجرة تحدث عبر الحدود الإقليمية والوطنية والبلدية، فإنها كثيرًا ما تحدث بل وتُدار على مستوى المدينة. ويمكن للهجرة أن تثقل كاهل البنية التحتية في مدن المقصد، ومع ذلك كان المهاجرون وما زالوا يؤدون دورًا جوهريًا في عمل المجتمعات الحضرية وسبل عيشها.

أما في المنطقة العربية، توفر أعداد النازحين وحالات النزوح رؤى مهمة حول استقرار بلد أو منطقة أو مدينة. وفي المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، ينبغي اتخاذ تدابير لخفض عدد حالات النزوح المحتملة. وحيثما تتاح الفرص المناسبة، تشكل هجرة الأيدي العاملة نموذجًا جيدًا للتعاون المتبادل بين بلدان المنطقة. وتعد دول الخليج العربية الست وجهة مهمة للأيدي العاملة المتنقلة في المنطقة. مع العلم أن الفوائد لا تعود على بلد المقصد فحسب، بل على الموطن أيضًا من خلال نقل حوالات مالية عبر الحدود.

مملكة البحرين:

البحرين. © مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تونس:
تونس. © موئل الأمم المتحدة

الفصل الثاني

تكشّف التحديات الحضرية في المدن العربية

مقدمة: التحديات والفرص الحضرية الرئيسية في المنطقة العربية

تواجه المدن العربية مجموعة واسعة من التحديات على الصعيدين المحلي والإقليمي، من الصراعات الإقليمية إلى تغير المناخ إلى جائحة كوفيد-١٩ الأخيرة. أن المدن، نظراً لأهميتها الكبيرة والمتنامية والفوائد التي تجنيها من القرب والكثافة، هي أيضًا الأماكن التي يجري فيها التغلب على أهم التحديات الإقليمية والوطنية. كما تتمتع المدن وإداراتها المحلية بسجل حافل في خلق فرص جديدة للتغلب على الصعوبات السابقة وأظهرت القدرة على خلق حاجز بين سكانها الحضريين وتبعات الأحداث على المستوى الكلي مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصراع ومخاطر المناخ وأوبئة الصحة العامة. وهذا الفصل يتناول القوى المحركة المتعلقة بالقضايا الأكثر انتشارًا، مثل الصراعات وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث وتحدي الأمن الغذائي والإدارة الحضرية غير الفعالة والفقر والشمول الاقتصادي.

سوريا:
مدينة حرستا الريفية
دمشق. © موئل الأمم
المتحدة/
سامر أبو علاوي

تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

نظرًا للتطورات المجتمعية الأخيرة، مثل سرعة وتيرة التوسّع الحضري وارتفاع معدلات الفقر والاضطرابات السياسية، تعتبر المنطقة العربية أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ.[٣٠] إضافة إلى ذلك، تضعف قدرة بعض المدن العربية على الصمود بسبب «التدفق المستمر للاجئين وضعف البنية التحتية للبلدان ومحدودية الحصول على الموارد الطبيعية».[٣١]

هناك مخاطر متزايدة على الأمن الغذائي والصراع الاجتماعي والإنتاجية والصحة في جميع أنحاء المنطقة العربية. إن الاحترار، وانخفاض هطول الأمطار سنويًا، وزيادة الإجهاد المائي، وانخفاض الإنتاج الزراعي، والمدن الساحلية المعرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر كلها موجودة في المغرب العربي. إضافة إلى ذلك، يتعرض المشرق العربي لتهديدات كبيرة للإنتاج الزراعي والغذائي نظرًا للجفاف المتزايد والإجهاد المائي وضعف مستويات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. أما بالنسبة لدول الخليج العربية الست، فإن ارتفاع درجة الحرارة وعدم انتظام هطول الأمطار السنوي وارتفاع منسوب مياه البحر تمثل جميعها تحديات حالية. يعتبر اليمن حاليًا من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، حيث يحتاج ٢٤ مليون يمني إلى المساعدات، ٤,٣ مليون منهم نزحوا قسراً و ٢ مليون طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدارس.[٣٢] ارتفع متوسط درجة الحرارة في المنطقة العربية بمقدار ١,٥ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة، مع توقع زيادة قدرها ٥ درجات مئوية في بعض أجزاء المنطقة بحلول نهاية القرن. هناك إجماع على توقع انخفاض معدلات هطول الأمطار، مع توقع حدوث أعلى انخفاض في شمال إفريقيا، على طول البحر الأبيض المتوسط.

ومن المتوقع أن تزداد الأحداث المناخية القاسية وتتفاقم في السنوات القادمة. في حين تضاعف عدد الكوارث على مستوى العالم تقريبًا منذ الثمانينيات، فقد تضاعف متوسط العدد ثلاث مرات في المنطقة العربية.[٣٣]

تعرضت المنطقة العربية لأكثر من ٢٧٠ كارثة على مدار السنوات الثلاثين الماضية، والتي أثرت على ١٠ ملايين شخص وأسفرت عن ١٥٠,٠٠٠ حالة وفاة. فالنزوح وتفشي الأمراض وانعدام الأمن الغذائي وزيادة عدم المساواة والتدهور الاجتماعي والاقتصادي كلها عوامل تؤدي إلى الهشاشة الاقتصادية أو إلى تفاقم الصراعات. وهذا يؤثر بشكل غير متناسب في الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، حيث تميل إلى زيادة تعرضها للمخاطر ومحدودية شبكات الأمان. في هذه المنطقة، كان هناك ٨٨٦ ألف حالة نزوح مرتبطة بالكوارث في عام ٢٠١٩.[٣٤] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تغير المناخ في المنطقة العربية سيعرض ٨٠-١٠٠ مليون شخص للإجهاد المائي وما بين ٦ إلى ٢٥ مليون شخص للفيضانات الساحلية بحلول عام ٢٠٢٥. ففي حالة الإسكندرية بمصر مثلًا، سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٠,٥ متر إلى نزوح أكثر من مليوني شخص، مع خسائر تبلغ ٣٥ مليار دولار في الأراضي والممتلكات والبنية التحتية.[٣٥]

إلا أنه للأسف، لا تستطيع بعض البلدان في المنطقة مواجهة التهديد الحالي لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، الإجهاد المائي الناجم عن تغير المناخ وانخفاض هطول الأمطار يؤثر بالفعل أو من المتوقع أن يؤثر في العراق والأردن ولبنان والصومال وسوريا واليمن؛ البلدان التي تتأثر في الوقت نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع. ويكمن الخطر في أنه من المتوقع أن يسفر ذلك عن زيادة تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان.

٣٠-صندوق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨

٣١- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٧

٣٢- المرجع نفسه.

٣٣- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢١.

٣٤- المرجع نفسه.

٣٥- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٧

في المنطقة العربية، ضعفت قدرات البلدان والمجتمع والأفراد على منع آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والاستعداد لها والتعامل معها بشكل كبير نتيجة الهشاشة الاقتصادية والصراعات. لقد تسبب الفيضانات بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٩ في ٦٤٪ من إجمالي حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في البلدان العربية. ووفقاً للنماذج التي جرى إعداداها لاكتشاف مخاطر النزوح، تشمل البلدان الأكثر تضرراً السودان والعراق والصومال، حيث تقع المناطق الأكثر عرضة للخطر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.[٣٦] يرتبط احتمال النزوح بتوفير البنية التحتية، وذلك يشمل - من بين أمور أخرى - العجز في صرف المياه وعشوائية التوسع الحضري ونقص القدرة الاستيعابية. واللاجئون والنازحون داخلياً هم الأكثر عرضة لذلك، ذلك أنهم ليس لديهم بيئة معيشية آمنة وغالباً ما يضطرون للعيش في ظروف محفوفة بالأخطار.

تخلق الكوارث الطبيعية في مناطق الصراع أزمات معقدة، حيث غالبًا ما تكون الحكومات غير مستعدة للتعامل معها. وبالرغم من ذلك، ستقتضي نتائج هذه الكوارث تسخير الفرصة للتعافي المستدام وإعادة الإعمار على أساس منهجية «إعادة البناء بشكل أفضل». وإضافة إلى ذلك، يلزم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين لبناء القدرة على الصمود والمرونة الحضرية، وذلك يشمل الحكومات المركزية والمحلية، وقادة المدن، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية. ومن شأن ذلك أن يتيح بيئة مثالية لنظام حوكمة حضري فعال قادر على بناء القدرة على الصمود ومواجهة التحديات في المدن والمناطق الحضرية.[٣٧]

للتغلب على المخاطر ومواطن الضعف التي تواجه المدن العربية، سيتطلب الأمر وضع سياسات واستراتيجيات تخطيط فعالة بالإضافة إلى تقييمات ما بعد الكوارث. ونتيجة لتفاقم مواطن الضعف، فقد وقعت جميع البلدان في المنطقة العربية على اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. ولكن لضمان فاعلية هذه السياسات والمبادئ، ينبغي إدماجها في جميع خطط التنمية على الصعيدين المحلي والوطني؛ وهناك بعض الأمثلة الإيجابية على ذلك قائمة بالفعل. ففي دبي، على سبيل المثال، هناك إطار مؤسسي يتيح لأصحاب المصلحة تقييم المخاطر وتوجيه الموارد للحد من مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، شرعت العقبة في الأردن في دمج مخاطر الفيضانات والتخفيف من الزلازل في خطط تخطيط وتطوير استخدام الأراضي. وفي عمان، تعاونت أمانة عمان الكبرى مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تنفيذ مشروع حول تعزيز الاستقرار الاجتماعي والقدرة على الصمود ومواجهة التحديات للفئات الضعيفة في الأردن (الإطار ٤). وقد استخدمت عين دراهم في تونس إطار الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للتغلب على مخاطر الفيضانات، في حين وضع لبنان تقييمًا لمخاطر الفيضانات المفاجئة للبلد كله بالإضافة إلى وضع توصيات للتخطيط الحضري.[٣٨] وفي فلسطين، أجرت مدينة نابلس تقييماً للقدرة على الصمود باستخدام بطاقة قياس القدرة على الصمود ومواجهة الكوارث في المدن وعملت مع الحكومات المحلية والشركاء غير الحكوميين لوضع استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث.

٣٦-مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢٢.

٣٧- الإسكوا، ٢٠١٧

٣٨- المرجع نفسه.

إطار ٤: أساليب مبتكرة لتعزيز القدرة على الصمود والاستقرار الاجتماعي للمجتمعات الضعيفة في عمان

استجابة للتهديدات المتزايدة وغير المتوقعة للفيضانات المفاجئة، شرع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأردن، بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى، في تنفيذ مشروع «تعزيز الاستقرار الاجتماعي وزيادة منعة المجتمعات الأكثر تأثرا من الأردنيين واللاجئين السوريين ضد الفيضانات المفاجئة في عمان» لتلبية الاحتياجات الملحة الناجمة عن الفيضانات والمخاطر الأخرى المتعلقة بالمناخ.

وقد اتبع هذا المشروع نهجًا متكاملًا لمكافحة الفيضانات المفاجئة، والذي بدأ بدراسة «تقييم مخاطر الفيضانات ورسم خرائط المخاطر في وسط مدينة عمان»، وقد وقفت الدراسة على ١٢٠ بؤرة ساخنة للفيضانات لاتخاذ إجراءات طارئة بشأنها. وقد استخدمت أدوات مبتكرة لإشراك المجتمعات والمؤسسات المحلية بما يحقق النفع للجميع، مثل أداة تخطيط إجراءات قدرة المدينة على الصمود، وبناء القدرات، والتدريب المهني، ومبادرات التوعية، والتي أرست جميعها المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة بهدف المبادرة للتكيف مع آثار المخاطر والكوارث والتخفيف من حدتها.

وعلى ضوء هذه الدراسات ومشاركة أصحاب المصلحة، عمد موئل الأمم المتحدة إلى تنفيذ أنظمة الصرف الحضري المستدامة بوصفها مشاريع تجريبية. ويشمل ذلك مثلث الزهور الأخضر، وأنظمة حصاد المياه، وحدائق الأمطار المنزلية، التي توفر حلولًا خضراء مستدامة ويمكن محاكاتها وقابلة للتوسع للحد من تأثير الفيضانات المفاجئة وفي نفس الوقت مواجهة مشكلة شح المياه وتلبية احتياجاتها كاستثمار طويل الأجل.

كما تم إطلاق عدد من المبادرات والآليات واللجان والبرامج والمؤسسات الإقليمية العربية. وقد جرى توجيه الجهود نحو تحسين تبادل المعلومات وزيادة قاعدة المعارف واستحداث آليات تنسيقية لدعم الحوكمة والسياسات وتحسين القدرات والإمكانات. إلا أنه لا تزال هناك فجوات خطيرة، مثل ضعف القدرات، والذي له آثاره على إدماج اعتبارات المخاطر في التخطيط الحضري، ومحدودية الموارد المالية، للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ومع ذلك، لا يحظى موضوع تغير المناخ إلا بأولوية أقل ولا يزال كذلك بالنسبة لبعض الحكومات، في حين أن الاختصاصات المتعلقة بتغير المناخ لا تزال مرتبطة بالقطاعات، حيث شرع عدد قليل من البلدان في تشكيل لجان أو مجالس على المستوى الوطني للتنسيق متعدد القطاعات بشأن التكيف مع تغير المناخ.[٣٩]

كما يتضح مما ذكر آنفًا، في سبيل مواجهة تحدي تغير المناخ، بدأت المدن المبادِرة في وضع خطط للاستدامة البيئية. وقد أدى ذلك إلى انتشار التقنيات المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والتي من المتوقع أن توفر فرصة لتحقيق الاستقلالية المتعلقة بالطاقة والاستقلال المالي للعديد من المدن العربية، مع تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في نفس الوقت.

٣٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨b.

الحروب وإعادة الإعمار بعد الحروب في بلدان الصراع

تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق المتضررة بأوضاع الهشاشة والصراعات في العالم. ويعيش خُمس سكان شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بالقرب من منطقة صراع. ففي عام ٢٠٢٠، يعيش ٦٣٪ من سكان المنطقة (٢٦٦ مليون نسمة) في بلدان ذات مخاطر عالية للكوارث الإنسانية؛ وتقع ٦ من البلدان العشرين الأكثر هشاشة على مستوى العالم في المنطقة.[٤٠] وقد استمر الصراع في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا؛ الأمر الذي جعل توفير البنية التحتية الأساسية أولوية رئيسية لتحسين الاقتصاد ونوعية الحياة للمتضررين.

في مارس ٢٠١١، بدأت ما يسمى بثورات الربيع العربي باحتجاجات جماهيرية في سوريا، والتي أسفرت في النهاية عن نزاع مسلح بين الحكومة والمعارضة التي كانت مكونة من المتمردين والجيش المنشق. مع اندلاع الصراع في عام ٢٠١٤، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المتطرفة بالانتشار في جميع أنحاء سوريا. وقد أجبر ذلك الحكومة السورية والمعارضة وقوات سوريا الديمقراطية على محاربة داعش، مما أدى في نهاية المطاف إلى طردهم من سوريا في عام ٢٠١٨.

في عام ٢٠٢٢، نزح أكثر من نصف السكان داخليًا وإلى البلدان المجاورة.[٤١] ونزح أكثر من ٦,٢ مليون شخص بسبب الصراع في سوريا، حيث أصبح أكثر من ٥,٧ مليون لاجئ في البلدان المجاورة و٨٠٠ ألف آخرين يطلبون اللجوء في أوروبا. وعلى عكس اللاجئين الفارين من البلاد، ساد شعور بين النازحين بأن نزوحهم سيكون لفترة قصيرة. ويمكن ملاحظة ذلك في ٥٦٪ من النازحين السوريين الذين بقوا في محافظتهم الأصلية.

في عام ٢٠١١، في أعقاب الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العالم العربي، خرج الشعب اليمني إلى الشوارع للاحتجاج على حكومته. وبعد أشهر من الاحتجاج، وافق الرئيس على تسليم السلطة إلى نائب الرئيس الحالي وتشكيل حكومة وحدة مع المعارضة. وفي عام ٢٠١٢، أُنتخب عبد ربه منصور هادي رئيسًا بعد انتخابات نزيهة. وبعد فترة وجيزة، وفي عام ٢٠١٤، استطاعت مسودة الدستور اليمني استيعاب مطلب الحوثيين والجنوب، الذي تم رفضه في نهاية المطاف، وسيطر الحوثيون على معظم العاصمة اليمنية صنعاء، وأدى ذلك إلى قيام الحوثيين بتعيين مجلس رئاسي خاص بهم، ليحل محل الرئيس هادي الذي فر إلى عدن في جنوب البلاد. وقد جرت محادثات سلام متعددة بين الفصائل المتحاربة منذ بدء الحرب الأهلية في اليمن في عام ٢٠١٤، دون الوصول إلى حل دائم. ومنذ ذلك الحين، انخفض مستوى معيشة اليمنيين أدنى من ذلك، حيث كان بالفعل أقل من المتوسط الإقليمي. وتشير التقديرات إلى أن ٢٣,٤ مليون يمني كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٢، منهم ١٢,٩ مليون في حاجة ماسة للمساعدات.

في ليبيا، كان معمر القذافي في السلطة منذ عام ١٩٦٩، ولكنه أطيح به في عام ٢٠١١، وبعدها جرى الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجديدة (المجلس الوطني الانتقالي) كحكومة شرعية للبلاد. ولكن اندلعت احتجاجات عنيفة في عام ٢٠١٤ في أعقاب رفض المؤتمر الوطني العام حله، وتم انتخاب برلمان جديد، إلا أنه قد أتبعه صراعٌ جديدٌ. ثم جرى تشكيل إدارة مؤقتة جديدة (حكومة الوحدة الوطنية) في إطار عملية مدعومة من الأمم المتحدة للإشراف على البرلمان والانتخابات الرئاسية المستقبلية في عام ٢٠٢٢.[٤٢] وعلى إثر الصراع الذي طال أمده، تشهد ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس على الأمن الإقليمي.

٤٠- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠٢١.

٤١- أخبار الأمم المتحدة، ٢٠٢١

٤٢- فريدوم هاوس، ٢٠٢٢

كما كان الفلسطينيون في صراع مستمر مع إسرائيل منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨. كان النزوح الداخلي أحد التحديات الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى نزوح آلاف الفلسطينيين على مر السنين (انظر الإطار ٥).

إطار ٥: بناء القدرة على الصمود من خلال تدخلات التخطيط المكاني، فلسطين

مع النمو السريع، تواجه المراكز الحضرية الفلسطينية ضغوطًا هائلة من حيث الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية. ويحد الانقسام الجيوسياسي من الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية إلى ٤٠٪ فقط من الضفة الغربية، ويحد من الحصول على ٣٠٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة. وقد حدث التوسع الحضري والنمو السكاني دون تخطيط، مما أثر في جودة المنطقة الزراعية المحيطة والبنية التحتية والخدمات والإسكان.

يدعم برنامج موئل الأمم المتحدة عملية «إعادة البناء بشكل أفضل» من خلال دعم التخطيط المكاني وإعادة تأهيل الإسكان في قطاع غزة، كما يدعم الروابط بين المناطق الحضرية والريفية (في قلقيلية وطوباس ووادي الأردن الشمالي وبيت لحم ورام الله والبيرة والخليل والقدس)، والتي يستفيد منها أكثر من ١,٩ مليون فلسطيني. وهناك دعم مستمر للخطة المكانية الوطنية الفلسطينية ونحو إقرار السياسة الحضرية الوطنية.[٤٣]

شهدت كل من سوريا واليمن وليبيا احتجاجات كبيرة وثورات وحروب أهلية منذ الاضطرابات السياسية التي اندلعت في عام ٢٠١١. حيث شهدت هذه البلدان صراعات طويلة الأمد ألحقت أضرارًا بمدنها؛ ونتيجة لذلك، تعرضت بنيتها التحتية المادية والاجتماعية لأضرار بالغة ولم تعد قادرة على تلبية احتياجات سكانها. وفي حين هدأت الصراعات في بعض البلدان للسماح للحكومات بالتخطيط نحو إعادة الإعمار، إلا أن محدودية الموارد والقدرات أعاقت جهود التنمية وإعادة البناء.

ينبغي عدم التقليل من شأن المأساة الكامنة وراء تدمير المنازل والمواقع الثقافية والمجتمعات نتيجة الصراعات. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت بعض المدن العربية من إظهار قدر كبير من القدرة على الصمود ومواجهة التحديات والتفاؤل من خلال مبادرات إعادة الإعمار المدروسة والتطلعية. وفي بعض الحالات، أدت عملية إعادة الإعمار بعد الحرب إلى إطلاق المبادرات المذهلة «إعادة البناء بشكل أفضل» في المدن الواقعة في مناطق الصراعات، كما هو الحال في الموصل بالعراق (انظر الإطار ٦)؛ وهذا بدوره اجتذب التمويل والخبرة من المجموعات الإقليمية والدولية وخلق مدنًا أكثر قدرة على الصمود واستدامةً على المدى الطويل.

٤٣- المكتب الإقليمي لموئل الأمم المتحدة في فلسطين.

إطار ٦: مشروع إعادة تأهيل منتزه اليرموك في الموصل

تأتي إعادة تأهيل منتزه اليرموك الشهيرة في الموصل في أواخر عام ٢٠٢٢ في وقت يبدي فيه المواطنون اهتمامًا متزايدًا بالمساحات الخضراء والمساحات العامة في المدن العراقية، ولاسيما في المدن العراقية ذات النسبة المنخفضة من المساحات الخضراء للفرد والتي تتأثر بشكل متزايد بسبب تغير المناخ. إن تخصيص وإنشاء مساحات للترفيه واللقاءات في المناطق المتضررة بالصراع الأخير يؤدي إلى تحسين كبير في جودة البيئة والظروف المعيشية للسكان، إذ أنها لا تشجع فحسب فئات مختلفة من السكان على الاختلاط والاندماج فيما بينهم، بل فقد أثبتت أنها محفزات للتحسينات المادية والأنشطة الاقتصادية في المناطق المجاورة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. يتمثل أحد العناصر المهمة الداعمة للنجاح التحويلي لهذا المشروع - الممول من الاتحاد الأوروبي - في دمج المرافق الرياضية والترفيهية. تحظى الرياضة بشعبية كبيرة بين أفراد الشعب العراقي، ويحتوي منتزه اليرموك اليوم على ملعب لكرة القدم وملعبين متعددي الأغراض، بالإضافة إلى صالة ألعاب رياضية خارجية ومضمار للجري ومسار لركوب الدراجات وملعبًا للأطفال، وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة. يحظى تنفيذ المشروع بدعم قوي من بلدية الموصل، حيث شارك موظفوها في المشروع منذ مرحلة التصميم التشاركي مع المجتمع. كما أن استخدام الطاقة المتجددة في تغذية شبكة الري والقاعة المجتمعية في المنتزه أتاح الفرصة لتدريب موظفي الحكومة المحلية على تصميم الأنظمة الكهروضوئية وتنفيذها وصيانتها.

جائحة كوفيد-١٩ في المنطقة العربية

تمثل جائحة كوفيد-١٩ أحد التحديات الرئيسية التي واجهت المنطقة في الآونة الأخيرة؛ فعلى وجه الخصوص، أثر الفيروس وإجراءات الإغلاق التالية في الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، وكذا السكان في المناطق عالية الكثافة والاكتظاظ مثل الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية، والتي تتميز بنقص الخدمات وشُح الموارد. إضافة إلى ذلك، فإن التنمية المكانية غير المتكافئة، سواء بين المدن أو داخلها وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية، قد تؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم التكافؤ في الاستفادة بالقدرات والموارد بين الحكومات المحلية والإقليمية.[٤٤]

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى حول العالم، في أوائل عام ٢٠٢٠، شرعت الدول العربية في تطبيق العديد من الإجراءات الملحة - مثل التباعد الجسدي وإغلاق الحدود والإغلاق الكامل وشبه الإغلاق - بهدف إبطاء وتيرة تفشي جائحة كوفيد-١٩ أو السيطرة عليها.[٤٥-٤٦] وقد أدى ذلك إلى معوقات كبيرة أمام التنقل البشري في جميع أنحاء العالم.[٤٧] أحد التقارير الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة قسّم بلدان المنطقة العربية حسب إجراءات مواجهة جائحة كوفيد-١٩.

أما في بلدان المشرق والمغرب العربي ذات الدخل المتوسط (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس)، تم الشروع في إطلاق آليات رقابة سريعة وصارمة لإدارة تبعات جائحة كوفيد-١٩ والحد من احتمالات تفشي الفيروس.[٤٨]

٤٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢.

٤٥- منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠.

٤٦- المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم، ٢٠٢٠a.

٤٧- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)،

٤٨- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢٢

بينما في بلدان الطبقة الجنوبية (جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن)، التي ليس لديها إلا موارد محدودة تحت تصرفها، فقد اعتمدت استجاباتها في المقام الأول على تمويل الجهات المانحة، وبالتالي بسبب التحديات المتعلقة بحشد الموارد، مما أسفر عن تأخير التدخلات والذي أدى بدوره إلى تفشي فيروس كورونا على الفور.[٤٩]

من ناحية أخرى، نظرًا للقدرة المالية والقدرة على تنفيذ الإجراءات على الفور التي تتمتع بها دول الخليج العربية الست، فقد نجحت تلك البلدان في إدارة الجائحة وأظهرت أداءً قويًا في مواجهة التحديات الناجمة عنه. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان المتضررة بالصراعات (فلسطين والعراق وسوريا وليبيا واليمن) واجهت تحديات أكبر بكثير، مثل الحيلولة دون الحصول إلى المياه الصالحة للشرب وضعف أداء أنظمة الرعاية الصحية وارتفاع التكاليف المرتبطة بها. في حالة هذه الأخيرة، حصلت على هذه البلدان على منح من منظمات دولية مختلفة وبلدان عربية أخرى لدعم أنظمة الرعاية الصحية الناشئة. فعلى سبيل المثال، حصلت وزارة الصحة اليمنية على إمدادات إضافية من المعدات والأجهزة الطبية من البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. كما خصص الاتحاد الأوروبي ٧٠ مليون يورو لتوسيع نطاق المساعدات في جميع أنحاء اليمن، ليصل الدعم الإنساني في عام ٢٠٢٠ إلى ١١٥ مليون يورو، في حين تبرع البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ مليار دولار.[٥٠]

إطار ٧: مملكة البحرين: أساليب مبتكرة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩

أطلقت مملكة البحرين حزمة مالية تجاوزت ٤,٥ مليار دينار بحريني (١١,٩ مليار دولار أمريكي) لدعم القطاعات الاقتصادية والتجارية. واتخذت الحكومة عددًا من التدابير السريعة لمواجهة الجائحة، منها التكفل بدفع فواتير معينة للمستخدمين. إضافة إلى التكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والمقيمين والشركات لمدة ٣ أشهر كذلك تضمنت الحزمة إطلاق مصرف البحرين المركزي عدداً من القرارات لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك بما يعادل ٣,٧ مليار دينار بحريني.

كما تعهدت الحكومة بالتكفل بدفع رواتب البحرينيين المؤمن عليهم في شركات القطاع الخاص العاملة في القطاعات المتضررة من خلال صندوق التأمين ضد التعطل بنسبة ١٠٠٪ عن ثلاثة أشهر ونسبة ٥٠٪ عن الأشهر التسعة المتبقية من عام ٢٠٢٠.

بالنسبة للبلدان المتضررة من الحروب والصراعات، أضافت جائحة كوفيد-١٩ طبقة أخرى من التعقيد للأزمات القائمة، مما أدى إلى تعقيد الأعمال الإنسانية وكذلك الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

يحتاج نحو ٥٥,٧ مليون شخص حاليًا إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، منهم ٢٦ مليون شخص نازح قسراً. وفي مثل هذه السياقات، يجب فهم الجائحة والتصدي له في إطار العلاقة الأوسع بين العمل الإنساني والتنمية.

وعلى الصعيد العالمي، فقد تأثرت إعادة توطين اللاجئين أيضًا. حيث تظهر أحدث الإحصاءات الصادرة عن مكتب إعادة التوطين انخفاضًا حادًا في عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد تأثر الانخفاض بالجائحة وتعزيز الفحص الأمني للاجئين القادمين من الدول العربية المضيفة المصنفة على أنها دول «عالية المخاطر».

٤٩- الإسكوا، ٢٠٢٢

٥٠- الأمم المتحدة، ٢٠٢٠.

٥١- حكومة البحرين، ٢٠٢١

٥٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢.

٥٣- المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١a.

الشكل ٨

عجز الموازنة العامة لبلدان مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢١ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

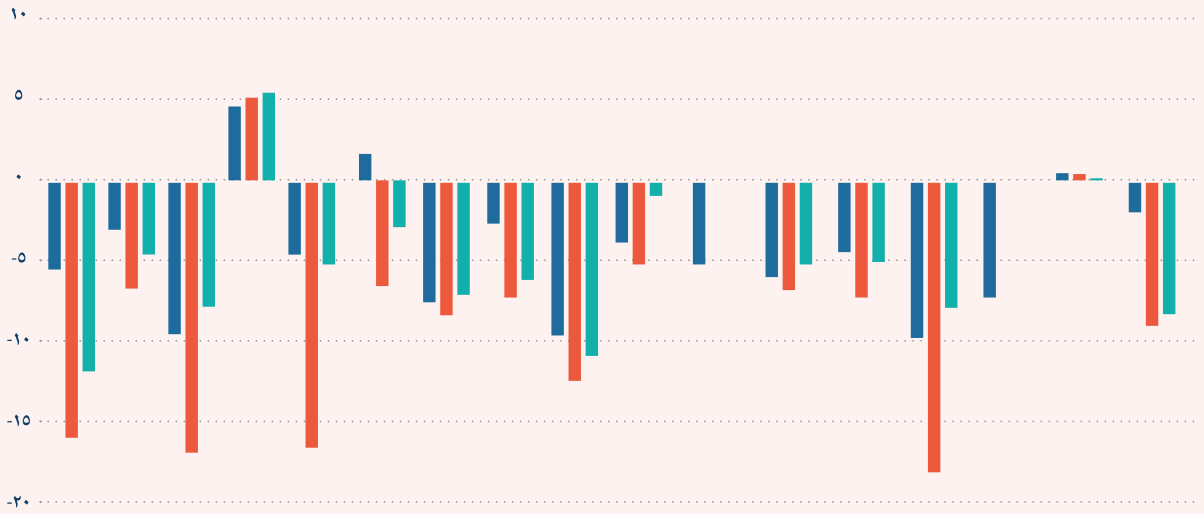

	السودان	موريتانيا	ليبيا	الجزائر	تونس	المغرب	دولة فلسطين	العراق	لبنان	الأردن	مصر	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عُمان	الكويت	البحرين
٢٠١٩	-١.٧٤	٠.٣٨	-٦.٨٩	-٩.٢٧	-٣.٩	-٥.٥٣	-٤.٦٧	-٣.٣	-٩.١٥	-٢.١٣	-٧.٠٧	١.٩	-٤.١٨	٥.١	-٩.٢	-٢.٥	-٤.٩
٢٠٢٠	-٨.٦	٠.١٩		-١٧.٨١	-٦.٧٨	-٦.٣٢		-١٢.٠٩	-٦.٧٥	-٧.٧٩	-٦.٠٦	-١٦.٢٥	٥.٥٦	-١٧.١٢	-٩.٢	-٦.٢٩	-١٥.٦٥
٢٠٢١	-٧.٩٤	٠.٠٤		-٧.٥٥	-٤.٦	-٤.٧٢		-٠.٤١	-١٠.٤٣	-٥.٦٦	-٦.٦٢	-٢.٤٥	-٤.٦٥	٥.٦٦	-٧.٣٦	-٤.١٦	-١١.٤٥

المصدر: الاسكوا، ٢٠٢٠ ملحوظة: الأرقام الواردة لعام ٢٠٢١ هي مجرد تقديرات.

بالإضافة إلى ذلك، عمد العديد من المحللين من جميع أنحاء العالم على رصد آثار جائحة كوفيد-١٩ فيما يتعلق بالهجرة والتنقل في الحوالات المالية الدولية. والغريب أن البيانات الواردة من مجموعة من البلدان خالفت توقعات البنك الدولي بانخفاض كبير في الحوالات المالية على مستوى العالم، حيث أبلغت بعض البلدان عن تدفقات شهرية قياسية.

تم تسجيل تدفقات الحوالات المالية رسميًا عند ٧٠٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، أي أقل بنسبة ٢,٤ ٪ فقط من ٧١٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. [٥٤] ويبدو أن أحد أهم العناصر في تفسير الانخفاض الأبطأ من المتوقع في تدفقات الحوالات المالية هو الانتقال من القنوات غير الرسمية إلى القنوات الأكثر رسمية، من خلال تعزيز الخدمات الرقمية في تنفيذ الحوالات المالية.

وقد نفذت العديد من الدول سياسات لتعزيز استخدام الخدمات الرقمية أثناء الجائحة، وجعلت شبكات الأموال المحمولة الحوالات المالية ميسورة التكلفة وأسرع من المعاملات النقدية والمصرفية المعتادة.

كما يتضح من الشكل ٨، أدى الإنفاق على الجائحة إلى زيادة العجز المالي والديون الحكومية في البلدان العربية في عام ٢٠٢٠. حيث شهدت جميع البلدان تقريبًا عجزًا متزايدًا بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض أسعار الطاقة، حتى أن تأثرت دول الخليج العربية الست تأثرًا شديدًا بذلك.

٥٤- المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١a.

ففي لبنان مثلًا، كان لجائحة كوفيد-١٩ وانفجار ميناء بيروت في أغسطس ٢٠٢٠ عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي للبلاد. وبناءً على ذلك، تأثرت قدرة لبنان على التغلب على الجائحة بأزمته الاقتصادية الممتدة. في عام ٢٠٢١، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦,٣ ٪؛ أكثر من النسبة المقدرة في الشكل أعلاه. ومنذ ذلك الحين، تعافت بعض البلدان، بما في ذلك دول الخليج العربية الست؛ وهذا يرجع إلى حد كبير إلى انتعاش أسعار الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لجائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الإغلاق الصارمة، ارتفع معدل الفقر بسبب انخفاض الدخل الإقليمي بنحو ٣ نقاط مئوية ليصل إلى ٣٢,٤٪ [٥٥] في عام ٢٠٢٠؛ أي ما يعادل حوالي ١١٥ مليون شخص، الذين يعيش أكثر من ٨٠٪ منهم في أربعة بلدان فقط، وهي مصر والسودان وسوريا واليمن. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل البطالة في المنطقة بما يقدر بنحو ١,٢ ٪ في عام ٢٠٢٠. إن استمرار هذه المشاكل مرتبط بعودة تدفقات المساعدات والحوالات المالية في عام ٢٠٢١ وقدرة الحكومات على توفير شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر.[٥٦]

ولكن، تظهر البيانات أن النساء في المنطقة العربية عانين من الجائحة أكثر من نظرائهن من الرجال. تكسب النساء في هذه المنطقة في المتوسط ٧٨,٩ ٪ مما يكسبه الرجال على أساس نصيب الفرد، وتشير التقديرات إلى أنهن فقدن ٧٠٠,٠٠٠ وظيفة خلال الجائحة.[٥٧] وهذا هو الحال ولاسيما في البلدان ذات القطاع غير الرسمي الكبير، ويرجع ذلك جزئيًا إلى سوء الخدمات العامة والبيئة الرقابية التقييدية وضعف قدرة البلاد.[٥٨]

من الجدير بالذكر أيضًا أن المرأة تتجه إلى تحمل قدر غير متناسب من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مما يضع مسؤوليات إضافية على كاهلها، فضلًا عما شهدته من عواقب أخرى، مثل مخاوف السلامة والأمن. على سبيل المثال، في الصومال، «من المرجح أن تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث دفعتهن القيود الاقتصادية المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ إلى البحث عن فرص كسب العيش في مواقع بعيدة عن منازلهن».[٥٨]

في الوقت الذي كشفت فيه جائحة كوفيد-١٩ عن بعض خطوط التصدع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فقد أصبح هذا أكثر وضوحًا في المناطق الحضرية. وفي حين أن المناطق الحضرية كثيرا ما تحظى بالثناء بسبب الفوائد التي تتحقق من الكثافة والقرب، إلا أن جائحة كوفيد-١٩ أثرت بشكل غير متناسب على الفوائد في المناطق شديدة الاكتظاظ، مما جعل من الصعب الوصول إلى المساحات المفتوحة وممارسة تدابير التباعد الاجتماعي. وقد كان هذا أكثر وضوحًا في مناطق المستوطنات العشوائية التي يجري بها تجاوز المساحة الموصي بها لكل شخص إلى حد كبير. بل إنها كشفت أيضًا عن عدم المساواة الاجتماعية، مثل عدم المساواة بين الذكور والإناث، والأثرياء والفقراء، وبين المجموعات السكانية المختلفة؛ الأمر الذي يؤكد أهمية التخطيط مع وضع المساواة الاجتماعية بعين الاعتبار. في حين تعتبر جائحة كوفيد-١٩ كارثة صحية عامة إلى حد كبير، إذا ما جرى تحليلها والتصدي لها بشكل صحيح، فقد تشكل أيضًا أحد أعظم عوامل التعادل في التاريخ، مع التركيز على معالجة عدم المساواة الاجتماعية وبناء مجتمعاتنا بطريقة أكثر إنصافًا وتركيزًا على الإنسان.

سوريا:
مدينة حلب
ومبنى مدمر في سوريا
2019 © شتر ستوك

الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي

أعطت الحكومات في المنطقة العربية الأولوية للاكتفاء الذاتي الوطني من المواد الغذائية الأساسية، ولاسيما عن طريق دعم إنتاج الحبوب من خلال الجمع بين دعم أسعار المنتجين ودعم المدخلات، فضلًا عن ضوابط الاستيراد والمشتريات العامة. كان الاكتفاء الذاتي من الحبوب للحد من الاعتماد على الاستيراد عاملًا محوريًا للسياسات الزراعية في العديد من البلدان العربية، منها الجزائر ومصر وسوريا وتونس.

وعلى الرغم من ذلك، تشهد المنطقة انخفاضًا حادًا في مساهمة قطاع الزراعة في سوق العمل. وقد بلغت نسبة العمالة المستخدمة في الزراعة، التي بلغ متوسطها في بلدان المنطقة العربية، ١٨ ٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٤٥ ٪ في عام ١٩٧٠. وهذا أقل من المتوسطات الإقليمية في جنوب آسيا (٤٣ ٪) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٥٧ ٪) وشرق آسيا (٢١ ٪) والمتوسط العالمي البالغ ٢٦ ٪. والشكل ٩ يبين توزيع معدلات انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة العربية، وهو أهم النقاط المفصلية في اليمن والعراق، وكلاهما تعرض بشدة للصراع وغياب الأمن. فعلى سبيل المثال، أسفرت الحرب في اليمن عن ندرة كبيرة في الغذاء، مع ورود تقارير عن وفاة الأطفال بسبب المجاعة وسوء التغذية.[٦٠] من ناحية أخرى، تعرضت مصر، التي تعد واحدة من الدول الزراعية البارزة في المنطقة، لانكماش مساحة أراضيها الزراعية في منطقة الدلتا والصعيد بسبب التوسع الحضري المتسارع وانخفاض معدل الاستثمار في الزراعة. في المنطقة العربية، يمثل التوسع الحضري في الأراضي الزراعية تحديًا رئيسيًا لمنطقة مهددة بانعدام الأمن الغذائي.[٦١]

٦٠- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ٢٠٢١.

٦١- منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٩b.

الشكل ٩

توزيع معدلات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

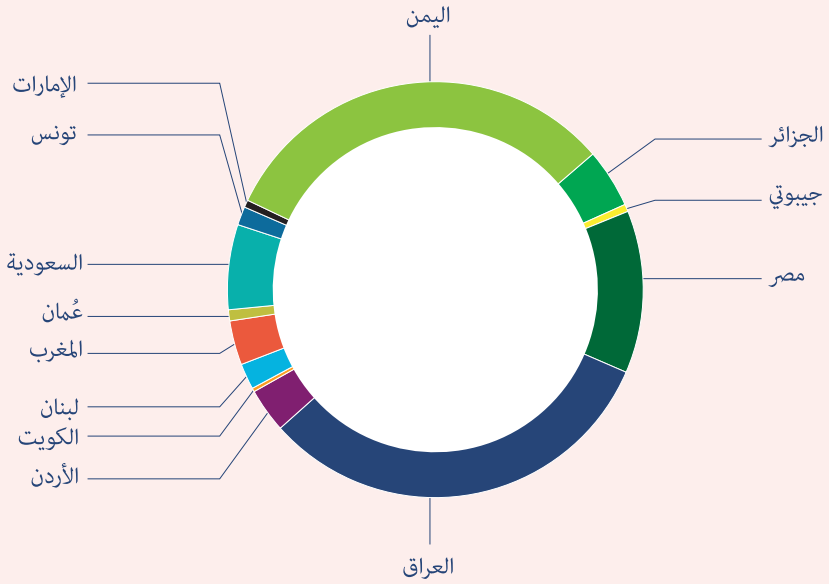

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٢١.
وفقاً لتقرير: نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الدول العربية ٢٠١٩.
لا توجد بيانات متاحة لسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة (فلسطين). البيانات المبلغ عنها تمثل متوسطات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي، والذي يرجع جزئياً إلى انخفاض الحوالات المالية الخارجية السنوية وصادرات الماشية والسلع، فضلاً عن الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية. وفي السودان، أدى الأثر الاقتصادي للجائحة إلى حدوث تضخم بنسبة ١٦٧ ٪ بحلول أغسطس ٢٠٢٠، إلى جانب نحو ستة أشهر من تدابير الاحتواء، وهذا بدوره انعكس على ارتفاع أسعار المواد الغذائية.[٦٢] «من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩ وتجاوز الضغوط على سلاسل الإمداد الغذائي والأسعار وما ترتب على ذلك من عنف في مختلف مناطق إقليم دارفور، شرعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في توسيع نطاق عملياتها من خلال تقديم حصص غذائية منزلية بدلاً من الوجبات المدرسية في الموقع، فضلًا عن قيم الحوالات النقدية مقابل المساعدات الغذائية العامة، والمساعدة الغذائية للأصول وشبكات الأمان الإنتاجية». وعلى غرار ذلك، «في عام ٢٠٢٠، خصصت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أيضًا مبالغ ضخمة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ في السودان. وقد كانت هذه المساعدات في شكل مآوي ومساعدات غذائية للمتضررين من الجائحة والفيضانات المتكررة في البلاد بالإضافة إلى مساعدة مستشفيات البلاد والقطاع الصحي».[٦٣]

وفي هذا السياق، من المهم ملاحظة أن قضايا الأمن الغذائي والمائي في المنطقة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات المناخية المحلية أيضًا، وغالبًا ما تكون المجموعات ذات الدخل المنخفض هي الأكثر تضررًا من ذلك؛ الأمر الذي يدفع المدن في المنطقة العربية نحو تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية استجابة لظروف الطقس المحلية القاسية. إذ لن تعود استراتيجيات إدارة المياه المستدامة بالنفع على الحصول على المياه النظيفة فحسب، بل ستعزز بقوة أيضًا الأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين في المنطقة.

٦٢- البنك الدولي، ٢٠٢١.
٦٣- المرجع نفسه.

الفقر والشمول الاقتصادي

تعد معدلات الفقر والبطالة مصدر قلق بالغ في جميع أنحاء المنطقة. حيث كشف تقرير الإسكوا عن الفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل عشرة بلدان في المنطقة العربية، أن من بين البلدان التي شملها الدراسة، يعيش ٣٨,٢ مليون عربي في فقر مدقع، في حين يعيش ١١٦,١ مليون شخص عند مستوى الفقر المتوسط.[٦٤] يوضح الشكل ١٠ المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وعلى هذا الأساس، تظهر الدراسة أن أعلى معدلات الفقر تكون في مصر والسودان واليمن.

وعلى الرغم من ذلك، تشهد المنطقة انخفاضًا حادًا في مساهمة قطاع الزراعة في سوق العمل. وقد بلغت نسبة العمالة المستخدمة في الزراعة، التي بلغ متوسطها في بلدان المنطقة العربية، ١٨ ٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٤٥ ٪ في عام ١٩٧٠.

الشكل ١٠

المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (٪ من السكان)

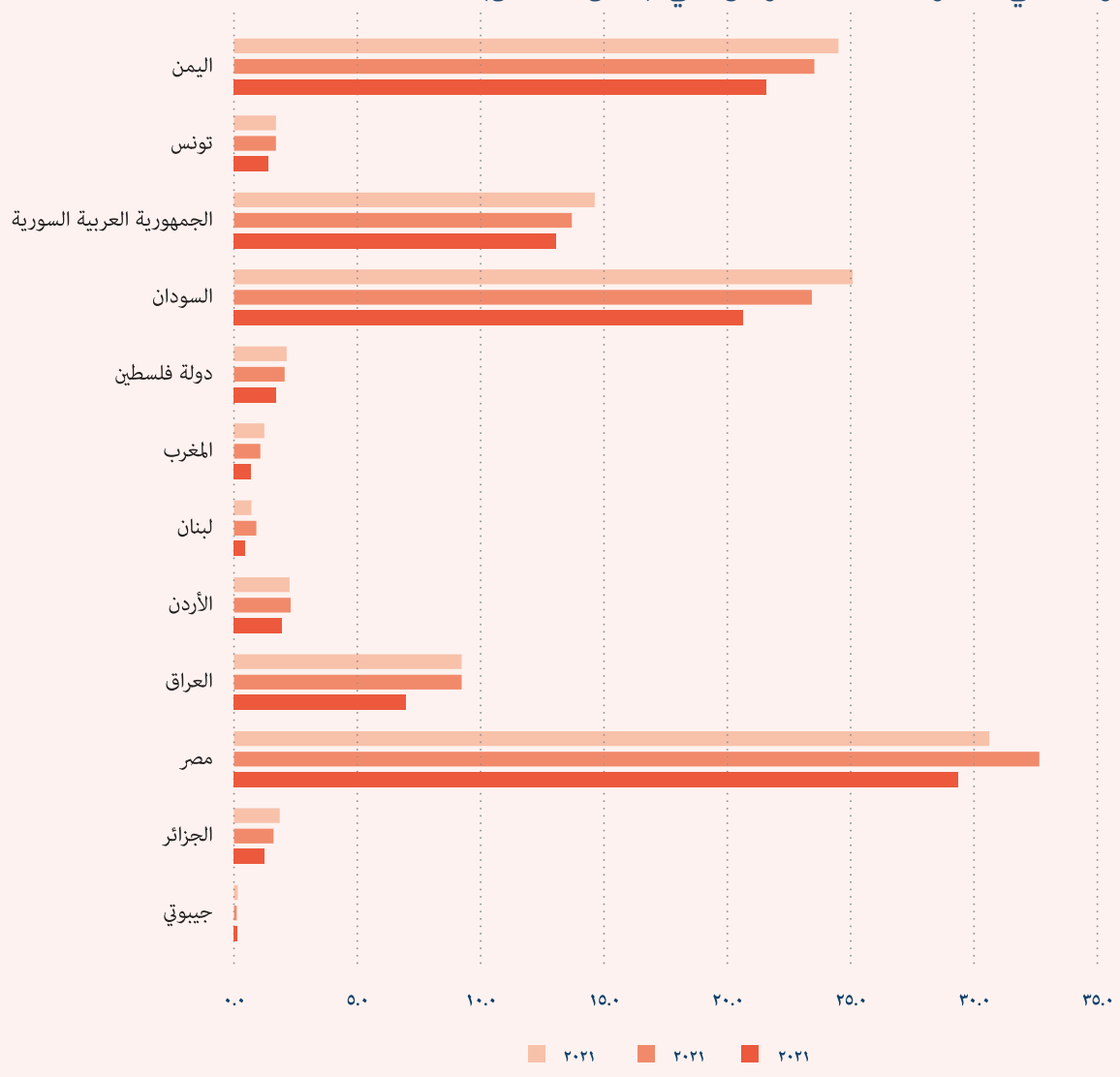

٦٤- الجزائر، جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، المغرب، موريتانيا، السودان، تونس، اليمن.

الشكل ١١

معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب الجنس، ٢٠١٩(٪)

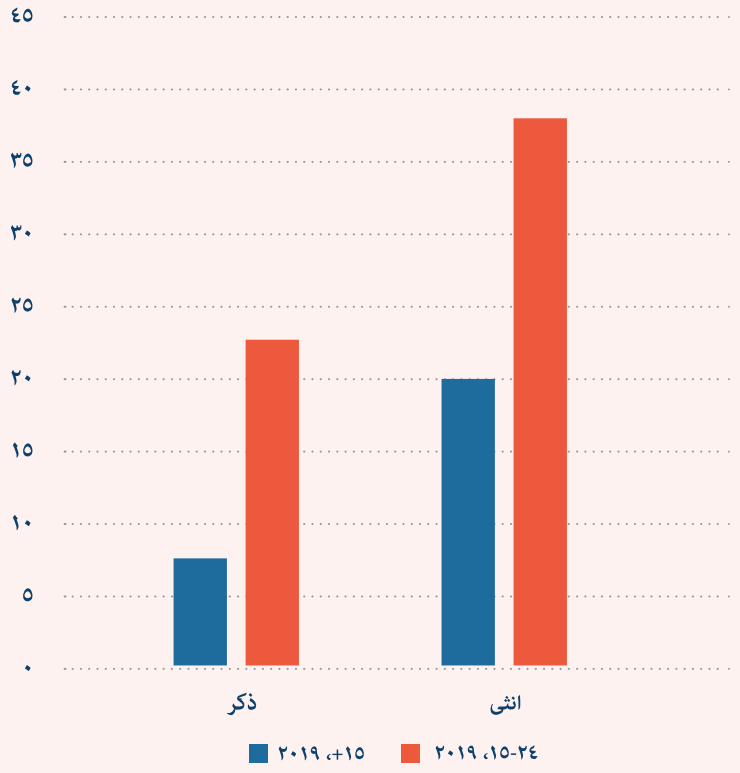

المصدر: منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

شهدت المنطقة العربية أسوأ معدلات البطالة في العالم، مع وجود ١٤,٣ مليون عاطل عن العمل (حتى قبل جائحة كوفيد-١٩)، لا سيما بين النساء والشباب.[٦٥] كانت هناك اختلافات كبيرة بين الجنسين في أسواق العمل العربية، حيث كانت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل بكثير من معدلات الذكور. وعلى الرغم من أن النساء يمثلن حوالي ٥٠ ٪ من السكان العرب، فإن معدلات بطالة الإناث أعلى نسبياً من نظرائهن من الرجال. ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل ١١ الذي يقارن معدلات البطالة في المنطقة العربية حسب الجنس في عام ٢٠١٩.

ومع بلوغ معدل الباحثين عن العمل إجمالي ٢٦,٤ ٪ مقارنة بـ ١٠,٣ ٪ بين نظرائهم البالغين، فقد تأثر الشباب أيضًا بذلك تأثرًا غير متناسب.[٦٦] أحد العوائق الأساسية أمام التحاق الشباب بسوق العمل هو عدم التوافق بين المهارات التي يطلبها أصحاب العمل والمهارات الفعلية للأيدي العاملة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الأنظمة التعليمية، من التعليم الثانوي والتعليم المهني التقني والتدريب والجامعات، لا تعد الطلاب بشكل كافٍ لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية. أما العوائق الرئيسية الأخرى التي تعوق التحاق الشباب بسوق العمل يتمثل في الاعتماد الكبير على التوظيف في القطاع العام، فضلاً عن تدفق اللاجئين السوريين، لا سيما في لبنان والأردن، الأمر الذي يزيد الضغط على وضع سوق العمل المقيد فعليًا. يمكن الاطلاع على نظرة عامة على معدلات بطالة الشباب في المنطقة العربية في الشكل ١٢.

على غرار السكان البالغين، هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في البطالة بين الشباب. حيث كان معدل البطالة بين الشابات في عام ٢٠١٨ (٣٤,٤ ٪) ضعف معدل الشباب الذكور. والأسباب الكامنة وراء تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة معقدة ومترابطة ويعزز كل منهم الآخر وتشمل الآتي: (١) الحقوق التمييزية المنصوص عليها في القانون والتي تؤثر على ممارسة الحقوق الاقتصادية، و (٢) عدم كفاية السياسات والبيئة المؤسسية مقترنة بانخفاض تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار بوجه عام؛ و (٣) عدم تكافؤ الفرص في الحصول إلى الموارد والتحكم فيها مثل الأراضي والتمويل والخدمات مثل النقل؛ و (٤) المعايير الاجتماعية والممارسات التمييزية المستمرة من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية السائدة في الثقافة المجتمعية والتي تؤدي - من بين أمور أخرى - إلى مشاركة غير متناسبة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ و (٥) والصراعات الطويلة الأمد، والتسلّح، والعنف بمختلف أشكاله التي تعوق مشاركة المرأة.

٦٥- منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

٦٦- منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

الشكل ١٢

معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية، ٢٠١٨

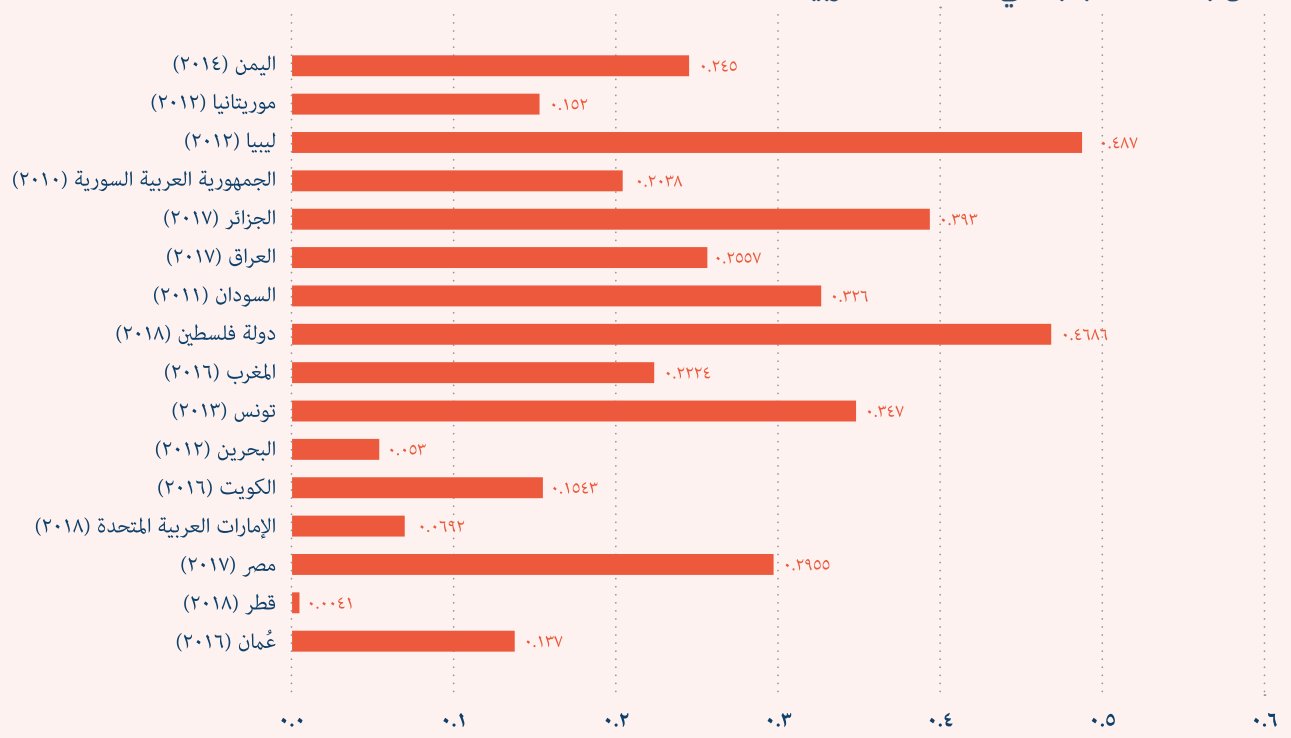

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٨أ

على الرغم من أن الإناث والشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان، وعلى الرغم من الزيادات في مستويات التعليم بين كل من التركيبتين السكانيتين، فإنهم ما زالوا يواجهون عقبات كبيرة في سعيهم للعثور على فرص عمل مجدية. كما استبعادهم من سوق العمل له آثار جسيمة طويلة الأجل على النمو الاقتصادي والازدهار في البلدان.

ومن الجدير بالذكر أن بعض البلدان في السنوات الأخيرة اتخذت خطوات جادة نحو الحد من مستويات البطالة، ولاسيما بين الإناث والشباب. فعلى سبيل المثال، أطلقت المملكة العربية السعودية العديد من البرامج الجديدة لإزالة العوائق وتمكين المواطنين من الحصول على العمل. بالنسبة للإناث، أنشأت الحكومة برنامج (وصول) - الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١ لدعم نقل المرأة العاملة من المنزل إلى العمل وبرنامج «قرة» الذي يهدف إلى توفير خدمة ضيافة الأطفال للآباء الذين يبحثون عن رعاية الأطفال أثناء وجودهما في العمل.

وقد كانت النتائج مبهرة فخلال الفترة بين ٢٠١٧ و ٢٠٢١، زادت المملكة العربية السعودية معدلات مشاركة الإناث في الأيدي العاملة من ١٧,٤ ٪ إلى ٣٢,٣٪.[٦٧]

تظهر الأبحاث أن زيادة مشاركة للإناث والشباب في الأيدي العاملة لها أثر إيجابي في الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وفي سبيل تحسين حياة السكان في الدول العربية ذات الوضع المالي غير المستقر، تحظى المدن بتشجيع على تطبيق أطر أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. ومن العوامل المركزية في ذلك تأتي العمليات التشاركية الناشئة التي تعزز إشراك الناس من مختلف قطاعات المجتمع للتعبير عن مخاوفهم وتعزيز استقلاليتهم داخل مجتمعاتهم.

٦٧- الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١

الحوكمة متعددة الأطراف غير المتماسكة

بينما يعتبر التوسّع الحضري على نطاق واسع محركاً رئيسياً للتنمية، فلا تزال المدن العربية تواجه تحديات خطيرة تحول دون شعبها والاستفادة من المزايا المختلفة التي يوفرها. ولكي تكون المدن العربية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، فإن ممارسات الحوكمة، من الشفافية والمساءلة والمشاركة وإشراك المجتمعات وعدم ترك أي شخص خلف الركب - باعتبارها مفاهيم رئيسية للخطة الحضرية الجديدة - جميعها قضايا ملحة تستلزم معالجة عاجلة.

حوكمة المدن العربية الكبرى

تؤدي المدن الكبيرة دورًا أساسيًا في المساهمة في النمو والتوسع الحضري غير المتكافئين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تأثيرها وأهميتها الاقتصادية. ولما كانت العواصم والمراكز الحضرية تحركها في المقام الأول الزيادة السكانية ونمو المناطق المبنية، فقد امتدت تلك العواصم والمراكز الحضرية إلى ما وراء السلطات الإدارية البلدية «التقليدية»، وبدلاً من ذلك أنشأت مناطق حضرية كبرى. تشمل الأمثلة منطقة القاهرة الكبرى، ومنطقة عمان الحضرية، ومنطقة العاصمة بيروت، ومنطقة دبي - الشارقة - عجمان، ومنطقة الرياض الحضرية، ومنطقة الخرطوم الحضرية وغيرها.

بينما كان العدد العالمي للمناطق الحضرية ١٦٢ منطقة في عام ١٩٧٥، فقد ارتفع هذا الرقم بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٥٠٣ منطقة. لذلك، تُظهر الاتجاهات العالمية أن عدد المناطق الحضرية قد تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقود الأربعة الماضية.

لا تزال أنظمة حوكمة المدن الكبرى غير شائعة في المدن العربية. على الرغم من أهمية القاهرة الكبرى كواحدة من أكبر العواصم في العالم، فلا تزال خاضعة للسيطرة المركزية للسلطات على المستوى الوطني دون التركيز على مستوى العاصمة على التنظيم الإداري أو التنسيق الأفقي؛ الأمر الذي أسفر عن تجزئة المسؤوليات في الماضي. وإدراكًا منها لذلك الوضع، فقد بدأت الحكومة المصرية في البحث عن تدابير مبتكرة لضمان تحقيق قدر أكبر من التكامل الإداري. أما في بعض البلدان الأخرى، تتخذ حوكمة المدن الكبرى شكل التعاون بين البلديات المتجاورة، مثل إنشاء نقابات أو اتحادات للبلديات، كما هو الحال في لبنان (اتحاد البلديات) أو الإصلاحات المتعلقة باللامركزية التي جرى تنفيذها مؤخرًا في المغرب والتي أدت إلى «إدخال مؤسسات التعاون بين البلديات - Etablissements de Coweration Intercommunale (ECLs) - التي ترمي إلى تزويد التجمعات الحضرية بإطار لتوفير الخدمات على المستوى بين البلديات» (الإطار ٨).

الجزائر:
ميناء صيد الأسماك والمحطة البحرية الحضرية والخليج المائي مع النصب التذكاري للشهيد والمباني البيضاء في شارع زيغود يوسف.
© شتر ستوك

٦٥- منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

٦٦- منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

إطار ٨: ثلاث توصيات لتعزيز حوكمة المدن الكبرى/العاصمة في المغرب

يؤدي التوسّع الحضري في المغرب إلى التهيئة الحضرية للمدن، حيث تنمو المدن الكبرى خارج حدودها البلدية. ومن أجل دعم البلديات بالأدوات المناسبة وكذلك الأطر القانونية والمؤسسية للتعاون بين البلديات، يرد أدناه ثلاث توصيات رئيسية:

- تزويد اللجان الانتخابية المحلية بموارد مالية كافية وقابلة للتنبؤ للسماح لها بالوفاء باختصاصاتها.
- باعتبار أن دمج استخدام الأراضي وتخطيط النقل على مستوى المدن يساعد على تعزيز كفاءة النمو الحضري، حري بمؤسسات التعاون بين البلديات أيضًا القيام بدور أكبر في إعداد الخطط الإقليمية على مستوى التجمعات الحضرية.
- يجب على الحكومة التأكد من إنشاء مؤسسات التعاون بين البلديات على النطاق الجغرافي ذي الصلة.[٧٠]

يوفر ظهور المناطق الحضرية الفرصة لمواءمة مختلف أنظمة الحوكمة والسياسية والتقنية والإدارية، بالتزامن مع معالجة القضايا المهمة عبر الحدود، المتعلقة بالتنقل وتخطيط استخدام الأراضي والإدارة البيئية والإنتاج الاقتصادي. وعلى هذا النحو، فإن الحوكمة الحضرية بالغة الأهمية في «معالجة المجالات الوظيفية الحضرية كافة من أجل التغلب على التجزؤ المؤسسي والاجتماعي والمكاني».[٧١]

كان غياب التنسيق التعددي في إدارة المدن العربية قضية طويلة الأمد وأدت إلى مجموعة متنوعة من الجهود في المنطقة العربية للتحرك نحو اللامركزية وتمكين الحكومات البلدية. وتعتبر المغرب وتونس من بين الأمثلة الناجحة لتجربة جهود اللامركزية.

دور المجتمع المدني في التوسّع الحضري للمدن العربية

تمثل منظمات المجتمع المدني النشطة في المنطقة العربية أحد أصحاب المصلحة المهمين في عملية التوسّع الحضري والتنمية الحضرية على حد سواء. إلا أنه لا توجد قاعدة بيانات تحتوي على معلومات حول منظمات المجتمع المدني النشطة في المنطقة. في بعض البلدان، رُصدت أنشطة لمنظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الحضرية (مثل دول الخليج العربية الست)، بينما ساهمت في بلدان أخرى (المشرق والمغرب العربي) في تعزيز خطاب حضري قوي من خلال أنشطة التوعية بالتحديات الحضرية الرئيسية مثل الإسكان والفضاء العمومي والتراث والقضايا التشريعية.

تنشط بعض المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي وتتشارك مع منظمات التعاون الدولي النشطة في تنفيذ مشاريع التجديد في المناطق العشوائية، وتعتمد أهميتها على معرفتها المحلية بالمنطقة والديناميكيات بين أصحاب المصلحة المحليين. تعد مصر ولبنان والأردن وفلسطين وتونس أمثلة على بلدان المنطقة التي تحظى بمجتمع مدني قوي في المجال الحضري. أما في بلدان الصراع، تكون المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر تفاعلًا في الأنشطة الإنسانية التي تهدف إلى تقديم المساعدة الطارئة للمجموعات المحتاجة؛ من النازحين واللاجئين الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم من جراء الحرب.

٧٠- المرجع نفسه.

٧١- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ٢٠١٧.

وفي حين لا توجد دائمًا بيئة تمكينية لمثل هذه المجموعات المحتاجة، من خلال معرفتها بالقضايا المحلية والتفاعل مع المجتمعات المحلية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا مهمًا وتكميليًا أيضًا، حيث تساعد الحكومات في التنمية الحضرية لمدنها.

التوسّع الحضري المستدام من أجل مستقبل أفضل تتمثل إحدى الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذا الفصل في أن الجمع بين التحديات الإقليمية والمحلية وضغوط النمو الحضري السريع الذي لا يتناسب مع التوسع في البنية التحتية والخدمات يشكل تحديًا كبيرًا أمام المدن في المنطقة العربية. وهذا بدوره يؤدي إلى تنمية إقليمية غير متوازنة وتفاقم مشاكل عدم المساواة الاجتماعية ومشاكل العمالة غير الرسمية، والزحف الحضري، والتدهور البيئي، والضغط على البنية التحتية المادية المتدهورة والخدمات الاجتماعية المختلفة. أما وهذه الاتجاهات الحضرية الناشئة تواجه تحديات بسبب الصراعات الانقسامية وعدم الاستقرار من جراء التوتر والاضطراب.

الاستنتاجات وأبرز النقاط

• تغير المناخ والمدن العربية:
يجب تكثيف الجهود الحالية المبذولة نحو الاستدامة لإعداد المدن لمواجهة العواقب القصيرة والطويلة المدى لتغير المناخ. لذلك فهناك حاجة إلى تخصيص موازنات أكبر للمشاريع الموجهة نحو إدارة مخاطر الكوارث، مثل تنفيذ تدابير التقييم والتخطيط، وبناء القدرات الإدارية للموظفين، والتخطيط الشامل، وتدابير السياسة العامة.

• المساواة بين الجنسين والمدن العربية: يتعين توسيع نطاق إطلاق إمكانات نصف السكان من خلال السياسات الحضرية الشاملة والتخطيط الذي يتصدى للحواجز التي تعترض سبيل المساواة، بما في ذلك سلامة المرأة في المدينة، والاستفادة من البنى التحتية للحد من ظاهرة الافتقار إلى الوقت، والوصول إلى المناطق الاقتصادية في المدينة، والذي بدوره يعزز من المشاركة الاقتصادية.

العراق:
هيت - حديقة النجوم
يوم اللعب © موئل الأمم المتحدة

• **إعادة البناء بعد التدمير:**
تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق المتضررة من الصراعات في العالم، حيث تعاني مدن الصراع من تدمير مبانيها وبنيتها التحتية. ولا تزال الخطط والاستثمارات الموجهة نحو إعادة إعمار البلدان والمدن قيد الإعداد، وفي معظم الحالات، لن يكون التمويل المحلي وحده كافياً، بل ستكون هناك حاجة إلى التمويل الدولي والحلول الإبداعية.

• **التأهب للأوبئة في السياق الحضري:**
اعتمدت استجابات الحكومة لجائحة كوفيد-١٩ في معظم الحالات على إمكانات الرعاية الصحية للبلاد، والذي يرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد ككل. وعندما يتعلق الأمر بتدخلات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، كان أداء دول الخليج العربية الست أفضل بكثير من البلدان الأخرى في المنطقة. حيث بذلت المدن في بلدان الصراع جهودًا مضنية لمواجهة الجائحة بسبب محدودية إمكاناتها وقدراتها ومواردها الاقتصادية. وقد تركت جائحة كوفيد-١٩ آثارًا واضحة في البيئة الحضرية المادية، حيث أسفرت الآثار الاقتصادية التي استمرت لفترات طويلة إلى إيقاف أو تأجيل العديد من المشاريع والتدخلات المقررة في المنطقة.

• **التحديات الوطنية والإقليمية تنعكس في المدن:**
لقد بلغت مشكلة الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي مؤخرًا مستويات جديدة من جراء الحروب والصراعات وخطر تغير المناخ. وبالتالي، هناك حاجة إلى حلول وموازنات أكثر إبداعًا للحفاظ على إنتاج الغذاء في المنطقة. ولا يزال الفقر ومحدودية الموارد يشكلان إحدى العقبات الرئيسية أمام تنمية المدن؛ ويأتي ذلك على رأس التحديات الحضرية في المنطقة دون الإقليمية للطبقات الجنوبية، إلى جانب مدن الصراعات، تليها بلدان المشرق والمغرب العربي. ولما بدأت هذه التحديات تتكشف على المستوى المحلي، سيتطلب حلها حلولاً على الصعيد المحلي، مثل الاستثمار في البنية التحتية المادية وغير المادية وصُنع السياسات الشاملة دون أن يتخلف أحد عن الركب.

• **توزيع الطاقة:**
لا يزال دور ومستوى مشاركة المجتمع المدني في بعض دول المنطقة العربية موضع جدل، لا سيما في سياق التنمية الحضرية. والفصل الخامس يبين سبب قيام تعزيز الحوكمة متعددة الأطراف بدور رئيس في التنمية الحضرية المستدامة للمنطقة، من ذلك تحقيق الأهداف المحلية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

العراق:
مسارات المشي في
مدينة الموصل القديمة.
© موئل الأمم المتحدة

الفصل الثالث

الوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المنطقة العربية

مقدمة: تعريف البنية التحتية الحضرية

من الأهمية بمكان وضع سياق للوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المدن العربية كنقطة انطلاق للتفاهم الإقليمي. ويُفهم ذلك بشكل عام أنه في حين أن أجزاء من المنطقة تشارك في تطوير البنية التحتية على نطاق واسع من خلال بناء المطارات والمتاحف الضخمة والمناطق الفنية والمتنزهات الحضرية وأنظمة المترو من دون سائق، هناك أجزاء أخرى غارقة في الصراعات المستمرة، وتفتقر إلى أنظمة البنية التحتية الأساسية، وتعاني من عجز متأصل في المرافق والخدمات. يعمل هذا التقسيم الثنائي على تعزيز وتضخيم الشعور العام بالتفاوت وعدم المساواة - إلا أنه لا يعكس التنوع في المنطقة بشكل كامل. والصورة الكاملة أكثر تفاوتًا؛ إذ يمكن للمرء أن يلمس جهودًا واعدة تسعى إلى بناء وتطوير بنية تحتية مرنة وتفي باحتياجات السكان لكنها مقترنة باتجاهات مثيرة للقلق. ويكمن الغرض من هذا الفصل في عرض الوضع الراهن للبنية التحتية في المنطقة مع إبراز الضوء على بعض الأمثلة للمشاريع في المنطقة.

العراق:
توسعة شبكة المياه
بعين هيت © موئل الأمم المتحدة

في الأصل، يشير مصطلح «البنية التحتية» إلى الأصول التي تتولى بنائها وإدارتها السلطات السيادية التي تعتبر عاملًا مركزيًا للأداء الفعال لبلد أو منطقة أو مدينة ما. وحسب وصف المهندسون وصانعو السياسات، تشير كلمة «البنية التحتية» عادةً إلى قوي أو مادي، وتشمل أنظمة واسعة النطاق للنقل والكهرباء والغاز والنفط والغذاء والتمويل والصرف الصحي والمياه والحرارة والاتصالات والحماية من الأخطار البيئية. وفي حالات أخرى، يشار إلى «البنية التحتية الحيوية»[٧٢] لتعني خدمات مثل الإسكان ومرافق الرعاية الصحية والتعليم والحدائق الحضرية والمكتبات العامة وغيرها. ومع نمو التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة بالتوازي مع نمو المدينة، تطورت البنية التحتية لتشمل المؤسسات الخاصة والإسكان والأصول الفكرية والإدارة البيروقراطية والبحث العلمي والبنوك والهياكل الدفاعية وغيرها. وغني عن القول أن تصنيف الأصول العامة والخاصة أصبح مختلطًا على نحو متزايد.

تمارس البنية التحتية الحضرية دوراً متزايد الأهمية في التنمية، كما هو الحال في العديد من أطر التنمية العالمية، مثل الخطة الحضرية الجديدة، كما تؤكد على أهمية البنية التحتية في توفير بيئة آمنة وشاملة ومرنة ومستدامة. تعمل وجهة النظر هذه على تسليط الضوء على توسع البنية التحتية خارج القطاعات التقليدية/الحيوية (النقل والمياه والطاقة). بل إن فكرة البنية التحتية الحضرية تطورت إلى نظرة منهجية للمرافق الجديدة والمرافق التي تراعي التمثيل الغذائي الحضري ومواطن الضعف والمدن الإلكترونية وشبكات الاتصالات - باختصار، إنها «تصور موسع للبنية التحتية الحضرية».[٧٣] يطرح توسيع نطاق هذا التعريف العديد من التساؤلات، حيث يجب إعادة التفكير في الجوانب الرئيسية للأصول الحالية وإدخال هياكل جديدة.[٧٤]

تحظى البنية التحتية الاجتماعية باهتمام متزايد، حيث تعتبر وسيلة للتخفيف من التحديات المتزايدة أمام المدن. وهذا النوع من البُنى التحتية يشمل الأماكن العامة والحدائق العامة والمكتبات ومراكز رعاية الأطفال وأنظمة النقل المستدامة والإسكان الآمن للجميع دون تمييز. يجب أن تأتي البنية التحتية الأساسية كأولوية قصوى عندما يتعلق الأمر بنقص الموارد. ومع ذلك، في حالة تعطل البنى التحتية المادية (أي انقطاع التيار الكهربائي أو غرق شوارع المدينة بالمياه)، فإن الجانب غير المادي من البنية التحتية، وأنظمة الدعم الاجتماعي، هو الذي يصبح حاسمًا في التغلب على هذا النوع من هذه الكوارث والأزمات. فعلى سبيل المثال، يمكن اللجوء إلى المكتبات كملاجئ، بينما تصبح المتنزهات الحضرية موقعًا آمنًا للبحث عن ملجأ أو مأوى. بل إن المهندسين يعملون اليوم على تصميم البنى التحتية المادية مثل الجدران البحرية والجسور بحيث تعمل أيضًا كبنية تحتية اجتماعية من خلال دمج المتنزهات ومسارات المشي داخل هذه الأنظمة المتكاملة.[٧٥]

وإدراكًا للتعقيد المتأصل والتفسير الواسع لمصطلح «البنية التحتية الحضرية»، يميّز هذا الفصل بين الأنظمة الأساسية (المرافق الخدمية) والأنظمة ذات الصلة المباشرة بالشكل الحضري وتفاعلات الناس (البنية التحتية الاجتماعية). ومن منظور التخطيط الحضري، يبرز هذا الفصل الضوء على ما يلي: النقل والتنقل؛ والإسكان؛ والتراث والثقافة؛ والمتنزهات الحضرية/الأماكن العامة.

أما القسم الأخير منه، الذي يتناول حالة البنية التحتية الحضرية في المدن العربية، فإنما يركز بشكل أكبر على البنية التحتية ذات الصلة بالحياة اليومية لسكان المدينة والتي تسهم بشكل مباشر في مستوى المعيشة من منظور التخطيط والتصميم الحضريين. وبدلاً من الخوض في استعراض المسألة من جانب واحد، يحدد الفصل اتجاهات البنية التحتية العامة والاتجاهات التي تعتبر ذات صلة بالمدن في المنطقة. وتحاول مجموعة المدن المشمولة بالدراسة بمزيد من التفصيل إدراج أمثلة نموذجية من مختلف المناطق دون الإقليمية: بلدان المشرق والمغرب العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والمناطق الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن بعض أجزاء العالم العربي كانت ولا تزال تتعرض للاضطرابات المدنية والحروب، مما أثر بشدة على أنظمة البنية التحتية فيها. كما يتناول الفصل مدى الضرر والحاجة اللاحقة في مدن الصراع.

٧٢- كلينجنبرج، ٢٠١٩، طبعة بغلاف ورقي.

٧٣- تومي فيرير، وسكافاردا، ٢٠١٨

٧٤- لو ماثيوز، وبيرن، ٢٠١٥؛ ميل وآخرون، ٢٠١٣.

٧٥- كلينجنبرج، ٢٠١٩، طبعة بغلاف ورقي.

الإمارات العربية المتحدة:
دبي. © فريبيك

الوضع الراهن للبنية التحتية الحضرية في المدن العربية

تتفاوت المناطق دون الإقليمية في البلدان العربية في مستوى جودة البنية التحتية الحضرية، وكانت البلدان في منطقة المغرب والمشرق دون الإقليمية نشطة للغاية في محاولاتها للتعامل مع البنية التحتية المبتكرة والمتطورة. فعلى سبيل المثال، تشير دارسة المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن المغرب يحتل المرتبة الرابعة والخمسين من حيث جودة البنية التحتية من بين ١٣٧ بلد مشمولة بالدراسة.[٧٦] أما الجزائر، بعد انتهاء النزاع المسلح في البلاد في عام ٢٠٠٢، شاركت في جهود الترميم وإعادة البناء الجوهرية.

وفي عام ٢٠١٠، بدأت برنامج تطوير مدته خمس سنوات بقيمة ٢٨٦ مليار دولار لتحديث بنيتها التحتية وتوفير فرص العمل في هذه العملية.[٧٧]

وتستضيف عمان عدة موجات من اللاجئين الذين فروا من الصراعات على مدى العقدين الماضيين. وقد أدى هذا التدفق إلى زيادة الضغط على البنية التحتية للمدينة وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية.[٧٨] وهكذا شارك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في بعض الجهود للتخفيف من حدة هذه المشاكل، إذ شرع في تمويل سلسلة من مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل توسيع مكب نفايات «الغباوي» بالأردن من خلال تقديم قرض بقيمة ٥٦ مليون دولار أمريكي، الذي يمثل جزءً من مبادرة أكبر لتمويل التحسينات في إدارة النفايات الصلبة.

٧٦- مركز البنية التحتية العالمية. ٢٠٢٢.
٧٧- كانتري واتش، ٢٠١٦؛ برايس ووترهاوس كوبرز، ٢٠١٣، ص ١٩-٢٤.
٧٨- زغيب، ٢٠١٧.

لقد أدركت دول الخليج العربية الست مخاطر الاعتماد على النفط والوقود الأحفوري وحدهما، ولهذا السبب قررت دول الخليج العربية الست المشاركة في مبادرات مختلفة تأهبًا لمستقبل ما بعد النفط. توصف الطرق الجديدة والأبراج الشاهقة والمطار المزدحم ونظام المترو عالي التقنية في دبي عمومًا بأنها مثالية، وأصبحت المدينة واحدة من أسرع المدن نموًا في المنطقة.[٧٩] لقد أفضت استراتيجيات التنويع إلى اقتصاد تنافسي مستقل عن النفط.[٨٠] وقد نجحت دبي في تنويع اقتصادها الحضري لتقليل اعتمادها على موارد السلع بمساعدة التوسع في قطاعات السياحة والعقارات والتجارة. وقد جاء هذا التحول مدعومًا بالتوسع في البنية التحتية ورفع مستوى قطاع الخدمات المالية وإنشاء مناطق حرة لتحسين قدرتها التنافسية العالمية.[٨١]

على عكس دول الخليج العربية الست ودول مثل مصر التي قد تفتقر إلى الموارد المالية الكافية، ولكن تتمتع بالاستقرار السياسي، فإن دولًا مثل سوريا واليمن والعراق وفلسطين، التي تعاني من تحديات سياسية، تحتاج إلى جهود كبيرة لإعادة الإعمار. إن إعادة الإعمار في سوريا يحتاج استثمارات ضخمة تتجاوز قدرات الحكومة السورية. وتشير أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنه تم طلب ٤٦٥,٢ مليون دولار أمريكي للعملية السورية في عام ٢٠٢٢، بينما تم تمويل ٣٨ ٪ فقط من المبلغ المطلوب.[٨٢] وبالإضافة إلى ذلك، ومع ارتفاع معدلات الفقر ونقص الخدمات الأساسية وتضرر المباني والمنشآت ضررًا بالغًا، لا يزال الوضع الراهن منذرًا بالخطر مع إخفاق جهود إعادة الإعمار إلى حد كبير.

يواجه اليمن من جراء الحرب المستمرة جزئيًا مشاكل خطيرة تتعلق بالبنية التحتية، والتي أسفرت بطريقة ما إلى تفاقم المشكلات التي كانت قائمة قبل الصراع، ويرجع ذلك إلى الوتيرة السريعة لمعدل التوسّع الحضري في البلاد، والذي جلب ضغوطًا كبيرة على الأرض، ولا سيما في العاصمة صنعاء. وقد أدى ذلك إلى نمو عشوائي، الذي تفاقم من جراء غياب سياسة حضرية وطنية.

تتمثل إحدى المشكلات البارزة بشكل خاص في انتشار القطاع العشوائي؛ بل إن الكثير من أعمال البناء في صنعاء تمت على مدى العقد الماضي في مناطق عشوائية.

كل هذا يلقي بظلاله على التحديات التي تواجه البنية التحتية الحضرية في البلدان العربية حيث تبقى الحوكمة وإمكانية الحصول على الموارد والخدمات والاستدامة والقدرة على الصمود، جميعها محل تساؤل. وبناء على ذلك، لا يتضح ما إذا كانت هذه الجهود قادرة على تحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة لسكان الحضر على المدى القصير.

النقل والتنقل

بوجه عام، نظرًا للتوافر الحالي للطرق اللائقة وخيارات النقل العام، تشغل مشاريع النقل حصة كبيرة من تطوير البنية التحتية في المنطقة العربية. وفي حين أن هذا التركيز مفهوم في حالة المدن التي تفتقر إلى الطرق السريعة العاملة أو وسائل النقل العام اللائقة، وهو ما ينطبق على العديد من البلدان في المنطقة، فإن هذه الاستثمارات في بعض الحالات لا تحقق الإيرادات المتوقعة على المدى القصير.

وسائل النقل العام والتنقل النشط

هناك جهد كبير مبذول لتوفير خيارات النقل العام في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين أن هناك عددًا من المشاريع الجارية، إلا أن التحديات المقبلة تحول بينها وتنفيذها. وبالنظر إلى النسبة المئوية للفئة العمرية للسكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول بسهولة إلى وسائل النقل العام، يبدو أن هناك فجوة كبيرة بين مدن المنطقة، فبعض المدن مثل مراكش بها نحو ٧٥ ٪ من السكان تتوفر لهم إمكانية الوصول بسهولة إلى وسائل النقل العام، أما البعض الآخر مثل بغداد ليس لديها إلا ٨,١١ ٪ فقط من السكان ممن تتوفر لهم إمكانية الوصول بسهولة إلى وسائل النقل العام (انظر الجدول ٣).

٧٩-إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٨b.

٨٠- المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٧.

٨١- ديلويت، ٢٠١٤.

٨٢- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٢a

الجدول ٣: نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة لمدن عربية مختارة، ٢٠٢٠

المدينة	البلد	الحصة بالنسبة المئوية
مراكش	المغرب	٧٤,٧٩
الدوحة	قطر	٦٢,٣٧
يريم	اليمن	٥٩,٠٤
صحار	عُمان	٥٢,٨٦
ميلا	الجزائر	٥٢,٤١
رفحاء	المملكة العربية السعودية	٥٠,٨٤
زحلة	لبنان	٤٩,٠٠
تونس (تضم عدة مدن)	تونس	٤٨,٤٩
دبي (تضم عدة مدن)	الإمارات العربية المتحدة	٤١,٢١
الكويت (تضم عدة مدن)	الكويت	٣٩,٠٢
الإسكندرية	مصر	٣٥,٩٨
البحرين	البحرين	٢١,٢٣
القضارف	السودان	١٨,٧٩
عمان (تضم عدة مدن)	الأردن	١٠,٠٥
بغداد	العراق	٨,١١

المصدر: موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢١. تمثل البيانات أعلاه حصة تقديرية من سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى محطة النقل العام على مسافة قصيرة سيرًا على الأقدام قدرها ٥٠٠ متر (لأنظمة النقل العام منخفضة السعة مثل الحافلات) و/أو ١٠٠٠ متر (لأنظمة النقل العام عالية السعة مثل القطارات والعبارات) على طول شبكة الشوارع.

وفي حين أن هذا قد يشير بالنسبة لبعض المدن إلى نقص وسائل النقل العام، فمن الأهمية بمكان أيضًا مراعاة أن بعض المدن لديها تفضيل واضح لحلول النقل الخاص؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى التفضيلات الثقافية والسلوكية والظروف المناخية الملائمة. بوجه عام، يحتاج هذا المجال إلى مزيد من البحث لوجود عوائق تتمثل في الافتقار إلى بيانات موثوقة عن عدد الركاب. على الرغم من ذلك، تعمل العديد من المدن في جميع أنحاء المنطقة حاليًا على تنفيذ مشاريع النقل العام الكبرى. ففي الرياض، المملكة العربية السعودية، من المقرر افتتاح مترو الرياض، وهو جزء من مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام في الرياض، وهو عبارة عن نظام مترو من ستة خطوط يمتد على ١٧٦ كيلومترًا و ٨٥ محطة في عام ٢٠٢٣.

كما يتضح مما سبق، هناك عدد من المشاريع المهمة الجارية للتخفيف من نقص وسائل النقل العام في المدن العربية. في تونس، تتولى هيئة النقل المملوكة للدولة في المدينة (ترانسو) الإشراف على شبكة من الحافلات العامة بالإضافة إلى شبكة الترام (المترو الخفيف لمدينة تونس) وخط (تونس-حلق الوادي-المرسى) (تي جي إم) للسكك الحديدية الخفيفة، الذي يربط تونس العاصمة بمدينة المرسى مرورًا بحلق الوادي. وقد خضعت الشبكة للترقيات والتحسينات على مر السنين. كما تتمتع الدار البيضاء في المغرب بنظام متطور للنقل العام يركز بشكل أساسي على خط الترام، والذي تم افتتاحه في عام ٢٠١٢. وبدأ الترام الثاني العمل في عام ٢٠١٩ ويربط أحياء الطبقة العاملة بوسط المدينة. وقد قال متابعون إن المشروع ليس إلا أحد المشاريع الاستعراضية التي تهدف إلى تعزيز صورة المدينة كمركز حديث وتطلعي على حساب احتياجات مواطنيها.

المغرب:
ترام حديث في وسط المدينة بالقرب من المدينة المنورة. ترام الرباط - سلا هو وسيلة للنقل العمومي الحضري، ويخدم مدينتي الرباط وسلا. ©شتر ستوك

تشتهر دبي بوجود واحدة من أكثر أنظمة النقل العام إبهارًا في المنطقة. يعتبر المترو الذي يحظى بإشادة كبيرة أكبر نظام مترو من دون سائق في العالم. كما يشمل نظام النقل في المدينة خط ترام وسكك حديدية أحادية تخدم مشروعها الحصري جزر النخيل. وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال المدينة قاصرة في العديد من المجالات. فعلى سبيل المثال، لا تغطي الشبكة المدينة كلها ولا تزال رؤية التنمية الموجهة نحو النقل العام لم تُنفذ بالكامل من حيث إضافة المحطات مع المناطق المحيطة بها. حيث لا يزال هناك اعتماد كبير على المركبات الخاصة والأسطول الضخم لسيارات الأجرة.

وفيما يتعلق بالمشاة، لا تزال دول مثل مصر والأردن وفلسطين ولبنان تفتقر إلى البنية التحتية الآمنة والميسرة للمشي وركوب الدراجات بل وتعيق حركة المواطنين. وهذا نتيجة للافتقار إلى الأرصفة والازدحام المروري وانعدام السلامة بوجه عام.

وفي حين أن هناك مشاريع بنية تحتية مذهلة جارية حاليًا، سيكون من الأهمية بمكان لاستراتيجيات التنقل في البلدان العربية النظر فيما وراء البنية التحتية المادية وكذلك تعزيز الشكل الحضري وزيادة الاهتمام بدمج الفئات الضعيفة.

الأردن:
مركز لتأجير الدراجات على كورنيش الشاطئ العام، بالقرب من قلعة العقبة.
©شتر ستوك

أشارت دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «تصميم المدن التي تعمل من أجل النساء» إلى أن المساحات التي تفتقر إلى الإضاءة والصيانة ويهيمن عليها الذكور لها آثار سلبية على النساء، مما يجعلهن يشعرن بعدم الأمان أو أنهن على حافة الهاوية، بل غالبًا ما تجبرهن على اتخاذ طرق التفافية طويلة، في حين أن المساحات الحيوية المضاءة جيدًا ومتعددة الاستخدامات غالبًا ما يكون لها تأثير شامل يبعث على الطمأنينة.[٨٣] إن وجود أنظمة متكاملة للتنقل والمشاة وركوب الدراجات لن يساعد فحسب في تحسين الشكل الحضري للمدن العربية، بل سيساعد أيضًا في معالجة بعض القضايا الأساسية الأكثر انتشارًا مثل السلامة والفقر وعدم المساواة.[٨٤]

شبكات النقل العشوائية

تنتشر شبكات النقل العشوائية في بعض المدن العربية، ولا سيما في مناطق المشرق والمغرب العربي. لا تغطي خيارات النقل العام الرسمية دائمًا الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في المدن العربية، لذلك تنشط وسائل النقل العشوائية داخل هذه المناطق، وفي بعض الحالات تربط هذه المناطق بأجزاء أخرى من المدينة. ويشمل ذلك الحافلات الصغيرة (ميكروباص) والتوك توك وأحيانًا حتى الشاحنات الصغيرة التي لا تهدف إلى نقل الأشخاص بطريقة تجارية. ففي مصر مثلًا يعمل التوك توك داخل المنطقة العشوائية في العديد من المدن. حتى أن هناك تقارير عن تشغيل التوك توك من خلال أفراد دون السن القانونية للقيادة، مما يعرض حياة كل من الركاب والمشاة لمخاطر جسيمة.[٨٥] ومع ذلك، لا يزال القطاع العشوائي يمثل جزءًا كبيرًا من الانتقالات اليومية للركاب في السياقات الحضرية العربية. وفي حين أن البيانات المتعلقة بالقطاع العشوائي تكون نادرة عادةً، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن سيارات الأجرة المشتركة غير المنظمة تشكل ما يصل إلى ٦٠ ٪ من وسائل النقل في صنعاء، و٥٦ ٪ في الجزائر العاصمة، و٤٦ ٪ في دمشق.[٨٦]

تنتشر هذه الشبكات في المناطق التي تفتقر إلى وسائل النقل العام الرسمية اللائقة، وبالتالي يمكن أن تكون مؤشرات للطلب غير المستوفى، كما أنها توفر فرص عمل وفرص اقتصادية للعديد من سكان الحضر.

٨٣- شركة التصميم والهندسة العالمية (أروب)، ٢٠٢٢

٨٤- أتاري وآخرون ٢٠٢٠.

٨٥- سي جي تي إن أفريقيا، ٢٠١٧

٨٦- الجنيدي وآخرون ٢٠١٤.

تبذل بعض الحكومات في المنطقة جهودًا لتنظيم ودمج هذا النوع من وسائل النقل لحل المشاكل المتعلقة بالسلامة وجودة الخدمة. نظرًا للطبيعة العشوائية لهذا النوع من وسائل النقل، فإنها لا تعمل إلا بناءً على رغبات الشركات أو الأفراد العاملين عليها؛ وهذا يعني أنهم يولون الأولوية للأرباح على حساب معايير السلامة أو الانبعاثات أو الخدمة العادلة وعالية الجودة.

البنية التحتية للنقل في بلدان الصراعات

لا يزال التنقل في البلدان التي تعاني من صراعات عنيفة محدودًا للغاية، بل إن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية للنقل تسفر عن تفاقم المشاكل بين السكان. ففي سوريا، أظهر تقرير صدر في ٢٠١٧ تضرر ٤٤ ٪ من الطرق في حلب.[٨٧] واعتبارًا من عام ٢٠١٥، جرى اعتبار جميع وصلات الطرق والجسور الرئيسية في اليمن مدمرة بالفعل، لا سيما في الأجزاء الشمالية من البلاد حيث كان الصراع مستشرياً. وفي ليبيا، تأثرت جودة النقل بالصراع تأثرًا ملحوظًا، الأمر الذي أدى إلى ظهور خيارات النقل الخاص لسد هذه الفجوة.[٨٨]

بالإضافة إلى ذلك، تعطل النقل الجوي بشدة في بلدان الصراع في المنطقة. ففي اليمن، تعرضت جميع المطارات لأضرار جسيمة وتوقف أكبر مطار في صنعاء عن العمل منذ أغسطس ٢٠١٦. كما تعرض أكبر ميناء في اليمن، وهو ميناء الحُديدة، لأضرار جسيمة من جراء النزاع، ولا يعمل إلا بنسبة ٤٠ ٪ من إجمالي طاقته. وفي حين أن ميناء موكا لم يعمل منذ يناير ٢٠١٧ ،[٨٩] فقد أثرت قيود الميناء سلبًا في قدرة البلاد على استيراد السلع للسكان.

التنقل وجائحة كوفيد-١٩

كان لجائحة كوفيد-١٩ وإجراءات البلدان للسيطرة عليه أثر بالغ في التنقلات الداخلية والدولية. فعلى سبيل المثال، سرعان ما فرضت بلدان مثل قطر والأردن قيودًا صارمة على السفر الدولي بحلول أوائل مارس ٢٠٢٠، بينما لم تتخذ بلدان أخرى أي خطوات إلا بعد أسابيع أو أشهر من ظهور الجائحة. كما أوقفت بعض البلدان دخول جميع المواطنين الأجانب، بينما حظرت بلدان أخرى مواطني بلدان معينة، بينما أغلقت بعض البلدان حدودها لوقف مغادرة ودخول جميع الأشخاص حتى مواطنيها. كما طبقت بعد البلدان تدابير الحجر الصحي، والتي تتطلب من الركاب الذين يدخلون بلدًا أن يخضعوا للحجر الصحي وعزلهم لفترة لا تقل عن ١٠ إلى ١٤ يومًا (عادةً من ١٠ إلى ١٤ يومًا) فور وصولهم البلاد.

ففي القاهرة والإسكندرية في مصر مثلًا، كشف تقرير التنقل المجتمعي حول جائحة كوفيد-١٩ الصادر عن جوجل (٢٠٢٠)، والذي يقيس التغيير في وسائل التنقل، أن أنماط التنقل المستخدمة لوسائل الراحة مثل المطاعم والمقاهي ومراكز التسوق والمتنزهات والمتاحف والمكتبات ودور السينما انخفضت بنسبة ٧٧ ٪ دون التوقعات الأساسية في القاهرة و ٦٧ ٪ في الإسكندرية. كما انخفضت اتجاهات التنقل لمؤسسات البيع للأفراد مثل محلات السوبر ماركت وأسواق المواد الغذائية والمتاجر والمطاعم بنسبة ٤١ ٪ و ٢٥ ٪ لكل منهم. أما في القاهرة والإسكندرية، فقد انخفضت أنماط التنقل لمواقع مثل الساحات والمتنزهات والشواطئ العامة بنسبة ٧٦٪ و ٣٤ ٪. أما بالنسبة لأماكن العمل، فقد انخفضت اتجاهات التنقل فيها بنسبة ٧٥ ٪ للقاهرة و ٦٧ ٪ للإسكندرية، نتيجة تدابير «العمل من المنزل» من جراء جائحة كوفيد-١٩. [٩٠]

٨٧- البنك الدولي، ٢٠١٧b.
٨٨- البنك الدولي، ٢٠٢٠a
٨٩- البنك الدولي، ٢٠٢٠b.
٩٠- جوجل، ٢٠٢٠.

وفي سبيل التكيف مع الوضع الراهن في جميع أنحاء المنطقة، بدأ الناس في التحول نحو وسائل نقل بديلة مثل الدراجات بدلاً من السيارات أو وسائل النقل العام أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، ارتفع استخدام الدراجات في عمان بالأردن. كما كشف عدد الأشخاص الذين استفسروا عن الدراجات في المتاجر أو على مواقع التواصل الاجتماعي عن ارتفاع ملحوظ في الطلب على مبيعات الدراجات وتأجيرها. ولمواكبة ذلك، قامت الحكومة بالتناوب بين لوحات الترخيص الفردية والزوجية على مدار الأسبوع، حتى أنه كان هناك إغلاق كامل يوم الجمعة.[٩١] خلال حظر التجوال، عمدت حكومة الأردن إلى تسليم الخبز وبنود البقالة الأساسية إلى منازل المواطنين باستخدام حافلات النقل العام، والذي أثبت نجاحه في مجتمعاتٍ وفشله في مجتمعات أخرى.[٩٢]

في أوائل عام ٢٠٢١، أطلقت بلدية صور في لبنان محطتين لمشاركة الدراجات من خلال شراكة بين مدينة وأخرى مع مدينة زيورخ وبتيسير من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد تم حتى الآن استئجار دراجات من أكثر من ٤٥٠ شخصًا لأغراض ترفيهية، مثل السياحة والتسوق والرياضة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراجات للمستخدمين وسيلة نقل بديلة ليست مراعية للبيئة فحسب، بل يمكنها أيضًا تقليل تعرضهم لجائحة كوفيد-١٩، فضلًا عن تقليل الازدحام المروري والحوادث والتلوث في المدينة.[٩٣]

الإسكان كبنية تحتية

يعد الحصول على الإسكان الميسور مشكلة يواجهها المواطنون والمقيمون في العديد من البلدان العربية. والقانون الدولي لحقوق الإنسان يقر بحق الفرد في مستوى معيشي لائق ومسكن لائق أيضًا.

إلا أنه لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعيش في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية المنتشرة في العديد من المدن العربية؛ والذي يعد دليلًا حيًا على غياب سكن رسمي ميسور التكلفة.

أما في البلدان التي شهدت صرعات مستمرة وارتفاع معدلات الفقر وتفشي الاضطرابات السياسية، مثل ليبيا وسوريا والسودان والصومال وجزر القمر واليمن ولبنان والعراق، فقد تُرجمت هذه الاتجاهات إلى انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والتي تشكل ٥٠٪ إلى ٩٥ ٪ من إجمالي التوسّع الحضري في بعض الحالات.[٩٤] وقد أشار تقرير حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢ إلى أن انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية شبه الحضرية هو نتيجة لندرة الأراضي المجهزة وخيارات الإسكان الميسور التكلفة. وتشمل الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في المنطقة المباني القديمة المتدهورة الداخلة في النسيج الحضري الحالي. ومن الأنواع الأخرى في المنطقة هي المساكن المبنية من مواد قوية، غالبًا ما تكون عبارة عن مباني متعددة الطوابق على الأراضي الزراعية السابقة، والتي يكون طابعها العشوائي هو عمومًا نتيجة لطبيعتها العشوائية وعدم تسجيل الملكيات. وعادة ما يفتقر سكان هذه المستوطنات إلى شبكة الصرف الصحي، ولكن بوجه عام، لديهم إمكانية الحصول على مياه الشرب والكهرباء وبعض أشكال الصرف الصحي.[٩٥]

قضية الإسكان في المغرب العربي

في حين تدرك بعض البلدان أهمية توفير المأوى الملائم لمواطنيها، هناك تركيز مكثف على الإسكان الراقي الذي يأتي على حساب المنازل ميسورة التكلفة.

٩١- أخبار رويا، ٢٠٢٠.٨٤- أتاري وآخرون ٢٠٢٠.

٩٢- المويلحي وآخرون، ٢٠٢١

٩٣- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٢b.

٩٤- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠a.

٩٥- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٢.

مملكة البحرين:
البحرين. ©فاطمة الشعيل

في المغرب مثلًا، بلغ معدل العجز في الإسكان نحو ٤٠٠,٠٠٠ منزل في نهاية عام ٢٠١٦، مما يعني الحاجة إلى إضافة ١٢٠,٠٠٠ إلى ١٤٠,٠٠٠ منزل سنويًا.[٩٦] ومن المشاريع الرائدة لتحسين الظروف المعيشية في المراكز الحضرية في البلدان برنامج (مدن بلا أحياء فقيرة)، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٤ بهدف القضاء على الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية من المدن الكبرى بالمملكة.[٩٧] وفي حين يستحق الباحثون في المجال الحضري الثناء من حيث تحقيق نتائج ملموسة، فقد لاحظوا امتناع السكان عن الامتثال لخطط إعادة التوطين، مما أجبر الحكومة في بعض الحالات على تقديم تنازلات من خلال تغيير موقع السكن البديل ليكون أقرب إلى المراكز الحضرية؛ وبالتالي فهو من نواحٍ كثيرة برنامج ناجح يراعي الاحتياجات الفعلية لسكان المدن بدلاً من فرض حلول تدريجية.[٩٨]

قضية الإسكان في المغرب العربي

بالمثل، يتأثر وضع الإسكان في مصر بانتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية (العشوائيات)، ولا تزال الجهود جارية لحل هذه المشاكل. أحد المشاريع التي حظيت باهتمام وسائل الإعلام هو مشروع «حي الأسمرات» في منطقة المقطم بالقاهرة. وحسب السجل الوطني للسكان المنشور (٢٠١٦) والاستراتيجية (٢٠٢٠)، فضلاً عن التعاون بين موئل الأمم المتحدة والحكومة المصرية، جرى اعتماد التحول من التنمية الخاصة بكل منطقة إلى نهج التطوير الحضري التشاركي على مستوى المدينة. هذا النهج المتكامل الجديد يدعم ربط مناطق المشروع بالتحديات في المدينة ضمن آلية شاملة ومستدامة تسمح بالتمويل المتبادل وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في المدينة.

٩٦- أوكسفورد بيزنس جروب، ٢٠١٨a.

٩٧- لال وآخرون، ٢٠١٩

٩٨- عطية، ٢٠١٩.

وبناءً على ذلك، وبناءً على النهج الجديد والمعتمد، تم تغيير اسم الصندوق المعروف سابقًا باسم «صندوق تطوير المناطق العشوائية» إلى «صندوق التنمية الحضرية» (بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٢١ بتأسيس الصندوق في أغسطس ٢٠٢١) والذي يعكس دورًا أكثر تكاملاً في الترقية الحضرية وتمكين الأدوات المالية الأكثر شمولاً الممكنة للتنمية. تم إدراج النهج الجديد في قانون تعديلات قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وفي إعداد الخطط الاستراتيجية للمدن المصرية وتحديث الاختصاصات الجديدة.

على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها صانعو القرار في الأردن لتنفيذ السياسات التي تشجع على بناء منازل ميسورة التكلفة للفقراء، لا يزال من الأسهل العثور على منازل راقية باهظة الثمن بدلاً من البدائل ميسورة التكلفة. ووفقًا لإحصاءات البنك الدولي، تضم ٢٦ ٪ من المنازل شخصين على الأقل لكل غرفة، بينما تضم ٥ ٪ أربعة أشخاص على الأقل. وقد أدى ذلك إلى شروع الشباب في تأجيل مراحل الحياة المهمة مثل الزواج؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى عجزهم عن العثور على مسكن ميسور التكلفة للعيش فيه. كما حددت الحكومة الحد الأدنى لمساحات الشقق الجديدة بـ ١١٠ مترًا مربعًا، وهو أكبر مما يستطيع معظم الأفراد سداد ثمنه. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص أجزاء كبيرة من عمان للوحدات الراقية، على الرغم من أن السوق يتطلب مساكن ميسورة التكلفة.[٩٩] ومع تدفق اللاجئين السوريين الذين يواجهون قيودًا كبيرة في الحصول على المسكن اللائق، يتفاقم الوضع بل ويساهم هؤلاء اللاجئون في إلقاء أعباء إضافية على قطاع الإسكان الميسور التكلفة محدود القدرات (الإطار ٩).

إطار ٩: التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في توفير السكن [١٠٠]

على الرغم من أن لبنان، على عكس الأردن، رفض سياسة المخيمات للسكان السوريين الفارين من الحرب، غير أن تحديات الإسكان التي يواجهها اللاجئون السوريون في البلدين المضيفين، الأردن ولبنان، متشابهة تمامًا. تعيش نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين في كلا البلدين في مناطق سكنية قائمة بالفعل. وفي الأردن، يعيش نحو ٨٠ ٪ من اللاجئين خارج المخيمات، منهم نحو ٢٠ ٪ من السوريين يقيمون في حظائر الدواجن والكراجات والخيام؛ ويعيش ١ ٪ في مخيمات عشوائية. وفي لبنان، يقيم ٧٣ ٪ من اللاجئين في المباني السكنية، و١٧ ٪ في مستوطنات الخيام العشوائية، و ٩ ٪ في المباني غير السكنية مثل الكراجات وورش العمل ومواقع البناء.[١٠١]

في كثير من الأحيان لا تلبي خيارات الإسكان للاجئين في لبنان والأردن الحد الأدنى من معايير أمن الحيازة وقابلية العيش فيها والقدرة على تحمل تكلفتها. ففي لبنان، يُقدر متوسط الإيجار الشهري، سواء لشقة أو خيمة مؤقتة، بـ ١٨٣ دولارًا، وهو ما يقرب من الدخل الشهري البالغ ٢٠٦ دولارات للاجئين الذكور وأكثر بكثير من الدخل الشهري للاجئات البالغ ١٥٩ دولارًا. وفي الأردن، وفقًا لدارسة أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان اللاجئون السوريون يدفعون متوسط إيجار شهري قدره ٢٠٦ دولارات، أو ثلثي ما يكسبونه من دخل شهري. ومع غياب عقود الإيجار، لا يزال اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان عرضة للإخلاء المفاجئ دون مقدمات. لقد أدى الطلب المتزايد على تأجير المساكن إلى تشويه أوضاع السوق. بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أدى الطلب المتزايد على الوحدات المؤجرة في المناطق ذات الدخل المنخفض في الأردن إلى ارتفاع الأسعار بنسبة ٤٤ ٪؛ الذي قد يكون أحد العوامل المساهمة في تصاعد مشاعر الاستياء من اللاجئين في المجتمعات المحلية.

٩٩- البنك الدولي، ٢٠١٨b.

١٠٠- يحيى، ٢٠١٨.

١٠١- أخيلي، ٢٠١٥.

العراق:
توسعة شبكة المياه بعين هيت
© موئل الأمم المتحدة

في بغداد، تشير التقديرات إلى عدم كفاية نحو ١٨٧ ألف وحدة سكنية، والتي تمثل نحو ٣١ ٪ من المخزون السكني في المدينة.[١٠٢] وقد أدى نقص المساكن وندرة الأراضي الحضرية المخدومة ونقص مواد البناء إلى ارتفاع تكلفة الإسكان.[١٠٣] ومع بلوغ معدل الفقر نحو ٢٢ ٪ وعدم كفاءة النظام المالي، أصبح توفير مساكن ميسورة التكلفة أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة لمعظم الأفراد.[١٠٤] وفي ظل هذه الظروف، بدأ السكن العشوائي في النمو أكثر فأكثر. ويمكن رؤية وضع مماثل في مدن أخرى مثل البصرة والحِلة. وفي إطار الجهود المبذولة لإدارة هذه الظروف الإشكالية، شرعت الحكومة العراقية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في وضع سياسة الإسكان الوطنية العراقية في عام ٢٠١٠ وجرى تحديثها في عام ٢٠١٧.[١٠٥] هذه السياسة تدعو إلى نهج جديد لإدارة قطاع الإسكان وتوفير مسكن لائق للمواطنين العراقيين.

١٠٢- ب. ك. الحافظ، برادبري، ودي وايلد، ٢٠١٨.
١٠٣-حسن علي، ٢٠١٤؛ مجدي، ٢٠١٣
١٠٤- البنك الدولي، ٢٠١١.
١٠٥- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧b.
١٠٦- مؤلف ضيف، ٢٠١٨
١٠٧- النقيب، ٢٠١٦؛ بروسلي، ٢٠١٠؛ جاردنر، ٢٠١٠؛ خلف، ٢٠٠٦.

الإسكان في دول الخليج العربية الست

تتفاوت تحديات الإسكان إلى حد ما في دول الخليج العربية الست. وقد استمر المطورون في التركيز على المشاريع الراقية لتلبية احتياجات المزيد من القطاعات الفاخرة في السوق؛ وهذا يشكل مشكلة القدرة على تحمل التكاليف للعديد من السكان. وإدراكًا لهذه المشاكل، بدأت الحكومات المختلفة في إعطاء الأولوية لزيادة توافر الإسكان الميسور التكلفة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١١، دعت المملكة العربية السعودية إلى بناء ٥٠٠ ألف مبنى ميسورة التكلفة للمواطنين، وفي عام ٢٠١٤، أطلقت وزارة الإسكان برنامجًا يسمى «سكني»، والذي تم تصميمه لزيادة نسبة ملكية المنازل، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التطوير وتوفير خدمات إسكان عالية الجودة، مثل الوحدات السكنية غير المكتملة، وقطع الأراضي المطورة، والقروض السكنية المدعومة.[١٠٦] وقد حققت هذه المبادرات حتى الآن نتائج ملموسة، حيث تلبي خيارات الإسكان مجموعة واسعة من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

تحتل سياسات الإسكان المتعلقة بالعمالة ذات الدخل المنخفض وذوي المهارات المتدنية أهمية في المنطقة نظرًا لأعدادهم الكبيرة، حيث عادةً ما يلجؤون إلى المجمعات ومعسكرات العمل، وغالبًا ما يُنقلون إلى أطراف المدن. وهناك منهم من يعيش في المباني السكنية والفيلات القديمة المعاد استخدامها لأغراض أخرى، والتي كان يشغلها المواطنون سابقًا.[١٠٧] ويعيب على ظروف المعيشة هناك بالازدحام الشديد وغالبًا ما تكون هذه الأحياء متهالكة بوحدات سكنية متدنية الجودة ومحدودة وسائل النقل العام. تعد القدرة على تحمل تكاليف السكن أحد التحديات الرئيسية في دبي، حيث غالبًا ما يتشكل قطاع الإسكان المحلي من خلال الاستثمار الأجنبي والمستثمرين المضاربين. وعلى الرغم من ذلك، تلوح في الأفق حلول جديدة للإسكان الميسور التكلفة في المنطقة دون الإقليمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يطرح نماذج جديدة للمدن العربية الأخرى (الإطار ١٠).

اليمن:
رجلان يتصافحان في السوق في صنعاء، اليمن.
© شتر ستوك

إطار ١٠: حلول الإسكان ميسور التكلفة في دول الخليج العربية الست

مع استمرار النقص في الإسكان، كان أحد الأهداف الرئيسية في دول الخليج العربية الست يتمثل في تضييق فجوة العرض والطلب في قطاع الإسكان. يشير تقرير عام ٢٠١٩ حول «الاتجاهات الجديدة في الإسكان ميسور التكلفة في دول الخليج العربية الست» إلى أن حكومات دول الخليج العربية الست والمطورين من القطاع الخاص «يزداد إدراكهم للطلب على الإسكان الميسور التكلفة في المنطقة وقد وُضعت سياسات وخطط مختلفة لتحقيق هذا الهدف». على سبيل المثال، اتخذت دبي خطوة جادة وأطلقت سياسة إسكان جديدة منخفضة التكلفة لكل من المواطنين الإماراتيين وكذلك المغتربين، بهدف معالجة الفجوة بين فئات الدخل. تستهدف الإمارة التعاون مع مطوري العقارات وإعادة تطوير المناطق السكنية القديمة لتنفيذ خططها المقررة.[١٠٨] وستسهم هذه السياسة، في حالة تنفيذها، في تلبية احتياجات الإسكان الميسور التكلفة لعدد متزايد من العمالة المهاجرة منخفضة الأجور، الذين اختاروا الإيجار في الإمارات ميسورة التكلفة والانتقال إلى دبي، والذي بدوره يخلق مشاكل اجتماعية وبيئية إضافية.

وفي المملكة العربية السعودية، تم إدخال إصلاحات كبيرة في سوق تمويل الإسكان؛ حيث جرى إصلاح صندوق التنمية العقارية لاستهداف الفئات ذات الدخل المنخفض ومشتري المنازل لأول مرة بالإضافة إلى منح قروض منخفضة الفائدة من خلال المؤسسات المالية التجارية. وهناك منصة «سكني»، وهي منصة رقمية تابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان السعودية، التي تتيح للمواطنين السعوديين معاينة الأراضي المتاحة واختيارها وحجزها إلكترونيًا.

١٠٨- أورينت بلانيت، ٢٠١٩.

إطار ١١: الإسكان الاجتماعي في مملكة البحرين

هناك عدد قليل جدًا من البلدان التي خدمت العديد من المواطنين في برامج الإسكان الاجتماعي مثل البحرين. قدمت الحكومة منذ سبعينيات القرن الماضي خدمات الإسكان التي استفادت منها نسبة كبيرة من سكان البحرين. وقد تحققت هذه الإنجازات إلى حد كبير بفضل إطار السياسات الذي دعم التدخل الحكومي.

في عام ٢٠٠٢، من خلال سياسة واستراتيجية البحرين للإسكان ٢٠٢٢، أدركت البحرين ضرورة جعل توفير خدمات الإسكان الاجتماعي أكثر استدامة وفي نفس الوقت الانتقال من كونها مزودًا مباشرًا لخدمات الإسكان إلى دور أكثر بروزًا كمنظم وميسر، بالإضافة إلى كيان يحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني هي المسؤولة عن تنفيذ سياسة الإسكان من خلال الشراكات الاستراتيجية، في القطاعين المالي والإنشاءات، والعمل على بناء أسس نظام إسكان اجتماعي مستدام لا يرمي فقط إلى تلبية احتياجات سكان البحرين الذين يتزايدون بسرعة، ولكن أيضًا لدعم النمو الاقتصادي والازدهار في المملكة في المستقبل.

يمثل التوسع السكاني المتسارع للبحرين عددًا من التحديات، منها ضرورة زيادة الطروحات من برامج الإسكان الاجتماعي. خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١، بلغ معدل النمو السكاني السنوي المركب ٤٪. وقد استجابت المملكة لهذا التحدي المُلح من خلال اعتماد تدابير مختلفة من أجل تلبية المتطلبات ذات الصلة.

مثال على ذلك، مدينة سلمان، وهي واحدة من أكبر مشاريع الإسكان الاجتماعي، وقد بُنيت على مجموعة من ١٠ جزر مستصلحة على الساحل الشمالي لمملكة البحرين. يغطي الموقع ٧٤٠ هكتارًا ويضم ١٢٧٢٢ وحدة سكنية مع القدرة على دعم إجمالي عدد السكان المقيمين البالغ ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

المصدر: فاطمة الشعيل، ٢٠٢٢.

البنية التحتية التراثية والثقافية

تتميز المنطقة العربية ببعض من أكثر المواقع التراثية إبهارًا في العالم. حيث أقرت اليونسكو نحو ١٠٠ موقع وأدرجته في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي.[١٠٩] وبناءً على ذلك، كانت هناك جهود لترسيخ هذه البنى التحتية الثقافية وتحديثها - من المدينة القديمة في تونس، وقصبة مدينة الجزائر، إلى حي العصور الوسطى القديم في القاهرة. تحظى دول الخليج العربية الست بنصيب الأسد من مشاريع الحفاظ على التراث التاريخي بما في ذلك الدرعية، الواقعة في شمال الرياض. تم ترميم الدرعية مؤخرًا وحظيت بقدر عظيم من الإشادة والاستحسان.[١١٠] لقد شاركت البحرين في جهود مستمرة للحفاظ على تراثها، مثل مدينة المحرق، الواقعة بالقرب من المنامة. يعد مركز زوار مسار اللؤلؤ الذي تم افتتاحه مؤخرًا مثالاً على دمج العمارة الحديثة في النسيج الحضري التاريخي أثناء إعادة إحياء الطابع التاريخي للمنطقة.[١١١]

١٠٩- اليونسكو، غير مؤرخ.

١١٠- هيئة تطوير بوابة الدرعية، ٢٠١٩.

١١١- كريمي، ٢٠١٩

الإمارات العربية المتحدة:
ملعب عام في حديقة مدينة مصدر المركزية في أبو ظبي. ©شتر ستوك

في أجزاء أخرى من المنطقة، كان للحروب الأهلية وحملات القصف آثار سلبية بالغة في التراث الثقافي. فعلى سبيل المثال، في حلب، أشارت تقديرات اليونسكو إلى أنه تم تدمير أكثر من ٣٠ ٪ من سوقها القديم،[١١٢] الذي يضم الآثار والمواقع الأخرى المتضررة القلعة والمدرسة السلطانية والمسجد الأموي. وقد بلغ هذا الدمار مدينة صنعاء القديمة، مما دفع اليونسكو إلى استنكار مثل هذه الأعمال والإعلان عن أن الموقع «يجسد روح الشعب اليمني».[١١٣] وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك محاولات متقطعة لإعادة الإعمار، مثل ترميم المتحف الوطني في جنوب غرب تعز، ثالث أكبر مدينة في البلاد. وقد جرى تمويل هذا الجهد من صندوق الحماية الثقافية التابع للمجلس الثقافي البريطاني، أحد الجهات المانحة من القطاع الخاص، وصندوق الآثار العالمية.[١١٤]

هذا جزء من مشروع «إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد الحرب في اليمن» الذي ستديره وتنفذه مؤسسة «دوعن» للعمارة الطينية بالشراكة مع مكتب محافظ حضرموت.[١١٥] وفي منطقة بنغازي القديمة في ليبيا، دُمر العديد من المباني، التي تجسد التراث الثقافي للمدينة والتي تعد حجر الزاوية للهوية الليبية، أو أنها تعرضت لأضرار بالغة.[١١٦]

وفي ليبيا، تعرضت المنطقة التاريخية لمدينة بنغازي لأضرار بالغة إبان الصراع الذي أدى إلى نزوح السكان بأعداد ضخمة. على وجه الخصوص، تتطلب المشاريع السكنية اهتمامًا فوريًا بالإضافة إلى خطوط المياه وشبكات الصرف الصحي المتضررة.

١١٢- اليونسكو، ٢٠١٧.
١١٣- أخبار الأمم المتحدة، ٢٠١٥
١١٤- ماكجيفرن، ٢٠٢٠
١١٥- داملوجي، ٢٠٢٠
١١٦- أيتا، ٢٠١٨

على غرار مدن الصراع الأخرى، أقيمت منشآت عشوائية جوهرية خلال الصراع للتعامل مع نزوح السكان.[١١٧] وهناك وضع مماثل يتكشف في الموصل بالعراق، التي تشهد نقصًا حادًا في المساكن وتفاقم أزمة المرافق العامة من حيث الانقطاع المتكرر للكهرباء وندرة المياه. والأهم من ذلك، التدمير المنهجي للبيئة المبنية والتراث الثقافي الذي يشمل بوابات مدينة نينوى القديمة والمدينة القديمة. إن إعادة بناء مثل هذه الهياكل يستلزم استثمارات ضخمة.[١١٨]

يعتبر بناء المتاحف والمراكز الفنية جانبًا آخر من البنى التحتية الثقافية التي شهدت على مدى العقد الماضي عددًا كبيرًا من المشاريع التي جرى افتتاحها في جميع أنحاء المنطقة، ولاسيما في الخليج العربي، وأصبحت متاحفهم أداة مهمة في عرض صورة الحداثة والتقدم، مثل متحف اللوفر أبو ظبي، الذي افتتح في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن تصميم المتحف مذهل على المستوى المعماري، فأنه يقع على مسافة من المدينة في جزيرة السعديات. وهناك أماكن أخرى جري بناؤها بشكل أفضل مع المدن الواقعة فيها مثل متحف قطر الوطني ومركز جابر الأحمد الثقافي في الكويت.[١١٩]

وتشهد الجهود المتقطعة في جميع أنحاء المراكز الحضرية في العالم العربي على الرغبة في الاستفادة من تراثها الحضري ومكانتها المتميزة باعتبارها القلب الثقافي للعالم العربي. فعلى سبيل المثال، في تونس، يعتبر مشروع مدينة الثقافة، الذي أُفتتح في عام ٢٠١٨، أكبر مشروع ثقافي وطني في إفريقيا، حيث بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع - التي تحملتها الحكومة التونسية - نحو ٦٢,٦ مليون دولار. هذا المشروع يقع في قلب المدينة، في شارع محمد الخامس.[١٢٠]

تشمل المراكز الثقافية الرائعة الأخرى في المنطقة المتحف المصري الكبير المقرر افتتاحه قريبًا في القاهرة، والذي يعتبر أكبر متحف أثري في العالم. بدأ تنفيذ المشروع في عام ٢٠٠٢ وكان من المفترض افتتاحه في عام ٢٠٢٠، ولكن تم تأجيله إلى عام ٢٠٢٢ من جراء جائحة كوفيد-١٩.[١٢١] تبلغ التكلفة الإجمالية التقديرية للمشروع مليار دولار أمريكي؛ تم تمويل ٣٠٠ مليون دولار منها من القروض اليابانية، والباقي جاء من الحكومة المصرية والتبرعات والصناديق الدولية. وهناك مشروع مهم آخر ألا وهو متحف فلسطين في الضفة الغربية في مدينة بيرزيت، الذي شرع في تصميمه المهندسين المعماريين القائمين على المتحف المصري الكبير، وتقدر تكلفته بنحو ٣٠ مليون دولار، بتمويل من العائلات والمؤسسات الفلسطينية وبنك فلسطين والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي.[١٢٢]

في ضوء رؤية ٢٠٣٠، بدأت المملكة العربية السعودية مؤخرًا في تعزيز الثقافة باعتبارها جانبًا مهمًا من الحياة الحضرية. ولتحقيق أهداف الرؤية، جرى إنشاء «الهيئة العامة للترفيه»، وهي منوطة ببناء مرافق ثقافية وتنظيم فعاليات ومهرجانات ثقافية. كما يهدف برنامج جودة الحياة الذي تم إطلاقه مؤخرًا إلى زيادة عدد الأنشطة الترفيهية والثقافية ومناطق الجذب في جميع أنحاء المملكة.

الفضاء العمومي والمساحات الخضراء

أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية الاجتماعية هو المساحات الخضراء والمفتوحة، التي تتمثل في حدائق وساحات وشوارع المشاة، التي يوفر وجودها سمات اجتماعية ضرورية تسمح لأفراد المجتمع بالتفاعل والتواصل الاجتماعي، بل أنه يؤكد «حق الأفراد في المدينة». إن القدرة على التجمع والنقاش الصريح للقضايا الرئيسية هي مكونات أساسية للحضرية الصحية.

١١٧-أيتا، ٢٠١٨.

١١٨-موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦a.

١١٩-الششتاوي، ٢٠١٩

١٢٠- شينخوا، ٢٠١٨؛ وميدل إيست مونيتور، ٢٠١٨.

١٢١- ماكجيفرن، ٢٠١٨.

١٢٢- شبكة الآغا خان للتنمية، غير مؤرخ.

مصر:
مجموعة من الأطفال يلعبون في نافورة مياه في حديقة الأزهر احتفالاً بشم النسيم. ©شتر ستوك

تتأثر الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية للمدن إلى حد كبير بمساحاتها العامة. بدأ موئل الأمم المتحدة مبادرة «الأماكن العامة في المنطقة العربية» منذ عام ٢٠١٦. لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الهدف رقم (١١,٧) من أهداف التنمية المستدامة، ركزت المبادرة على ترقية الأماكن العامة وتعزيز مناهج التخطيط التشاركي في هذه العملية. [١٢٣]

وقعت أحداث عام ٢٠١١، التي اجتمع فيها المواطنون في جميع أنحاء المنطقة ودعوا إلى التغيير، في الأماكن العامة الحضرية وسهلتها. ومع ذلك، تعرضت الأماكن العامة للخصخصة بشكل متزايد، مثل المراكز الحضرية الأخرى في جميع أنحاء العالم. هذه العمليات تجرد المواطنين من حقهم في المدينة وبدلاً من ذلك يتم تحويل التفاعل الاجتماعي إلى أماكن داخلية وخصخصة. ومع ذلك، وكما أكد البنك الدولي مؤخرًا، فإن الأماكن العامة الحضرية التي تركز على الناس والتي جرى تصميمها جيدًا تحظى بإمكانات هائلة لتصبح أصولًا يمكن للمدن الاستفادة منها لتغيير نوعية الحياة الحضرية وتحسين وظائف المدينة.[١٢٤] وعلى هذا النحو، لا ينبغي النظر إلى الفضاء العمومي على أنه سلعة فاخرة، بل عنصر أساسي لمدينة وظيفية.

لفهم حجم المشكلة بشكل أكبر، يحتاج المرء إلى النظر في مؤشرات الفضاء العمومي، مثل المعيار الدولي للنسبة المئوية لسكان الحضر الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة على مسافة ٤٠٠ متر سيرًا على الأقدام.

١٢٣- حلمي، ٢٠٢١

١٢٤- كاو وآخرون، ٢٠٢٠

تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن النطاق في المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة يتراوح بين ٩١ ٪ (توزر، تونس) إلى أقل من ٢٠ ٪ لبعض المدن (الجدول ٤)؛ ولكن بالمقارنة مع مدن الفضاء العمومية المعروفة، فإن هذه النسبة منخفضة نسبيًا. فعلى سبيل المثال، تبلغ هذه النسبة في هونج كونج ٩٣ ٪.[١٢٥]

ومع ذلك، يجب التعامل من هذه الأرقام بحذر، ذلك أن مجرد وجود مساحة مفتوحة لا يرتبط بالضرورة بإمكانية الوصول إليها فعليًا. وفي حالة أبو ظبي التي يبدو أنها تتمتع بأفضل معدل لتوفير الأماكن العامة، تشير الملاحظات على أرض الواقع إلى أن هذه البيئات تظل في كثير من الحالات فارغة وغير مستخدمة أو غير متاحة للجميع.

الجدول ٤: نسبة السكان الذين تتوافر لهم أماكن عامة مفتوحة لمدن عربية مختارة، ٢٠٢٠

المدينة	البلد	الحصة بالنسبة المئوية
توزر	تونس	٩٠,٩٦
الفجيرة	الإمارات العربية المتحدة	٨٢,٣٢
ميلا	الجزائر	٨١,٦٠
طرابلس	لبنان	٧٢,٨١
الغردقة	مصر	٧٢,٢٧
أزرو	المغرب	٦٩,٨٧
القضارف	السودان	٦٧,١٥
رفحاء	المملكة العربية السعودية	٥٣,٧٩
عدن	اليمن	٥١,٧٤
الكويت	الكويت	٤٩,٤٢
البحرين	البحرين	٤٥,١٩
الخور	قطر	٤١,٤٩
عمان (تشمل الزرقاء)	الأردن	٣٣,٨٨
بغداد	العراق	٢٠,٣٣
صحار	عُمان	١٨,١٩

المصدر: موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢١. تمثل البيانات أعلاه حصة تقديرية من سكان الحضر الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى الأماكن المفتوحة على مسافة قصيرة سيراً على الأقدام قدرها ٤٠٠ متر على طول شبكة الشوارع.

تتعلق المعايير الأخرى بتوافر المساحات الخضراء للفرد؛ حيث توصي منظمة الصحة العالمية بحد أدنى قدره ٩ أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل فرد بقيمة مثالية قدرها ٥٠ مترًا مربعا للفرد مع مراعاة توفير إمكانية الوصول. ومع ذلك، فإن المعيار هو ٧ أمتار مربعة من المساحات الخضراء للفرد على مسافة ٥٠٠ متر سيرًا على الأقدام. وبوجه عام، فإن معايير العالم العربي أدنى بكثير مما تقتضيه المعايير المذكورة. نظرًا للكثافة السكانية والبناء يديره المطورون من القطاع الخاص في بيروت منذ الحرب الأهلية والذي أدى إلى الحد من توفير وصيانة المساحات الخضراء، تسجل بيروت معيارًا بمساحة ٠,٨ متر مربع. وفي بغداد يبلغ هذا المعيار ٣,١٩ متر مربع، بينما يبلغ ٢ متر مربع في دمشق.[١٢٦]

١٢٥- تشاو، ٢٠١٨.

١٢٦- مخزومي، ٢٠١٦

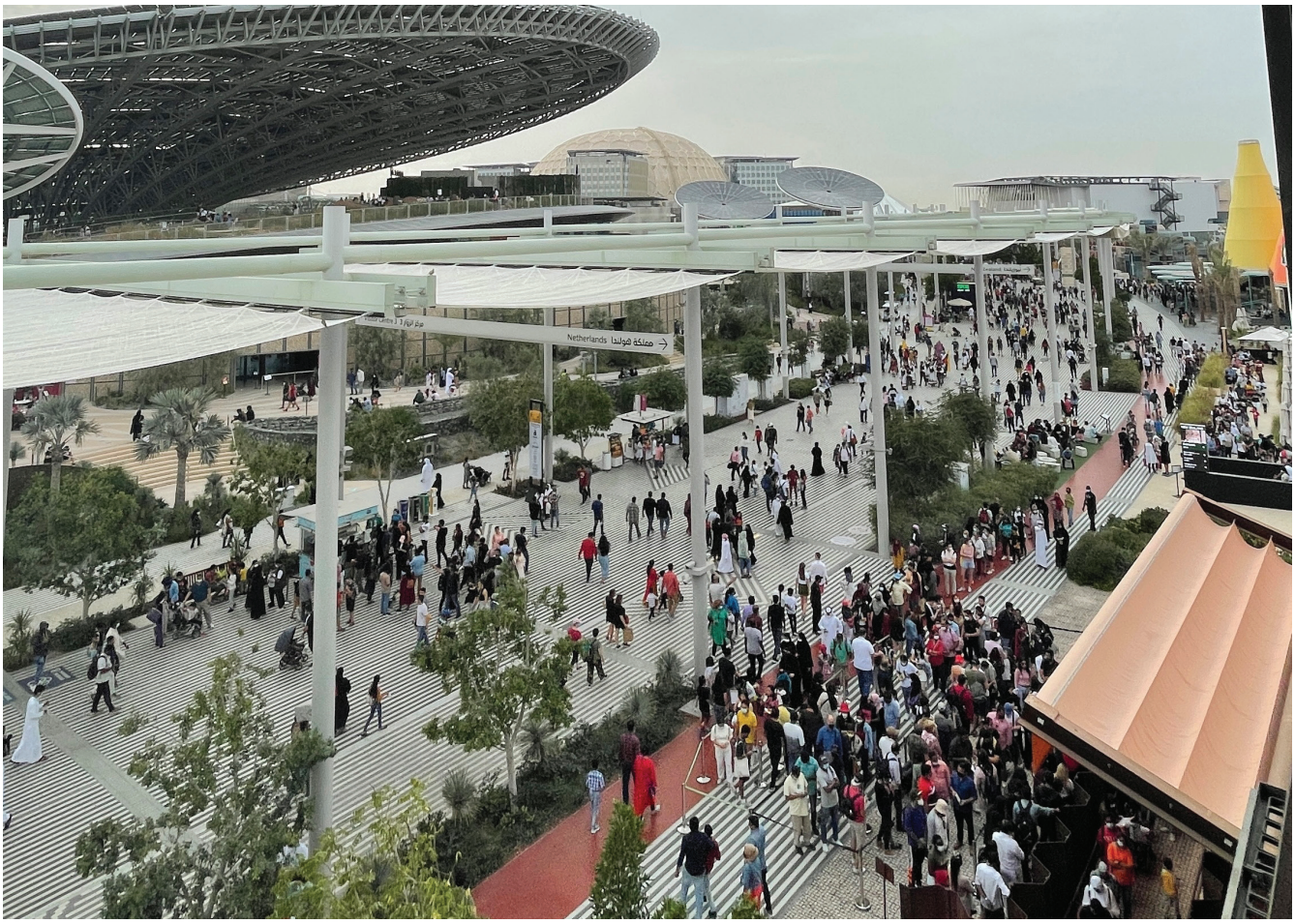

الإمارات العربية المتحدة:
الفضاء العمومي في دول الخليج العربية الست، معرض دبي إكسبو © مروان عبد الله

إلا أن هذه النسب أعلى في أماكن أخرى من المنطقة. ففي الجزائر، يعترف «المخطط الوطني لتهيئة الإقليم» ويعطي الأولوية لتحسين البيئة المعيشية والحفاظ على الأماكن العامة كخطوة ضرورية نحو القضاء على عدم المساواة الاجتماعية. وتسجل الجزائر العاصمة معيارًا قدره ٦ أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل فرد. في حين أن الرباط لديها معيارًا ٢٠ مترًا مربعًا للفرد، وهو ما يعتبر الأعلى في العالم العربي.[١٢٨]

هناك أيضًا العديد من المبادرات التي تهدف إلى زيادة عدد المتنزهات الحضرية. فعلى سبيل المثال، في عمان، تم إطلاق «مبادرة عمان الخضراء ٢٠٢٠» في عام ٢٠١٤ لإعادة تأهيل المساحات المفتوحة الحالية وإنشاء مساحات جديدة في المناطق حيثما لا توجد فيها بالفعل.

وفقًا لإحصائيات أمانة عمان الكبرى، تضم المدينة ١٤٥ متنزهًا و ٢,٥ ٪ من منطقة العاصمة تتكون من مساحات خضراء. تتضمن خطة هيكل ولاية الخرطوم (٢٠٠٨-٢٠٣٣) مقترحات لإنشاء متنزهات إقليمية أكبر في مناطق الغابات الريفية بالولاية، بالإضافة إلى تحويل محطة سكة حديد مهجورة إلى متنزه وتحديث أسواق أم درمان واللفة في المناطق الحضرية بالخرطوم.[١٢٩] أما فيما يتعلق بدول الخليج العربية الست، توجد في الدوحة استراتيجية بيئية شاملة تهدف إلى توسيع المساحات الخضراء المفتوحة. وتمثل الممرات التي تصطف على جانبيها الأشجار، بدلاً من المتنزهات المفتوحة الكبيرة، النهج الأساسي للحكومة للتشجير.[١٣٠]

١٢٧- جمهورية الجزائر، ٢٠١٤

١٢٨- ذا جريد، ٢٠١٤.

١٢٩- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧c.

١٣٠- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧c.

في جميع أنحاء المنطقة، يبدو أن التركيز ينصب على المتنزهات كمناطق جمالية، وليست مساحات للمناسبات الاجتماعية، مع أمثلة لبعض المتنزهات التي تفرض رسوم على دخولها، وتحظر دخول الذكور غير المتزوجين، بل تقيم سياجًا للحفاظ على خصوصية بعض المتنزهات. وقد بدأت بعض البلدان في الإقرار بالدور الحيوي للأماكن العامة المفتوحة والمتاحة، ولذلك اتخذت إجراءات للتخفيف من هذه المعوقات وتيسير إمكانية دخولها. فمدنية أبو ظبي مثلًا، تعد مثال لمدينة لديها خطط واسعة النطاق لإنشاء مساحات عامة نابضة بالحياة وشاملة لسكانها والمقيمين بها. وهناك مبادرة التشجير الوطنية في البحرين التي تهدف إلى زيادة عدد الأشجار وتوسعة الرقعة الخضراء في جميع أنحاء البلاد (الإطار ١٢). كما كانت الرياض مبتكرة للغاية في تنفيذ خطتها الخضراء من خلال مشروع «الرياض الخضراء»، الذي يرمي إلى تحويل الشكل الحضري للمدينة وجعلها أكثر ملاءمة للعيش من خلال توفير البنية التحتية الخضراء والمساحات العامة المتاحة للجميع (الإطار ١٣).

إطار ١٢: خطة التشجير الوطنية في البحرين: بناء مدن أكثر مراعاةً للبيئة

إن استراتيجية تخطيط التنمية الوطنية في مملكة البحرين ٢٠٣٠، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٧، تسلط الضوء على تقييد دخول المساحات الخضراء العامة فيما يتعلق بحجم السكان، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التوسع الحضري وتوسعة الرقعة الخضراء.

في الآونة الأخيرة، في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لتغير المناخ (COP٢٦)، عرضت البحرين التزامات طموحة لأهداف المناخ العالمية، ولا سيما خفض الانبعاثات بنسبة ٣٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٥ والوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠. كما تشمل أهداف ٢٠٣٥ حلول إزالة الكربون من خلال مضاعفة تغطية أشجار المانجروف بمقدار أربعة أضعاف، ومضاعفة تغطية الأشجار في البحرين، والاستثمار المباشر في تقنيات حجز الكربون.

تهدف خطة التشجير الوطنية في البحرين (٢٠٢٢ -٢٠٣٥)، في أعقاب الإعلانات الصادرة في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لتغير المناخ، إلى زيادة عدد الأشجار من ١,٨ مليون شجرة إلى ٣,٦ مليون شجرة بحلول عام ٢٠٣٥.

قطر:
بيع الملابس التقليدية والتوابل والحرف اليدوية والهدايا التذكارية في سوق واقف بالدوحة

إطار ١٣: التخطيط العمراني الأخضر في الرياض

كما ورد آنفًا، يوجد في الرياض واحدة من أدنى النسب المئوية للمساحات الخضراء للفرد في المنطقة.[١٣١] وفقًا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، انخفضت مساحة الأراضي المخصصة للمتنزهات والساحات والأماكن العامة الأخرى في الرياض بنسبة ٨٠ ٪ خلال القرن الماضي.[١٣٢] كما أن أحد الجوانب البارزة لشكلها الإنشائي تتمثل في صعوبة التنقل سيرًا على الأقدام؛ وهذا الافتقار إلى إمكانية السير على الأقدام داخل المناخ المحلي يجعل الأمر صعبًا من نواح كثيرة.

وللتغلب على ذلك، بُذل جهد كبير للاستثمار في البنية التحتية الخضراء في إطار «برنامج إضفاء الطابع الإنساني» على البلديات (١٩٩٧-٢٠١٢)؛ الذي يهدف إلى تقليص هذه الفجوة والعجز في المساحات العامة المراعية للمناخ من خلال توفير مسارات للمشاة وإعادة تطوير الشوارع لتلبية احتياجاتهم. وفي ضوء هذا النجاح السابق، وفي إطار رؤية ٢٠٣٠، جرى الإعلان عن مشروع «الرياض الخضراء»، الذي يعتبر اليوم أحد أكثر مشاريع الفضاء العمومي شمولاً في المملكة العربية السعودية. يغطي برنامج التشجير في مشروع «الرياض الخضراء» (مشروع الـ ٧,٥ مليون شجرة) معظم عناصر ومكونات المدينة، بما يشمل ٣٣٣٠ حديقة، و ٤٣ متنزهاً كبيراً، و ٩ آلاف مسجد، و ٦ آلاف مدرسة، و٦٤ منشأة جامعة وكلية، و ٣٩٠ منشأة صحية، و ١٦٧٠ منشأة حكومية في الرياض. ومن المقرر تزيين الأشجار لتغطية ١٦,٤٠٠ كيلومتر من الشوارع والطرق، وتوفير ٢,٠٠٠ موقف للسيارات، وتطوير ١,١٠٠ كيلومتر من الأحزمة الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر تحويل ١٧٥,٠٠٠ قطعة أرض فارغة وتطوير ٢٧٢ كيلومترًا من الوديان. يساهم المشروع في المبادرة السعودية الخضراء التي تهدف إلى إنشاء أكثر من ٥٤١ كيلومترًا مربعًا من المساحات الخضراء بحلول عام ٢٠٣٠. [١٣٣]

في حين أن هذه المؤشرات مفيدة لإبداء لمحة سريعة وإطار واسع النطاق لدراسة حالة التوسّع الحضري الأخضر في المنطقة، فمن الأهمية بمكان، وبنفس القدر، دراسة المشاريع الفعلية وكيفية تحقيق هذه الرغبة في الانفتاح والتواصل الاجتماعي على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، بذل مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودًا محمودة نحو توفير المتنزهات الحضرية والمساحات المفتوحة لمواطنيه؛ ومدى توفيرها للجميع هو موضع تساؤل كما هو مذكور أعلاه. وعلى سبيل المثال، جرى استغلال وجود حراس الأمن لمنع الاضطلاع بأي أنشطة عفوية، وهو عنصر أساسي في المساحات العامة المفتوحة والشاملة.

تنتشر هذه العلامات فيما أصبح معروفًا في مصطلحات التخطيط الحضري باسم الأماكن العامة المملوكة للقطاع الخاص).[١٣٤]

لا تزال المساواة بين الجنسين قضية ذات أولوية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام في المدن العربية، دون أن يتخلف أحد عن الركب. فعندما نفكر في دخول الأماكن العامة، يمكن القول إن النساء والفتيات يفتقرن إلى حقوق متكافئة في استخدام الأماكن العامة، ويرجع الكثير من ذلك إلى التقاليد والمعايير المحافظة داخل المجتمعات المحافظة. وقد أظهرت الأبحاث أن استخدام المرأة للأماكن العامة يتأثر بمدى شموليته وسهولة الوصول إليه. إن خيارات التنقل المحدودة، والتحيز الجنساني، والشيخوخة والإعاقات، وكذلك الخوف من العنف، يمكن أن تقلل جميعها من استعداد المرأة للاستمتاع بالأماكن العامة. [١٣٥]

١٣١- المعيوف، ٢٠١٣.
١٣٢- مؤئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧c.
١٣٣- المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠
١٣٤- هوانج وفرانك، ٢٠١٨.
١٣٥- مؤئل الأمم المتحدة، ٢٠٢١.

مملكة البحرين:
البحرين. © فاطمة الشعيل

تعكس الملاحظات المستمدة من المدن العربية في العديد من البلدان، مثل مصر وسوريا والعراق والأردن، أن الفضاء العمومي كمفهوم يجب أن يؤخذ بجدية أكبر أثناء تخطيط الأحياء أو تصميمها. وفي الحالات التي تتوفر فيها الأماكن العامة، يكون الاتجاه في تلك البلدان دائمًا إلى هيمنة الرجال. وإدراكًا لهذه الصعوبات، يعمل برنامج الفضاء العمومي العالمي التابع لموئل الأمم المتحدة في المنطقة على إعادة تأهيل الأماكن العامة من خلال النهج التشاركية التي تضمن أن تلك الأماكن آمنة ومتاحة للسكان الأكثر ضعفًا، ولاسيما النساء والأطفال، مع محاولة فهم التحديات التي تقف أمامهم من خلال إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية والبحوث في هذا الصدد.[١٣٦]

وهناك أمثلة على التقدم المحرز من حيث تحسين الإدماج الاجتماعي. ففي قطاع غزة مثلًا، أتيحت للمشاركين في حلقة عمل الفضاء العمومي الفلسطيني الفرصة لاستخدام الأدوات الرقمية للمشاركة المجتمعية، والذي بدوره سمح بدمج أفكار النساء والفتيات في إعادة بناء الأماكن العامة الرئيسية التي استفاد منها حو ١٠٠,٠٠٠ شخص في غزة منذ ذلك الحين. وفي فلسطين أيضًا، ساهم موئل الأمم المتحدة في البرنامج المشترك «حياة» للأمم المتحدة، الذي يسعى إلى القضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال توفير مساحات عامة آمنة متاحة لتلك المجموعات. وفي سياق هذا البرنامج، أجرى موئل الأمم المتحدة أيضًا تقييمًا للأماكن العامة على مستوى المدينة والتأكد من أمان وسلامة المرأة عند السير على الأقدام في خمس بلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة لتقييم تجارب النساء وتحدياتهن في دخول الأماكن العامة واستخدامها. كما أطلق موئل الأمم المتحدة عملية إعداد سياسة وطنية للفضاء العمومي.

البنية التحتية لتقنية المعلومات

أحد العوامل الرئيسية في تحديد مدى قدرة بلد أو منطقة ما على تعزيز اقتصادها هو جودة الإنترنت وتوافره. والمقياس الأكثر وضوحًا لذلك هو مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات، وهو مؤشر صادر من الاتحاد الدولي للاتصالات. والشكل ١٣ يعرض النتائج والمراتب لعام ٢٠١٧ بين البلدان العربية الـ ١٩ التي تتوفر فيها البيانات.

١٣٦- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢١.

الشكل ١٣

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسعة عشر (١٩) بلد عربي، ٢٠١٧

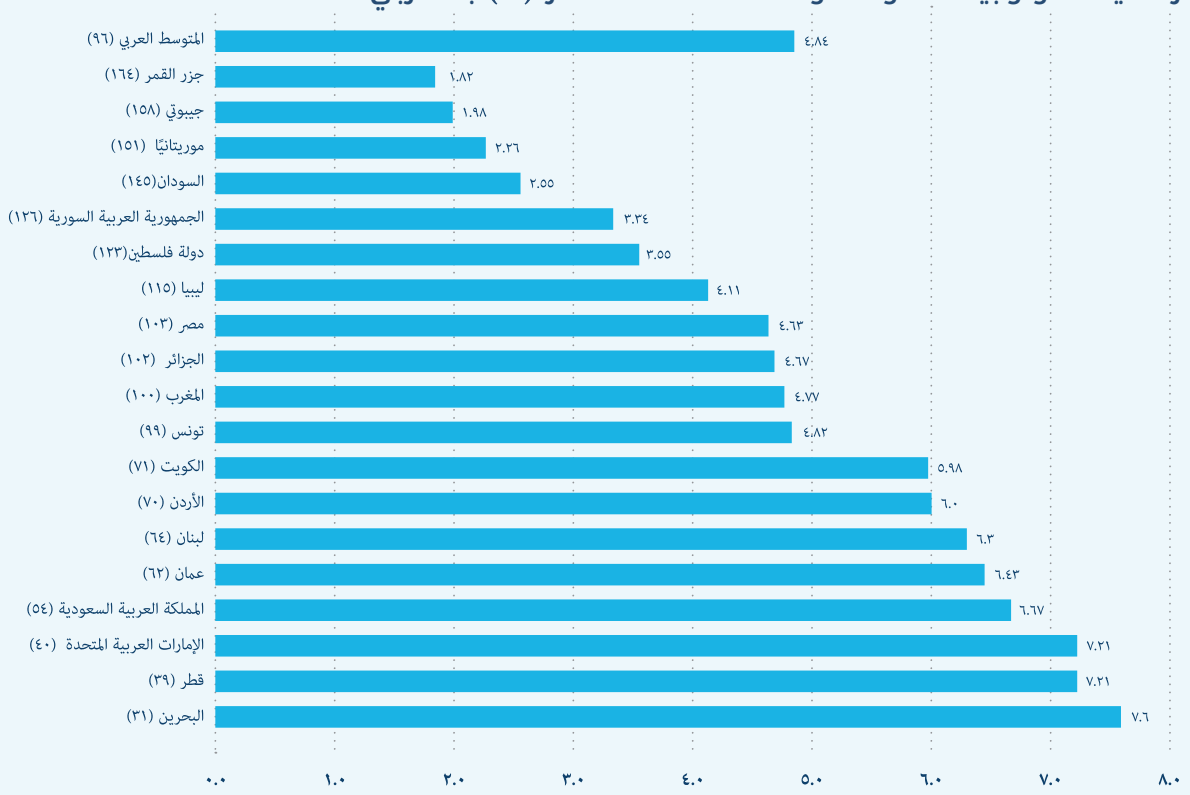

المصدر: الإتحاد الدولي للإتصالات ٢٠١٨

بناءً على البيانات أعلاه، فإن متوسط الترتيب بين البلدان العربية هو ٩٦، وهو في النصف السفلي من بلدان العالم. بالإضافة إلى ذلك، هناك قدر كبير من التفاوت، حيث حققت البلدان العربية الأعلى مرتبةً أداءً جيدًا (البحرين ٣١ وقطر ٣٩)، والبلدان العربية الأقل مرتبةً حصلت على درجات أقل إلى حد كبير (جيبوتي ١٥٨، جزر القمر ١٦٤).

لقد تضاعفت أهمية الإنترنت باعتباره مكوناً أساسياً للبنية التحتية خلال جائحة كوفيد-١٩. وقد دفعت تدابير السلامة العامة، مثل إغلاق المدارس والأنشطة، عامة الناس إلى استخدام الأدوات والبرامج عبر الإنترنت من خلال بوابات التعليم والعمل عن بُعد، فضلاً عن تنفيذ الأنشطة عبر الوسائل الرقمية، مثل الجولات الافتراضية والزيارات عبر الإنترنت للمتاحف وغيرها من عوامل الجذب الرقمية؛ والذي أدى بدوره إلى زيادة الحاجة إلى البنية التحتية الرقمية (الشبكة والكابلات وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى الوعي والمعرفة اللازمين بهذه الأدوات المختلفة.

لقد جعلت الجائحة الأدوات والتكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياة الجميع، وفي مثل هذه الظروف، أصبحت ضرورة الأمن الإلكتروني ذات أهمية أكبر. تتفاقم المشاكل الناجمة عن المخاوف الخاصة بشأن إمكانية اختراق البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات الفاعلة الخبيثة التي يمكنها الولوج على الأنظمة الإلكترونية المتطورة، مثل الاقتصاد التشاركي، أن تسبب اضطرابات كبيرة في الحياة اليومية، والذي يمكن أن يكون حادًا ولاسيما في قطاعات مثل التمويل والصحة. والشكل ١٤ يظهر درجة مؤشر الأمن الإلكتروني للدول العربية بمتوسط مرتبة ٩٤؛ في حين أن قِلة قليلة منها تقع فوق المتوسط الإقليمي وتعتبر محمية بشكل جيد، إلا أن بعض البلدان تنخفض إلى ما دون ذلك، مما يعني وجود درجات أكبر من الضعف. وبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، تعتبر المنطقة العربية ضعيفة نسبياً (الشكل ١٥).

الشكل ١٤

المؤشر العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني في المنطقة العربية، ٢٠٢٠

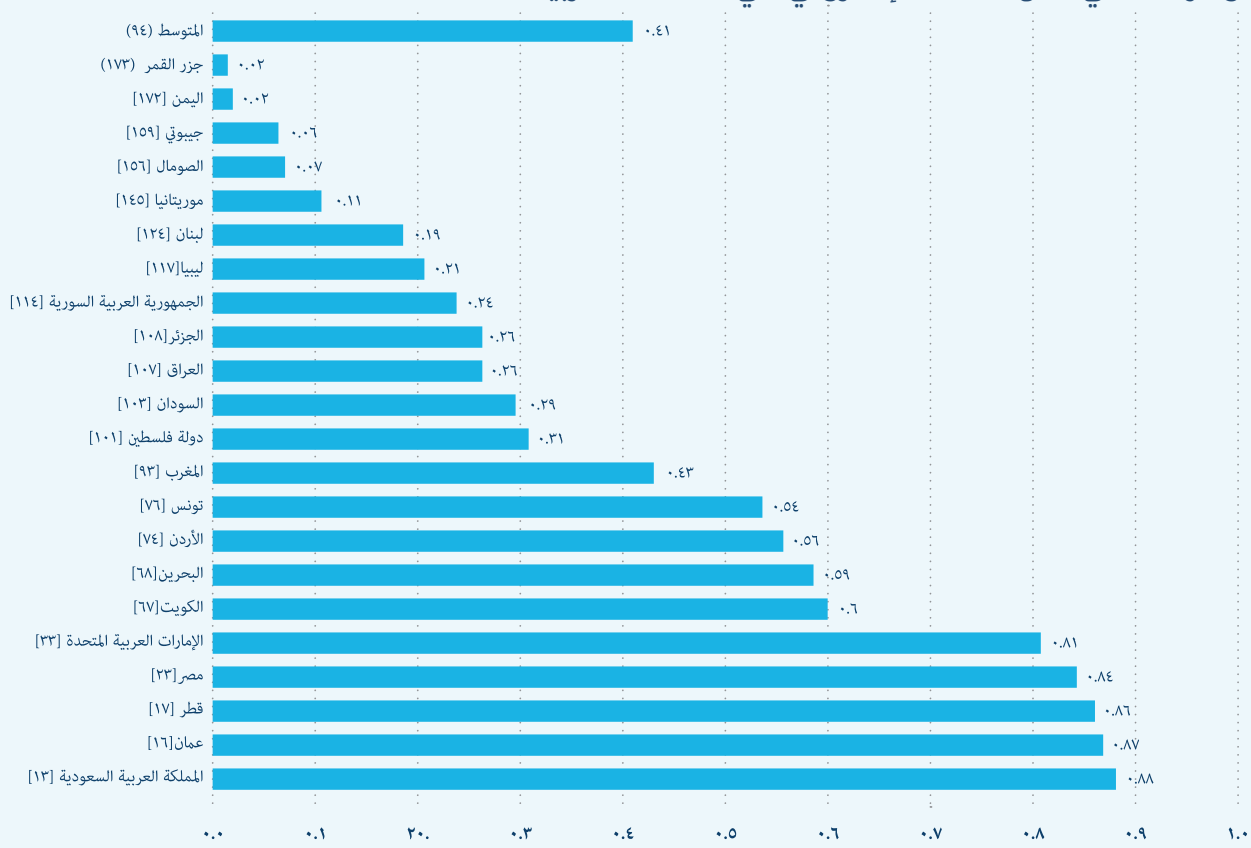

المصدر: الإتحاد الدولي للإتصالات ٢٠٢٠

الشكل ١٥

خريطة المؤشر العالمي لأمن الفضاء الإلكتروني، ٢٠٢٢

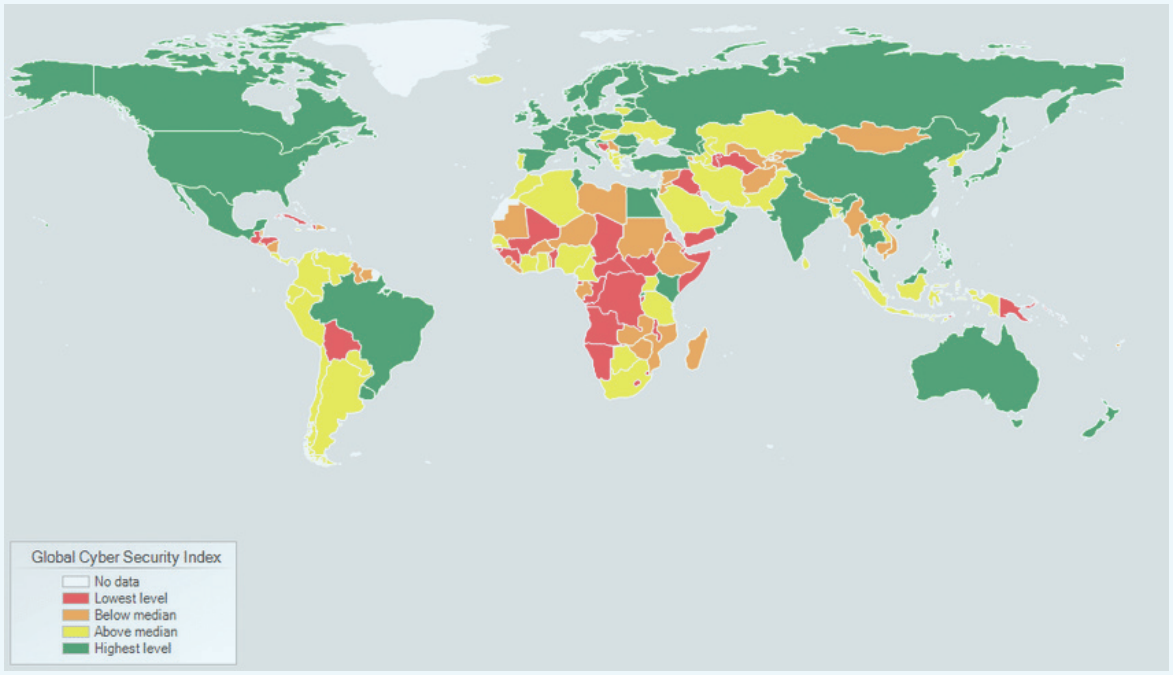

المصدر: بوفيريت، ٢٠١٨.

إلى جانب الشعبية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، كان هناك اهتمام متزايد بمشاريع المدن الذكية. وبينما اقتصرت تدخلات المدينة الذكية تاريخيًا على تدخلات البنية التحتية، مثل تركيب أجهزة الاستشعار ومعدات المراقبة، فقد تقدمت وسائل المحادثات اليوم بل هناك اهتمام متزايد بما يشار إليه باسم المدن الذكية المرتكزة على الأفراد. تهدف المدن الذكية المرتكزة على الأفراد إلى الاستفادة من البيانات والتكنولوجيا والخدمات لتحقيق مصلحة عامة، وتقديم المدن الشاملة والمستدامة المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. في عام ٢٠٢٢، وضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة تطوير منطقة المدينة المنورة خططًا للمشاركة في تنظيم منتدى المدينة الذكية ٢٠٢٣ لجمع خبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة دور الابتكار والتكنولوجيات في تعزيز التنمية المستدامة وكيف يمكن استخدامها لتحسين نوعية الحياة لسكان المناطق الحضرية. وفي حين أن الوعي المتزايد حول الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونهج المدينة الذكية في حل المشكلات الحضرية وتحسين حياة سكان المناطق الحضرية أمر جدير بالثناء، فلا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها. وبناءً على ذلك، هناك حاجة إلى أن يخطط مقررو السياسات من أجل تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحمايتها وزيادة الاستثمار فيها، فضلًا عن وضع استراتيجيات لكي يعمل القطاعان العام والخاص معًا. ونظراً لتنوع احتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، هناك أيضاً فرصة كبيرة للتعاون بين البلدان.

إدارة النفايات

وفقًا لتقرير «What a Waste» (يا له من إهدار) الصادر عن البنك الدولي، بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن ينتج العالم ٢,٥٩ مليار طن من النفايات سنويًا. وفي حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنتجت المنطقة ١٢٩ مليون طن من النفايات في عام ٢٠١٦، بمتوسط ٠,٨١ كيلوجرام للفرد في اليوم؛ في حين أن معدل توليد النفايات في المدن أعلى بكثير من المناطق الريفية، بمتوسط ١,٣٨ كيلوجرام للفرد في اليوم.[١٣٧] ووفقاً للشكل ١٦، فإن الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مساهم في توليد النفايات الصلبة في المنطقة، حيث تساهم بحوالي ٧٥٠ كيلوجراماً للفرد سنوياً، بينما تعد سوريا واليمن من بين أقل المساهمين، حيث تولدان ١٨٥ و ١٦٥ كيلوجراماً للفرد سنوياً لكل منهما. أكثر من ٥٥٪ من النفايات المنتجة في المنطقة تتكون من الغذاء والمساحات الخضراء.

ومع جمع ما متوسطه ٩٠٪ من النفايات في المناطق الحضرية، تكون التغطية بجمع النفايات أقل في المناطق الريفية. وعلى الرغم من الآثار السلبية العديدة للمكبات المفتوحة في البيئة، فلا تزال هي الطريقة الأكثر انتشارًا للتخلص من النفايات، حيث يمثل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي النفايات المتولدة في المنطقة. يشيع بين سكان المناطق الريفية والعديد من المناطق العشوائية التي تفتقر إلى خدمة جمع النفايات المنتظمة أن يحرقون نفاياتهم في الشوارع للتخلص منها؛ وهذا يسبب مستويات عالية من تلوث الهواء. والطرق الأخرى للتخلص من النفايات تشمل مكبات القمامة الصحية (الشائعة في المغرب ودول الخليج العربية الست).

١٣٧- البنك الدولي، ٢٠١٨c.

الشكل ١٦

توليد النفايات الصلبة حسب البلد في المنطقة العربية، ٢٠١٨

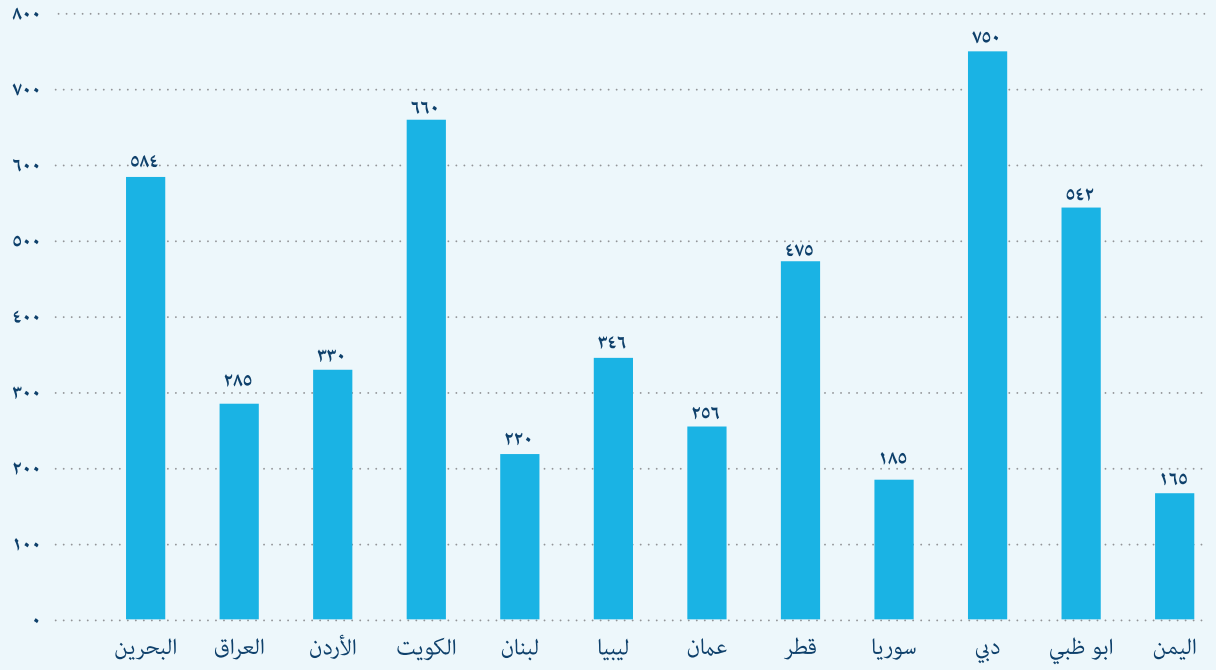

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٨أ.

تزداد أهمية حلول تحويل النفايات إلى طاقة. ومع كون قطر أول من أطلق برنامج تحويل النفايات إلى طاقة، حيث تولّد أكثر من ٣٠ ميجاواط من الكهرباء من مركز إدارة النفايات الصلبة المحلية في الدوحة، تتابع دول الخليج العربية الخمس الأخرى حلول الطاقة البديلة المقررة. مثال آخر هو محطة اليمن لتحويل النفايات إلى الطاقة في محافظة لحج، وهي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، ومشروع مرفق المناخ في إطار أهداف التنمية المستدامة، والاتحاد الأوروبي، والقطاع الخاص اليمني.[١٣٨] ومن المتوقع أن يسهم ذلك المشروع في تقليل ٧٠ ٪ من النفايات التي تُلقى في مكب النفايات وتوليد كهرباء ميسورة التكلفة بسعر ١٦ سنتًا لكل كيلوواط ساعة مقارنة بـ ١٦٠ سنتًا لكل كيلوواط ساعة للوقود الأحفوري.[١٣٩] كما تحظى إجراءات إدارة النفايات المنهجية بفائدة إضافية تتمثل في تحسين جودة الهواء، وهو ما يمثل تحديًا للمدن في جميع أنحاء المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعد مصادر الطاقة النظيفة المستقرة ضرورية لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة العربية وحماية البيئة.

على الرغم من إقرار قانون إطاري للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في لبنان في عام ٢٠١٨، لم يضع لبنان بعد أول قانون إطاري للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة موضع التنفيذ. هذا القانون ينص على إغلاق مواقع القمامة المفتوحة ويدعم مفهوم «٤R» نسبة إلى الأحرف الأولى من المصطلحات الموافقة للمراحل الأربعة باللغة الإنجليزية: التقليل «Reduce»، وإعادة الاستخدام «Reuse» وإعادة التدوير «Recycling»، والاسترجاع الحراري «Recovery Heat». تدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة برامج تحويل النفايات إلى طاقة وتدعو إلى زيادة الاعتماد على مدافن النفايات الصحية. نظرًا للكثافات السكانية، خاصة في بلد مثل لبنان شديد التوسّع الحضري، فإن المدن هي المنتج الرئيسي للنفايات الصلبة. وقد أصبحت هذه المشكلة مزمنة، مع زيادة كميات القمامة المنتجة والافتقار إلى الإدارة السليمة للنفايات. وعلى الرغم من أن لبنان ينفق نحو عشرة أضعاف ما ينفقه الأردن وتونس على إدارة النفايات، فلا تزال تلك الجهود غير كافية، مما يحد من حقوق الناس في العيش في بيئة صحية.

١٣٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١.

١٣٩- المرجع نفسه.

لبنان:
بيروت - حاويات بلدية مختلطة للنفايات الصلبة تنتظر الجمع.
© شتر ستوك

ثغرات البنية التحتية الرئيسية في المنطقة العربية

سنتناول في هذا القسم التحديات التي تواجه المنطقة لتنفيذ خطط البنية التحتية اللازمة. تعد إعادة استخدام الأصول الحالية جانباً كثيرًا ما يكون مهملًا من جوانب التنمية الحضرية، الأمر الذي يؤدي إلى حلول بنية تحتية أكثر تكلفة وأقل استدامة وفي المنطقة العربية. وتنعكس الإرادة السياسية على وجود خطط إنمائية وطنية، يجب أن توجه بدورها تمويل مشاريع البنية التحتية وتنفيذها. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان المساواة في الحصول على الخدمات لجميع الفئات، حتى الفئات الضعيفة. أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أهمية الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية كبنية تحتية. كل هذا يختلف في مستوى الصعوبة، حيث تكون البلدان الأكثر تحديًا هي تلك التي تعاني من الصراع، حيث تأتي البنية التحتية الأساسية كأولوية أولى.

استغلال الأصول الحالية

في بعض الحالات، هناك تحيز بين المسؤولين الحكوميين لبناء قدرات جديدة، بدلاً من الاستفادة إلى أقصى حد من البنية التحتية الحالية. غير أن أفضل الممارسات تبين أن المدن المبتكرة في جميع أنحاء العالم تتخذ على نحو متزايد نُهجا جديدة للنهوض بالاستخدام الحالي للبنية التحتية ولضمان أن تكون استثماراتها في الهياكل الأساسية مفيدة إلى أقصى حد ممكن. فعلى سبيل المثال، لتوجيه الاختيار نحو مشاريع النقل، تطبق حكومة سنغافورة مقياسًا واضحًا «لدعم هدفها الاجتماعي والاقتصادي الواسع المتمثل في بناء دولة حضرية مكتظة بالسكان، حيث يجب أن يساهم أي مشروع في الهدف المحدد المتمثل في تحقيق ٧٠ ٪ من استخدام النقل العام».[١٤٠] ومما يؤسف له أن دراسة مجموعة المشاريع المقبلة في المنطقة العربية تكشف عن قلة الأمثلة على الجهود الرامية إلى إعادة استخدام الهياكل الأساسية الحالية. أحد الاستثناءات القليلة هو عمان، الأردن حيث توجد بعض الخطط الأولية لإعادة تحويل مسار سكة حديد الحجاز القديم إلى حديقة حضرية (الإطار ١٤).

١٤٠- ماكينزي، ٢٠١٣.

إطار ١٤: مشروع هاي لاين في عمان: سكة حديد الحجاز

هناك مشروع مهم يجري النظر فيه حاليًا وهو تنشيط خط سكة حديد الحجاز في عمان باعتباره أحد الأصول التاريخية الرئيسية التي تربط المدينة، وإشراك المجتمعات في مساحات أكثر نشاطًا وخضرة وانفتاحًا. يمتد خط سكة حديد الحجاز، الذي يعود تاريخه إلى قرن من الزمان إلى عمان من الشمال إلى الجنوب، بطول ٢٦ كم، ويتميز بالقدرة على العمل كمركز اجتماعي/اجتماعات، وطريق لركوب الدراجات والمشي، ومكان ترفيهي ومساحة عامة خضراء للجميع. تمر المسارات عبر الأحياء السكنية، لكن المناطق المحيطة بها خالية، ويستخدمها الناس للمشي ويلعب الأطفال حول تلك المسارات.

جاء هذا المشروع بمبادرة من مهندس معماري أردني، الذي تحركه الرغبة في منح المدينة بالمساحات الخضراء الضرورية. وقد جرى اقتراح ممر أخضر خطي من خلال تحويل الأرض المحيطة بالمسارات (المملوكة لوزارة الأوقاف) إلى ممرات مشي مظللة ومساحات خضراء. يشير المهندس المعماري إلى أن ٢٠٠,٠٠٠ شخص في عمان يمكنهم دخول المتنزه في غضون ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام، وبدلاً من قطار المسافات الطويلة الذي قد يكون خطيرًا في المناطق السكنية، من المقرر تشغيل الترام على المسار الحالي. وبهذه الطريقة، يهدف المشروع ليس فقط إلى تلبية حاجة المدينة إلى المتنزهات بل أيضًا لمعالجة نقص وسائل النقل العام.

بالإضافة إلى ذلك، تتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمشروع في السعي للتعاون بين مختلف الوزارات والشركات الخاصة والمجتمع المدني. وبالتالي، تتمثل الخطة في إجراء حلقة عمل مع المجتمعات المحلية أثناء طرح الفكرة والاستماع إلى آراء السكان والتعرف على احتياجاتهم. وفقًا للمهندس المعماري، يعد التصميم مع المجتمع أمرًا مهمًا لضمان نجاح المشروع، ولكنه أيضًا وسيلة لإشراك السكان في وضع المفاهيم والتنفيذ. ويشمل ذلك دعوة السكان بالقرب من السكك الحديدية للمشاركة من خلال زراعة الأشجار بأنفسهم. وعلى الرغم من شيوعها في بلدان أخرى، تبدو مثل هذه المنهجيات مثالية في سياق مدينة عربية. ومع ذلك، فهي من نواح كثيرة أكثر فاعلية في ضمان مدينة للجميع وليست مجرد قلة مختارة.

خطط التنمية الوطنية الرؤى مقابل الواقع

كانت البلدان العربية نشطة للغاية في إطلاق المبادرات والخطط للاستجابة إلى الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذا بالطبع يثير مسألة ما إذا كان هناك تنفيذ بديل مقابل على أرض الواقع، أو التأكيد بأن السياسات الأخرى لا تقوض هذا النوع من الالتزامات.

ففي الجزائر العاصمة، على سبيل المثال، يجري الكثير من التطورات الجارية في إطار الخطة الرئيسية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٣٥ التي تركز على نموذج للتنمية المستدامة (الإطار ١٥). ويمكن رؤية آثار في الجهود الدؤوبة نحو توفير حلول النقل العام المراعية للبيئة مثل الترام والمترو ومرافق الانتظار والركوب.

١٤١- ألمونيتور، ٢٠١٩؛ فيدال، ٢٠٢٠

١٤٢- تصميم حنا سلامة، ٢٠١٩

١٤٣- شابي-شمروك، ٢٠٠٩

إطار ١٥: التنمية المستدامة في الجزائر: مخطط من أجل المستقبل؟

في عام ٢٠٠٦، أطلقت السلطات في الجزائر العاصمة مسابقة دولية لمراجعة الخطة الرئيسية للمدينة. وفازت بالمسابقة شركة الاستشارات Arte Charpentier، وهي شركة باريسية للهندسة المعمارية والتخطيط، مما يشير إلى اقتراح إنشاء مدينة بيئية.[١٤٤] بعد ذلك، تم إسناد الخطة الرئيسية للتنمية الحضرية للجزائر العاصمة ٢٠٣٥ إلى معرض باركي البرتغالي الذي أرسى بدوره سلسلة من الأهداف المتعلقة بوضع الجزائر كمدينة مستدامة - من حيث التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة والتنمية الاجتماعية.

يكمن الهدف من الخطة الخضراء في استعادة النظم البيئية للمدينة، وذلك من خلال إنشاء «رئات خضراء»، وتطوير المتنزهات الحضرية والزراعية، وإعادة تأهيل الحدائق والمتنزهات في وسط المدينة. كما أنه سيخلق ذلك مسارات مخصصة للأشجار على طول الشوارع الرئيسية لتشكيل شبكة من الأشجار الخضراء. بعض هذه التدابير قائمة بالفعل، مثل تنسيق المتنزهات والحدائق وتجميل الطرق السريعة والمتنزهات، وتحويل مكب النفايات القديم إلى متنزه المدينة.[١٤٥] تهدف الخطة الخضراء إلى تحسين جودة المياه وتقليل مخاطر الفيضانات، بينما تهدف الخطة الزرقاء إلى الحفاظ على جودة المياه وتحسينها. كما تتضمن الخطة الخضراء إدارة النفايات، حيث من المقرر أن تحل مدافن النفايات الصحية محل مكبات القمامة الخارجية. كما تتضمن الخطة سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين توزيع مياه الشرب، واستراتيجيات لإدارة مياه الأمطار، والحد من مخاطر الفيضانات.[١٤٦] وتهدف الخطة البيضاء إلى الحد من أوجه الخلل والتناقضات المكانية الناجمة عن الزحف العمراني، والذي يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وخفض قيمة مركز المدينة التاريخي (المتهالك اليوم). ومع التركيز على إعادة الهيكلة الحضرية والتجديد، تقترح الخطة البيضاء تنويع المساكن للحد من الهشاشة، وتحدد المرافق اللازمة لتعزيز وظيفة المدينة الحضرية.

يبقى أن نرى ما إذا كانت الخطة ستنفذ بالكامل. في الحقيقة، كانت ردود الفعل الأولية ناقدة وتشير إلى أنها ليست أكثر من مجرد استمرار للسياسات السابقة المتخفية بنبرة مراعية للبيئة.[١٤٧] غير أن الخطة العامة لديها القدرة على أن تكون تحويلية بل يمكن أن تكون مخططًا لمدن أخرى في المنطقة.

تعمل تونس في إطار خطة التنمية الاستراتيجية الخمسية للنقل، الجاري تنفيذها تحت إشراف وزارة النقل. ومن أبرز المشاريع خط السكك الحديدية عبر المغرب العربي، الذي يهدف إلى ربط جميع مناطق تونس بالحدود الجزائرية والليبية. ومن بين الأمثلة الأخرى «استراتيجية التنمية المستدامة» في مصر، والتي تندرج تحت الإطار الواسع لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد وضعت هذه الاستراتيجية وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التي أرست العديد من الركائز التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة بصورة مباشرة. من ناحية أخرى، يشارك الأردن في عدد من مبادرات المدن المستدامة، بدءً من مشاريع النقل على مستوى المدينة في عمان، وانتهاء بمشاريع الطاقة المتجددة الضخمة في إربد وسحاب.

١٤٤- شابي-شمروك، ٢٠٠٩؛ زيتون، ٢٠١٠

١٤٥- خير الدين، ٢٠١٨.

١٤٦- خير الدين، ٢٠١٨

١٤٧- زيتون، ٢٠١٠.

هذا بالإضافة إلى خطة رئيسية مستدامة لمنطقة تنمية البحر الميت ومشاريع الطاقة المتجددة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكذلك استراتيجية وخطة عمل وزارة النقل الوطنية الأردنية طويلة الأجل؛ ٢٠١٤-٢٠٣٠.[١٤٨]

تتميز دول الخليج العربية الست بمبادراتها وبرامجها وخططها. من أجل تحقيق مكاسب مالية غير متوقعة وتحقيق بيئة خالية من الصراعات، توفر هذه الخطط نظرة ثاقبة مثيرة للاهتمام حول الديناميكيات المتعلقة باستراتيجيات التنمية الحضرية. ففي عام ٢٠١٦، أطلقت المملكة العربية السعودية إطار رؤية ٢٠٣٠، وهي استراتيجية تنمية شاملة لتوجيه البلاد في سعيها لتنويع اقتصادها وإجراء إصلاحات مهمة في القطاع العام.[١٤٩] من بين الأهداف الاستراتيجية الـ ٢٧، هناك هدف محدد يهدف إلى معالجة المشهد الحضري من خلال رفع مستوى «جودة الحياة» في المدن. وللارتقاء بهذا المستوى، تم إطلاق «برنامج جودة الحياة» المخصص في عام ٢٠١٨ كواحد من ١٣ برنامجًا جرى إطلاقها لتحقيق رؤية ٢٠٣٠. [١٥٠] ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في إدراج ثلاث مدن سعودية على الأقل ضمن أفضل ١٠٠ مدينة لجودة الحياة في العالم؛ وهذا يؤكد حتمًا الدور الحيوي للتنمية الحضرية في التحول الاجتماعي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية. [١٥١]

في حين أن هذه ليست سوى نماذج صغيرة من الخطط المختلفة المنبثقة من المنطقة، لا تزال هناك أسئلة حول فعاليتها. على الرغم من كثرة الرؤى، تتمتع دول الخليج العربية الست بسجل مختلط عندما يتعلق الأمر بالجهود المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة بوجه عام.[١٥٢] وقد وقعت جميع دول الخليج العربية الست وصدقت على اتفاقية باريس للمناخ وشاركت في اجتماعات مؤتمر الأطراف السنوي.

ومع ذلك، في حين أن الإمارات وعمان أحرزتا تقدمًا في مواجهة قضية تغير المناخ، لم يكن إلا هما من البلدان التي وضعت خطط عمل وطنية للمناخ بحلول نهاية عام ٢٠١٩: الأجندة الوطنية الخضراء للإمارات العربية المتحدة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإطار عمل تنفيذي لاستراتيجية النمو الأخضر للإمارات العربية المتحدة واستراتيجية عمان الوطنية في عام ٢٠١٩ للتخفيف من تبعات تغير المناخ. لدى البحرين لجنة وطنية مشتركة معنية بتغير المناخ تتبع المجلس الأعلى للبيئة، في حين تعمل قطر على إعداد استراتيجية لتغير المناخ تركز على التخطيط الحضري والتنمية.[١٥٣]

المساواة في الحصول على خدمات البنية التحتية

تتطلب المساواة الحضرية أو المكانية الحصول على الضروريات ميسورة التكلفة مثل السكن والمياه والصرف الصحي. ويشكل الافتقار إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية صراعًا يوميا للعديد من الأسر المعيشية المحرومة في المدن في جميع أنحاء المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج العربية الست.

ومن الأهمية بمكان مراقبة حالة خدمات البنية التحتية من منظور الحصول عليها وتوافرها في ضوء أهداف التنمية المستدامة. يُظهر مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام ٢٠١٩ أن البلدان العربية تتقدم نحو تحقيق المياه والصرف الصحي (الهدف ٦) والطاقة النظيفة وميسورة التكلفة (الهدف ٧). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود تفاوتات كبيرة لأن الوضع يختلف من منطقة فرعية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى ومن شخص لآخر.

١٤٨- الاتحاد الدولي للنقل العام، ٢٠١٩.
١٤٩- المملكة العربية السعودية، غير مؤرخ.
١٥٠- بخيت، غير مؤرخ.
١٥١- المرجع نفسه.
١٥٢- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٦، ص ٨١
١٥٣- السريحي، ٢٠١٩

ومن حيث الفوارق بين المناطق دون الإقليمية، بالنسبة لمعظم الأفراد في بلدان الطبقة الجنوبية، يمثل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي الكافي تحديًا، خاصة بالنسبة لسكان الريف، الذين تزيد مستويات حرمانهم بشكل ملحوظ عن أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية. يُظهر تقرير منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لعام ٢٠١٩ أنه في حين أن الحصول على مياه الشرب في بلدان الطبقة الجنوبية يغطي أكثر من ٥٠ ٪ من السكان في البلدان الستة، فلا يزال الحصول على خدمات الصرف الصحي يمثل مشكلة. حيث يحصل أقل من ٥٠ ٪ من سكان جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا على خدمات الصرف الصحي.

وتعاني المنطقة من ندرة المياه باستمرار، إذ تقع تحت خط الفقر المائي البالغ ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويًا.[١٥٤] وعلى أساس نصيب الفرد، يوجد في الأردن واحد من أدنى مستويات الموارد المائية في العالم. وتشير المؤشرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ستنخفض الموارد المائية في المنطقة أكثر من ذلك؛ إلى ١١ مرة أقل من المتوسط العالمي.[١٥٥] بالإضافة إلى شُح المياه، يعتبر توفير مياه الشرب النظيفة (جودة المياه) أيضًا تحديًا رئيسيًا في سياق المنطقة العربية، حيث يعتبر تلوث المياه تهديدًا كبيرًا، وبالتالي يجعل موارد المياه الشحيحة غير صالحة للاستعمال.

في إطار برنامج «التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة»، دخل مكتب موئل الأمم المتحدة في الأردن في شراكة مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية لتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الموثوقة والفرص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمهاجرين والنازحين في المستوطنات الحضرية. وكخطوة أولى، وُضعت سمات مكانية لمدينة عمان وإربد لدعم هاتين المدينتين في تحديد التحديات والأحكام والثغرات في خدمات البنية التحتية العامة بالتنسيق مع التدخلات الإنسانية ومختلف الكيانات الحكومية المعنية؛ وهذا بدوره يتيح طرح رؤى مشتركة وتحديد أولويات التدخلات المحددة التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية. تم اختيار حيين كمشروع تجريبي (حي العفرة/حي الصريح في مدينة إربد وحي الهاشمي الجنوبي/منطقة المدينة المنورة في مدينة عمان) بناءً على معيار اختيار تضمن أعلى نسبة وجود للاجئين وإمكانية توفير الخدمات الأساسية والمرافق العامة. ومن هذا المنطلق، جاري إعداد خطة عمل وقائمة أولويات البنية التحتية وعملية تحديد الأولويات، وتحديد الاستثمارات القابلة للتمويل.[١٥٦]

يهدف مشروع «تعزيز سلامة وصمود اللاجئين الفلسطينيين من خلال تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة» في مخيمي سوف والشهيد إلى تحسين الحصول على الصرف الصحي للاجئين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. والهدف من هذا المشروع هو الحد من مخاطر تفشي العدوى بين اللاجئين وتعزيز سلامتهم وقدرتهم على الصمود أثناء جائحة كوفيد-١٩ وبعدها. ومن خلال هذا التدخل الحضري، يرمي المشروع إلى استحداث إطار متكامل للإدماج الحضري والقدرة على الصمود من خلال تجارب تدريجية ونهج تشاركي شامل. وقد بدأ هذا بتقييم خاص بالموقع العام لكل منتزه، تلاه إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الأماكن العامة في مخيمي سوف والشهيد تحفيزًا لأصحاب المصلحة الآخرين على بناء مرافق مماثلة في مخيمات أخرى. يمثل الحصول على المياه والصرف الصحي في بلدان الصراع تحديًا جسيمًا، إذ يلجأ المتضررون إلى آليات بديلة مختلفة للتغلب على تحديات عدم توفر المياه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سكان الأحياء الحضرية الفقيرة والأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية غالباً ما يُحرمون من خدمات المياه والصرف الصحي.

١٥٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق البيئة العالمي ٢٠١٨.

١٥٥- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٧

١٥٦- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأردن، مقابلة غير منشورة، ٢٠٢٢.

سوريا:
مشروع الحصول على التعليم في بيئة أكثر أمانًا. © موئل الأمم المتحدة/ سامر أبو علاوي

وقد جرى توثيق ذلك في ملف الحالات لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للأحياء الحضرية ذات الدخل المنخفض في لبنان، والذي أظهر أن ٢٦ ٪ من سكان حي التبانة في طرابلس غير موصولين بشبكة المياه المنزلية وأن ١١ ٪ من السكان لم يتمكنوا من الوصول على شبكة مياه الصرف الصحي.[١٥٧]

في قطاع الطاقة، حققت المنطقة تقدمًا كبيرًا في تعميم الحصول على الطاقة الحديثة. ومع ذلك، بناء على دراسة أجريت في عام ٢٠١٩، كان أكثر من ٣٠ مليون شخص لا يزالون محرومين من الوصول الأساسي إلى الكهرباء، لا سيما في بلدان الطبقة الجنوبية حيث لا تزال هناك فجوات كبيرة في موريتانيا والسودان واليمن.[١٥٨] يواجه الحصول الشامل على الطاقة الآمنة تحديات جسيمة من جراء الصراعات والحروب التي طال أمدها في بعض البلدان.

أحد الجوانب الرئيسية للحصول على الكهرباء في المنطقة هو جودة مصدر الكهرباء ومدى الاعتماد عليه. يعد انقطاع الخدمة وانقطاع التيار الكهربائي أمرًا شائعًا في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، نتيجة الأزمة الاقتصادية في لبنان وارتفاع الأسعار، لا يتجاوز الاعتماد على مصادر الكهرباء أربع ساعات في اليوم، والذي يدفع السكان إلى استخدام مولدات البنزين. تتراوح إمدادات الكهرباء من الحكومة من ١ إلى ٤ ساعات في اليوم في جميع أنحاء البلاد.

البنية التحتية غير المادية

شرعت مدينة المنقف في مصر في بناء متنزه كبيرة تبلغ مساحتها ٣,٢ كيلومتر مربع على طول الحافة الجنوبية للمدينة. وتوفر المتنزه مساحة ترفيهية ضرورية وإمكانية الوصول إلى الشاطئ وبها ميزات أخرى يستمتع بها السكان.

١٥٧- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢١

١٥٨- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٩

ومع ذلك، يضطر سكان الأحياء الشمالية من المنقف إلى قضاء ساعة في القيادة للوصول إلى هذه المتنزه ويناضلون للعثور على موقف سيارات، بينما يمكن لسكان الجنوب الوصول إليها سيرًا على الأقدام. إن مثل هذه الحالات التي تفيد أحياء معينة على حساب أحياء أخرى هي من سمات المدن في جميع أنحاء العالم النامي، بما في ذلك المدن العربية. كما يصعب سد هذه الفجوة من خلال قياسات المستوى الكلي، لأن مقياس نصيب الفرد من الأماكن العامة للمدينة سيشير إلى وجود مساحة عامة كافية للجميع.

ولضمان عدم حدوث هذا النوع من الحالات، هناك حاجة إلى جهات متخصصة على مستوى البلديات مسؤولة عن اتخاذ نظرة شاملة للتنمية ومعالجة القضايا غير المادية مثل الشمولية وتوفر الفرص والمساواة. وتتمثل إحدى حالات أفضل الممارسات التي غالباً ما ينسب إليها مجتمع التنمية الحضرية في مدينة ميديلين، كولومبيا. فمن خلال إنشاء وتمكين وكالة تخطيط كفؤة ووكالة لإشراك المواطنين والتواصل معهم، تمكنت المدينة من عكس اتجاهها العشوائي والتمييز والجريمة والتحول إلى مدينة نابضة بالحياة وشاملة وآمنة ومنتجة كما هي اليوم. في عام ٢٠١٦، فازت بجائزة «لي كوان يو» العالمية للمدينة لتحولها الحضري المستدام.[١٥٩]

البنية التحتية في بلدان الصراعات

مدن الصراع في المناطق التي مزقتها الحرب - اليمن وسوريا والعراق وليبيا والسودان - لديها مجموعة فريدة من متطلبات البنية التحتية لأنها تواجه جهود إعادة الإعمار التي تتطلب الاستثمار في أنظمتها الأساسية.

ومن ثم، على عكس المدن الأخرى في المنطقة، يبدو أنها لا تمتلك الرفاهية أو الموارد المخصصة للاستثمارات في الأشكال المتقدمة من البنية التحتية من أنظمة النقل الذكية والمدن الذكية والبنية التحتية الخضراء. غير أنه جدير بالذكر ملاحظة أن تلك المدن لديها القدرة على بدء صفحة جديدة ويمكنها الاستثمار في أنظمة جديدة ومبتكرة بدلاً من التعثّر بسبب الممارسات المهدرة.

كان شُح المياه مشكلة فعلية في معظم مناطق الصراع في المنطقة العربية، إلا أن الضرر الذي لحق بالبنية التحتية زاد المشكلة سوءًا (الإطار ١٦). ويتعرض ما يقرب من ثلثي محطات معالجة المياه ونصف محطات الضخ وربع محطات معالجة مياه الصرف الصحي وسدس الآبار إما لأضرار جزئية أو للتدمير الكلي [١٦٠] ففي حلب وحماة وإدلب فقط، تقدر الأضرار التي لحقت بمرافق المياه بما يتراوح بين ٣٦٨ و٤٥٠ مليون دولار.[١٦١] لا يمد خط إمدادات المياه المدن الرئيسية ولم يُستخدم نتيجة الصراع. فمحطات معالجة المياه إما تالفة أو لا تعمل بكامل طاقتها.

ولما أصبحت عملية تحلية المياه لا تحقق الغرض المنشود منها نتيجة نقص المواد الكيميائية أو الصيانة، بدأ الشعب السوري يبحث عن طرق بديلة للحصول على المياه في شكل آبار ونقل المياه عن طريق الشاحنات. ولقد تفاقمت البنية التحتية للمياه المهملة في ليبيا حتى أنها اليوم بدأت تواجه انهيارًا وشيكًا.[١٦٢] ويواجه اليمن أزمة إنسانية حيث تضرر مخزون البلاد المنخفض من مرافق المياه من جراء الصراع؛ فضلًا عن تضرر ٣٨٪ من البنية التحتية للمياه.[١٦٣]

١٥٩- دتش و ريكارت، ٢٠١٨.
١٦٠- البنك الدولي، ٢٠١٧a.
١٦١- البنك الدولي، ٢٠١٧b.
١٦٢- البنك الدولي، ٢٠٢٠a.
١٦٣- البنك الدولي، ٢٠٢٠b.

إطار ١٦: الحصول على خدمات المياه في بلدان الصراعات: آليات المساعدة الذاتية

في سياق البلدان التي تشهد صراعات، حيث يلحق ضرر وتدمير كبيران بأصول الإمداد بالمياه والبنية التحتية للصرف الصحي، يصبح الحصول على المياه من خلال شبكة المياه العامة تحديًا جسيمًا، لا سيما بالنسبة لسكان المدن السورية مثل حلب ودوما وإدلب وتدمر والرقة حيث يكون الوصول إليها محدودا بدرجة كبيرة، أو انقطاع المياه العامة انقطاعًا تامًا.[١٦٤] ولاستعادة الحصول على المياه، لجأ سكان المدينة إلى آليات بديلة مثل حفر آبار جديدة للحفاظ على إمدادات خطوط الأنابيب وتوفير شاحنات المياه العامة لتوصيلها إلى السكان.

شهدت إمكانية الحصول على المياه في الموصل بالعراق تدهورًا كبيرًا بعد احتلال داعش للمدينة. وللتعامل مع الوضع، يشرع السكان في شراء المياه للاستخدام المنزلي من بائعي المياه المحليين الذين يحصلون عليها من نهر دجلة أو يعتمدون على الآبار الارتوازية.[١٦٥]

ولما كانت غزة موطنا لمليوني شخص، فإنها تواجه زيادة كبيرة في الحصول على المياه. وتشير اليونيسف إلى أن واحدة فقط من كل عشر أسر معيشية يمكنها الحصول مباشرة على المياه المأمونة. ويتفاقم الوضع من جراء القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها. ولمعالجة هذا النقص الكبير، أنشئت محطة كبيرة لتحلية مياه البحر بتمويل من اليونيسف والاتحاد الأوروبي. وبسبب انقطاع التيار الكهربائي المنتظم، لا تستطيع المحطة العمل إلا بجزء من قدرتها. واليوم، يعمل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واليونيسيف، على استحداث نموذج أولي جديد لتحلية المياه يعتمد على التحليل الكهربائي، والذي يستخرج جزيئات الملح من الماء عن طريق تشغيل تيار كهربائي من خلاله.[١٦٦]

إن البنية التحتية في لبنان ذات جودة رديئة من حيث توفر الإنترنت والطاقة والمياه والنفايات الصلبة وإدارة مياه الصرف الصحي وأنظمة النقل، فضلاً عن الإدارة المالية العامة. يتميز لبنان بتفاوتات كبيرة في جودة البنية التحتية، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الإقليمية المستمرة في التنمية الاقتصادية. من أجل معالجة هذه المشكلة، وضعت الحكومة خطة استثمار رأسمالي تتضمن مشاريع في جميع قطاعات البنية التحتية الرئيسية. وتحتوي الخطة على تفاصيل حول ٢٦٩ مشروعًا للبنية التحتية، تبلغ قيمتها نحو ٢٣ مليار دولار أمريكي، من أجل تحسين البنية التحتية العامة المتهالكة في البلاد، من الكهرباء والمياه والنقل.

تولي الخطة الأولوية للمجتمعات المتخلفة والمجتمعات التي تستضيف عدد أكبر من اللاجئين السوريين.

تشير التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن عقودًا من الصراع الأهلي وسوء الإدارة قد فرضت ضغوطًا على النظام الصحي والبنية التحتية العامة في لبنان.. المجتمعات الضعيفة هي الأكثر معاناة من جراء ذلك، نظرًا لافتقارها إلى شبكات الأمان الاجتماعي الأساسية ولديها تمويل أقل لسد تلك الفجوات. أسفرت الكوارث الأخيرة، مثل جائحة كوفيد-١٩ والاقتصاد المنهار وانفجار ميناء بيروت عام ٢٠٢٠، إلى مضاعفة الضغط على القطاع الصحي.

١٦٤- البنك الدولي، ٢٠١٧b.

١٦٥-موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦a.

١٦٦-منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، غير مؤرخ.

١٦٧-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢١

من حيث البنية التحتية الاجتماعية، تعتبر الرعاية الصحية أولوية قصوى في معظم البلدان، بل إنها أكثر أهمية في بلدان الصراعات. حيث تحتاج المستشفيات والعيادات إلى الماء والكهرباء والإمدادات الطبية والأطباء، لكن الصراع يقوض كل هذه العوامل. وفي حالة سوريا، في مدن الصراع العشر، سجل البنك الدولي أن ستة من كل عشرة مرافق صحية و ٥٤٪ من جميع المستشفيات قد شهدت شكلاً من أشكال الضرر. بل يتفاقم الوضع من حقيقة أن نصف أطباء البلاد قد غادروا البلاد من جراء الصراع، حسب تقرير منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان.[١٦٨] نفس الوضع في ليبيا، حيث قرر حتى العاملون في مجال الرعاية الصحية الأجانب مغادرة البلاد.

تعتبر المرافق التعليمية نوعًا آخر من البنية التحتية الاجتماعية الضرورية في المدن. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة والموازنات المخصصة لبناء المنشآت التعليمية في المدن العربية، فإنها في أغلب الظن لا تلبي الاحتياجات الفعلية للمستفيدين المستهدفين. وتتقارب البلدان ذات المستويات العالية نسبيًا من الأمية من ناحية، بما فيها جزر القمر والسودان والعراق واليمن، نحو محو الأمية الكامل بوتيرة أبطأ مقارنة بالبلدان الأخرى. ومن ناحية أخرى، نجح الأردن والمغرب في خفض معدلات الأمية بنسبة ٨٠٪ في الأردن و٥٨٪ في المغرب على مدار ١٠ سنوات فقط. ولا تزال معدلات إتمام التعليم في المنطقة تمثل مشكلة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي؛ ولا سيما في الطبقة الجنوبية - أقل البلدان نموًا والبلدان المتضررة من الصراعات.[١٦٩]

على جانب آخر، ألقت جائحة كوفيد-١٩ الحالية مزيدًا من الضوء على العيوب في الأنظمة التعليمية في المنطقة، لا سيما من حيث البنية التحتية وفرص الحصول على التكنولوجيا وفي بعض الحالات مؤهلات المعلمين هنالك. وكان من الصعب الانتقال إلى التعلم الإلكتروني، مما زاد من تفاقم التفاوت في فرص الحصول على التعليم في المنطقة العربية.

مع ازدياد اعتماد العالم على تكنولوجيا المعلومات، ستصبح الاستثمارات التعليمية أكثر أهمية، الأمر الذي سيتطلب مراجعة المناهج وبناء قدرات المعلمين وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.[١٧٠]

البنية التحتية الحضرية العربية عند مفترق طرق

يتضح من دراسة حالة البنية التحتية للمراكز الحضرية في العالم العربي أن المدن تجد نفسها على مفترق طرق حاسم. هل يجب تصميم المدن وتخطيطها للأقلية أم الأغلبية؟ وفي بعض النواحي، تجري هذه المناقشة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تتكثف بشكل خاص في المنطقة نظرًا لارتفاع مستويات عدم المساواة داخل البلدان والمدن وكذلك في جميع أنحاء المنطقة نفسها. إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو ثمرة عمليات تنفرد بها المنطقة ومن الصعب أن تشكل نموذجًا لبقية المنطقة العربية. فالبلدان العربية ذات الدخل المتوسط في المشرق والمغرب العربي، والتي تتمتع بوضع سياسي مستقر نسبيًا، تعاني من نقص الموارد الكافية للاستثمار في التحول الحضري. وفي حين أن أقل البلدان نمواً/بلدان الجنوب والبلدان التي تعاني من صراعات طويلة الأمد من جراء هشاشتها وافتقارها إلى الموارد، لا يزال أمامها شوطاً طويلاً لتقطعه.

يجب أن يكون هناك تقدير للاختلافات المحلية والقيود السياقية وتوافر الموارد من أجل إنشاء بنية تحتية آمنة ومستدامة وقادرة على الصمود. وهناك سؤال رئيسي يطرح نفسه، الذي سنوضحه بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، وهو ما إذا كانت المشاريع المقررة والمقبلة التي تتضمن هذه الأهداف تظهر طريقًا للمضي قدمًا.

١٦٨- البنك الدولي، ٢٠١٧a.

١٦٩- منظمة العمل الدولية والإسكوا، ٢٠٢١

١٧٠- المرجع نفسه.

الاستنتاجات وأبرز النقاط

• تحديد أولويات البنى التحتية الثابتة/ الأساسية: تختلف حالة البنية التحتية الحضرية العربية اختلافًا كبيرًا بين البلدان والمناطق ومن ثم يصعب تعميمها. ومع ذلك، كثيرًا ما تكون مجموعة مشاريع البنية التحتية في المنطقة قائمة على ضرورة توفير العناصر الأساسية وترقيتها وصيانتها، بما فيها المرافق وشبكات النقل، بدلاً من جعل مدنها أكثر استدامة وقدرة على الصمود ومواجهة التحديات. والموارد المالية والمادية المحدودة أصلًا تميل إلى أن توجه نحو هذه المشاريع، وذلك على حساب توفير البنى التحتية الاجتماعية الضرورية لتحسين نوعية حياة الناس وحتى البقاء على قيد الحياة. ويمكن رؤية بعض المبادرات الواعدة في جميع أنحاء المنطقة في مجالات مثل التراث الثقافي والمساحات الخضراء، ولكنها أحيانًا تكون مدعومة بالمعونات المالية الدولية.

• البنية التحتية الاجتماعية: البنية التحتية الاجتماعية ضرورية لبقاء المدن؛ إذ إنها لا تقل أهمية عن توفير المرافق الأساسية. وعلى هذا النحو، يجب أن يكون تخطيط البُنى التحتية متجذرًا في أهداف اجتماعية - اقتصادية شاملة أوسع نطاقًا يجري تحديدها من خلال عملية سياسية تشاركية، ومن خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس العددي والكمي.

• تحقيق الدخل من الفضاء الحضري: هناك اتجاه متزايد في جميع أنحاء المنطقة نحو تسويق مشاريع البنية التحتية الحضرية خاصة في قطاع الإسكان، ولكن أيضًا في تجارة التجزئة والتراث الثقافي، الأمر الذي يؤثر في القدرة على تحمل التكاليف، وبالتالي في تحقيق الشمول المنشود. يجب أن يكون هناك توازن بين ضرورة الربح وتوفير البيئات التي يمكن للجميع الوصول إليها.

• البُنى التحتية الإقصائية: تصبح البنية التحتية الحضرية في كثير من الحالات وسيلة لتفاقم الانقسامات المجتمعية القائمة بل وتؤكد عليها. وقد أصبحت مبادرات التجديد الحضري وشبكات النقل المرتبطة بها أدوات مهمة للتأثير على حياة الفئات الضعيفة، ويعاد تهيئة المدن بمعاملة تفضيلية تجاه الأثرياء والمستثمرين الخارجيين. ويتضح ذلك بشكل خاص في حالة مدن الصراعات، التي تستخدم البيئة كصفحة بيضاء كفرصة لمواصلة الممارسات السابقة. ومن أجل المضي قدمًا، يجب أن تحتوي البنى التحتية الحضرية على مكون اجتماعي وتساهم في التكامل في البيئة الحضرية. ويلزم أيضًا بذل جهود في تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية من أجل فهم أفضل للفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك تحليل النوع الاجتماعي لتحسين فهم الأثر السلبي في النساء والفتيات من مختلف الخلفيات والأعمار والإعاقات.

• التحديات المتفاقمة نتيجة الصراعات: تتفاقم تحديات البنية التحتية القائمة في المنطقة في البلدان الواقعة في مناطق الصراعات. والمدن التي تعاني من الصراعات تكافح من أجل تمويل حتى البنى التحتية الحيوية، ناهيك عن البنية التحتية الاجتماعية الضرورية لدعم سكان الحضر في أوقات الشدة والضعف.

الفصل الرابع

نقلة نوعية في تطوير البنية التحتية

مقدمة: من أجل مدن عربية آمنة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود في ظل عالم متغير

تشهد المدن اليوم نقلة نوعية في استراتيجياتها للتنمية الحضرية؛ مدفوعة بالتحديات التي تحدث على المستوى العالمي. يعاد تهيئة البنية التحتية الحضرية في جميع أنحاء العالم لتكون أكثر قدرة على الصمود ومواجهة آثار تغير المناخ. وقد كانت المدن العربية بعيدة كل البعد عن الخطابات البيئية الناشئة حتى الآن. وفي حين أنه لا يوجد نقص في الخطابات والخطط والرؤى البيئية في المنطقة، فإن الجهود تختلف اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، ويمكن أيضًا أن تتبع الاتجاهات من خلال مختلف المناطق دون الإقليمية وتجمعات البلدان ذات الظروف الاجتماعية - السياسية والاقتصادية المتشابهة.

وقد أظهرت الدراسات أن المنطقة معرضة بشكل خاص للإجهاد المائي والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يؤثر في الأراضي الساحلية المنخفضة وارتفاع درجة الحرارة والرطوبة مع احتمال أن تتجاوز المستويات المستقبلية القدرات التكيفية للمنطقة؛ أي قد تصبح المنطقة يومًا ما غير صالحة للسكن، وفقًا لتقرير ٢٠١٨ الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.[١٧١]

العراق:
هيت. © موئل الأمم المتحدة

١٧١- بال والطاهر، ٢٠١٦؛ روي، تشاكرت، وايزمان، ٢٠١٨؛ سليمي والغامدي، ٢٠٢٠.

لقد أخذت مدن دول المجلس على عاتقها، على وجه الخصوص، أن تكون في طليعة الجهود البيئية وأن تضع إطارًا عامًا لتنميتها الحضرية بنبرة مستمدة من هذه الخطابات البيئية الجديدة. ومع ذلك، أشارت العديد من الدراسات إلى أنه في بعض الحالات، تتجنب هذه الجهود الضرر البيئي الشديد.[١٧٢]

وبالنظر إلى وفرة الوقود الأحفوري، فإن هذه الرؤى، إلى جانب الإيمان الراسخ بالتكنولوجيا، لا تزال تُستخدم كعلاج شامل لمعالجة القضايا البيئية. يكشف الفحص الدقيق أن هناك بصيص أمل يتجلى من خلال الجهود المبتكرة، وإن كانت متقطعة، في تبني التوسع الحضري الأخضر، والتحول الرقمي للمناطق الحضرية، ودمج وسائل النقل المستدامة، والتفاني في توفير مساحات عامة شاملة. بالتزامن مع ذلك، بدأ المواطنون في المطالبة بحقوقهم في المدينة.

لا يوجد مكان يتجلى فيه هذا المعنى أكثر من الإجراءات التي اتخذها نشطاء المناطق الحضرية في بيروت والخرطوم والجزائر العاصمة، حيث يطالبون بشجاعة بالأماكن العامة في مدينتهم، ويحولونها إلى أماكن اجتماعية نابضة بالحياة ومواقع تجمعات.[١٧٣] ومع أنها لا تزال خطوة محدودة ولم تُنجز على مستوى من شأنه أن يؤدي إلى تغيير منهجي وهيكلي، فإنها تشكل مع ذلك خطوة استباقية نحو بناء مدينة شاملة للجميع. وفي نهاية المطاف، يتبلور الهدف في أن تكون المدن العربية آمنة وشاملة وقادرة على الصمود ومواجهة التحديات. ولذلك ينبغي النظر إلى هذا الفصل على أنه محاولة لدق ناقوس الخطر وتصحيح المسار من النُهج التي لم تكن مستدامة في السابق حيال التنمية الحضرية.

والهدف أيضًا هو الابتعاد عن القوى المدمرة للتوسع الحضري والنقل الآلي وتحقيق دخل من المناطق الحضرية، وإلا فإن البديل سيكون "المدينة الفاضلة للأقلية والواقع المرير للأغلبية".[١٧٤]

البنى التحتية الناشئة: استشراف المستقبل

هناك العديد من الأشكال الناشئة للبنية التحتية التي أثبتت أن المدن بحاجة إليها لتلبية احتياجاتها الحضرية المستقبلية. ويشمل ذلك أنظمة التنقل والنقل الجديدة التي جرى تنفيذها في العديد من المدن العربية في السنوات الأخيرة، والمدن الذكية، والأنظمة الخضراء، والبنية التحتية للرعاية الصحية (خاصة في مواجهة جائحة كوفيد-١٩) وظهور اقتصاد تشاركي.

أنظمة التنقل والنقل الجديدة

تتبنى العديد من المدن أشكالًا جديدة من التنقل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقدم التكنولوجي وإدراك الآثار المفيدة لوسائل النقل المراعية للبيئة.[١٧٥] يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التنقل أصبح كهربائيًا ومستقلًا ومشتركًا بشكل متزايد.[١٧٦] تشير اتجاهات النقل الحالية إلى أن حلول النقل والتنقل الذاتية (الدراجات الكهربائية المشتركة، والدراجات، وغيرها من وسائل النقل قصيرة المدى) ستنتشر خلال العقد المقبل.[١٧٧] وهذا يعني دورًا أصغر بكثير للمركبات الخاصة الفردية، مما يجعل السفر أكثر أمانًا بشكل جذري، وأكثر إنصافًا، وخالٍ من الكربون، وأكثر كفاءة، وأرخص.

١٧٢-السعيدي والعجيب، ٢٠١٨؛ جونيل، ٢٠١٦؛ كارين، ٢٠١٩؛ ليسيتيز، ٢٠١٧؛ ريزو، ٢٠١٧؛ واحة وآخرون، ٢٠١٧.

١٧٣- سينو، ٢٠٢٠.

١٧٤- كوغورولو، ٢٠١٥.

١٧٥- سيرفيرو وآخرون، ٢٠١٧.

١٧٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢.

١٧٧-بالمر، ٢٠١٩.

إن الازدحام المروري وارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن حركة المرور على الطرق والاستخدام المفرط للمركبات الخاصة هي سمات مشتركة لشبكات الطرق في المنطقة العربية والبُنى التحتية للنقل العام. تتجلى هيمنة السيارات كوسيلة للنقل في المملكة العربية السعودية من خلال ١٢ مليون سيارة على طرق المملكة.[١٧٨] تستثمر البلدان العربية بكثافة في الطرق والبنية التحتية للنقل العام، مما يزيد من قدرة شبكة النقل على استيعاب الطلب المتزايد وتخفيف مشاكل الازدحام. وقد لا يبدو هذا النهج مستدامًا على المدى الطويل، لا سيما في سياق الاتجاه العالمي نحو الاقتصاد التشاركي وظهور وسائط النقل الممكنة رقميًا. تستثمر بعض المدن في النقل الجماعي للحد من تلوث الهواء والازدحام المروري وخلق فرص جديدة للتنمية الاقتصادية مثل مترو القاهرة ومترو الرياض وغيرها.

أظهرت الحكومة السعودية التزامًا ماليًا واستعدادًا قويين لتبني التقنيات الجديدة وحلول النقل، فضلًا عن العديد من الجهات المتخصصة والوكالات الرقابية المكلفة بتنفيذ هذه الرؤى الجديدة. فعلى سبيل المثال، تعمل الرياض في إطار "مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام في الرياض - خطة النقل العام الشاملة"، الذي أطلقته الهيئة الملكية لمدينة الرياض (سابقًا هيئة تطوير مدينة الرياض). ويجري اقتراح عدد من المشاريع والتخطيط لها، وبعضها قيد التنفيذ الفعلي. تحمل مثل هذه المشاريع فرصًا واعدة كبيرة، حيث لديها القدرة على تحويل المدينة من خلال نموذج تنموي مستدام وآمن وقادر على الصمود.

خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢١ نفّذت تونس خطة التنمية الاستراتيجية الخمسية للنقل، وفي إطارها تم تحديد سلسلة من الأهداف، مع التركيز على تحسين توافر شبكات النقل العام، فضلاً عن القضاء على الازدحام في وسط المدينة. وقد شملت المشاريع الرئيسية للبنية التحتية للنقل إنشاء مطار جديد بقيمة ٨٤٠ مليون دولار من المقرر إنجازه بحلول عام ٢٠٣٥ ومشروع توسعة مطار تونس - قرطاج الدولي، التي تقدر بمبلغ ٦٧ مليون دولار أمريكي، من المقرر الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥. وهناك مشروع أكثر طموحًا من الناحية المالية وهو مشروع "المترو السريع لمدينة تونس" بتكلفة تبلغ ٢,٨ مليار دولار أمريكي. يجري تنفيذ المشروع بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية التي تسهم بمبلغ ٥٣ مليون دولار أمريكي، بينما يسهم بنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٩٣ مليون دولار أمريكي. بدأ المشروع في عام ٢٠١٠ ويغطي ما مجموعه ٨٦ كم من نظام السكك الحديدية بين المدن؛ ومن المتوقع أن تنقل خمسة خطوط سكك حديدية سريعة نحو ٦٠٠,٠٠٠ شخص يوميًا بين المدينة وضواحيها.[١٧٩]

وفي هذا السياق، لدى مصر "استراتيجية التنمية المستدامة" التي تعمل في الإطار الواسع لرؤية مصر ٢٠٣٠، [١٨٠] يتولى إعداد هذه الاستراتيجية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وتهدف إلى تعزيز إدارة التنمية المكانية المتوازنة للأراضي والموارد بغية استيعاب السكان وتحسين الظروف المعيشية في البلاد، فضلًا عن أهدافها الرئيسية التي تتمثل في تعزيز الإمكانات وتحسين جودة النقل العام في المدن. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تعمل الهيئة القومية للأنفاق على تنفيذ "الخطة الرئيسية للنقل الحضري في القاهرة الكبرى". وتشمل الأهداف إنشاء نظام نقل حضري متكامل، من المترو والسكك الحديدية في الضواحي والطرق السريعة.

١٧٨- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨c.

١٧٩- أوكسفورد بيزنس جروب، ٢٠١٧.

١٨٠- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، غير مؤرخ.

تحتاج الحكومة المصرية إلى استثمار بقيمة ١,٩ مليار دولار في ٤٨٢٨ كيلومترًا (٣٠٠٠ ميل) من الطرق الجديدة، في حين أن الطرق الحالية تكلف حاليًا نحو ٣٢٥ مليون دولار سنويًا فقط للصيانة.[١٨١] في حين أن هذه الأمور مهمة، فهناك إمكانية للبحث عن وسائل نقل بديلة آمنة ومستدامة - مثل تحسين وتحديث النظام الحالي للعبارات المائية، وتنفيذ النقل المشترك وتوفير البنية التحتية للمركبات الكهربائية.[١٨٢] وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، هناك خطط لنظام النقل السريع بالحافلات بتكلفة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي. توضح دراسة أجراها موئل الأمم المتحدة أن هناك طلبًا كافيًا على النقل السريع بالحافلات على العديد من الطرق في القاهرة الكبرى.[١٨٣] ومنذ ذلك الحين، ظهرت خطط لإنشاء محطة النقل السريع بالحافلات بطول ٤٢ كيلومترًا تربط الجيزة بمدينة السادس من أكتوبر.

في الأردن، يجري توجيه حلول النقل واسعة النطاق في إطار "خطة عمل واستراتيجية النقل الوطنية طويلة الأجل في الأردن ٢٠١٤-٢٠٣٠" التي أطلقتها وزارة النقل.[١٨٤] والخطة تشكل إدخال السيارة الكهربائية عديمة الانبعاثات وإنشاء ٣٠٠٠ محطة شحن تعمل بالطاقة المتجددة. هناك أيضًا خطة رئيسية للتنقل والنقل في عمان وضعتها أمانة عمان الكبرى (٢٠١٠-٢٠٢٥)؛[١٨٥] وترمي إلى الحد من الاعتماد على السيارات وضمان الدور الإيجابي للنقل في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والمستدام وزيادة حصة الوسائط لرحلات النقل العام إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

على مستوى آخر، وقعت عمان على خطة عمل المدينة الخضراء بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية [١٨٦] و"جعل المدن قادرة على الصمود": حملة "مدينتي تستعد" من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. يهدف البرنامج إلى التغلب على التحديات البيئية في المدينة في محاولة للحد من التلوث، وتحسين كفاءة الطاقة والموارد، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وجعل عمان مدينة أكثر خضرة وأكثر ملاءمة للعيش.

كما نشطت عمان في إطلاق سلسلة من التدابير لجعل المدينة أكثر قدرة على الصمود.[١٨٧] من أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، هناك سلسلة من المشاريع قيد التنفيذ أو في مرحلة التخطيط/المراجعة. يعمل نظام النقل السريع بالحافلات المقترح تحت رعاية أمانة عمان الكبرى ووزارتي الأشغال العامة والإسكان والنقل.[١٨٨] وبالإضافة إلى هذا المشروع، هناك بعض الجهود لتنفيذ شبكة السكك الحديدية الخفيفة؛ على الرغم من أنها حالياً في المرحلة الأولية لإجراء دراسات الجدوى.

في هذا السياق، يعمل نظام المترو المكون من ستة خطوط والذي تبلغ تكلفته ٢٢,٥ مليار دولار أمريكي، على خدمة ٨٥ محطة، في حين ستضم شبكة الحافلات في المدينة ٩٦٥ حافلة ونحو ٦٧٠٠ محطة. أحد الجوانب المهمة للمشروع هو التنمية الموجهة نحو النقل العام، والتي تتضمن توفير مجال عام وشوارع يتكامل معها المترو.
الراهن للبنية التحتية في المنطقة مع إبراز الضوء على بعض الأمثلة للمشاريع في المنطقة.

١٨١- خليل، ٢٠١٧.
١٨٢- خليل، ٢٠١٧.
١٨٣- موئل الأمم المتحدة، غير مؤرخ.
١٨٤- وزارة النقل، ٢٠٢٢.
١٨٥- أمانة عمان الكبرى، ٢٠١٠
١٨٦- برنامج المدن الخضراء التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، غير مؤرخ.
١٨٧- أمانة عمان الكبرى، ٢٠١٧
١٨٨- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٦، ص ٣٦

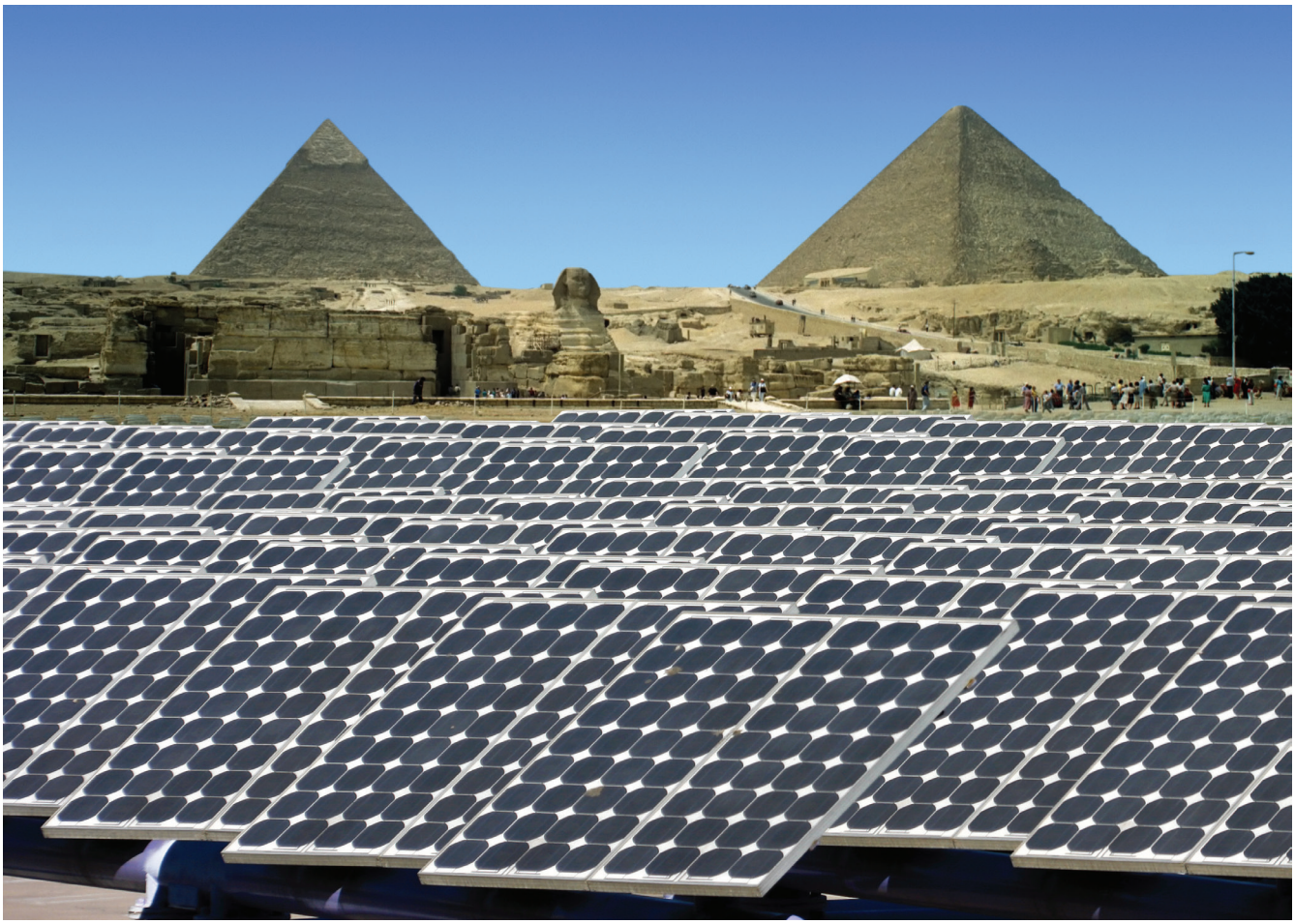

مصر:
الألواح الشمسية في مصر. © شتر ستوك

وهذا المشروع يشمل ممرات و١٣٥ مسارًا للدراجات وإضاءة شوارع جذابة، بالإضافة إلى زراعة تدخلات مراعية للمناخ مثل الأشجار وبناء المظلات لتوفير الظل للمشاة.[١٨٩] عنصر آخر من هذا النظام هو الخط الكهربائي المقرر لمنطقة الملك عبد الله المالي، والذي تقدر تكلفته بـ ٢٤١ مليون دولار، ولم يتم تحديد تاريخ الانتهاء منه بعد، إلا أن تنفيذه يجب أن يضمن إمكانية دمج المنطقة مع المدينة.[١٩٠]

في الدوحة بقطر، حدثت تطورات مماثلة، حيث أنشأت نظام المترو الشامل الخاص بها كجزء من الاستثمار المكثف في البنية التحتية لإعدادها لاستضافة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

كما أطلقت البحرين مؤخرًا بناء شبكة سكك حديدية خفيفة بطول ١٠٠ كيلومتر، وهي جزء من مشروع شبكة النقل الحضري في البحرين، والذي يتضمن أربعة خطوط مترو. وفقًا للتقارير الرسمية، هذه السيارات آلية بالكامل ومن دون سائق وستمر عبر المواقع السكنية والتجارية والترفيهية الرئيسية في المنامة.[١٩١]

في لبنان، هناك حلان حديثان للتنقل ألا وهما Loop Sal و Wave e-bikes الذين يهدفان إلى الابتعاد عن الوقود واستحصال الطاقة للبطاريات الكهربائية عبر ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، بهدف التخفيف من التلوّث وعدم الاعتماد على الوقود العضوي وبالتالي التخفيف أيضاً من زحمة السير. شركة Loop Sal، تأسست في عام ٢٠١٦، هي أول شركة توفر أسطولًا مشتركًا من الدراجات البخارية الكهربائية في المنطقة العربية، وقد بدأت من لبنان.[١٩٢] أدى الاستثمار البالغ ١,٣ مليون دولار من Berytech Fund II إلى تأمين تأسيس وتمويل شركة Loop Sal.[١٩٣]

١٨٩- الاتحاد الدولي للنقل العام، ٢٠١٩.
١٩٠- جريدة السكك الحديدية، ٢٠١٤.
١٩١- تكنولوجيا السكك الحديدية، ٢٠٢١
١٩٢- أبو شقرا، غير مؤرخ
١٩٣- المرجع نفسه.

الشركة، التي تقع في لبنان، هي مشغل المنطقة لشركة LOOP Share Ltd، المزود العالمي لخدمات وتقنيات الأسطول المشترك للدراجات البخارية الكهربائية "Loop". خدمة Loop هي خدمة تتيح للأشخاص مشاركة الدراجات البخارية للتنقل داخل المدينة خلال اليوم، دون الحاجة إلى السيارة. يتيح ذلك للمستخدمين الانتقال على وجهاتهم بطريقة سهلة ومريحة وفي الموعد المحدد وبأسعار معقولة. توفر الشركة خدماتها التشاركية من خلال الدراجات البخارية الكهربائية دون مفتاح ومجهزة بأجهزة استشعار ولوحة تحكم رقمية ونظام تتبع (نظام تحديد المواقع العالمي "GPS").[١٩٤]

تجمع خدمة الدراجات الإلكترونية Wave e-bikes، من خلال اشتراكها المخصص للدراجات الإلكترونية، بين ثقافة ركوب الدراجات والاحتياجات اليومية، وتقدم حلاً صحيًا للنقل يخدم احتياجات السكان المحليين والركاب. وتعد خدمة "Wave" اليوم مجتمعًا عصريًا وسريع التوسع، وتوفر تعليمات مجانية لركوب الدراجات حتى يتمكن روداها من تعلم القيادة بأمان، وتساعد منتجاتها في تلبية ضرورة النقل المراعي للمناخ مع التغلب على تحديات المرور في المناطق الحضرية.[١٩٥]

إبراز النقاط على الاستدامة البيئية والعمل المناخي

من المتوقع أن تكون المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم تضرراً عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ. وبالتالي، من المرجح أن تتحمل الحرارة الشديدة والفيضانات الشديدة والجفاف في المستقبل.[١٩٦] ومع وجود ١٢ بلد من أكثر البلدان ندرة في المياه في المنطقة، سيكون لهذه التأثيرات المناخية أثر بالغ في رفاهية السكان المحليين، مما يزيد من تفاقم الوضع المثير للقلق.[١٩٧]

يؤدي التوسع السكاني في المناطق الحضرية إلى زيادة الضغط على البيئة من خلال الاستهلاك غير المستدام للإمدادات المائية المحدودة وموارد الطاقة الوفيرة. تواجه معظم البلدان العربية تحديات تتمثل في ارتفاع معدلات تلوث الهواء والتربة والمياه، مما يتسبب في عبء مالي واقتصادي وصحي عام مرتفع على السكان. وقد بدأت بعض السياسات الحضرية الوطنية في دمج تدابير الاستدامة البيئية في إطار تعزيز مدنها كمراكز لاقتصاد التكنولوجيا العالية والمعرفة والابتعاد عن الاعتماد الاقتصادي على الوقود الأحفوري.[١٩٨]

وقد قدمت معظم البلدان العربية أولى مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، وينوي العديد من هذه الخطط على خطط وطنية للتكيف وأهداف خفض الانبعاثات الكمية. وقد بدأت بعض البلدان في توسيع نطاق نهج الطاقة المتجددة ووضعت هياكل مؤسسية لتخطيط وتنفيذ سياسات أكثر طموحًا. على الرغم من ذلك، عندما يتعلق الأمر بالاستدامة البيئية وتغير المناخ، كان أداء المنطقة كلها ضعيفًا. يمكن رؤية الدليل على ذلك في الالتزام المتنوع في جميع أنحاء المنطقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وهذا ملحوظ بشكل خاص في الهدف ٧ (الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة) والهدف ١٣ (العمل المناخي). في حين أن هناك بعض المؤشرات على إحراز تقدم، حيث تتجه أنظار العالم إلى مؤتمر الأطراف ٢٧ في مصر ومؤتمر الأطراف ٢٨ في الإمارات العربية المتحدة، فمن المؤكد أن الاهتمام بتغير المناخ والطاقة المستدامة في جميع أنحاء المنطقة العربية سيزداد.[١٩٩]

١٩٤- الهندسة من أجل التغيير، غير مؤرخ.

١٩٥- خدمة "Wave"، غير مؤرخ.

١٩٦- شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٢

١٩٧- البنك الدولي، ٢٠١٥b.

١٩٨- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠٢١

١٩٩- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٢

وحتى تاريخه، صادقت جميع البلدان العربية، باستثناء اليمن وليبيا، على اتفاقية باريس للمناخ وقدمت مساهمات محددة على المستوى الوطني، والتي ترسي الأهداف والاستراتيجيات على المستوى الوطني لمكافحة تغير المناخ من حيث التخفيف والقدرة على التكيف. قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠٢١، قدمت ١٦ دولة عربية مساهمات محددة محدثة أو جديدة، كما التزمت ثلاث دول بتحقيق انبعاثات صافية صفرية بحلول منتصف القرن. ووفقًا لمستويات الدخل وحجم السكان والموارد الطبيعية ومستويات الاستقرار السياسي، تعاني بلدان المنطقة من ظروف وطنية شديدة التنوع.[٢٠٠]

في شمال إفريقيا، تمر البلدان بمراحل مختلفة من الانتقال من إنتاج الطاقة المعتمدة على الهيدروكربون إلى مصادر الطاقة المتجددة. ففي الجزائر مثلًا، وهي بلد يعتمد اقتصاده على الوقود الأحفوري، تلتزم بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧٪ من مسار العمل كالمعتاد بحلول عام ٢٠٣٠. [٢٠١] إلا أن مصر، وهي أكبر عدد من السكان في المنطقة العربية، لم تلتزم بأي تخفيضات قابلة للقياس الكمي في انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك، فإن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني تدل على خططها نحو ذلك. كما أنها تتخذ خطوات نحو توليد الطاقة المتجددة مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية بقدرة ١,٨ جيجاوات بالإضافة إلى استثمارات كبيرة في وسائل النقل العام شاملة مشاريع السكك الحديدية الكهربائية.[٢٠٢] أما ليبيا، على الرغم من كونها إحدى بلدين في المنطقة لم تصادق على اتفاقية باريس، فترمي للحصول على ٢٢٪ من طاقتها من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠. [٢٠٣] وبناءً على ذلك، يطمح المغرب إلى خفض انبعاثاته بنسبة ٤٥,٥٪ من مستويات العمل المعتادة بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد بلغت حصتها من الطاقة المتجددة ١٩٪ اعتبارًا من عام ٢٠١٩. [٢٠٤] وقد تعهدت تونس بخفض غير مشروط في كثافة الكربون بنسبة ٢٨٪ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٠ وكذلك بتخفيض مشروط بنسبة ١٧٪ إذا كان هناك دعم خارجي لتعهدها.[٢٠٥]

على الرغم من امتلاك دول الخليج العربية الست للموارد المالية للقيام بذلك، فقد حققت هذه البلدان نتائج متفاوتة عندما يتعلق الأمر بوضع أهداف ملموسة. وقد بدأت قطر، وهي واحدة من أغنى دول المنطقة، في معالجة استخدام الوقود الأحفوري وانبعاثاته. ولم تقدم عمان على اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من تغير المناخ ٢٠٢٠-٢٠٤٠ إلا مؤخرًا في عام ٢٠١٩. تعتبر البحرين أكثر طموحًا، حيث تهدف إلى تحقيق هدف انبعاثات صافية صفرية بحلول عام ٢٠٦٠. من ناحية أخرى، أصدرت الكويت خطة التكيف الوطنية ٢٠١٩-٢٠٣٠ وتهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧,٤٪ بحلول عام ٢٠٣٥ مقارنة بمسار العمل كالمعتاد. اعتمدت المملكة العربية السعودية نهج الاقتصاد الدائري على المستوى الوطني، وتهدف أيضًا إلى تحقيق انبعاثات صفرية صافية بحلول عام ٢٠٦٠. اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة خطتها الوطنية لتغير المناخ ٢٠١٧-٢٠٥٠ وتهدف إلى تحقيق انبعاثات صافية صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. [٢٠٦]

تكافح دول المشرق العربي من أجل تحقيق الأهداف أو أي هدف لأنها تعاني من مستوى عالٍ من الصراعات والأزمات. أما العراق، الذي هو بلد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، لم يقدم أي تعهد بخفض انبعاثات الكربون. وقد أعلن الأردن عن هدف خفض الانبعاثات بنسبة ٣١٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من معاناة لبنان من العديد من الأزمات، فلا يزال يهدف إلى خفض الانبعاثات بنسبة ١٥-٢٠٪ مقارنة بمستويات العمل المعتادة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٠٠- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٢

٢٠١- المرجع نفسه.

٢٠٢- المرجع نفسه.

٢٠٣- المرجع نفسه.

٢٠٤- المرجع نفسه.

٢٠٥- المرجع نفسه.

٢٠٦- المرجع نفسه.

العراق:
هيت. © موئل الأمم المتحدة

كما أعلنت فلسطين عن هدف خفض انبعاثاتها بنسبة ١٧,٥٪ مقارنة بمستويات العمل المعتادة وتحقيق ١٥٪ من إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٩. وقد تعهدت سوريا بإنتاج ١٠٪ من طاقتها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي حين وضعت أقل البلدان نمواً أهدافاً، فإن العديد منها مقيد بموارد محدودة للتصدي لتغير المناخ. تهدف جزر القمر إلى اعتماد "خطة جزر القمر الناشئة ٢٠٣٠" لمعالجة الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود لتغير المناخ. كافحت اللجنة الوطنية لتغير المناخ في جيبوتي التي تأسست في عام ١٩٩٩ لتحقيق التقدم المنشود، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى افتقارها إلى الموارد والقدرات التقنية. تهدف موريتانيا إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١١٪ مقارنة بسيناريوها المرجعي بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٠٧]

كما تعهدت الصومال بخفض انبعاثاتها بنسبة ٣٠٪ مقارنة بسيناريو العمل كالمعتاد بحلول عام ٢٠٣٠. وفي حين لا يزال السودان يعاني من الصراع، فإنه يعاني الآن من أزمة إنسانية تحتاج إلى حل، مما يعيق الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ. على الرغم من أن اليمن يعاني من أزمة مستمرة، فقد وضع هدفًا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وتخفيض إضافي بنسبة ١٣٪ في ظل ظروف معينة.[٢٠٨]

مما سبق أعلاه، يتضح أن المنطقة العربية تبذل جهودًا لتحديد غاياتها والعمل على تحقيق أهدافها المناخية، ومع ذلك، فإن المنطقة جميعها تكافح من أجل الحد من انبعاثاتها، حيث أن معظم الدول من مصدّري الوقود الأحفوري، بينما تشهد دول أخرى صراعات وتعاني من محدودية مواردها. وبالتالي، لم تتحقق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ والطاقة أو يُكافح من أجل تحقيقها.

٢٠٧- المرجع نفسه.

٢٠٨- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

الطاقة المتجددة: حلول مستدامة للمدن العربية

يجب أن يكون التحول إلى التكنولوجيا المراعية للبيئة والحلول منخفضة الانبعاثات في المدن العربية مدفوعًا بالرغبة في التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة في المدن. إلا أنها تجلب معها فرصًا لتطوير قطاعات مثل الطاقة المتجددة، لأن هذا القطاع في المنطقة يظهر اتجاهًا إقليميًا متزايدًا. بينما في عام ٢٠٠٨، كان لدى أربعة بلدان فقط (مصر والمغرب وتونس والأردن) قدرات تشغيلية للطاقة المتجددة بإجمالي استثمارات تراكمية تبلغ حوالي ١,٢ مليار دولار أمريكي، بحلول عام ٢٠١٨، غطت الطاقة المتجددة جميع البلدان الـ ٢٢ باستثمارات تبلغ حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي.[٢٠٩] وقد تم دمج هذه الزيادة مع التحسينات الجوهرية في التكنولوجيا والسياسة والسوق والإعدادات المؤسسية (الإطار ١٧).

في حين أن الإمكانات المائية مستخدمة في المنطقة، تتجه البلدان العربية نحو التحول من تقنيات الرياح إلى تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية. ووفقًا للمؤشر العربي لطاقة المستقبل، "تهيمن على توليد طاقة الرياح حاليًا منشآت على نطاق المرافق في مصر والمغرب وتونس وموريتانيا، بينما اكتسبت الطاقة الشمسية المركزة حدودًا جديدة في المملكة العربية السعودية، مما أضاف إلى المشاريع المنفذة في الجزائر والمغرب ومصر والإمارات العربية المتحدة".[٢١٠]

إطار ١٧: اتجاهات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية [٢١١]

لقد تحسنت هياكل السوق بشكل كبير، حيث وفرت فرصًا للاستثمارات الخاصة قابلة للتطبيق، وتبنت تدابير لتسهيل الوصول إلى سوق توليد الطاقة لكل من المشاريع على الشبكة وخارجها. ولا تزال حركة إصلاح الإعانات عبر البلدان العربية توفر أساسًا منطقيًا أفضل لضرورة زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الغذائية.

وتسمح جميع البلدان العربية حاليًا بنوع من المشاركة الخاصة في أنشطة توليد الطاقة. وقد حددت تسعة بلدان على الأقل مجالات لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وقد خصصت جميع البلدان مؤسسات أو إدارات على مستوى الوزارات لتعزيز تنمية الطاقة المتجددة. وقد تُرجم الالتزام السياسي بتعزيز الطاقة المتجددة إلى أطر متماسكة للسياسات، وأهداف للتكامل الإقليمي مع خطط عمل مفصلة وسياسات داعمة.

وكما هو موضح في عوامل التوسّع الحضري، فإن النمو الطبيعي للمناطق الحضرية - وحتى الزيادة في عدد السكان - سيتطلب من البلدان العربية تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وفي هذا السياق، يمكن للطاقة المتجددة أن توفر حلاً منتجاً ووسيلة مستدامة للمضي قدماً. من بين الفوائد المختلفة لتوزيع الطاقة المتجددة، توقع تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لعام ٢٠١٩ أن دول الخليج العربية الست يمكن أن تخلق ما معدله ١٣٥٠٠٠ وظيفة سنويًا، مما يوفر تقدمًا نحو أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة. وبحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن تصل فرص العمل إلى ٢٢٠,٥٠٠ وظيفة، الأمر الذي سينعكس على فرص العمل في البلدان العربية.[٢١٢]

٢٠٩- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩.

٢١٠- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩.

٢١١- ?????????

٢١٢- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ٢٠١٩.

سوريا:
حمص. © موئل الأمم المتحدة/ سامر أبو علاوي

وفقًا لتقرير مؤسسة أفريكا إكستشينج، يمكن إيجاز تقدم البلدان العربية في توزيع الطاقة المتجددة على النحو التالي:

• تمتلك سبع دول عربية (مصر والمغرب والعراق والسودان وسوريا والأردن والجزائر) ٩٠٪ من قدرات الطاقة المتجددة الحالية في المنطقة. وتمتلك مصر والمغرب معاً ٤٦٪ من إجمالي القدرات المركبة. على الرغم من أن السودان والعراق لم يشرعا بعد في انتقال فعال للسوق نحو تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن مراتبهما المتقدمة ترجع إلى مرافق الطاقة الكهرومائية في كلا البلدين.

• وتستحوذ مصر والمغرب مرة أخرى على أعلى القدرات (باستثناء الطاقة المائية)، حيث تمتلك كل منهما نحو ٢٧٪ من إجمالي القدرة الإقليمية.

• تحتل الأردن والإمارات المرتبة الأولى والثانية إذا تم أخذ حصة الفرد من الطاقة المركبة بعين الاعتبار (باستثناء الطاقة المائية). كما تعد المغرب وموريتانيا وتونس من بين أفضل ٥ دول من حيث الأداء.

• تأتي مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والمغرب والمملكة العربية السعودية في قائمة أكبر خمس دول عربية من حيث زيادة القدرة المركبة من عام إلى آخر. أظهر اليمن - في سياق هش ومتأزم - أن الطاقة الكهروضوئية ذات قيمة حقيقية لمواطنيها كحل للبقاء على قيد الحياة في ظل ظروف الحرب الصعبة.

• تستحوذ سبع دول عربية (الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب واليمن والمملكة العربية السعودية) ٩٠٪ من القدرات الكهروضوئية الحالية في المنطقة.

الأنظمة الخضراء والبنى التحتية الخضراء: حلول قائمة على الطبيعة

هناك اتجاه متزايد في جميع أنحاء العالم يتمثل في إعادة توظيف وإعادة تهيئة أنظمة البنية التحتية المادية والرمادية (مثل الطرق والطرق السريعة ومسارات القطارات المهجورة وما إلى ذلك) إلى متنزهات خضراء حضرية، فضلًا عن التركيز المتزايد على جعل المدن أكثر قدرة على الصمود في

مواجهة آثار تغير المناخ - مثل الفيضانات - من خلال تصميم الأرصفة المسامية والأسطح الخضراء والمتنزهات المجتمعية والمتنزهات والتركيز على الأماكن العامة.[٢١٣]

تندرج هذه الجهود تحت العنوان الواسع لمصطلح "البنية التحتية الخضراء". وهناك العديد من الفوائد لهذا النهج، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل.[٢١٤] البنية التحتية الخضراء سريعة التنفيذ نسبيًا، وغير مكلفة نسبيًا، ولها جاذبية عامة واسعة، وهي حميدة سياسيًا.[٢١٥] بالإضافة إلى ذلك، من شأن الأنظمة الخضراء أن تسهم في حل بعض المشكلات التي تواجه المدن في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن أن تشكل الأسطح المادية ما يصل إلى ٦٧٪ من مساحة الأرض بينما يمكن أن تنخفض المساحات "الخضراء" إلى ١٦٪ في بعض المدن. يمكن للبنية التحتية الخضراء تنظيم درجات الحرارة المحيطة وتقليل جريان مياه الأمطار، فضلاً عن توفير فرص ترفيهية.

عادةً ما تشير البنية التحتية الخضراء - في أبسط صورها - إلى شبكة مترابطة من المساحات الخضراء متعددة الوظائف التي يجري تخطيطها وإدارتها بشكل استراتيجي لتوفير مجموعة من الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[٢١٦] من الأهمية بمكان هنا التمييز بين المساحات الخضراء والبنية التحتية الخضراء. فبينما يشار إلى المساحات الخضراء إلى أنها شيء جميل، فإن البنية التحتية الخضراء تعني شيئًا وجوده ضروري. إن حماية واستعادة نظام دعم الحياة الطبيعي لدينا هو «ضرورة وليس وسيلة راحة». [٢١٧] من الأهمية بمكان أيضًا ملاحظة أنه لا يكفي توفير أي نوع أو حجم للمساحات الخضراء ولكن هناك مجموعة معقدة من العوامل، مصنفة تحت الشكل الأخضر، والتي تتضمن الترابط وشكل المساحات والتجمعات الخضراء، وكلها يمكن أن يكون لها أثر بالغ على الصحة والرفاهية.[٢١٨]

يتجه التوسّع الحضري في العالم المتقدم نحو البنية التحتية الخضراء وتحويل البنية التحتية المادية إلى أنظمة خضراء، والتي تعمل أيضًا بشكل أفضل كبنية تحتية اجتماعية. وإدراكًا لتحديات المناخ المحلي، فإن العالم العربي - على الرغم من الجهود الفردية - متأخر جدًا عندما يتعلق الأمر بالمبادرات المتعلقة بالتوسع الحضري الأخضر. يشير فحص المشاريع المقررة إلى أن هناك إدراكًا بأن طريق المضي قدمًا هو إعطاء الأنظمة الخضراء أهمية أكبر بكثير، مثل المرافق والخدمات الأساسية الأخرى. غير أنه، في بعض الحالات، تكون الحدود بين المبادرة الخضراء الحقيقية والمخطط العقاري الربحي غير واضحة. وفي مثل هذه الحالات، كثيرًا ما تُستخدم الأنظمة الخضراء كوسيلة "للغسل الأخضر".

كانت دول الخليج العربية الست غزيرة الإنتاج من حيث توفير الحدائق الخضراء؛ ومع ذلك، فإن هذا لا يصل إلى مستوى استحداث نظام أخضر كامل، أو بيئة حضرية تستند إلى عدد كبير من المشاريع وفق ما ورد أعلاه. بالنسبة للجزء الأكبر، فإنها تظل على مستوى تعزيز الجماليات الحضرية وتوفير منفذ عرضي للمقيمين. وبينما تظل هذه الجهود جديرة بالثناء، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتحقيق نظام شامل للفضاء الأخضر من شأنه أن يساعد في تحسين المناخ والمشاكل الصحية على النحو المشار إليه أعلاه.[٢١٩] فيما يتعلق بمحفظة المشاريع، هناك عدد قليل من المشاريع المهمة التي تلوح في الأفق. في الرياض، المملكة العربية السعودية، جرى الإعلان

٢١٣- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥a، ٢٠١٥b.
٢١٤- المرجع نفسه.
٢١٥- بولر، بيونج علي، نايت، وبولين، ٢٠١٠.
٢١٦- بنديكت ومكماهون، ٢٠٠٦؛ كامبيتس وأوين، ٢٠٠٦؛ تزولاس وآخرون، ٢٠٠٧.
٢١٧- بنديكت ومكماهون، ٢٠٠٦، ص ٢.
٢١٨- وانغ وتاسيناري، ٢٠١٩.
٢١٩- وانغ وتاسيناري، ٢٠١٩.

عن سلسلة من المشاريع الضخمة، تمثل عنصرًا رئيسيًا في رؤية ٢٠٣٠؛ وتشمل هذه المشاريع شارع الرياضة، وهو ممر حضري أخضر بطول ١٣٥ كيلومترًا، يحل محل طريق سريع للمرافق ويحوله إلى شارع حضري ومتنزه أخضر. ستكون متنزه الملك سلمان، الواقعة في قلب المدينة، أكبر متنزه حضرية في العالم عند اكتمالها.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الرياض الخضراء مبادرة على مستوى المدينة تسعى إلى زراعة ٧,٥ مليون شجرة في جميع أنحاء العاصمة في المتنزهات والحدائق والمساجد والمدارس والأكاديمية والرعاية الصحية والمرافق العامة بالإضافة إلى مطار الملك خالد الدولي ومعظم الطرق والشوارع ومواقف السيارات والوديان؛ وتقدر تكلفة كل هذا بـ ٢٣ مليار دولار.[٢٢٠]

إطار ١٨: الصكوك الخضراء - رؤية نحو مستقبل مستدام

الصكوك الخضراء هي أدوات دين تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتُستخدم لتمويل مشاريع بنية تحتية محددة مستدامة بيئيًا، ويتمثل دورها في تسريع الانتقال إلى التنمية الحضرية منخفضة الكربون والمقاومة للمناخ. وهي تعتبر أداة مالية مبتكرة توفر فرصًا واعدة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما قد يؤدي إلى التنمية المراعية للمناخ. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتحقيق هذه النتائج. يذكر منظمو ومصدرو أول صكوك خضراء في العالم في ماليزيا مدى سهولتها وسرعتها ورخصها بالنسبة للمستثمرين لإصدارها.

بدأ الاعتراف بأدوات الصكوك يتزايد أكثر فأكثر في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في البلدان الإسلامية. تشير تقديرات وكالة فيتش للتصنيف أن القيمة الإجمالية للصكوك الصادرة عالميًا في عام ٢٠٢١ وحده بلغت ٢٥٢ مليار دولار أمريكي، وأن إجمالي القيمة المستحقة للصكوك في السوق يتجاوز الآن ٧١١ مليار دولار أمريكي.[٢٢١] في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن تكون الصكوك الخضراء أداة مهمة لتمويل مشاريع الطاقة المستدامة والبنية التحتية القادرة على الصمود. حيث يعمل نمو السوق على تعزيز المبادرات الخضراء والظرف المعيشية، ويساعد التمويل الإسلامي في تحقيق أهدافه المحددة.[٢٢٢]

في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، تمكنت المؤسسات المالية التي تتخذ من دول الخليج العربية الست مقراً لها من الهيمنة على إصدار الصكوك البيئية والاجتماعية والإدارية، والتي تشمل الصكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة. ومع ذلك، كان معظم الإصدارات من قطاعي الطاقة والمرافق الخدمية.[٢٢٣]

٢٢٠- بريدج، ٢٠١٩.

٢٢١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢b.

٢٢٢- العسولي وآخرون، ٢٠١٨

٢٢٣- تايتون، ٢٠٢٢

في دولة الإمارات العربية المتحدة، أعلنت أبوظبي عن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غداً ٢١"، وهو عبارة عن برنامج مسرّع التنمية في أبوظبي يمتد لثلاث سنوات ويرتكز على أربع محاور أساسية: تحفيز الأعمال والاستثمار؛ وتنمية المجتمع؛ وتطوير منظومة المعرفة والابتكار؛ وتعزيز نمط الحياة. بتكلفة ٢,٥ مليار دولار، تهدف الإمارة إلى تحويل الأماكن العامة والمتنزهات إلى مساحات مجتمعية لجميع السكان، ويشمل ذلك المسطحات المائية والبحيرات المجتمعية وملاعب الأطفال. تضم المبادرة أكثر من ٣٠٠ مشروع صغير وكبير في جميع أنحاء أبوظبي؛ مثل أربعة "متنزهات مميزة" وتجديد ١٦ منتزه قائمة، ومن المقرر أن يبدأ العمل في شارعين في العاصمة.[٢١٤] تُظهر الصور الملتقطة بيئة ريفية حيث يستمتع السكان - المغتربين والسكان المحليين - بالعروض الخضراء. والشكل ١٧ يعرض المبادرات التي جرى إطلاقها في السنة الأولى في إطار برنامج "غدًا ٢١".

في الأردن، تأثر الأمن الغذائي بتدفق اللاجئين، وسرعة التوسّع الحضري، والاعتماد على الواردات، ومحدودية الموارد الطبيعية، الأمر الذي أرهق النظام الغذائي الأردني الضعيف بالفعل. واستجابة لذلك، نظّم موئل الأمم المتحدة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تدريبًا مهنيًا لمدة ١٠ أيام للمجتمعات المحلية الضعيفة في عمان بشأن البستنة الحضرية وإنتاج السماد، بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى. كان هذا التدريب الخطوة الأولى لإنشاء متنزه حضرية مجتمعية في متنزه الملكة رانيا العبدالله في منطقة القويسمة في عمان. من خلال العمل مع ٣٣ من أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة، تجاوز هذا التدريب الحديقة نفسها، وأفاد المجتمعات الضعيفة لتعزيز اعتمادها على الذات وقدراتها ووعيها بالحلول القائمة على الطبيعة بأسعار معقولة. يعد هذا التدريب هو الخطوة الأولى للتعرف على العلاقة المهمة بين الأمن الغذائي والزراعة والتكيف مع المناخ والتوسّع الحضري؛ إذ إنه يضع الأساس لتنفيذ الحلول المستدامة لمجتمع القويسمة والتي ستساعد في التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتزايدة.

المدن الذكية ودور التكنولوجيا: التحول الرقمي والبنية التحتية

يتزايد استخدام مفهوم "المدن الذكية" لدى مسؤولي المدينة في أجزاء مختلفة من العالم. ففي المنطقة العربية، كان المفهوم مركزيًا بشكل خاص في تخطيط المدن الجديدة والمشاريع العملاقة.

وعلى الرغم من غياب تعريف متفق عليه، تعتبر المدينة بوجه عام "ذكية" عندما تؤدي الاستثمارات في رأس المال البشري والاجتماعي والبنية التحتية التقليدية والحديثة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وضمان مستوى معيشي مناسب مع التركيز على إدارة الموارد الطبيعية. وتنتشر على نطاق واسع أمثلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط المدن وإدارتها ومدى زيادة كفاءة الاستثمار في البُنى التحتية الحضرية. في حين أن هناك بعض الأمثلة الجيدة لتدخلات المدن الذكية في المنطقة العربية، فإنها تختلف اختلافًا كبيرًا حسب البلد والاستقرار ومستوى التنمية الاقتصادية.

في المغرب، جرى إطلاق مبادرة الدار البيضاء للمدن الذكية في عام ٢٠١٨، التي تقدر تكلفتها بـ ٩ ملايين دولار أمريكي، ومن المقرر أن تعمل بكامل طاقتها بحلول عام ٢٠٢٢. ويتولى إدارة المبادرة مجلس مدينة الدار البيضاء وكازا بريستيشن وتسترشد بـ "الاعتماد على الخطة الرئيسية للتحول الرقمي". في حين أنها متواضعة نسبيًا في طموحها، إلا أن مكوناتها الرئيسية تشمل التشغيل الرقمي للخدمات، وقيادة الترام بمساعدة الفيديو، ومراقبة استهلاك الكهرباء في المباني الجديدة، ومشاركة السيارات. هناك أيضًا الاستراتيجية الرقمية الوطنية المغربية ٢٠٢٠، الرامية إلى مواجهة التحدي المتمثل في تقليص "الفجوة الرقمية" إلى النصف.[٢١٥]

٢٢٤- دجاني، ٢٠١٩.

٢٢٥- لال وآخرون، ٢٠١٩.

الشكل ١٧

توليد النفايات الصلبة حسب البلد في المنطقة العربية، ٢٠١٨

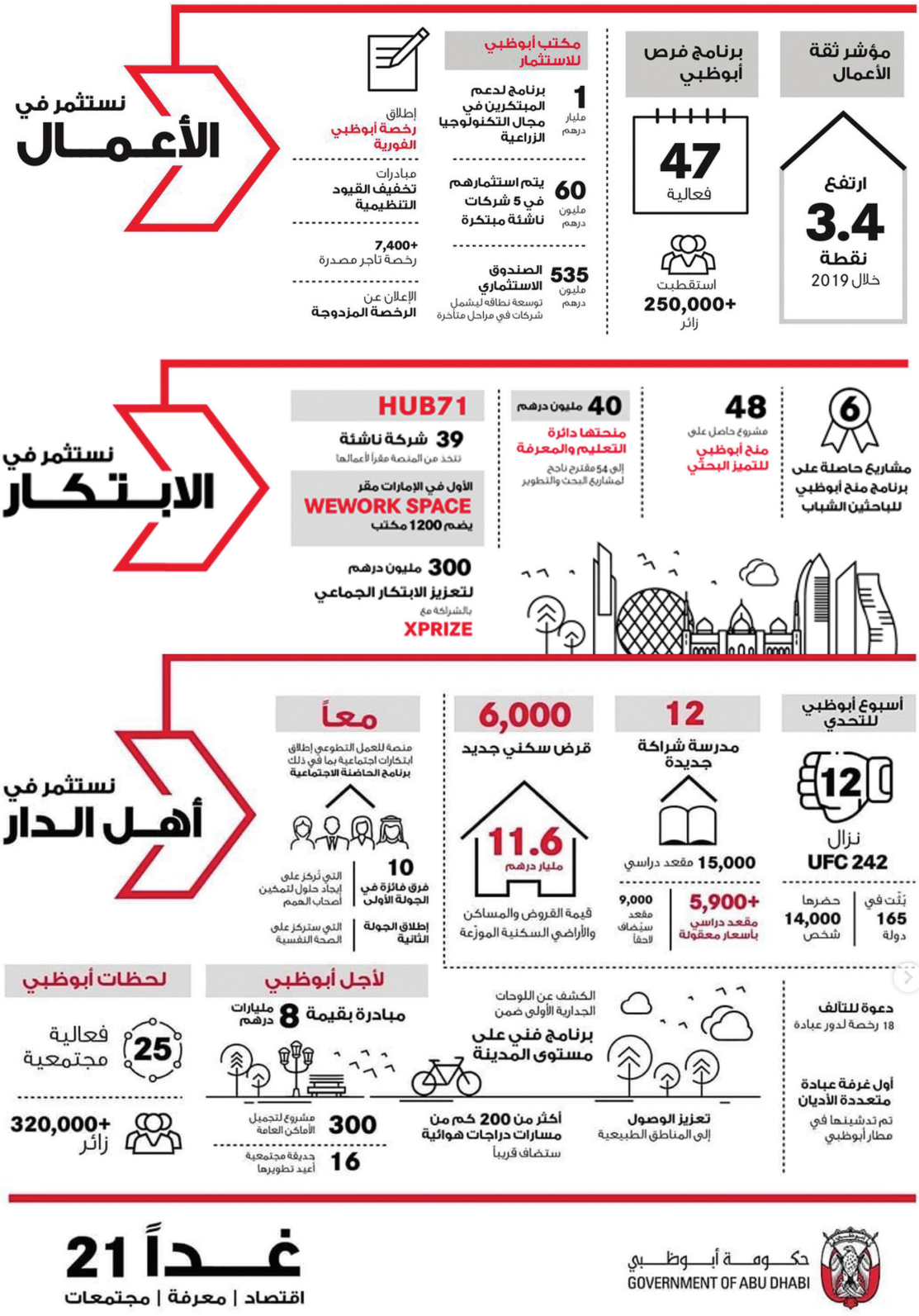

المصدر: حكومة أبوظبي، ٢٠١٩

وفي الجزائر العاصمة، هناك أيضًا خطط لبناء مدن ذكية محددة، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات. ويشمل ذلك المنتزه الجديد سيدي عبدالله التكنولوجية، المعروفة أيضًا باسم "حديقة السايبر"، والتي تقع على بعد ٣٠ كم جنوب غرب الجزائر العاصمة. يضم هذا الموقع ثلاث مجمعات تكنولوجية، ستكون قادرة على استيعاب الشركات المتخصصة في التقنيات المتقدمة والمجمع الصناعي.[٢٢٦] تطمح تونس لأن تكون الدولة "الناشئة" التالية في المنطقة العربية.[٢٢٧] ولهذا الغرض، تبلغ موازنة مبادرة تونس الذكية، التي بدأت في عام ٢٠١٥، ٥٦٠ مليون دولار أمريكي، وساهم صندوق الاستثمار مبادرة "إفريقيا الذكية" للشركات الناشئة بمبلغ ١١١ مليون دولار أمريكي. تعتزم الحكومة أيضًا تطوير البنية التحتية الرئيسية لجذب وتمكين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. ويشمل ذلك خططًا لإنشاء مجمع "STATION T"؛ وهو مجمع تكنولوجي على غرار STA-TION F في فرنسا - أكبر مجمع للشركات الناشئة في العالم. هناك أيضًا استراتيجية تونس الرقمية ٢٠٢٠ باستثمار قدره ٢٨٣ مليون دولار أمريكي؛ يساهم فيها البنك الأفريقي للتنمية بمبلغ ٨٣ مليون دولار أمريكي بينما يساهم البنك الدولي بمبلغ ١٧٥ مليون دولار أمريكي. وتشمل المشاريع المقررة تحسين البنية التحتية للاتصالات، وتعزيز الثقافة الرقمية داخل القطاع الخاص، والتشغيل الرقمي للخدمات الحكومية، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وإنشاء إطار رقابي يتسم بالكفاءة.

على عكس المدن الأخرى في المنطقة، جعلت دبي "المدينة الذكية" عنصرًا أساسيًا لاستراتيجية التنمية الحضرية، مثل مبادرة دبي الذكية، التي أطلقت تحت رعاية هيئة الطرق والمواصلات في دبي. وقد خصصت موازنة قدرها ٨ مليارات دولار وتعمل من "مكتب دبي الذكية" بالإضافة إلى "مكتب إدارة تأثير المدينة الذكية"، ويوجد حاليًا ٥٤٥ مبادرة وخدمة ذكية عبر ثماني جهات حكومية ومنطقتين ذكيتين.

لقد أصبحت البنية التحتية الرقمية أكثر أهمية في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، دفعت جائحة كوفيد-١٩ وتدابير الإغلاق اللاحقة الأفراد بين عشية وضحاها إلى زيادة استخدام الأدوات والبرامج عبر الإنترنت، مثل التعليم عبر الإنترنت، والعمل من المنزل، بالإضافة إلى الأنشطة الافتراضية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى بنية تحتية رقمية موثوقة، فضلاً عن زيادة الوعي والمعرفة بالأدوات المختلفة المتاحة لهم. من بين أحد الجوانب الناشئة، هو أن التحول إلى تقنيات المدن الذكية وتدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككل، يمكن أن يؤدي إلى فجوة رقمية متزايدة بين البارعين في التكنولوجيا ومن هم ليسوا كذلك. ينتشر هذا بشكل خاص بين السكان المسنين المعرضين لخطر فقدان الوصول إلى الخدمات لأنها ليست بارعة في تقنيات العصر الحديث. وحتى تكون الاستراتيجيات الذكية فعالة، يجب أن تكون شاملة وأن تنظر في الفرص لتضييق الفجوة الرقمية الناشئة.

الاقتصاد التشاركي والتحول الرقمي في المنطقة العربية

شهد مصطلح "الاقتصاد التشاركي" طفرة في الاستخدام على مدار السنوات العشر الماضية، وتظهر التجارب أن لديه القدرة على تحقيق ثلاث فوائد أساسية: النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وتحسين الحصول على الخدمات العامة. على هذا النحو، يحظى صانعي السياسات بتشجيع للنظر في الاستفادة من الاقتصاد التشاركي سعياً وراء بنية تحتية عالية الجودة وشاملة على حد سواء.

يقوم الاقتصاد التشاركي على محورين أساسيين: أولهما هو مبدأ زيادة استخدام الأصول غير المستغلة وإعادة تدوير البضائع. والثاني هو وجود منصة إلكترونية تهدف إلى تمكين الاستخدام الأكثر فعالية للأصول غير المستغلة.

لقد ظهرت فكرة استغلال الأصول غير المستغلة من خلال المشاركة قبل فكرة الإنترنت، إلا أن الإنترنت وسع نطاق الاحتمالات بشكل كبير. وفي دول الخليج العربية الست، يشير ٦٠ إلى ٧٠٪ إلى خفض الأسعار المرتبط باستخدام خدمات الاقتصاد التشاركي كأفضل فائدة.

٢٢٦- معهد المدينة الجديدة الدولي، غير مؤرخ.

٢٢٧- أوكسفورد بيزنس جروب، ٢٠١٩

إطار ١٩: ما هي فوائد الاقتصاد التشاركي؟

الفائدة ١: من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الأصول غير المستغلة، يمكننا إنتاج - وبالتالي استهلاك - حجم أكبر من السلع والخدمات، وهذا بدوره يساهم في تعزيز مستويات المعيشة.

مثال: تسمح شركات مشاركة السيارات مثل زيباكار للمجتمع بتقليل عدد السيارات المطلوبة، وتحرير الموارد لإنتاج سلع وخدمات أخرى.

الفائدة ٢: من خلال تقليل الإنتاج والاستهلاك المهدرين، فإننا نخفض التلوث والانبعاثات الضارة والبصمات الكربونية.

مثال: استخدام «فايفر» لتوظيف العاملين عن بعد يقلل من الضرر البيئي الناجم عن تنقل العمال من المقر وإليه.

الفائدة ٣: من خلال السماح للناس بالتفاعل بطريقة أكثر إنتاجية مع دائرة أوسع من الغرباء، يعزز الاقتصاد التشاركي الثقة والترابط الاجتماعي.

مثال: إن فرصة تسجيل الملاك على منصة «إير بي إن بي» توفر للناس فرصة تكوين صداقات مع مستأجرين من جميع أنحاء العالم.

المشاركة في وسيلة النقل (مشاركة الركوب)

تتمتع أوبر بحضور ملحوظ في العالم العربي، حيث جاءت ١٦٪ من إيراداتها البالغة ٣ مليارات دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وفي عام ٢٠١٧، استخدم أكثر من أربعة ملايين راكب شركة مشاركة الركوب، حيث يوفر هذه الخدمة أكثر من ١٥٠,٠٠٠ سائق. وفي بعض المناطق، يمكن للسائقين تحقيق دخل أعلى بكثير من متوسط راتب الموظف الحكومي في الدرجة الوظيفية المتوسطة. وقد حققت أوبر نجاحًا كبيرًا في العالم العربي، ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تعمل الشركة في ثلث دول المنطقة، مع نحو ١٠٠,٠٠٠ سائق نشط في عام ٢٠١٨ في المملكة العربية السعودية وحدها.

تعد شركة "سويفل" حاليًا واحدة من الشركات الرائدة في مجال التنقل عن طريق مشاركة الركوب، حيث بدأت كشركة ناشئة صغيرة في مصر واكتسبت سمعة سريعة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى نموذجها الجماعي ومساراتها المحددة، مما سمح لها بتقديم أسعار معقولة وأكثر تنافسية. تسهم "سويفل" في إعادة استخدام الحافلات الصغيرة والحافلات الخاصة غير المستخدمة على مدار اليوم في توفير خدمات مختلفة.[٢٢٨] من خلال عمليات الاستحواذ المختلفة، تمكنت "سويفل" من التوسع في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وأماكن أخرى في المنطقة. وقد تعهدت "سويفل" بالاعتماد الكامل على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٢٩] قُدرت قيمة الشركة بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي حيث تم جمع ١٢١,٥ دولارًا أمريكيًا مؤخرًا مع مستثمرين من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.[٢٣٠] كما خصصت كل من مؤسسة "دروسوس" السويسرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان تخصيص موازنة قدرها ١,٧ مليون دولار أمريكي لإنشاء ممرات مخصصة للدراجات ومشاركة الدراجات في القاهرة الكبرى، من خلال مشروع "كايرو بايك" الذي جرى تنفيذه بمساعدة فنية من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومعهد سياسات تطوير النقل.

٢٢٨- بيلان، ٢٠٢٢.

٢٢٩- بوتشر، ٢٠٢٢.

٢٣٠- بيلان، ٢٠٢٢

إطار ٢٠: بداية مضطربة لعمليات أوبر في مصر

بعد إطلاق عملياتها بنجاح في مصر، وخلق فرص عمل للعديد من المصريين العاطلين عن العمل، أثارت أوبر في النهاية غضب سائقي سيارات الأجرة. ففي مارس ٢٠١٨، بعد رفع دعوى قضائية من قبل سائقي سيارات الأجرة المصريين، أمرت محكمة مصرية بتعليق أنشطة أوبر وكريم، ودفعوا بأن الشركة تستخدم على نحو غير قانوني سيارات خاصة كسيارات أجرة. ومع ذلك، أصدرت المحكمة حكم بإيقاف التنفيذ لصالح كلا مشغلي مشاركة الركوب في أبريل ٢٠١٨ أثناء استئناف الحكم الأصلي. وصلت المسألة إلى البرلمان، حيث قام أصحاب المصلحة من كل من مجتمع مشاركة الركوب ومجتمع سيارات الأجرة التقليدي بالضغط بقوة لحماية مصالحهم.

وفي منتصف عام ٢٠١٨، قرر البرلمان المصري السماح لشركات مشاركة الركوب باستئناف أنشطتها مع سداد رسوم والامتثال لمتطلبات مشاركة البيانات المصممة لحماية سلامة الركاب والسائقين. وقد تضمن القانون المعتمد إصدار تراخيص قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات للمشغلين، وتراخيص خاصة قابلة للتجديد سنويًا والتي يتعين على السائقين الحصول عليها لنقل الركاب بشكل قانوني. ولا تزال أوبر (التي تمتلك كريم الآن) ملتزمة تجاه مصر، حيث إن الكثافة السكانية والخصائص الجغرافية للبلاد تضمن لشركة أوبر تظل طلبًا كامنًا قويًا على خدمات مشاركة الركوب. وتواصل أوبر الاستثمار في البلاد وتوظيف السائقين حتى اليوم.

مشاركة المنازل

بالإضافة إلى المشاركة في وسيلة النقل (مشاركة الركوب)، حققت "إير بي إن بي" نجاحًا أكبر من "أوبر" في بدء عملياتها في المنطقة العربية. ويمكن رؤية ذلك في الشكل ١٨ الذي يعرض إحصائيات "إير بي إن بي" لمجموعة مختارة من المدن العربية. حيث تنشط عملياتها في الإمارات العربية المتحدة، إذ يوجد نحو ٧,٠٠٠ عقار مدرج. وفي دبي، حققت العقارات المدرجة في "إير بي إن بي" أكثر من ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨ وحده، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠٪ تقريبًا مقارنة بعام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، تعد مصر وجهة "إير بي إن بي" الأسرع نموًا في إفريقيا، في حين أن المغرب لديه أكثر من ٢٠,٠٠٠ قائمة للعقارات.

ولدى الأردن ولبنان والبحرين وقطر أيضًا مجموعة كبيرة من الإيجارات قصيرة الأجل في السوق. وفي دبي ومصر أيضًا، تنشط كل من "هوم أواي" و "كاوتش سيرفينج"، التي سبقت "إير بي إن بي". يعتبر سوق "إير بي إن بي" في المملكة العربية السعودية أقل تطوراً، حيث يوجد أقل من ٦٠٠ قائمة إجمالية في الرياض والمدينة المنورة ومكة المكرمة مجتمعة. ونتيجة عدم الاستقرار، فإن بعض البلدان العربية لديها قوائم نشطة محدودة، مثل العراق وسوريا والصومال، في حين أن العواصم السياحية مثل دبي ومراكش لديها الآلاف من القوائم، وارتفاع متوسط الإيجارات ومعدلات الإشغال.[٢٣١]

٢٣١- إير دنا ماركت ميندر، ٢٠١٩

الشكل ١٨

إحصائيات "إير بي إن بي" لمجموعة مختارة من المدن العربية

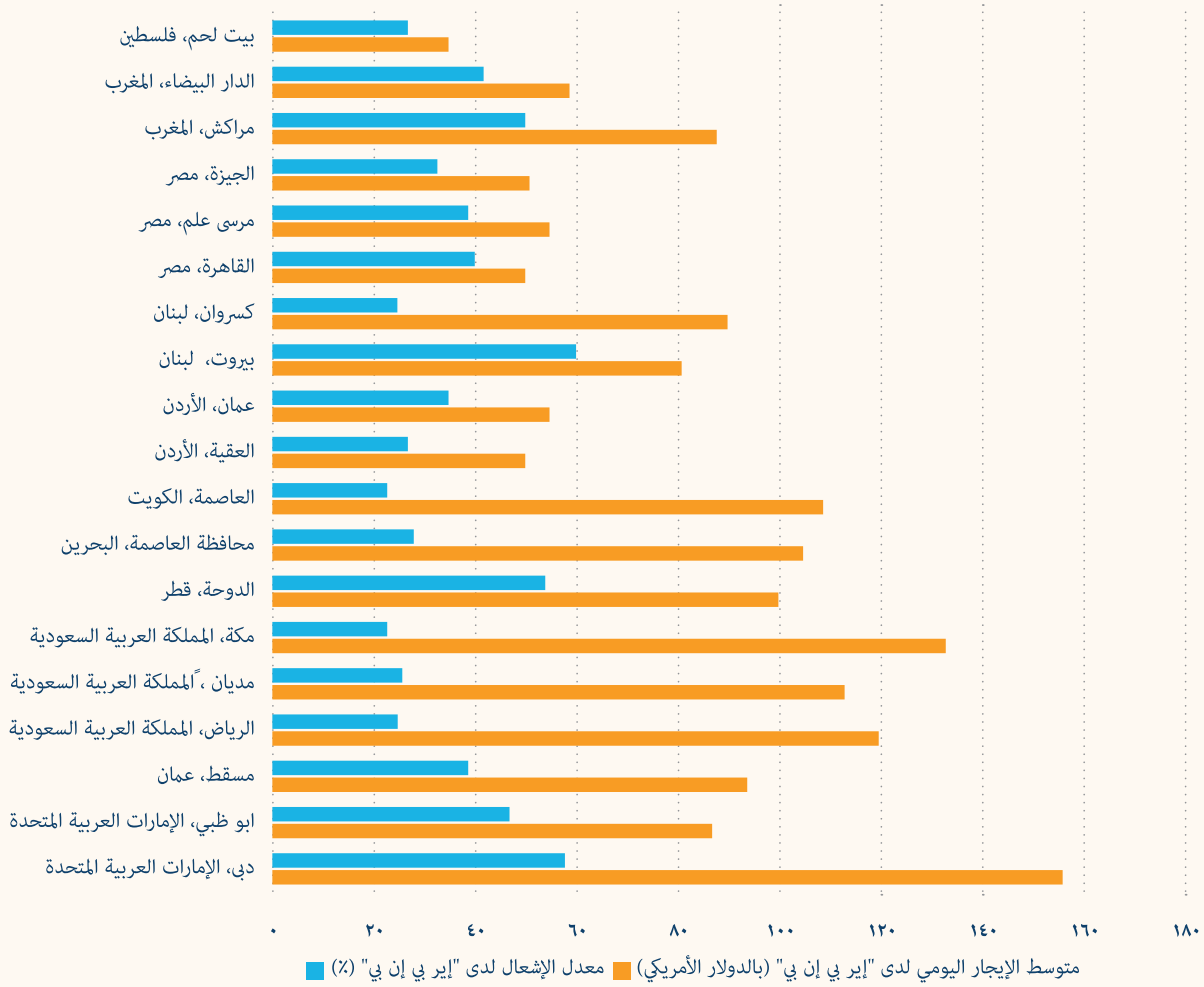

المصدر: العبيدلي، ٢٠١٧

إطار ٢١: كيف تساعد المنصات التكنولوجية اللاجئين

في مجال آخر من مجالات النجاح، تساعد منصات التكنولوجيا اللاجئين على إعادة حياتهم إلى المسار الصحيح. تعد «تريس» و «فيس» و «ريفيونت» منصات تساعد العائلات المشتتة على لم شملها. يستخدم برنامج «فيلق الترحيب» صيغة «إير بي إن بي» لمطابقة اللاجئين مع العائلات الراغبة في استضافتهم. وجميعها تطبيقات غير ربحية تتماشى مع المقاصد الأصلية للاقتصاد التشاركي - كطريقة لربط الأشخاص بالموارد غير المستغلة التي يحتاجون إليها.

التمويل الجماعي

يمكن أن تمارس منصات التمويل الجماعي دورًا مهمًا في ربط الأطراف. حيث أظهرت دراسة أجرتها برايس ووترهاوس كوبر في عام ٢٠١٧ هذا التأثير التحرري في الشرق الأوسط. ففي كل من الدول الغربية والشرق الأوسط، تمثل الإناث نحو ٢٠٪ فقط من أولئك الذين يسعون إلى التمويل الجماعي. لكن في الشرق الأوسط، حققت الإناث تقريبًا ضعف نجاح معدلات الذكور في تأمين التمويل. وقد أرجع المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمركز التمويل الجماعي، باري إي جيمس، هذا إلى الاستغناء عن الوسطاء ومنح الذكور والإناث فرصًا متكافئة للتمويل؛ وكلاهما مستحيل تقريبًا من دون الاقتصاد التشاركي.

إطار ٢٢: نموذج "التمويل الجماعي" من شركة بسيطة

التمويل الجماعي نموذج آخر لحشد المصادر الخارجية، أنشأته شركة بسيطة في مصر، وهي مؤسسة اجتماعية متخصصة في مبادرات التوعية وجمع التبرعات الإيجابية من خلال ربط مختلف أصحاب المصلحة، مثل وسائل الإعلام والجهات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والتنمية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص.[٢٣٢] يُشرك نموذج التمويل الجماعي الحاصل على براءة اختراع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في جمع الأموال للمبادرات الإيجابية من خلال التفاعل مع حملات التوعية التي يحبونها وحثهم على الانتشار على نطاق واسع. وهذا ممكن من خلال مطابقة الحملات مع الرعاة الذين يمولون قضاياهم نتيجة لتفاعلات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وكلما زاد عدد المستخدمين الذين يعلّقون على الحملة أو يشاركونها أو يعجبون بها، زاد عدد الرعاة الذين يوفرون الأموال للمبادرة أو القضية المدعومة. وقد تمكنت شركة «بسيطة» حتى الآن من جمع أكثر من ٧٠٠ ألف دولار لإشراك ١٢ مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي.

من هذه الحملات هناك أيضًا حملة اليونيسف «الماء من أجل الحياة»، لتمويل توصيلات المياه للأفراد في مصر، وحملة «نقرة واحدة للتحرك»، لرفع مستوى الوعي حول ذوي الإعاقة بالتعاون مع مبادرة «حلم»، وهي منظمة غير حكومية محلية.[٢٣٣]

وأخيرًا، أصبحت التدابير المضادة الشعبية والمؤسسية أكثر انتشارًا بشكل متزايد. وتشمل هذه التدابير تعاونيات المنصات، التي تشبه تعاونيات العمال، ونقابات العمال. وجدير بالذكر أن منصات الاقتصاد التشاركي لا تركز جميعها على جني الأموال ؛ فبعضها، مثل «كاوتش سيرفنج»، تظل مؤسسات اجتماعية/غير ربحية تسعى إلى تحدي النموذج الربحي.

الأردن:
المسرح الروماني ومدينة عمان. © شتر ستوك

٢٣٢- بسيطة، غير مؤرخ.

٢٣٣- المرجع نفسه.

إطار ٢٣: ملاعب: الرياضة...جسر يربط الشعوب ببعضها - شركة ناشئة للاقتصاد التشاركي في البحرين

ملاعب هو تطبيق مجتمعي اجتماعي، يندرج ضمن الاقتصاد التشاركي، من خلال ربط الأفراد من خلال الرياضة. ويمكن للمستخدمين باستخدام التطبيق حجز الملاعب الرياضية من حولهم أو تنظيم ألعاب «بيك آب» والانضمام إليها. تأسست الشركة في عام ٢٠١٦، على أيدي البحرينيين ياسر عبدالعزيز وأحمد الراوي، استجابةً لمعاناة عبد العزيز في العثور على الملاعب وتنظيم مباريات كرة القدم في البحرين.

وفي عامها الأول، حصل تطبيق ملاعب على أكثر من ٦,٠٠٠ حجز وحقق إيرادات تزيد عن ١٥,٠٠٠ دينار بحريني، مما ساعد مستخدميها على الانضمام إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لعبة. بدأ توسعه خارج البحرين بعد ستة أشهر فقط من إطلاقه، بدءًا من الكويت، ثم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وأخيراً الإمارات العربية المتحدة. من خلال الخدمة المتوفرة في التطبيق، ساعد المؤسسون في التغلب على نقص المنشآت والمرافق الرياضية عبر الإنترنت.

إلا أنه كانت هناك أيضًا جوانب سلبية للاقتصاد التشاركي. فعلى سبيل المثال، ساهم الاقتصاد التشاركي في فرض نظام العمل غير الرسمي على العمال، حيث فقد العمال حقوقًا كانت مضمونة سابقًا، مثل الإجازات المرضية والضمان الاجتماعي. ويبدو أيضًا أن الرضا الوظيفي مرتفع فقط لدى الأفراد الذين يستخدمون الاقتصاد التشاركي كمصدر تكميلي للدخل، في حين أن أولئك الذين يعتمدون عليه في لقمة العيش غالبًا ما يكونون غير راضين.

من ناحية أخرى، يجادل النقاد بأن الاقتصاد التشاركي يرجح كفة ساحة اللعب الاقتصادية لصالح أولئك الذين يمتلكون ويتحكمون في المنصات الحيوية، مثل "أوبر" و "أب وورك"، بينما ذهب المدافعون عن المجموعات ذات الدخل المنخفض إلى أن "إير بي إن بي" قد قلل من توافر المساكن منخفضة التكلفة. وفي ذات الوقت، يمكن لمالكي "إير بي إن بي" كثيرًا التهرب من اللوائح التي تنطبق عادةً على الملاك، ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق والحماية.

في المنطقة العربية، هناك الكثير من الأدلة على محدودية فاعلية الأنظمة الرقابية والقانونية الحالية. لذلك لا يمكن للمرء أن يستبعد احتمالية أن الاقتصاد التشاركي، إذا لم يتم تنظيمه بشكل صحيح، قد يسهل المزيد من التمييز ضد النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الأخرى.

التخطيط الحضري المستدام: بين التعليم والممارسة

بالإضافة إلى التكنولوجيات الحضرية الناشئة التي بدأت في الانتشار في الحوار حول التخطيط الحضري في المدن العربية، فإن حلول التخطيط منخفضة التكنولوجيا بدأت تظهر أيضًا في دائرة الضوء. وعلى غرار المدن الذكية والتكنولوجيا، فإن السياسات التي تشجع المشاريع متعددة الاستخدامات، وتوفير فرص التجول، والهندسة المعمارية المحلية وتخطيط المدن، والتخطيط المتكامل للنقل هي في طليعة نموذج جديد في عملية التخطيط. وفيما يتعلق بالتخطيط الحضري، أصبحت نماذج استخدام الأراضي أكثر كفاءة، حيث تستبدل المدن مواقف السيارات باستخدامات أخرى. وهذا التأثير الكبير على البنى التحتية للمدن يؤدي إلى إعادة تهيئة الطرق والأرصفة والمسارات إلى شكل حضري أكثر كفاءة. وهذا بدوره يُترجم إلى مشاريع كثيفة حول شبكة قوية من المناطق الخالية من السيارات التي تسمح للأفراد بالتجول بشروطهم الخاصة،[٢٣٤] الأمر الذي يشير إلى تحول في التفكير نحو النطاق البشري للبيئة الحضرية، على النحو الذي تدعو إليه الخطة الحضرية الجديدة.

٢٣٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨b.

مملكة البحرين:
البحرين. © مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

بدأت المنشورات حول موضوع التخطيط الحضري المستدام للمدن العربية في الظهور، مثل "الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية المستدامة ٢٠٣٠" من جامعة البلدان العربية و "إبراز الضوء على العمل المناخي المحلي" من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و "تقرير قدرة المدن العربية على الصمود" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حيث تحث هذه المنشورات البلدان العربية على الالتزام بأهداف الحد من الزحف العمراني، وزيادة مشاريع الإسكان الميسور التكلفة، وجلب المشاركة من مختلف قطاعات السكان.

وهناك تحول إضافي محتمل يتمثل في الاعتراف بـ "التوسّع الحضري الإسلامي" التقليدي كاستجابة لبعض مشاكل التوسع العمراني التي تواجهها المدن العربية اليوم. فيما مضى، كانت المستوطنات في جميع أنحاء المنطقة العربية تستخدم الشوارع الضيقة والمتعرجة وأنماط المباني الصغيرة، مما يوفر درجة عالية من إمكانية التجول والكثافة والظل.

وقد ركز هذا النمط على الوظائف الأساسية مثل الأسواق والمساجد، التي كانت عديدة ويمكن الوصول إليها سيرًا على الأقدام (تشبه إلى حد كبير المفهوم "الجديد" لمدينة الـ ١٥ دقيقة).[٢٣٥] في العصر الحديث، تتجه الأجزاء المبنية حديثًا من المدن العربية نحو نمط شبكة الطرق في أمريكا الشمالية والتي تتقاطع معها الطرق السريعة الكبيرة والبنية التحتية المحدودة على نطاق الإنسان. كان هذا هو الحال بشكل خاص في دول الخليج العربية الست، حيث أدى النمو السريع في العديد من المراكز الحضرية إلى إنشاء كتل فائقة ذات إمكانية محدودة للمشي والنطاق البشري. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن المساحات المفتوحة الكبيرة والساحات والشوارع ذات الطراز الأوروبي ليست مناسبة دائمًا في البيئات الحارة وقد تصبح أقل راحة مع ارتفاع درجات الحرارة. يؤدي عدم التوافق في تصنيف التخطيط الحضري مع المناخ المحلي إلى حلول كثيفة الطاقة، مثل مناطق المشاة المكيفة كما هو الحال في الدوحة بقطر.

٢٣٥- بيانكا، ٢٠٠٠

في سبيل نمو المدن العربية بما ينسجم مع أهداف الاستدامة والعدالة الاجتماعية، يجب إتاحة الفرص لمهن التخطيط الحضري، وحري بالقادة المحليين والوطنيين الاعتراف بأهمية هذا المجال. ولكن في الوقت الحالي، هناك نقص في خبرة التخطيط الحضري في المنطقة. حيث إن عدد الجامعات التي تقدم برامج التخطيط الحضري والإقليمي صغير نسبيًا في المنطقة، مقارنة بعدد المدن والنسبة المئوية للمناطق الحضرية. ونظرًا لتعقيد قضايا التخطيط الحضري، والنهج المتكاملة متعددة التخصصات اللازمة للتغلب غلى التحديات الحضرية المعقدة، لن تكون نتائج التنمية الحضرية مرضية دائمًا إذا لم يشارك متخصصو التخطيط الحضري المجهزون جيدًا في خطط التنمية، على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. فعلى سبيل المثال، في مصر، هناك كلية واحدة فقط للتخطيط الحضري والإقليمي في جامعة القاهرة، وثلاثة أقسام فرعية للتخطيط الحضري في كليات الهندسة بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر وجامعة عين شمس.

إن استرعاء انتباه الساسة وصناع القرار إلى أهمية كليات التخطيط في المنطقة العربية ومحتوى برامجها أمر ضروري لتحويل نموذج التخطيط نحو الاستدامة والعدالة الاجتماعية.

نحو حياة حضرية عادلة منصفة للجميع في المدن العربية

في حين تشارك أجزاء أخرى من العالم في الجهود الرامية إلى تنفيذ نظم متقدمة للبُنى التحتية تتسم بالقدرة على الصمود والكفاءة في مواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحًا، فإن المنطقة العربية كثيرًا ما تظل راكدة في نماذج البُنى التحتية التقليدية. إن اعتماد نهج نظامي ومتكامل في تخطيط البنية التحتية يتضمن تدخلات صغيرة النطاق، بدلاً من المخططات الكبرى، من شأنه أن يوفر احتياجات سكان المدينة بشكل أفضل وبالتالي تحسين المستوي المعيشي.

كما أنه من المحتمل أن تؤدي المشاريع المقررة إلى ترسيخ الانقسامات عميقة الجذور، والتي أصبحت ملحوظة بشكل خاص في مدن الصراع. وإذا لم يتم تخطيط المدن وإدارتها بطريقة شاملة وتشاركية، فقد تكون النتيجة مدينة تخدم مجموعة مختارة على حساب الأغلبية. من نواح عدّة، يعد هذا تحقيقًا للتحذير الوارد في تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يوضح أن التفاوتات في الفرص بدلاً من الدخل ستكون المصدر الرئيسي لغياب المساواة على مستوى العالم.[٢٣٦]

الاستنتاجات وأبرز النقاط

- **الخطابات البلاغية مقابل الواقع:** تقترح البلدان العربية (لا سيما في دول الخليج العربية الست) العديد من المبادرات والبرامج التي تسعى في ظاهرها إلى استيعاب الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويختلف مدى تطبيق ذلك على أرض الواقع من خلال المشاريع الفعلية اختلافًا كبيرًا. في بعض الحالات، تتعارض السياسات مع أهداف التنمية المستدامة، مثل سياسات الإسكان التي تعزز الامتداد وبالتالي تقوض فرضية هذه المبادرات. وعلى هذا النحو، يجب أن يكون هناك تكامل أفضل بين ما هو متصور ومعلن على الساحة الدولية وما يجري تنفيذه على أرض الواقع.

- **اعتماد أشكال جديدة من البنية التحتية:** تعتمد أنماط الحركة عبر المدن اعتمادًا كبيرًا على كيفية تنظيم أماكن العمل والخدمات والفرص الترفيهية مكانيًا فيما يتعلق بالإسكان والمنازل (مثل مدينة الـ ١٥ دقيقة). ومن الأهمية بمكان أن تدرس المدن في المنطقة

٢٣٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩.

التوزيع المكاني للاستخدامات المختلفة للأراضي وأن تدمج أنظمة البنية التحتية الجديدة بهدف تعزيز التكامل وتحسين فرص الوصول وتحسين التكامل الاجتماعي. والقطاعات الثلاثة التالية تتطلب مزيدًا من التركيز: (١) أنظمة التنقل الذكية التي تتجاوز وسائل النقل كمحط للأنظار وتتبنى وسائل التنقل الصغيرة (أي الأساليب المراعية للبيئة مثل ركوب الدراجات أو السير على الأقدام)؛ و (٢) تنفيذ شامل لأنظمة المدن الذكية التي تتناول مفاهيم الخصوصية وحقوق الإنسان وحيث يكون الحصول على النطاق العريض حقًا متاحًا للجميع؛ و (٣) استراتيجية شاملة لتنفيذ "التوسّع الحضري الأخضر" تهدف إلى خلق بيئات حضرية شاملة فعليًا.

• **تجميع الموارد لجمع البيانات:** يجب وضع إطار عام من أجل جمع بيانات مصنفة عن المنصات الرقمية والاقتصاد التشاركي. وفي غياب ذلك، تظل عملية صنع السياسات في المنطقة العربية تعسفية، ولا يمكن التنبؤ بها، وخالية من الدعم العملي، وغير مستجيبة للتطورات المحلية. كما أن إجبار الشركات على تبادل البيانات أمر يستحق الدراسة، لأن غياب الشفافية قد يولد اتجاهات مناهضة للمنافسة. وقد تكون النتيجة الطبيعية الطموحة إنشاء مراكز أبحاث مستقلة مخصصة للتخطيط الحضري، والتي بدورها ستكون قادرة على إعداد تقارير عالية الجودة تدعم صنع السياسات.

• **احتضان نمو الاقتصاد التشاركي:** قد يحمل ازدهار الاقتصاد التشاركي على مستوى العالم إمكانات كبيرة للتنمية الحضرية في السياق العربي، وقد ثبت أحيانًا أنه أمر حتمي على الرغم من الجهود الرقابية المبذولة حيال ذلك. يجب أن يكون هناك توازن بين إطلاق العنان للابتكار التكنولوجي والاجتماعي مع ضمان شعور مواطنيها بالفوائد التي تعود عليهم من ذلك. في العديد من السياقات، قدّم الاقتصاد التشاركي للمستخدمين شريان حياة اقتصاديًا واجتماعيًا - مثل توفير فرصة عمل في مكان لا تتوفر فيه فرص عمل أخرى؛ وسيلة لكسب العيش؛ أو الحصول على السلع والخدمات التي كانت بعيدة المنال لفترات طويلة. وتلك ميزة بالغة الأهمية في العالم العربي.

• **إشراك أصحاب المصلحة:** حري بحكومات المدن العربية البدء في إشراك أصحاب المصلحة بطرق أكثر شمولاً، من الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة والشبكات النسائية والشباب والمسنين وغيرهم. ويمكن أن يؤدي نقل السلطة إلى السلطات المحلية إلى زيادة فعالية واستجابة اللوائح، فضلاً عن جعلها أكثر مساءلة واستجابة للاحتياجات المحلية. هذا مهم بشكل خاص في مجال حماية حقوق العمال، حيث تزداد البيئة الجديدة تعقيدًا.

سوريا:
سوريا. © موئل الأمم المتحدة / سامر العلاوي

الفصل الخامس

توطين وتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية

مقدمة: نحو توطين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة

في إطار السعي نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعمق هذا الفصل في نهج عملي للمدن العربية في توطين أهداف التنمية المستدامة والتخطيط للتنمية الحضرية المستدامة من أجل تصحيح المسار وتحسين استخدامها للموارد. وفي حين أن بعض الأهداف قد تبدو سامية، فإنها يمكن أن تثبت أنها قابلة للتحقيق، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مقدار الثروة المتاحة للتعبئة في المنطقة العربية، فضلاً عن وفورات الحجم التي توفرها المستويات العالية من التوسع الحضري في البلدان العربية. يدعو هذا الفصل الحكومات الوطنية إلى العمل وفقًا للأطر العامة الموصي بها وتنفيذ الإصلاحات اللازمة التي تسمح للمدن بمتابعة الإرشادات المطروحة في هذ الفصل.

تعتمد الموازنات المحلية في معظم البلدان العربية اعتمادًا كبيرًا على الحوالات المالية الحكومية الدولية؛ ومن ثم فإن تذبذب الدخل القومي يؤدي إلى تفاوت قدرة المدينة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه مواطنيها. إن صدمة أسعار النفط في عام ٢٠١١، عندما أدى تراجع إيرادات الحكومة المركزية من النفط إلى انكماش مالي في موازنات البلديات، هي مثال على تحديات الاعتماد المالي الكبير على الحكومات المركزية. بل أن الوضع قد تفاقم من جراء الصراعات العسكرية التي تسببت في موجات كبيرة من الهجرة من الريف إلى الحضر وعبر الحدود، مما أضاف مطالب إضافية على كاهل موازنات الحكومات المحلية الصغيرة. والإطار ٢٤ يعرض مثالاً على موازنات البلديات التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الحوالات المالية الحكومية الدولية، وذلك في حالة المملكة العربية السعودية.

العراق:
فريق الموصل مع سيدة عجوز. © موئل الأمم المتحدة

إطار ٢٤: الموازنات والإيرادات البلدية في المدن السعودية [٢٣٧، ٢٣٨]

أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج التحول الوطني الذي يوجه الحكومات المحلية (الأمانات) نحو رسم سياسات مالية سليمة من خلال إدخال أدوات مالية جديدة. ويدور الهدف من برنامج التحول الوطني في زيادة حصة الموازنات السنوية المدعومة بإيرادات البلديات من المصادر الذاتية إلى ما يزيد عن ٤٠٪. إلا أن هذه الخطوة كانت أبطأ في المدن الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بالمدن الكبيرة التي تتمتع بقدرة أفضل على الإدارة المالية. وفي حين تم إحراز تقدم كبير، كان الاعتماد بنسبة ٦٠٪ على الحوالات المالية الحكومية لا يزال يشير إلى عجز كبير من حيث قدرة المدن على تمويل نفقاتها، ناهيك عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محليًا.

أمانة أبها (بلدية أبها)

أبها مدينة متوسطة الحجم تقع في الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية ويبلغ عدد سكانها نحو مليون نسمة. وفقًا لتقارير حالات المدن السعودية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الشؤون البلدية والقروية، في عام ٢٠١٦، جاءت ٢٠٪ فقط من الموازنة التشغيلية السنوية لمدينة أبها من إيرادات المصدر الخاص. أما نسبة الـ ٨٠٪ المتبقية، فقد أتت من خلال تحويلات من الحكومة الوطنية. ويخصص جزء كبير (أكثر من ٥٠٪) من الموازنة السنوية للنفقات التشغيلية وصيانة الخدمات والبرامج القائمة في المدينة، مع تخصيص ١٠٪ إضافية للرواتب.

أمانة جدة (بلدية جدة)

جدة هي واحدة من أكبر المدن في المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد سكانها نحو ٤ ملايين نسمة، وتعتبر مركز النشاط التجاري في البلاد. يأتي نحو ٣٦٪ من الموازنة السنوية للمدينة من إيرادات المصادر الخاصة في عام ٢٠١٦، ويُستكمل الجزء المتبقي بتحويل وطني بنسبة ٦٤٪، وهذا يتجاوز متوسط إيرادات البلدية من المصدر الخاص في مدن المملكة العربية السعودية بنسبة ١٦٪. ومع ذلك، تخصص جدة نحو ٦٦٪ من إجمالي موازنتها السنوية لتشغيل وصيانة الخدمات والبرامج القائمة، مع تخصيص ٢١٪ إضافية للرواتب.

تتمثل أكبر مصادر الإيرادات المحلية في المنطقة العربية في الجمع بين الضرائب العقارية والضرائب الأخرى على الأنشطة الاقتصادية مثل ضريبة المبيعات ورسوم الخدمات العامة.[٢٣٩] على الرغم من أن هذا هو المزيج النموذجي لمصادر الإيرادات المحلية في معظم المدن في جميع أنحاء العالم، فالمدن العربية تشهد انخفاضًا في معدلات تحصيل الإيرادات المحلية من جراء مزيج من آلية الموازنة المركزية على المستوى الوطني، وعدم كفاءة المعاملات وإدارة سجلات الأراضي، وقصور المساءلة. في بعض الحالات التي يجري فيها تشغيل المرافق والخدمات الأخرى بواسطة المؤسسات شبه الحكومية، لا يمكن لحكومات المدن تحقيق هذه الإيرادات، الأمر الذي جعل المدن غير قادرة على تلبية متطلبات تكاليف التشغيل باستمرار، مثل رواتب الموظفين وإيجارات المباني والمعدات، ومن ثم تضطر إلى الاعتماد على العمليات المدعومة من خلال استخدام الحوالات المالية الحكومية الدولية المخصصة للاستثمارات الرأسمالية.

٢٣٧- وزارة الشؤون البلدية والقروية، ٢٠١٩a؛ ٢٠١٩b.

٢٣٨- تقرير حالة المدن الصادر عن موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦c.

٢٣٩- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٧c.

وللتغلب على هذه التحديات، اعتمدت العديد من البلدان نماذج لتطوير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي حين أن دبي هي مثال جيد للمشاريع الناجحة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، توجد أمثلة أخرى في بلدان مثل مصر وتونس، والتي يمكن أن تكون نماذج أكثر قابلية للتحويل للبلدان العربية الأخرى. ومع الاعتراف بفوائد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يجب أيضًا الاعتراف بأن هذه المشاريع لا تزال تتجه نحو التحفيز من خلال سياسات وبرامج حكومية وطنية مثل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، أو الامتيازات والإعفاءات الضريبية أو نقل الأراضي العامة لأغراض التنمية الخاصة.

لم تثبت استدامة الأشكال المركزية للإدارة الحضرية والتنمية الحضرية على المدى الطويل. حيث تظهر الأبحاث أن المدن والحكومات المحلية هي الأكثر انسجامًا مع احتياجات سكانها وبالتالي فهي في أفضل وضع للاستجابة. وتشير التجارب المستمدة من الاقتصادات المتقدمة إلى أن حكومات المدن التي لديها سيطرة أكبر على تحديد أهدافها الإنمائية بوسائل تعبئة الموارد، تكون أكثر قدرة على تحسين فرص نموها الاقتصادي والمساهمة في الازدهار المشترك.

يوضح هذا الفصل مسارًا واضحًا تتبعه الحكومات المحلية اتباعه من أجل تسريع جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. هذا المسار يشمل المدن العربية التي تتخذ نهجًا من ثلاث خطوات: تحديد الأهداف القائمة على أهداف التنمية المستدامة، ورسم خطط واقعية لتخصيص الموارد المالية، واختيار استراتيجية مالية مناسبة.

حالة أهداف التنمية المستدامة: الاتجاهات الحالية والتنفيذ في المدن العربية

توفر أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة إطارًا مهمًا لوضع أهداف التنمية لتوجيه البلدان حتى عام ٢٠٣٠، وقد أظهرت البلدان العربية التزامها بتحقيق هذه الأهداف من خلال توقيعها على الاتفاقيتين العالميتين. ومع اعتبار المستوى المرتفع من التوسّع الحضري في المنطقة العربية (نحو ٦٠٪)، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن سيكون ضمنيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. والقسم التالي يعرض لمحة عن الوضع الحالي للتنمية الحضرية المستدامة في البلدان العربية.

تعد ندرة البيانات من أهم التحديات عندما يأتي الحديث عن الإبلاغ عن تقدم التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وفقًا للتقارير الأخيرة الصادرة عن الإسكوا، فإن نحو نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مفقودة في البلدان العربية.[٢٤٠] هذه القيود على البيانات تجعل من الصعب على صانعي السياسات فهم الفجوات وأوجه القصور وتحديد من يتخلف عن الركب.

هناك تقرير صادر من الإسكوا مؤخرًا بعنوان "من الآن وحتى عام ٢٠٣٠: "نظرة عامة إحصائية للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، يوفر لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو كل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويصور الحالة الراهنة للتقدم المحرز نحو التنفيذ بين سنة الأساس لعام ٢٠٠٠ والعام المستهدف ٢٠٣٠. على هذا النحو، يعرض التقرير تقييمًا تفصيليًا للمؤشرات المتاحة لكل من أهداف التنمية المستدامة ويوضع مكانة المنطقة العربية. يمكن رؤية موجز لهذا العرض في الشكل ١٩ أدناه.

٢٤٠- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢١

الشكل ١٩
التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

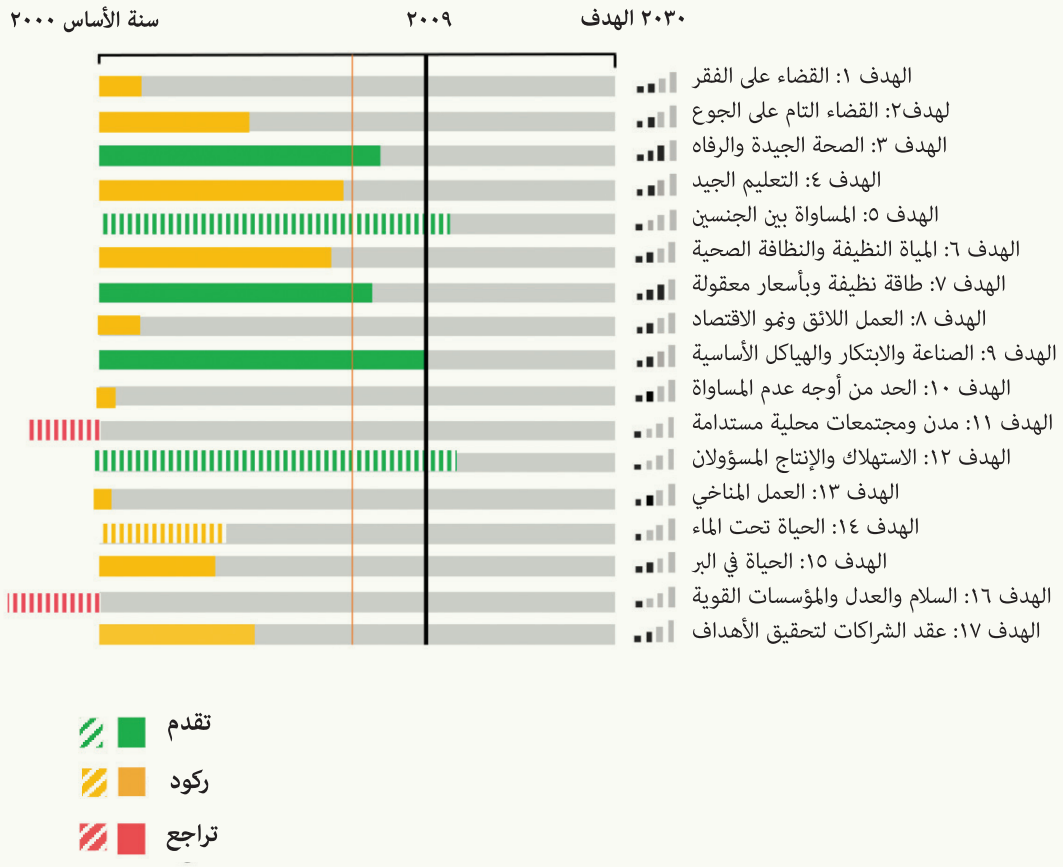

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢١ ملحوظة: يجري توحيد متوسط التقدم لكل هدف على مقياس من ٠ الى ١٠، تعتبر المسافة من اقصى نقطة يسارية على مبشرين الى عام ٢.١٩ "عملا غير مكتمل". و يمثل الظل الرماضي على الشريط تقدمًا إضافيًا مطلوبًا لتحقيق اهداف ٢٠٣٠. و الأشرطة المتقطعة تعكس تلك التي يلاحظ فيها الافتقار الي البينات حول بعض الاهداف، لذلك يجب تفسير النتائج بحذر.

يشير تقييم التقدم المحرز في المنطقة إلى التقدم في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والطاقة النظيفة ميسورة التكلفة، بما في ذلك الصناعة والابتكار والبنية التحتية. كما يمكن رؤية التقدم في الأهداف المتعلقة بالجوع والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي والحياة على البر والشراكات.

ومن ناحية أخرى، فإن الأهداف المتعلقة بالفقر والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والحد من أوجه عدم المساواة والعمل المناخي، إما كانت راكدة أو حققت نتائج محدودة للغاية.

ومما يؤسف له أن عندما يتعلق الأمر بالهدف المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة والسلام والعدالة والمؤسسات القوية، يمكن رؤية أدلة على التراجع. إلا أنه يجب بذل جهود إضافية لسد فجوة البيانات من أجل رسم صورة أكثر شمولاً؛ وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والحياة تحت الماء، والمدن والمجتمعات المستدامة، والسلام والعدل والمؤسسات القوية.[٢٤١]

٢٤١- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢١

في حين أثبتت البيانات أنها تمثل تحديًا كبيرًا عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، فإن العديد من البلدان العربية في طور التغلب على الافتقار إلى البيانات. فعلى سبيل المثال، قدمت عدة بلدان بالفعل تقارير وطنية تعرض التقدم الذي أحرزته نحو تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة الجديد، مثل الجزائر والمغرب والبحرين ومصر وفلسطين وتونس والأردن ولبنان والكويت، بينما تعكف المملكة العربية السعودية على تقديم تقاريرها (الإطار ٢٥).

إطار ٢٥: حالة تنفيذ الخطة الحضرية الوطنية الجديدة في البلدان العربية

كانت البلدان العربية التي قدمت تقارير لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية هي الأردن والبحرين وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان والكويت ومصر والمغرب. وتختلف هذه البلدان من حيث الحجم والسكان والدخل والناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوسّع الحضري والأنشطة الاقتصادية الرئيسية ومستوى التنمية البشرية والقدرة التنافسية وما إلى ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فقد التزمت جميعًا بدمج المحاور المختلفة للخطة الحضرية الجديدة في صنع السياسات والتخطيط والموازنات والحوكمة، كما التزمت بتبني سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين وتغير المناخ. أدى التباطؤ الاقتصادي (نهاية عام ٢٠١٩) وجائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠) إلى تفاقم التحديات التي تحول دون تمويل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وقد اعتمدت معظم البلدان مجموعات حوافز مالية للتغلب على الأثر السلبي للجائحة. وعلى الرغم من ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتأمين موارد مالية مستدامة للخطة الحضرية الجديدة.

اتخذت البلدان العربية التي قدمت التقارير عدة تدابير لتمكين الإدارة المحلية، لا سيما في عملية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تدابير أكثر صرامة للتحرك نحو اللامركزية وتفويض المزيد من المسؤوليات والاختصاصات للسلطات المحلية على أساس مبدأ التبعية. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يقترن هذا التفويض بزيادة قدرة السلطات المحلية وزيادة الموارد المالية على الصعيد المحلي.[٢٤٢]

أما على مستوى المدينة، فقد بدأت بعض المدن العربية في تقديم تقاريرها حول أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم تقارير مراجعة وطنية طوعية؛ وكانت المدينتان الأوليان هما عمان (الأردن) وأغادير (المغرب). وسيتبع ذلك قريبًا إربد (الأردن) ورام الله (فلسطين) وتونس (تونس). والإطار ٢٦ يتناول بالتفصيل شراكة محددة تأسست لتقديم تقارير مراجعة وطنية طوعية حول عمان، الأردن.

٢٤٢- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٢d.

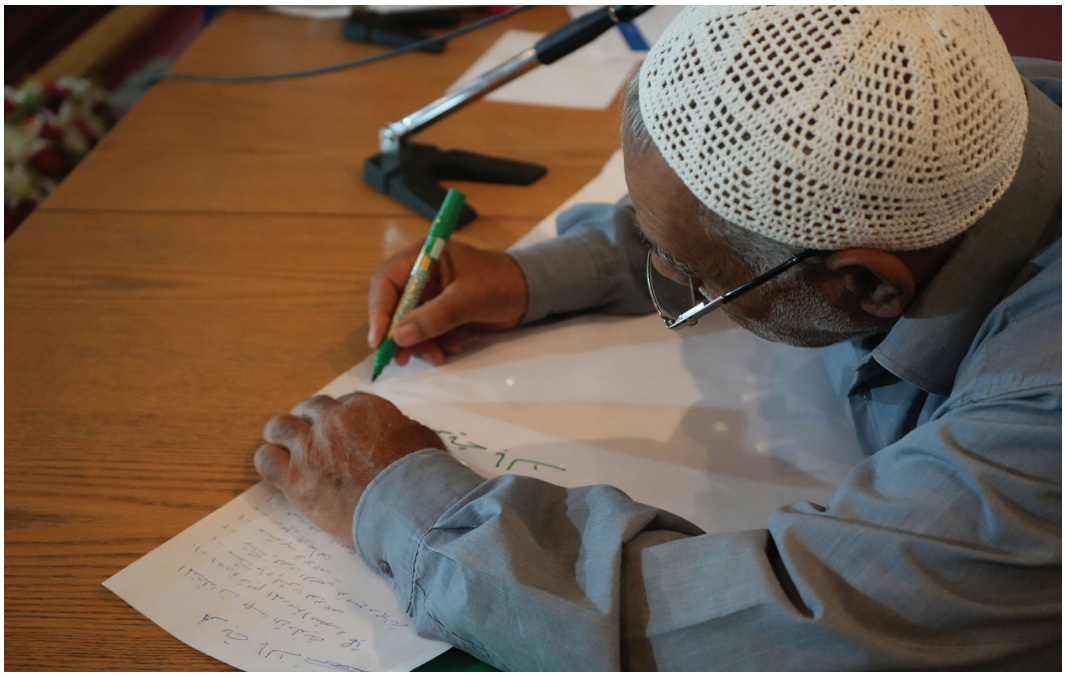

سوريا:
سوريا. © موئل الأمم المتحدة/ سامر أبو علاوي

إطار ٢٦: مشروع المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة في عمان، الأردن

مع اقتراب عام ٢٠٣٠، هناك حاجة لمواجهة تحديات التوسّع الحضري - على المستويات المحلية والوطنية والدولية - من خلال إنشاء خريطة طريق قائمة على الأدلة لبناء قدرة المدن على الصمود وتعزيز استدامتها. العنصر الأكثر أهمية في ذلك هو المعلومات والبيانات والتحليلات المحدثة للسياقات والاتجاهات الحضرية.

وفي هذا السياق، وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، يعمل موئل الأمم المتحدة على تنفيذ مشروع «التعاون الأقاليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة» بهدف تحسين قدرات بلدان ومدن مختارة في تنفيذ ورصد وإعداد التقارير حول الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.

وباعتبار مدينة عمان مركزًا للتعاون الدولي، تعتبر المدينة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن والمنطقة العربية. وفي هذا السياق، تولى موئل الأمم المتحدة والإسكوا ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، بالتعاون الوثيق مع بلدية عمان الكبرى، قيادة إعداد أول مراجعة وطنية طوعية في المنطقة العربية؛ التي تناقش إجراءات المدينة وأدائها مقابل أهداف التنمية المستدامة المختارة بناءً على البيانات والتحليلات المتاحة، وآثار ذلك على السياسة والممارسات، وذلك بهدف تحسين أداء عمان مقابل أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد هذه المراجعة بالتوازي مع المراجعة الوطنية الطوعية الثانية للأردن، مما أتاح الفرصة لتعزيز تماسك السياسات الوطنية والمحلية من أجل التنمية المستدامة.

في تقرير الأمين العام الذي يصدر كل أربع سنوات حول "التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، يقر الأمين العام بالدور المهم للخطة الحضرية الجديدة في المساهمة في توطين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي سبيل ذلك، عملت الخطة الحضرية الجديدة كمسرّع لأهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية العالمية الأخرى من خلال دفع عجلة التقدم في مجالات السياسة الحضرية والحوكمة الحضرية والتخطيط الحضري والتمويل البلدي والتكنولوجيا.

نحو توطين وتمويل أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المدن العربية

كانت هناك تقديرات عديدة لمبالغ الإنفاق المطلوبة لتمويل أساسات البنية التحتية العالمية. وفقًا لإحصاءات موئل الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى ما لا يقل عن ٧٠ تريليون دولار من استثمارات البنية التحتية العالمية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠، وهناك حاجة إلى ١٤ تريليون دولار إضافية من استثمارات البنية التحتية بحلول عام ٢٠٣٠ لتحقيق الحد الأدنى من أهداف تغير المناخ المنصوص عليها في إعلانات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين.[٢٤٣] وقد شرعت مراكز الفكر والمجموعات البحثية الأخرى في إبداء توقعات مماثلة.[٢٤٤] و في حين أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن هناك حاجة إلى ٤,٥ إلى ٥,٤ تريليون دولار أمريكي لتمويل فجوة البنية التحتية الحضرية العالمية، فإن ٣٪ فقط من هذا المبلغ متاح من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي يتطلب أشكالًا جديدة من التمويل.[٢٤٥] ويعد تحسين إنتاجية البنية التحتية من خلال اتخاذ خيارات محسوبة حول المشاريع المقرر تنفيذها، وتبسيط عملية تنفيذ المشاريع، وتحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية الحالية، عوامل بالغة الأهمية. ووفقاً للدراسة، إذا اعتمد مالكو البنية التحتية في جميع أنحاء العالم أفضل الممارسات التي أثبتت جدواها، فيمكنهم زيادة إنتاجية الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق وفورات تقارب ٤٠٪. يتمثل أحد الأساليب في الحصول على المزيد من الأصول الحالية كبديل لبناء أصول جديدة - إعادة استخدام من نوع ما (يعد مشروع "هاي لاين" في مدينة نيويورك مثالًا إرشاديًا).[٢٤٦] وعلى المدى البعيد، سيؤدي ذلك أيضًا إلى تحقيق وفورات والحد من المخاطر وتكاليف التأمين للمالكين من خلال تجنب التكاليف الثابتة والأضرار الناجمة عن الكوارث أو الاستثمار قصير النظر. من خلال كل هذا، يجب أن يكون الهدف هو جعل المجتمعات أكثر أمانًا وقدرة على الصمود وشمولية واستدامة للجميع.

إن مناقشة تكلفة تطوير البنية التحتية في المنطقة العربية يتطلب تقييم مدى اعتماد مثل هذه التدابير أو التخطيط لها. وهناك حاجة إلى تحليل ما تعنيه البنية التحتية في قدرتها الموسعة، ومناقشة التحديات التي تواجه المدن في إعادة توظيف البنى التحتية القائمة لتتوافق مع البيئة المتغيرة، سواء من جراء تغير المناخ أو التوسّع الحضري أو الابتكارات التقنية.

وبينما يعاني العالم العربي من الافتقار إلى الإحصاءات الشاملة، فقد عمد مركز البنية التحتية العالمية، وهو مبادرة لمجموعة العشرين، إلى إدراج مجموعة مختارة من البلدان العربية في تحليله العالمي لنفقات البنية التحتية بهدف تحديد الفجوة في الاستثمار؛ ويمكن رؤية ذلك في الجدول ٥. وفقًا للجدول، فإن مصر - على سبيل المثال - لديها توقعات استثمارية بقيمة ٤٤٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٤٠، في حين أن الحاجة الاستثمارية الفعلية هي ٦٧٥,٤ مليار دولار أمريكي؛ وهذا يدل على فجوة استثمارية في البنية التحتية قدرها ١١٧,٦ مليار دولار أمريكي. أما في حالة المملكة العربية السعودية، تبلغ فجوة الاستثمار في البنية التحتية ١١٥ مليار دولار أمريكي (٢٠١٦-٢٠٤٠). وتبلغ فجوة الاستثمار في المغرب ٤٠ مليار دولار أمريكي، في حين تبلغ في الأردن ١٦ مليار دولار أمريكي في تونس ١٢,٧ مليار دولار أمريكي. وهذا يؤكد أحد أهم العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية؛ ألا وهو التمويل.

كثيرًا ما تكون هناك انتقادات تواجه عدم الحصول على رأس المال الكافي كسبب لعدم قدرة المدن على مواجهة التحديات المزمنة بفعالية، مثل ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفقر وعدم المساواة في الدخل ونقص العمالة وسوء الرعاية الصحية وانتشار الجريمة. أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى لم تؤد إلا إلى تفاقم هذا التحدي من خلال إضافة أعباء تتمثل في مواجهة الصدمات الحادة.

٢٤٣- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٥b.

٢٤٤- ماكينزي، ٢٠١٣

٢٤٥- البنك الدولي، ٢٠١٨a.

٢٤٦- ماكينزي، ٢٠١٣.

الجدول ٥: فجوة الاستثمار في البنية التحتية في بلدان عربية مختارة

	إجمالي الاستثمار في البنية التحتية (نموذج محاكاة النمو الحضري القائم على السيناريو على مدار آخر ٥ سنوات)	الاستثمار في البنية التحتية الخاصة (نموذج محاكاة النمو الحضري القائم على السيناريو على مدار آخر ٥ سنوات)	جودة البنية التحتية (١-٧)	الاستثمار الحالي (٢٠١٦-١٠)	الاستثمار المطلوب (٢٠١٦-١٠)	الفجوة
المملكة العربية السعودية	١٢٦,٢٤٤	١٢,٤٧٨	٥	٤٩٩	٦١٣	١١٥
المغرب	٤٧,٤٦٠	٨,٥٢٢	٤	٢١٠	٢٦٧	٤٠
تونس	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٥٣,٥	٧٦,٨	١٢,٧
مصر	٧٥,٧٣٣	١,٠٠٠	٣,٤	٤٤٥	٦٧٥,٤	١١٧,٦
الأردن	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٣	٨١	١٦

المصدر: مركز البنية التحتية العالمية، ٢٠٢٢.

وبما أن السلطة المالية الحالية تقع في المقام الأول خارج نطاق اختصاص الحكومات المحلية، فإن الحكومات المركزية بحاجة إلى أن تعمل معًا على اتباع نهج من ثلاث خطوات لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مقابل الهدف ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية والخطة الحضرية الجديدة:

١. **تحديد ما هو مطلوب.**
٢. **تقييم مقدار الموارد التي يلزم تعبئتها.**
٣. **تحديد ضرورات سد الفجوة المالية وتحديد الأدوات المالية الأنسب للغرض.**

تعرض الأقسام الفرعية التالية بيانًا تفصيليًا لكل خطوة حتى تتمكن البلدان من اتخاذ خطوات نحو سد فجوة التمويل والتحول نحو نموذج قابل للتطبيق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

تحديد ما هو مطلوب

تبين الأدلة القواسم المشتركة في القيم المشتركة بين البلدان داخل نفس المناطق دون الإقليمية العربية. فعلى سبيل المثال، تُظهر جميع بلدان الطبقة الجنوبية حاجتها إلى تحسين مجالات الفقر والأمن الغذائي والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي والبنية التحتية. وفي هذه الأثناء، فإن أدائها فيما يتعلق بالأهداف المناخية والاستهلاك المسؤول مرتفع نسبيًا. ويرجع ذلك على الأرجح إلى انخفاض معدلات الاستهلاك، ويرجع جزئيًا إلى التحديات الناجمة عن ظروف الفقر المدقع.

من ناحية أخرى، تشير الاقتصادات الأكثر تقدمًا، أو دول الخليج العربية الست، إلى أداء على الطرف المقابل في هذا المجال. ومع ذلك، فإن المساواة بين الجنسين هي مصدر قلق لجميع مجموعات البلدان العربية الأربع.

مواءمة أهداف التنمية مع الخطط العالمية على جميع مستويات الحكومة

تتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستدامة الحضرية في دمج أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط الإنمائي، بدءًا من خطط الحكومة الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي ترسي مجموعة من الأهداف والإطار الزمني المحدد. وهذا مهم بشكل خاص للبلدان العربية حيث تقع معظم عمليات صنع القرار والسلطة المالية حاليًا على عاتق الحكومة المركزية. وهناك بعض الأمثلة الواضحة على المواءمة الوطنية في دول الخليج العربية الأكثر ثراءً، مثل الإطار العام لخطة رؤية البحرين ٢٠٣٠ ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. ومع ذلك، يحتاج كل بلد إلى الالتزام وتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية دون إعاقة بسبب توافر الموارد، وهذا سيكون تحديًا خاصًا لبلدان الطبقات الجنوبية العربية. ومن خلال تقييم الأداء وتحديد المجالات ذات الأولوية، يمكن أن تكون المراجعات الوطنية الطوعية أداة مهمة

لدى مواءمة أطر التخطيط للبلد مع أولويات أهداف التنمية المستدامة.

في صدد عملية وضع الرؤية الأطول أجلًا، يتعين على الحكومات الوطنية إشراك حكومات المقاطعات والحكومات المحلية بوصفها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في تنفيذها؛ بحيث تنشأ هناك رؤية واقعية مصحوبة بالتزامات كافية لتنفيذها. وفي كثير من الحالات، لا تتحقق الرؤى والسياسات الوطنية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم مشاركة أصحاب المصلحة المحليين أو الإمكانات الفنية التقنية لقادة البلديات المعينين مركزياً. كما يجب تنسيق عملية الرؤية الوطنية مع عمليات الرؤية دون الوطنية والمحلية المماثلة التي تنتج خططًا ذات نتائج محددة وقابلة للقياس. كما ينبغي أن تتبع الخطط المحلية عمليات نموذجية تشمل الذكور والإناث والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين المعاد توطينهم واللاجئين والعاطلين عن العمل والشركات والمنظمات غير الحكومية وجميع مستويات الحكومة وغيرها من المجموعات الأخرى.

أهداف التنمية المستدامة باعتبارها إطار رصد لقياس الفجوات وتتبع التقدم

يمكن أن تساهم أهداف التنمية المستدامة بغاياتها ومؤشراتها في الرصد من أجل تتبع التقدم المحرز. هناك جانب آخر مهم للتخطيط ألا وهو بُعد قياس الوضع الراهن: كم عدد الأشخاص الذين يعيشون حاليًا عند خط الفقر؛ وما هو الوضع الوظيفي الحالي للأشخاص الذين يعيشون في المدن؛ كم عدد الأطفال الذين يحصلون على التعليم الأساسي؛ وهل وسائل النقل العام تلبي احتياجات السكان وهل هي ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع؟ هذه ليست سوى أمثلة قليلة من الأسئلة التي تتطلب مقاييس كمية. وفي البلدان التي تفتقر إلى نظام إحصائي قوي، تعد عملية التخطيط هذه فرصة ممتازة للاستثمار بالتزامن مع تطوير قدرات الرصد المحلية التي تبدأ بتقييم الوضع الحالي بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المحددة.

ولأول مرة في تاريخ خطط التنمية العالمية، تقر الحكومات بضرورة بيانات مفصلة. وبعبارة أخرى، فإن أهمية توافر البيانات على جميع مستويات الحكومة (الوطنية والإقليمية والمحلية)، وكذلك المناطق الحضرية (والريفية) والتركيبة السكانية المختلفة (أي العمر والجنس وحالة الهجرة، وما إلى ذلك) تكون مقبولة الآن على نطاق واسع. وعندما تضع البلدان العربية أطر الرصد اللازمة من خلال الاستثمار المستهدف في بناء القدرات الإحصائية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستكون حكومات المدن في وضع أفضل لتشخيص المشاكل التي تواجهها بشكل أكثر دقة وتتبع التقدم المحرز في الآثار النهائية لبرامجها ومشاريعها. وسيتيح لها ذلك تصحيح المسار حسب الحاجة. ويشكل الإطار العالمي للرصد الحضري الذي اعتمد مؤخرًا نقطة انطلاق جيدة، وذلك في إطار الاستراتيجية العالمية المنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لرصد أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الحضري الجديد. هذا الإطار يرمي إلى مواءمة المؤشرات والأدوات الحضرية الحالية لتتبع التقدم المحرز وضمان التكامل الموضوعي والروابط المتبادلة بين مختلف أبعاد التنمية، وتصنيف البيانات، وإدراج الفئات المستبعدة عادةً.

وفي البلدان التي يجري فيها تطبيق أطر الرصد تلك، يمكن أيضاً للمواطنين ومراكز الفكر وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا كوكلاء للمساءلة. ويمكن بل وينبغي وضع الأهداف العالمية في سياقها على مستوى المدن من خلال التحديد الانتقائي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمدن. فعلى سبيل المثال، يجب على المدن التي تطمح إلى أن تكون محايدة للكربون أن تدرج أيضًا مؤشرات من الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة في ممارسات الرصد الخاصة بها، إلى جانب مؤشرات من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة محسوبة حول المشاريع المقرر تنفيذها، وتبسيط عملية تنفيذ المشاريع، وتحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية الحالية، عوامل بالغة الأهمية. ووفقاً للدراسة، إذا اعتمد مالكو البنية التحتية في جميع أنحاء العالم أفضل الممارسات التي أثبتت جدواها، فيمكنهم زيادة إنتاجية الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق وفورات تقارب ٤٠٪. يتمثل أحد الأساليب في الحصول على المزيد من الأصول الحالية كبديل لبناء أصول جديدة - إعادة استخدام من نوع ما (يعد مشروع "هاي لاين" في مدينة نيويورك مثالاً إرشاديًا).[٢٤٦] وعلى المدى البعيد، سيؤدي ذلك أيضًا إلى تحقيق وفورات والحد من المخاطر وتكاليف التأمين للمالكين من خلال تجنب التكاليف الثابتة والأضرار الناجمة عن الكوارث أو الاستثمار قصير النظر. من خلال كل هذا، يجب أن يكون الهدف هو جعل المجتمعات أكثر أمانًا وقدرة على الصمود وشمولية واستدامة للجميع.

تونس:
تونس. © موئل الأمم المتحدة

يمكن للمدن أيضًا تولي مسؤولية مستقلة لتوفير البيانات من خلال إدراج خطط الرصد والتقييم في برامجها ومشاريعها الإنمائية. كما تحتفظ المدن بقواعد بيانات إدارية يمكن أن تكون مصدرًا قيمًا للمعلومات إذا ما أديرت إدارة صحيحة. وتشمل بعض الأمثلة عدد الأسر المعيشية التي لديها وصلات كهربائية مقننة؛ وعدد الأسر المعيشية التي تكفل حيازة الأراضي؛ وعدد الوحدات السكنية التي تستوفي المعايير الملائمة للإسكان المستدام.

تقارير حالات المدن

هناك العديد من الأساليب والأدوات التي جرى وضعها لمساعدة نظام تخطيط المدينة على فهم وتحديد ما هو مطلوب. وصيغت تقارير حالات المدن الصادرة عن موئل الأمم المتحدة لتقديم منظور شامل لعدة قطاعات بشأن مواطن الضعف في المناطق الحضرية يسترشد به في التدخلات التي تقوم بها السلطات المحلية والوكالات الإنسانية وغيرها لتحسين التنمية الحضرية والتخفيف من حدة الفقر. تمثل تقارير حالات المناطق الحضرية منهجية يجري تنفيذها في مختلف البلدان في جميع أنحاء المنطقة، بما فيها البلدان المتضررة من الصراعات. ومن خلال تقارير حالات المناطق الحضرية، يسعى موئل الأمم المتحدة إلى تقديم وثائق محدثة وشاملة، وتحليل للظروف الحضرية في المدن الرئيسية، وتوليف المعلومات والرؤى المستمدة من المصادر القائمة والقطاعات ذات الأولوية، مع استكمالها ببحوث ميدانية مباشرة تجريها أفرقة موئل الأمم المتحدة الموجودة في كل مدينة.

يتمتع المكتب الإقليمي للدول العربية بخبرة واسعة في إعداد تقارير حالات المناطق الحضرية في المنطقة. يعمل موئل الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٦ على إعداد تقارير حالات المدن المتضررة من الصراعات في العراق ولبنان (بيروت وطرابلس وصور) وليبيا وسوريا واليمن (انظر الإطار ٢٧ و ٢٦). كما يعمل إعداد تقارير حالات المناطق الحضرية على توجيه الاستجابة الإنسانية ويساعد في إعادة إعمار المدن المتضررة من الصراع وتعافيها. كان للأزمة في سوريا أثر بالغ في المدن الكبرة في البلاد، مع تحركات واسعة النطاق للسكان، فضلًا عن الأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية والاضطرابات في الأسواق. تمثل المدن أنظمة رسمية وعشوائية متعددة ومترابطة وتحتاج إلى وصفها وتحليلها بطريقة متكاملة لمعرفة التعقيدات التي تواجه الظروف الحضرية. وقد ساعدت خبرة موئل الأمم المتحدة في التحليل الحضري والنهج المجتمعية وسياقات الأزمات على مباشرة عملية إعداد تقارير حالات المدن. وفي معظم الحالات، يجري إعداد تقارير حالات المدن بالتعاون الوثيق مع المحافظات والبلديات المعنية.

إطار ٢٧: تقرير حالة مدينة بيروت

يتناول تقرير حالة مدينة بيروت تحليلاً هامًا متعدد القطاعات ومكانيًا للتوسع الحضري في بيروت، ومن ذلك تشخيص مجموعة واسعة من التحديات التي واجهتها المدينة على مدى العقود الماضية، وكذلك الصدمة الأخيرة والمدمرة، انفجار ميناء بيروت.

يهدف تقرير الحالة إلى عرض فهم مشترك لكيفية ظهور الصدمات ومواطن الضعف المتعددة في جميع أنحاء المدينة. إن ثروة البيانات والتحليلات والتوصيات الواردة في تقرير الحالة تجعله مرجعًا موثوقًا لمجموعة متنوعة من المستخدمين، مثل السلطات المحلية والوزارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وممارسو التخطيط الحضري وغيرهم.

والنهج المتعدد النطاقات المستخدم هو مفتاح الاستجابة لإعادة التأهيل الحضري، وربط الاحتياجات المحلية بنظم المدن، وتمكين السياسات واللوائح الوطنية. يسلط هذا التحليل الضوء على قدرات الأنظمة وهياكل الحوكمة الحالية على امتصاص الصدمات ويقترح كيفية تعزيزها بشكل أكبر لمساعدة المدينة على التعافي والتحول من حالة هشة إلى مدينة شاملة وقادرة على الصمود. كما يوفر تقرير حالة مدينة بيروت قاعدة الأدلة اللازمة لإعداد إطار إعادة التأهيل الحضري.

إطار ٢٨: تقرير حالة مدينة الموصل

يهدف تقرير حالة المدينة الصادر عن موئل الأمم المتحدة والذي نُشر في بداية الحملة العسكرية التي طردت داعش من الموصل، إلى تقديم تحليل حضري شامل والتقييم وإجراء المسح اللازمة للبنية التحتية للمدينة والإسكان والخدمات الاجتماعية والتركيبة السكانية للمساعدة في تحديد الأولويات والتخطيط المساعدة الإنسانية والإنمائية المهمة والضرورية عند التحرير. كما يبرز التقرير العوامل التي ساهمت في احتلال داعش للموصل في يونيو ٢٠١٤. وقد أوضح التقرير كيف أدت عقود من الإهمال والهجرة والإحباط من سوء الخدمات وضعًا كان فيه العداء الشعبي كبيرًا لدرجة أنه، لجميع المقاصد والأغراض، سقطت الموصل أمام المتمردين قبل عام ٢٠١٤ بوقت طويل.

وزادت المستوطنات العشوائية إلى حد كبير بعد عام ٢٠٠٣ بسبب نقص الأراضي الميسورة التكلفة المخصصة للإسكان، ونقص الخدمات والاستثمار في البنية التحتية، والفساد، وسوء الإدارة؛ بل أصبحت بعض هذه المستوطنات «مناطق حكم ذاتي» وحاضنات للتطرف والراديكالية. يصف تقرير حالة المدينة أيضًا التدهور الإضافي في الظروف المعيشية والخدمات في الموصل بعد احتلال داعش لها حيث استقرت عائلات جديدة في المدينة من سوريا وأجزاء أخرى من العراق. وبصرف النظر عن أدلة التدمير المستهدفة للمباني الدينية من قبل داعش، أشارت تقديرات التقرير إلى أن ما يصل إلى ٧٥٪ من المباني العامة في المدينة وقع ما بين تدمير أو نهب، مثل المديريات والجامعات والمستشفيات والمدارس ومباني المرافق العامة.

فلسطين:
رام الله. © ميديا كلينك

يوفر هيكل تقرير حالة المدينة أساسًا لما قبل الأزمة وبيانات من الوضع الحالي لفهم تأثير الأزمة مصحوبًا بأوصاف وتحليلات تفصيلية. كما تستعرض تقارير حالات المدن أداء اقتصاد المدينة وخدماتها، وتشخص القدرات وآليات التكيف وتحدد الأولويات الإنسانية أو التنموية، ولا توفر بيانات شاملة حول الموضوعات الفردية ولكنها تسعى إلى تقديم نظرة عامة متوازنة. وبهذه الطريقة، فإنها تتيح الفرصة لمجموعة من أصحاب المصلحة لتمثيل تشخيصهم للوضع في مدينتهم، وتوفر أساسًا للمناقشات المحلية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها وتساعد على جعل المعلومات والأصوات المحلية في متناول أصحاب المصلحة الخارجيين الذين يسعون إلى المساعدة في عملية الاستجابة الإنمائية.[٢٤٧]

تمثل تقارير حالات الأحياء منهجية موسعة لتقييمات الأحياء المحرومة التي تحتوي على بيانات مكانية أصلية متعددة القطاعات ومتعددة المجموعات يجري تحليلها في إطار قائم على المناطق. وفي لبنان، أعدت الإدارات المتخصصة لدى موئل الأمم المتحدة واليونيسيف ٢٨ تقرير عن حالات الأحياء.[٢٤٨] وقد شارك في المشروع شركاء آخرون، من البلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وطلاب الجامعات وغيرهم. والشكل ٢٠ يوضح منهجية إعداد تقارير حالة المدن الصادرة عن موئل الأمم المتحدة.

٢٤٧- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠b.

٢٤٨- موئل الأمم المتحدة واليونيسيف، ٢٠٢٠

الشكل ٢٠

التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

Source: UN-Habitat (Adapted)

تقدير الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية

يصعب على القادة وصناع القرار إجراء تقييم دقيق للموارد المطلوبة أو تحديد أوجه القصور في ظل غياب معلومات قابلة للقياس الكمي حول تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الخطة الحضرية الجديدة.

لذلك، بمجرد تحديد الفجوات في البنية التحتية المادية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى للسكان، تتمثل الخطوة التالية في تحديد الموارد المطلوبة لسد هذه الفجوات وبحلول أي وقت. والتقديرات العالمية لا تعود إلا بفائدة قليلة على الحكومات المحلية لإدارة الموارد.

أنواع تكاليف البنية التحتية

تقوم ممارسات تخطيط المدن النموذجية على مراعاة النمو السكاني، والتي تنشأ من خلال النمو الجوهري ومعدلات الوفيات، داخل المدينة والتكيف مع الهجرة المحلية المتوقعة من الريف إلى الحضر بمرور الوقت. وقد أظهر تغير المناخ والكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان في السنوات الأخيرة أنه حتى تحافظ المدن على جودة حياة قاطنيها، فإنها تحتاج إلى بناء القدرة على الصمود من خلال حساب المحفزات الجديدة للنمو السكاني مثل الصدمات غير المتوقعة؛ وجميع هذه الاعتبارات ضرورية لمعظم الدول في المنطقة العربية. وفي حين أن النمو السكاني الطبيعي والهجرة من الريف إلى الحضر هما السببان الرئيسيان للنمو الحضري في معظم المدن حول العالم وفي المنطقة العربية، فقد نمت العديد من المدن (وتراجعت) بمعدل متسارع، بسبب المناخ الإقليمي والهجرة الناجمة عن النزاعات. وستكون هذه التغيرات اعتبارًا مهمًا للمسؤولين عند توقّع تكاليف البنية التحتية المستقبلية ولا ينبغي إغفالها.

وكثيراً ما تقصر الاحتياجات التقديرية الحالية من الموارد تقييماتها على البُنى التحتية المادية. وبالنسبة لحساب التكاليف غير المباشرة، المتعلقة بقدرة المدينة على الحكم الذاتي من خلال إطار مؤسسي مناسب ومهنيين مدربين أمثال الاقتصاديين والمهندسين المعماريين والمخططين والمهندسين المدنيين، فسيكون ضروريًا أيضًا لضمان نماذج مستدامة للتنمية الحضرية والإدارة. لذلك، يجب تحديد الموارد على جبهتين مختلفتين:

١. التكاليف المباشرة أو تكاليف البنية التحتية المادية.

٢. التكاليف غير المباشرة أو البنية التحتية المؤسسية والتكاليف التشغيلية.

يمكن أن يكون نطاق المجالات الموضوعية التي تتطلب تقييمًا للتكاليف المباشرة كبيرًا، إلا أن هناك اتفاقًا واسعًا على أن قطاعات مثل الإسكان والنقل وإدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي والأماكن العامة كلها ذات أولوية.

وبين البلدان العربية، هناك مجموعة واسعة من احتياجات البُنى التحتية المادية. فعلى سبيل المثال، يبلغ انتشار الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية ذروته في بلدان الطبقة الجنوبية، حيث تضم المدن السودانية الكبرى ما يصل إلى ٢٠٪ من سكانها في هذه الأنواع من الأحياء والمناطق. وبالمثل، في حالة النقل، على سبيل المثال في نواكشوط (موريتانيا)، تحتاج المدينة التي يبلغ عدد سكانها ١,٦ مليون نسمة إلى استحداث نظام نقل عام رسمي بأسطول حافلات أساسي. وحتى اليوم توجد وسائل نقل عامة منظمة محدودة في موريتانيا ويجري توفير خدمات النقل من قبل مشغلين من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يلزم إنشاء محطات حافلات واضحة المعالم تكون آمنة وتتمتع بميزات إمكانية الوصول. وينبغي بناء نحو ٥٠ محطة من هذا القبيل بمساحة ٣٩ كيلومترًا مربعًا، لضمان أن تكون جميع الأسر على مسافة ٠,٥ كيلومتر سيرًا على الأقدام من وسائل النقل العام.

من ناحية أخرى، تحتاج دول الخليج العربية الغنية إلى عكس اتجاه تنميتها الحضرية المترامية الأطراف التي تتمحور حول السيارات والسعي بدلاً من ذلك إلى نماذج تنمية حضرية مدمجة وموجهة نحو النقل، الأمر الذي سيستتبع متطلبات بنية تحتية مادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، في دبي، هناك خيار النقل الجماعي كجزء من نظام المترو، ومع ذلك، فإن التغطية محدودة نوعًا ما. ولضمان استفادة الجميع من وسائل النقل، ستحتاج دبي إلى ٢٦٠٠ حافلة بواقع ١,٢ حافلة لكل ١٠٠٠ نسمة، وفقًا لمجموعة أدوات الحافلات الحضرية التابعة للبنك الدولي والمرفق الاستشاري للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص.[٢٤٩]

تحتاج المدن إلى الإنفاق على تكاليف التشغيل والصيانة لبنيتها التحتية وعلى إنشاء وتشغيل البنية التحتية المؤسسية المحلية أو "التكاليف غير المباشرة". وتعتبر التكاليف غير المباشرة ذات أهمية خاصة للمدن العربية، ذات القدرة المهنية المحدودة على مستوى المدينة. وتعد الجهات المتخصصة مثل دوائر تخطيط المدن ووزارات إدارة النقل وسلطات الموازنات والإدارة المالية، ذات أهمية بالغة لنجاح الحكم اللامركزي على المدى الطويل.

٢٤٩- البنك الدولي، ٢٠٠٧.

في دراسة حديثة أجرتها شركة الأبحاث "AidData"، من خلال التشاور مع مخططي المدن من البلدان النامية، تبين أن التكلفة السنوية التقريبية لمؤسسات التخطيط وإدارة الأراضي على مستوى البلديات تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار أمريكي لمدينة كبيرة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، و ٣,٥ مليون دولار أمريكي لمدينة متوسطة يبلغ عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ إلى ١ مليون نسمة، ومليون دولار أمريكي لمدينة صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة.[٢٥٠] ومع حدوث عمليات اللامركزية ونقل الطاقة في البلدان العربية، يجب حساب هذه التكاليف السنوية المتكررة عند تقييم الاحتياجات الإجمالية من الموارد.

تمويل إعادة الإعمار في بلدان الصراعات

شهدت المنطقة العربية اضطرابات مدنية وعسكرية كبيرة في العقود القليلة الماضية. فمنذ مؤتمر الموئل الثاني في عام ١٩٩٦، شهدت ٩ بلدان من ٢٢ بلد صراعًا واحدًا على الأقل، مما أدى إلى إضعاف سيادة القانون، وانخفاض القدرة التشغيلية، وانتشار الإسكان العشوائي، وزيادة معدلات الجريمة، وانخفاض مستوى السلامة.[٢٥١]

في ظل هذه الأجواء، تكون المخاطر المتوقعة للمستثمرين الأجانب مرتفعة إلى حد كبير. ويمكن للبلدان العربية اتخاذ خطوات للحد من هذه المستويات من المخاطر من خلال استحداث إطار عام يشمل ضمانات الاستثمار التي تحمي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصعيد المحلي. وتوجد بالفعل عدة آليات على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، توفر وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، وهي جزء من مجموعة البنك الدولي، التأمين ضد المخاطر السياسية لمستثمريها. ولدى الولايات المتحدة أيضًا شركة الاستثمار الخاص في الخارج للتخفيف من المخاطر التي يواجهها المستثمرون الأمريكيون في الخارج. وينبغي على البلدان العربية الاستفادة استفادة جيدة من الآليات القائمة وإنشاء المؤسسات والصناديق الخاصة بها لجذب المستثمرين الأجانب.

وتتمثل إحدى الآليات التي يمكن النظر فيها في الدعم السيادي للأقساط التي يدفعها مستثمرو القطاع الخاص للتأمين ضد المخاطر، والذي من شأنه أن يقلل من عبء تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة. ويمكن لمصارف التنمية الإقليمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تؤدي أدوارًا رئيسية في تحقيق هذه الأهداف، نظرًا لقدراتها المالية الحالية.

فالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مهيكلة حاليًا بطريقة تمنعها من الإقراض المباشر للمدن، ولكن العمل جار على إنشاء أطر حيثما أمكن ذلك، وجزء من هذا يتمثل في تقييم الجدارة الائتمانية للحكومات البلدية. وبينما تبني المدن قدرتها على الإدارة المالية من خلال الجهود المحلية ومن خلال تنفيذ الإصلاحات المالية والرقابية على أيدي الحكومات العليا، يمكن لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، دعم المدن في تقييم جدارتها الائتمانية من خلال عمليات وهمية تحدد مجالات التحسين. وبمجرد معالجة مجالات التحسين المهمة، يمكن وضع أطر تسمح للمدن باستخدام أدوات الديون الميسرة التي توفرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال الحكومات ذات السيادة أو دون السيادة.

في السودان حيث يدور الصراع، هناك خيارات محدودة لإعادة بناء البلاد وإعادة بناء البنية التحتية الكبيرة. ومع ذلك، وبمساعدة المنظمات الإنسانية الدولية والمساعدات الخارجية، بدأت البلاد في إعادة بناء مرافقها الصحية والعامة. وقد جرى بناء ٤٤ مرفقًا صحيًا و ٦ محاكم ريفية و ٥ مدارس في ٥٩ قرية في خمس ولايات في دارفور منذ يناير ٢٠٢٠.[٢٥٢] وهذا المشروع عبارة عن تعاون بين موئل الأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وحكومة اليابان، وحكومة قطر، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، وتعاون حكومة السودان.

٢٥٠-ستينبرغ وآخرون، ٢٠١٧.

٢٥١- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٤

٢٥٢- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٠c. missing in arabic

قيل إن اليمن يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ، إذ يحتاج نحو ٨٠٪ من السكان إلى المساعدات الإنسانية، ويعاني ١٤,٣ مليون شخص من أكثر الأوضاع سوءًا. من المتوقع أن تبلغ تكلفة برنامج اليمن لبناء المؤسسات والمرونة الاقتصادية ٦٩,٨ مليون يورو. وفقًا لتقارير البنك الدولي، اعتبارًا من عام ٢٠١٩، كان ٨١٪ من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر، وهذا ارتفاع كبير من ٣٣٪ في عام ٢٠١٤. والحكومات المحلية ضرورية لإعالة السكان لأن مؤسسة الحكومة المركزية تفتقر إلى القوة والوصول إلى العامة كما تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك بمفردها.[٢٥٣] من خلال ١٩٨ مبادرة، يُقال إنها تفيد ٦ ملايين يمني، كان للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن دور مهم في مساعدة اليمن، كما شرع البرنامج، بمساعدة موئل الأمم المتحدة، في بناء مساكن استفاد منها ٤٢٠٠٠ نسمة استفادة مباشرة.[٢٥٤]

تمويل إدارة مخاطر الكوارث في المنطقة العربية

لا يمكن الحد من مخاطر الكوارث إلا عندما تكون هناك بيئة وإطار ماليين مناسبين يدعمان العملية، لا سيما في البلدان التي تمر بأزمة اقتصادية وصراعات. وفي هذا السياق، تدعو خطة عمل أديس أبابا إلى التكيف مع تغير المناخ والكوارث من خلال تمويل التنمية، وتنويع آليات وأدوات التمويل، كما تعزز تطوير قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين نحو إدارة ومراقبة تمويل الحد من مخاطر الكوارث، وتدعم البرامج المحلية والشعبية التي تولد فرص العمل والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية الأساسية. ووفقاً للتقارير، طلبت جامعة البلدان العربية من الدول الأعضاء زيادة موازنة الحد من مخاطر الكوارث إلى ١٪ من الإنفاق العام السنوي ووضع تدابير أكثر تطوراً للحد من مخاطر الكوارث.

ويعمل جدول أعمال الإنسانية على تشجيع البلدان على زيادة الموارد المخصصة للحد من الكوارث من خلال زيادة الضرائب والكفاءة المالية والأموال الاحتياطية في حالات الطوارئ. وتنفق البلدان العربية أقل بكثير من المتوسط على تدابير الحد من مخاطر الكوارث (بمعدل ٠,٦٪ من موازنتها العامة السنوية) مقارنة بالدولة الأفضل أداءً، والتي تنفق نحو ٢,٤٪.

زادت المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان العربية من مناطق عالمية أخرى بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١١. وفي حين أن جزءًا كبيرًا من الأموال المخصصة للمساعدة الإنسانية يذهب إلى اللاجئين في اليمن والصومال وسوريا، يخصص جزءاً صغيراً فقط منها لتقييم المخاطر والحد منها بينما يخصص جزء كبير منه للتأهب والتعافي.

ضرورات سد الفجوات المالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة/الخطة الحضرية الجديدة

تتمثل الخطوة التالية في حشد الموارد الكافية لتنفيذ المشاريع، وذلك بمجرد تحديد الفجوات وحساب تكاليف تحقيق أهداف التنمية. إن كيفية حشد الموارد من قبل الحكومات المحلية هي مسألة ذاتية، تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل مثل الحيز المالية البلدي المتاح لمباشرة الاستثمارات الرأسمالية، والأطر القانونية التي تمكّن الحكومات المحلية من الدخول في عقود مالية مع مستثمرين من القطاع الخاص من خلال آليات الديون أو إعدادات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وطبيعة المشروع الممول.

ووفقًا لما ورد آنفًا، يحظى جزء كبير من موازنات البلديات الحالية في المنطقة العربية بدعم من تحويلات الحكومة المركزية. ويجري تمويل النفقات

٢٥٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠.

٢٥٤- المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢

المتكررة وتكاليف التشغيل من الموارد العادية مثل الضرائب والرسوم المحلية والإيرادات المشتركة والمنح الجماعية المتكررة والضرائب المخصصة مع الحاجة إلى دعم حكومي مركزي إضافي.[٢٥٥] أي أن الموازنات الرأسمالية في جزء كبير منها عبارة عن تحويلات من الحكومة المركزية. وكثيرا ما يحدث أيضًا أنه في كثير من البلدان العربية، لا يُميز بوضوح بين هذين النوعين من الموازنات والنفقات، وتتجه الاستثمارات الرأسمالية الطويلة الأجل إلى التأجيل من أجل إعطاء الأولوية للتدخلات القصيرة إلى المتوسطة الأجل التي تحقق عائدات أسرع.

إلى جانب الإيرادات المحلية والتحويلات الحكومية الدولية، تتلقى بلدان المنطقة العربية أيضا قدرًا كبيرا من المساعدات الأجنبية من خلال "المساعدة الإنمائية الرسمية" و "التدفقات الرسمية الأخرى". وباستثناء سجلات بلدان الحروب والصراعات مثل العراق والسودان واليمن ودول الخليج العربية الست ذات الدخل المرتفع، يتراوح النطاق بين نحو ١٪ ونحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ترتبط هذه الأموال عادةً بالبرامج الاجتماعية التي تستهدف الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل (غير البنية التحتية) مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وتعتمد بلدان الطبقة الجنوبية وكذلك البلدان المتضررة من الحروب والصراعات اعتمادًا كبيرًا على هذه المعونة الدولية للحفاظ على عملياتها اليومية.

زيادة وجود أطر قانونية قوية

لقد كافحت البلدان العربية التي لديها أطر قانونية ضعيفة في سبيل تمكين فرص تمويل التنمية، ومن ثم فإن لديها طائفة محدودة من آليات التمويل المتاحة لها، وقد أدى ذلك إلى الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي في المنطقة. وكان تباطؤ النمو الاقتصادي من أكثر ما يثير القلق، إذ أنه أثّر تأثيرًا سلبيًا في بيئة الأعمال التجارية ومحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن انعدام ثقة المستثمرين في النظام القانوني. وهذا يلقي بظلاله على الحاجة الملحة لتحسين النظم القانونية والإجرائية، والتي لديها القدرة على تحسين أداء مؤشرات التنمية لإنشاء اقتصاد أكثر تنافسية وزيادة الموارد البلدية. ويشكل عمل موئل الأمم المتحدة في العراق مثالاً على الكيفية التي يمكن بها لتحسين القدرات وتعزيز الأطر القانونية أن يزيد من تحصيل الإيرادات المحلية (انظر الإطار ٢٩).

إطار ٢٩: التحليل المالي المحلي في العراق

شرع موئل الأمم المتحدة منذ أوائل عام ٢٠٢٢ في محاولة لتعزيز تدفقات الإيرادات المحلية، في سياق برنامج التنمية المحلية الممول من أوروبا. وقد أشرك موئل الأمم المتحدة مسؤولي البلديات ومديريات المرافق في المدن الخمس وهي الموصل والفلوجة وبيجي وأربيل ودهوك في تقييم وتحليل تدفقات الإيرادات الحالية وممارسات تحصيل الرسوم باستخدام أداة التشخيص السريع لتحليل الإيرادات من المصدر الخاص، مع تسجيل أكثر من ٢٠٠ موظف فني في دورات تدريبية (Excel و ArcGIS و Oracle). وقد دارت مناقشات حول أوجه الخلل في الإطار القانوني الحالي والحوافز المحدودة لمديريات المرافق من أجل زيادة الإيرادات على المستويين المحلي والوطني. واستجابةً للأولويات الناشئة، في أوائل عام ٢٠٢٣، شرع الفريق المتخصص لدى موئل الأمم المتحدة في إدارة تجربة التعداد على مستوى المدينة وجهود المراجع الجغرافية الموجهة نحو تحسين كفاءة السلطات المحلية في تحصيل الرسوم من المستخدمين غير المسجلين وتأجير العقارات. كما قام الفريق بتدريب ونشر كتبة إدخال البيانات لنقل بيانات مستخدمي المياه من السجلات الورقية إلى قواعد البيانات الحاسوبية التي من شأنها أن تعمل على تحسين كفاءة إدارة البيانات، وفعالية عمليات إعداد الفواتير، ورصد تحصيل الرسوم والامتثال ليس فقط للمياه، بل أيضا لمياه الصرف الصحي وجمع القمامة والضرائب التجارية.

٢٥٥- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦b.

يحتاج المستثمرون والمقرضون من القطاع الخاص إلى أطر قانونية لتحسين ثقتهم وزيادة استعدادهم للاستثمار. غالبًا ما يكون تمويل المشاريع المحلية من خلال آليات الحكومة المركزية معقدًا، مما قد يدفع الممولين إلى البحث عن فرص في أماكن أخرى. من حيث الجوهر، هناك حاجة إلى لوائح وسياسات وهياكل حوكمة أفضل من شأنها حماية مصالح المستثمرين.

وينبغي للبلدان العربية أن تسعى إلى الحصول على الدعم من المؤسسات والمصارف الإنمائية لتجديد الأطر القائمة بحيث تعالج هذه المسائل على النحو المناسب. ورغم أن وجود أطر تعاقدية ملائمة، بما في ذلك الشفافية والإنفاذ وتسوية المنازعات، لا يتصل اتصالًا مباشرًا بآليات التمويل، فهو شرط مسبق لأي مشروع ينطوي على تمويل قائم على الديون الخاصة أو غير السيادية. ويمكن رؤية أمثلة لمثل هذه الأطر داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، حققت الإمارات العربية المتحدة نجاحًا كبيرًا في جذب المستثمرين من القطاع الخاص والدائنين لدعم تطوير البنية التحتية في مدنها من خلال توفير أطر قانونية كافية.

رفع القدرات للمشاريع الربحية

في معظم البلدان العربية، تكمن مشكلة تنفيذ المشاريع في ربحية المشاريع أو قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لتغطية تكاليف التصميم والبناء والتشغيل، وفي الوقت نفسه توفير عائد مالي بأسعار السوق للمستثمرين. وللتغلب على ذلك، يمكن تكييف الحلول التالية التي تقدمها المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف مع اختلاف الظروف الخاصة بكل بلد في المنطقة.

وقد نجحت مجموعة البنك الدولي في التخفيف من مشاكل التمويل من خلال القروض والمنح التساهلية. القروض الميسرة عبارة عن تمويل الديون الممنوحة بمستويات أقل من السوق أو بشروط أكثر مرونة للسداد أو الاستحقاق. تعمل وكالة التنمية الدولية بشكل وثيق إلى جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتقرض رأس مال الامتياز بأسعار فائدة صفرية أو منخفضة جدًا مع مدد استحقاق ٢٥-٤٠ عامًا، وفترة سماح ٥-١٠ سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر وكالة التنمية الدولية رأس مال المنح للبلدان ذات مستويات المديونية المرتفعة وكذلك التي تواجه صعوبات مالية. يمكن أن تكون هذه الأدوات ذات فائدة خاصة لبلدان الطبقة الجنوبية العربية، وبلدان الصراعات، وفي بعض الحالات بلدان المشرق والمغرب العربي. ولكن ينبغي أن يتم ذلك بدرجة عالية من الحذر بالإضافة إلى الدراسات المسبقة لتأمين سداد أقساط القروض والفوائد ورسوم الخدمة وتجنب التخلف عن السداد.

في أوروبا الشرقية، استطاع الاتحاد الأوروبي أن يجد حلا لهذه المشكلة بتمويل أجزاء أو جميع مراحل بناء المشروع. ويمكن إنشاء صناديق إقليمية مماثلة تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية أو مصرف التنمية الآسيوي أو مصرف التنمية الأفريقي. ويمكن للحكومات المركزية أن تعتمد نهجًا مماثلاً إزاء ضمانات الاستثمار التي يقدمها البنك الدولي، حيث يمكنها أن تضمن المشاريع البلدية لأنواع معينة من مخاطر الإيرادات إما عن طريق التعويض لتغطية الفرق أو عن طريق تمديد مدد العقود.

بناء القدرات المالية المحلية من خلال أطر الجدارة الائتمانية والتقييمات والاستثمار المستهدف

أظهرت التجارب أن بعض المدن العربية واجهت تحديات فيما يتعلق بالإدارة المالية، والتي يرجع الكثير منها إلى نقص القدرة المالية (انظر الإطار ٣٠). ولمعالجة هذا الأمر، يلزم الارتقاء بالقدرات المحلية من خلال التدريب والتطوير المتخصصين وإنشاء إدارات مالية خاضعة للمساءلة مع تحسين الرقابة على مستوى البلديات.

كما أن أنظمة تحصيل الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى ضعيفة وتستلزم مزيد من التعزيز. ومن شأن هذه الخطوات زيادة الجدارة الائتمانية للبلديات والسماح للمدن بالحصول على المزيد من رأس المال الخاص مع القدرة على السداد من خلال أدوات مختلفة، بما في ذلك السندات البلدية. يشمل جزء من هذه العملية أيضًا التشغيل الرقمي لسجلات الأراضي (أو إعداد خرائط مساحية رقمية) ونشر أنظمة إدارة معلومات الأراضي لتحسين توليد الإيرادات وفرص الإدارة المالية.

إطار ٣٠: التحليل المالي المحلي في سوريا

لقد تركت الأزمة طويلة الأمد سوريا عند مفترق طرق حاسم لتعزيز سلطتها وتحسين توفير الخدمات وتفعيل التعافي بعد انتهاء الصراع، حيث كان الاعتماد على الحكومة المركزية لتمويل التعافي غير قابل للتطبيق نظرًا لتراجع الإيرادات العامة بأكثر من ٧٠٪ من مستويات ما قبل الأزمة، مما تسبب في عجز في الميزانية يبلغ حوالي ١,٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

تمثل السلطات المحلية في سوريا مدخلًا حيويًا لمواجهة بعض هذه التحديات من خلال تحسين إيرادات المصادر الخاصة بها المنصوص عليها في القانونين ٢٠١١/١٠٧ و ٢٠٢١/٣٧ اللذين يمنحان وحدات الإدارة المحلية سلطة الاستفادة من سلسلة من تدفقات الإيرادات المحلية المهمة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى القدرات والضوابط والحوافز والجمود القانوني يحد من وصول وحدات الإدارة المحلية السورية إلى الحد الأقصى لإمكانات إيرادات المصادر الخاصة مما يحد من إيرادات المصادر الخاصة إلى حوالي ٢ دولار للفرد سنويًا، وهو أقل بكثير من المتوسط مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض. وبالتالي، تعتمد وحدات الإدارة المحلية السورية اعتمادًا كبيرًا على الحوالات المالية الحكومية الدولية التي توقفت إلى حد كبير نتيجة للأزمة. وسيتطلب ضمان الأداء الكافي لوحدات الإدارة المحلية بناء القدرات وكذلك تعزيز الحوافز الشاملة لاستخدام الموارد المفتوحة على نحو فعال من خلال أدوات السياسة العامة على المستوى الوطني. وبالتالي، هناك حاجة إلى مشاركة قوية مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين والدعوة في هذا الصدد.

الدعم الفني على مستوى البلديات

يتضح من استعراض كيفية تناول مختلف مدن الطبقتين الأولى والثانية لتصميم المشاريع وهيكلها وتنفيذها الحاجة إلى الدعم التقني من المؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية. وفيما يتعلق بموضوع تمويل رأس المال الخاص، في معظم المدن العربية التي خضعت للتقييم، فقد أظهرت الحكومات خبرة قليلة، إما أنها لم تستخدم نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلقًا أو كانت في طور نشر أول نماذج لها.

بينما بالنسبة للمدن الكبرى، حيث يمكن تنفيذ عدد أكبر من المشاريع، فمن المحتمل أن تحتاج إلى إنشاء وظائف محددة للمهنيين ذوي المهارات ذات الصلة. بالنسبة للمدن الصغيرة التي لديها حجم أقل من هذه المشاريع، قد يكون الحل الأمثل هو الاعتماد على وكالة حكومية وطنية تدعم المدن المتوسطة والصغيرة.

عندما تكون التشريعات والأطر الرقابية التي تحدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتدعمها ناشئة، يجري عادة تشغيل المشاريع واستدامتها على المستوى الوطني، على الرغم من أن نطاق العمل يقتصر على حدود البلديات. مثل هذه السياقات شائعة في البلدان العربية. وسيتعين مواصلة تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق لامركزية النموذج بنجاح والسماح باحتضان الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستقلاليتها على المستوى دون الوطني. بعبارة أخرى، بمجرد أن تتمتع المدن بأهلية مالية وقانونية كافية، يجب تمكينها من متابعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص مباشرة دون مشاركة الحكومة المركزية.

أطر التعاون الدولي: تعزيز نقل المعرفة والمهارات

لا يمكن التركيز بشكل كافٍ على قيمة التواصل مع العالم الخارجي والتعلم من نجاحات وإخفاقات قادة المدن في البلدان الأخرى داخل المنطقة العربية وخارجها. وفي سياق تنمية القدرات المحلية، حري بالبلدان العربية أيضًا إعطاء الأولوية لتعريف القادة المحليين بأقرانهم من خلال المشاركة النشطة في المنتديات الدولية وشبكات المدن.

يمكن إنشاء صناديق للتطوير المهني للتدريب وبناء القدرات، ويشمل ذلك موظفي حكومة المدينة والمسؤولين المنتخبين لحضور المشاركات الدولية وعمليات التدريب التي توفرها منظمات مثل البنك الدولي وموئل الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وشبكات المدن المختلفة. وبينما تقوم المدن رحلتها نحو الاستقلال المالي، يمكن أيضًا تخصيص أموال للسماح للمدن بالتكليف مباشرة بعمليات بناء القدرات والدعم الفني من المنظمات الفنية المعنية بأنشطة التدريب مثل وضع الموازنات أو أنظمة المعلومات الجغرافية أو وضع الخطة الرئيسية.

البنية التحتية للتمويل: طريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تناول هذا الفصل كيفية المعالجة الشاملة للبنية التحتية التمويلية ومشاكل التنمية الحضرية المعقدة من خلال تحديد الأولويات والأهداف المحلية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ووكالات الأمم المتحدة. يجب على حكومات المدن بعد ذلك، ترجمة ذلك إلى مقاييس كمية وتحديد الثغرات والتكاليف المقدرة لتحقيق الأهداف، وأخيراً، يجب أن تهيئ بيئة مواتية للاستثمار، بما في ذلك تحديد الأدوات الأنسب للغرض.

الاستنتاجات وأبرز النقاط

- **تتبع نجاح أهداف التنمية المستدامة كمؤشر للتنمية الحضرية:** ويمكن أن يكون تقييم أهداف التنمية المستدامة أداة رصد للتنمية الحضرية. وقد أصبحت أهمية توفر البيانات على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك المناطق الحضرية، والتركيبة السكانية المختلفة (أي العمر والجنس وحالة الهجرة، وما إلى ذلك) تكون مقبولة الآن على نطاق واسع. ولقد كان نجاح البلدان والمدن العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة /الخطة الحضرية الجديدة محدودًا حتى الآن، مع استثناءات نادرة بشأن أهداف محددة مثل الحد من الفقر. وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم، فإن الرصد المستمر للجهود الرامية إلى وضع استراتيجية إنمائية أكثر شمولا يمثل في حد ذاته فائدة وسيساعد المدن في المنطقة على وضع استراتيجيات حضرية متسقة مع البيانات.

- **صنع القرار القائم على التجربة:** إن استخدام الأساليب والأدوات التي تساعد صانعي القرار على البت في أولويات المشاريع أمر أساسي كخطوة أولى لتحديد التكاليف اللازمة ومصادر التمويل. وللقيام بذلك، يجب إجراء تقييم واقعي للأصول القائمة - وهي مهمة كانت محدودة تاريخيًا بسبب سوء عملية حفظ السجلات وضعف الإرادة السياسية.

• **التمويل الذاتي والإبداعي:**
وأخيرا، يجب على الحكومات المحلية أن تحدد سبل تمويل المشاريع التي تختارها وأن تعمل على تنفيذها. من منظور تاريخي، لم يكن من الممكن الاعتماد بشكل كامل على التوزيع الموضوعي والمناسب للتمويل من المستوى الوطني إلى مستوى المدينة. لذلك، من الأهمية بمكان أن تستكشف المدن العربية بدائل الإيرادات من المصادر الخاصة وأن تصبح أقل اعتمادًا على أموال الدولة. وهذا يشمل:

١. تحديد جوانب محافظ المشاريع المختلفة التي ستحتاج إلى أموال عامة دعمًا للتنفيذ.

٢. تحديد المجالات التي يمكن فيها إسناد التنفيذ والتشغيل والإدارة (أو أي مزيج بينها) جزئيًا أو كليًا إلى القطاع الخاص.
٣. استكشاف الفرص المتاحة لآليات تمويل غير نمطية أخرى، مثل التمويل الإسلامي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، واسترداد القيمة الزائدة للأراضي، وما إلى ذلك، للمساهمة في تلبية الاحتياجات الإجمالية من الموارد.

من الأهمية بمكان ملاحظة أن هناك تحديات كبيرة في مجال السياسات ومسائل تتعلق بالإنصاف تثار في مجال الاستعانة بمصادر خارجية في البُنى التحتية العامة. ومن المهم أيضًا النظر في وضع إطار لضمان توزيع الضروريات على أساس احتياجات المواطنين وليس على أساس مصالح الشركات.

سوريا:
سوريا. © موئل الأمم المتحدة

الفصل السادس

تعزيز الأطر المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية

مقدمة: التمويل المحلي في المدن العربية

لا يزال توفير رأس المال المطلوب لدفع عجلة تنمية المدن العربية يمثل تحديًا. الأطر المالية الوطنية التي تخلق بيئة مواتية للحكومات البلدية من خلال حوكمة قوية متعددة الأطراف هي المفتاح لتمكين المدن من إطلاق العنان لرأس المال المطلوب. يدعم هذا الفصل فكرة أن اللامركزية الفعالة وحلول التمويل الإبداعية يمكن أن تطلق رأس المال اللازم لخلق بيئة تمكينية للوفاء بالالتزامات الوطنية تجاه أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. هذا الفصل يتناول أطر وآليات التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفصول السابقة، وذلك من خلال العمل بناءً على مرجعية أساسية لتحسين الاستقلالية المالية للحكومات المحلية.

لقد ركزت بلدان عديدة في المنطقة العربية تاريخيًا على أنشطة القطاع الاستخراجي والقطاع الأولي لتحقيق حصة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، لم يكن تركيز السياسة العامة على التوسّع الحضري، الذي يعتمد على السعي لتحقيق التحول الهيكلي نحو قطاعي التصنيع والخدمات. كانت الزراعة قطاعًا متدهورًا في جميع الاقتصادات العربية، وتمثل القطاعات الصناعية والخدمية الحضرية الآن نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال الخدمات أكبر مساهم في الاقتصاد في منطقتي المغرب العربي (٥٠٪) والمشرق (٦٠٪)، بينما يوجد الجزء الأكبر من العمالة الحضرية في دول الخليج العربية الست في قطاع الخدمات. هذا التحول البطيء مؤشر واضح على حقيقة أن البلدان في المنطقة بحاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للاستفادة من التوسّع الحضري والفرص التي يوفرها.[٢٥٦]

فلسطين:
غزة. © ميديا كلينك

٢٥٦- البنك الدولي، ٢٠١٥b.

تسمح المدن للعمالة الماهرة بالعيش والعمل على مقربة وجمع الأفكار للابتكار، بل إنها تعزز المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى السعي لتحقيق التميز وزيادة الإنتاجية، مع كون المنتج الثانوي يمثل النمو الاقتصادي والعمالة. وهذه الاقتصادات الحضرية الصغيرة المكتفية ذاتيًا، رغم وجودها، لا تحقق الأداء الأمثل في العالم العربي. وفقًا لما ورد في الفصل الثالث، فإن الاستثمار المستدام في البنية التحتية المادية وكذلك التنمية البشرية - من خلال إنشاء مدارس ومؤسسات التعليم العالي ومرافق الرعاية الصحية وأماكن التجمعات العامة الشاملة والمتاحة للجميع - ضروري لتحسين جودة الحياة بشكل عام في المدن العربية.

الحوكمة متعددة الأطراف باعتبارها عنصرًا رئيسيًا للتمويل الحضري

يتطلب إطار التمويل المستدام لدعم التوسع الحضري تنويعًا اقتصاديًا مبتدئًا من خلال الاستثمارات الاستراتيجية والمتزامنة في رأس المال البشري والبنية التحتية. تحتاج هذه الأطر أيضًا إلى الاعتراف بالمزايا التنافسية المتنوعة التي توفرها المدن المختلفة داخل بلد ما وإلى تعزيز هذه التخصصات. على سبيل المثال، تتمتع المدن الساحلية بميزة التطور إلى مراكز تجارية وإنشاء مؤسسات تضيف قيمة إلى سلسلة قيمة الشحن، في حين توفر المدن القريبة من رواسب الموارد الطبيعية فرصًا لتطوير المشاريع المرتبطة بالقطاع الاستخراجي للإنتاجية الاقتصادية. إن استثمارات دبي وأبو ظبي الاستراتيجية في تطوير مطاراتهما كمراكز عبور عالمية المستوى من أجل الاستفادة من موقعهما المركزي لجميع الرحلات الأوروبية الآسيوية، توفر مثالًا على دور المدن في تعزيز مزاياها التنافسية.

ومع ذلك، من أجل تسخير تنوع الفرص التي توفرها المدن في مختلف المواقع، تحتاج البلديات إلى الحصول على الحق في الحكم الذاتي، إذ يجب أن يُنظر إليها على أنها جزء من نظام أكبر للمدن داخل نفس البلد والمنطقة، حيث يحصل جميع المواطنين على حصة عادلة من الخدمات، والحصول على فرص اقتصادية كافية، وحرية اختيار مكان العيش من أجل تعظيم إمكاناتهم الفردية.

وفي حين تميل البلدان العربية إلى أن تعكس نقلًا محدودًا للسلطات المالية والإدارية، فقد اعترفت الحكومات في السنوات الأخيرة عدة مرات بالقيمة المقترحة للتنسيق مع السلطات المحلية. فعلى سبيل المثال، نقلت المملكة العربية السعودية مسؤوليات الصحة العامة وإدارة الأماكن العامة وإصدار تصاريح البناء إلى المحليات والتي تشمل تحصيل أي رسوم خدمة.[٢٥٧] وفي عام ٢٠٢٢، قررت فلسطين تجربة اللامركزية في الضرائب العقارية في أربع مدن ومجتمعات رئيسية في الضفة الغربية.

وإلى جانب الضرائب العقارية، تستفيد عدة مدن في جميع أنحاء العالم من أصولها المحلية لإيجاد الإيرادات وتمويل احتياجاتها الاستثمارية. ففي القاهرة مثلًا، جمع المزاد على ٣١٠٠ هكتار من الأراضي الصحراوية لمدينة جديدة ٣,١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ - وهو مبلغ يزيد ١١٧ مرة عن إجمالي تحصيل الضرائب العقارية الحضرية في مصر ونحو عُشر حجم إيرادات الحكومة الوطنية - لتمويل البنية التحتية الداخلية وبناء طريق سريع يربط الطريق الدائري في القاهرة.[٢٥٨]

٢٥٧-موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦b.

٢٥٨- تقرير مدن العالم، ٢٠٢٢b.

لقد شهدت المنطقة العديد من البلدان التي تتخذ مبادرات لتحقيق اللامركزية ونقل المزيد من السلطة إلى المستويات المحلية بمستويات متفاوتة من النجاح. على سبيل المثال، اعتمد العراق نظامًا اتحاديًا للحوكمة منذ عام ٢٠٠٣ حيث تُمنح المحافظات والسلطات المحلية مزيدًا من الاستقلالية في قرارات التنمية والخيارات المالية [٢٥٩]، على الرغم من أن جهود اللامركزية اقتصرت على عدد قليل من القطاعات بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والقدرة على التنفيذ. وقد أحرزت المغرب وتونس والأردن تقدمًا في اللامركزية السياسية من خلال إجراء انتخابات على الصعيد المحلي. وفي عام ٢٠١٥، انتخب المواطنون المغاربة بشكل مباشر، ولأول مرة، ممثليهم المحليين والإقليميين، وفي عام ٢٠١٨، أجرت تونس أول انتخابات محلية منذ الاحتجاجات. وفي عام ٢٠١٦، تم تنظيم حلقات عمل لوضع الموازنة التشاركية على الصعيد المحلي في العديد من الأحياء في مدينة تونس. وفي عام ٢٠١٧، جرى انتخاب المجالس البلدية والمحلية في الأردن، إلى جانب انتخابات مجالس المحافظات التي تأسست بموجب قانون اللامركزية الجديد في عام ٢٠١٤ (الأول من نوعه).

في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، شرعت الحكومة السعودية في مبادرة اللامركزية التي جرى من خلالها إنشاء هياكل المجالس البلدية، ومن بين ١٢١٢ عضواً شاركوا في الانتخابات البلدية، تم انتخاب نحو نصف المجالس (٥٠٦).[٢٦٠] وتلت ذلك جولة أخرى في عام ٢٠١٥، وفيها تمكنت النساء السعوديات من التصويت والترشح للمناصب الانتخابية، حيث حصلن على ٢٠ من أصل نحو ٢٠٠٠ منصب محلي. ووفقاً لتقارير موئل الأمم المتحدة، "على الرغم من أن دور الإدارات المحلية قد توسع بطريقة أو بأخرى في الآونة الأخيرة (لا سيما في إعداد خطط التقسيمات الفرعية، ولوائح تقسيم المناطق، وإصدار تصاريح البناء)، فلا تزال الحكومة الوطنية تحتفظ بسيطرة كبيرة على الإدارات المحلية، ولا سيما في مجال تمويل البلديات".[٢٦١]

وفي سياق البلدان التي تشهد صراعات مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق، ظهرت طرائق حوكمة فعلية بديلة لسد الفجوة التي تسببها الدولة.[٢٦٢] بالنسبة للجزء الأكبر، فإنهم يتشاركون السيطرة إلى حد كبير مع الحكومة، بينما في بعض المناطق، تتمتع الجهات الفاعلة غير الحكومية بالسيطرة الكاملة على الحياة اليومية للمواطنين في المناطق الخاضعة للسيطرة. وهذا يشمل - على سبيل المثال - إصدار داعش تصاريح البناء وجمع الرسوم في الموصل بالعراق.

إلا أنه لا تزال هناك تحديات مع اقتران نقل السلطة الإدارية وتعبئة الموارد لتلبية احتياجات البلديات قائمة، ولا تزال معظم المدن التي أصبحت الآن كيانات إدارية معترف بها قانونًا تعتمد على الحوالات المالية من الحكومات العليا لتتمكن من تحقيق التوازن في موازناتها السنوية. لا يزال تحقيق الإيرادات منخفضًا من جراء عدم كفاء العمليات المالية، وغياب تقسيمات واضحة للسلطة، وعدم كفاية سلطات الإنفاذ داخل اختصاص البلدية، وتقادم الأطر القانونية، وتدني قدرة الإدارة المالية بوجه عام للحكومات المحلية.

تعمل معظم البلدان مع القطاع الخاص على المستوى الوطني. لذلك، فإن طبيعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تظهر في العالم العربي هي طبيعة المشاريع الضخمة الكبيرة التي تلقت بلايين الدولارات من التمويل السيادي. ولا تزال إمكانات التعامل مع القطاع الخاص على الصعيد المحلي غير معروفة وغير مستكشفة إلى حد كبير. وفي معظم الحالات، أنشأت وزارات المالية على المستوى الوطني خلايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تمثل مراكز التنسيق للشراكات. ومن بين هذه الأمثلة المملكة العربية السعودية ومصر وقطر. وفي تونس، مكتب رئيس الوزراء هو السلطة النهائية لجميع القرارات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بينما تعمل وزارة المالية على معالجة جميع القضايا المتعلقة بالمشتريات والتوريدات. وفي اليمن، يقع مقر وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة التخطيط.

٢٥٩- جمهورية العراق، ٢٠١٤.

٢٦٠- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨b.

٢٦١- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨b.

٢٦٢- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦-٢٠١٧.

فلسطين:
مرج بن عامر. © ميديا كلينك

ويشكل الفساد على مستوى البلديات أيضًا مصدر قلق في بعض بلدان المنطقة العربية، والذي يأتي عادة في شكل أصول عامة تباع للمؤسسات الخاصة بأقل من أسعار السوق.[٢٦٣] وهذا هو أحد أدلة عدم كفاية المحاسبة للأصول العامة وسوء عمليات تثمين الأصول والممتلكات. وتنطوي أوجه القصور هذه ضمنًا على تدني قدرات الإدارة المالية على الصعيد المحلي، فضلًا عن انخفاض مستويات الشفافية والمساءلة.

بالإضافة إلى القضايا الجوهرية، تُظهر الحكومات العربية أيضًا مستوٍ متدنٍ في المشاركة والتمثيل داخل الشبكات الدولية المصممة لنقل المعرفة والمهارات في مجال الحوكمة. وفي حين تشارك البلدان النامية الأخرى بنشاط على الجبهة العالمية مع نظيراتها، لا يزال ممثلون عن المدن العربية والحكومات دون الوطنية غائبين عن المشهد.

على سبيل المثال، تشير منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية إلى أن المنطقة العربية هي المنطقة الأقل تمثيلاً في شبكتها الكبيرة من الحكومات المحلية والمدن. وهناك شبكات أخرى من قادة المدن، مثل عهد رؤساء البلديات، لديها أيضًا عدد قليل من المدن المغربية والفلسطينية واللبنانية كأعضاء رسميين ومشاركين.

تحديات اللامركزية

يمكن أن تؤدي اللامركزية دورًا رئيسياً في تحسين الحوكمة متعددة الأطراف في المدن العربية. وفي أبسط معاني اللامركزية، يمكن تنظيم اللامركزية في فئتين: لامركزية المسؤوليات واللامركزية المالية. الفئة الأولى تتعلق باللامركزية في مسؤوليات صنع القرار، والتي تشير إلى السلطات الإدارية والسياسية الممنوحة للطبقات الدنيا من الحكومة لاتخاذ القرارات وإدارتها.

٢٦٣- منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٨

بينما تتعلق الفئة الثانية بمنح السلطة المالية للطبقات الدنيا من الحكومة لتوليد مصادر الإيرادات الخاصة بها والحصول على القروض. إلا أن هذه الأشكال من اللامركزية ليست دائمًا مباشرة ويمكن أن تأتي مصحوبة بتحديات وصعوبات.

فصل السياسة عن التنمية

ومع تطبيق اللامركزية في البلدان، لا بد أن تنشأ اختلافات في القيمة بين القادة على مستويات مختلفة من الحكومة أو الجهات الحكومية أو كليهما معًا. لذلك، من الأهمية بمكان الإقرار بأن احتياجات الناس تحل محل المصالح الذاتية لقادتهم. يعد فصل السياسة عن الإدارة عنصرًا رئيسيًا في السعي لتحقيق التنمية المستدامة التي لا تترك أحدًا خلف الركب. الاقتصادات الناشئة التي تسير على الطريق الصحيح للوفاء بالتزاماتها على خططها العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ والبرنامج الحضري الجديد وغيرها، تفعل ذلك لأن لديها أطر حوكمة تخلق هذا الفصل وتحول دون المصالح السياسية والتأثير في سياسة التنمية.

تعتمد معظم البلدان في المنطقة العربية على هياكل حوكمة تحتفظ بالسلطة على المستوى الوطني. وإذا كان لا بد من متابعة إصلاحات اللامركزية، فحري بالبلدان أن تضع في اعتبارها غرس هذا الفصل بين القيم في الجيل المقبل من أطر الحوكمة. ويتيح التعلم من التجارب الخارجية وأفضل الممارسات فرصًا للحكومات العربية لإنشاء نظم إدارية جديدة تعزز حلقات حميدة من تمويل البُنى التحتية والنمو الاقتصادي والإيرادات بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويسهم في الرخاء المشترك بين مواطنيها.

الجدارة الائتمانية

تتجه المدن في المنطقة العربية إلى حيازة أدوات محدودة لتوليد الإيرادات، مما يجعل تحقيق الاستقلالية أمرًا صعبًا عند تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية. وكما ذكرنا سابقًا، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المدن العربية عند البحث عن تمويل من المؤسسات النقدية في الافتقار إلى الجدارة الائتمانية. وفي هذا السياق، يحاول البنك الدولي المساعدة من خلال مبادرة الجدارة الائتمانية للمدن. ويمكن لممثلي الحكومات البلدية من خلال هذه المبادرة إجراء تقييم ذاتي للجدارة الائتمانية لمدينتهم، بالإضافة إلى مشاركة الموارد وحضور حلقات العمل حول التخطيط المالي والحوكمة الأقوى. يعيب على البيانات المحددة عن الجدارة الائتمانية في المنطقة العربية ندرتها، غير أن الاتجاهات العالمية تشير إلى أن أقل من ٤٪ من أكبر ٥٠٠ مدينة في البلدان النامية تتمتع بالجدارة الائتمانية في الأسواق الدولية وأقل من ٢٠٪ في أسواقها المحلية.[٢٦٤]

السُبل والأطر العامة لسد الفجوة المالية في تمويل البنية التحتية

وضع مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية مجموعة من الأدوات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وساهم في إنشاء إطار جديد للتنمية المستدامة، مع التركيز على الحوكمة، والمسؤوليات للجميع، وأهمية العمل المحلي، والسياسات الجيدة، ودور القطاع الخاص. في حين يواجه كل بلد تحدياته الخاصة التي يحركها السياق فيما يتعلق باللامركزية وتفويض المسؤوليات المالية، فإن معالجة الحواجز التصاعدية والتنازلية التي تحول الحكومات البلدية وحشد التمويل المطلوب، يمكن أن تحفز الاستثمارات لجذب العمل المناخي والتنموي للمدن والمواطنين في المنطقة العربية. وهذا القسم يتعرض لمجموعة الخيارات المتاحة لتمويل التنمية المحلية في المنطقة العربية.

٢٦٤- البنك الدولي، ٢٠٢٢b.

تحسين الطرق التقليدية

الإيرادات العامة

تعتمد البلديات والحكومات المحلية في المنطقة العربية على مصادر الإيرادات التقليدية لتمويل البنية التحتية. وتتمثل تلك المصادر التقليدية لتمويل المدن في الضرائب ورسوم الاستخدام والحوالات المالية الحكومية المركزية. وهناك حاجة إلى مزيج من عدة أنواع متزامنة من الضرائب لتحقيق نظام ضريبي فعال. ويبدو أن الضرائب العقارية هي القاعدة الأكثر استقرارًا لتوليد الإيرادات المحلية لما تتميز به من أربع سمات: أولاً، تعتبر الضرائب العقارية ضريبة واضحة إلى حد ما عند مقارنتها بالضرائب الأخرى مثل ضرائب الإيرادات. ثانيًا، لا تزداد تلقائيًا مع قيمة العقار، ويؤدي عدم المرونة تلك إلى زيادة المساءلة بين دافعي الضرائب. ثالثًا، ترتبط تاريخيًا بالاقتصاد المحلي ونادرًا تحددها السلطة المركزية، مما يضمن قدرًا أكبر من الاستقلال المحلي. وأخيرًا، تعتبر أيضًا ضريبة "عادلة"، من حيث أنها تفضل الأسُر على العقارات التجارية والصناعية.

لا تُستخدم ضرائب الدخل الشخصي بنفس القدر الذي تُستخدم به الضرائب العقارية في البلديات العربية. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لا تزال تشكل مصدرًا قيمًا للإيرادات في بعض البلدان. ومع ذلك، يجري توجيه هذه الإيرادات حاليًا من خلال الحكومات المركزية. ويتمثل سبب قلة استخدام هذا النوع الضريبي هو الصعوبات والتكاليف المرتبطة بتنفيذه. ومع ذلك، مع زيادة اللامركزية في العالم النامي، وحاجة البلديات إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، مثل مواجهة الجريمة والفقر وتعزيز التعليم على الصعيد المحلي، قد يكون مصدر الإيرادات هذا منطقيًا مع زيادة القدرات المحلية في الإدارة المالية. والاحتياجات الاجتماعية الممولة من ضرائب الدخل عبارة عن نظام تمويل من جانب أولئك الذين يستطيعون الدفع.

وهناك ضرائب الاستهلاك، التي تعد مصدرًا آخر لإيرادات الحكومات المحلية، وتشمل ضرائب القيمة المضافة وضرائب البيع بالتجزئة. هذا النوع من الضرائب يوفر مصدرًا للإيرادات ينمو مع اقتصاد المدينة ويمنح الحكومات المحلية مزيدًا من الحرية في تحديد هيكلها الضريبي. وهناك العديد من الخدمات والمرافق العامة التي تفرض رسومًا على المستخدم مقابل استخدامها، والتي تتخذ بوجه هام شكل رسوم الخدمة ورسوم مقابل منافع محددة. ويتمثل الانتقاد الرئيس لمصدر الإيرادات في نظام التسعير؛ فمن الصعب تسعير بعض الخدمات العامة.

تختلف ضرائب المنافع عن رسوم الخدمة لأنها لا تنشأ عن توفير أو بيع سلعة أو خدمة معينة لفرد خاص محدد. وبدلاً من ذلك، تكون هذه الضرائب مساهمات إلزامية في الإيرادات المحلية، ولا تزال مرتبطة بطريقة ما بالمنافع التي يتحصل عليها دافع الضرائب. على عكس ضرائب المنافع العامة، مثل ضرائب الوقود المفروضة على جميع مستخدمي الطرق أو الضرائب المحلية العامة التي يُنظر إليها على أنها سعر مدفوع مقابل سلع جماعية محلية، تتعلق ضرائب المنافع بتلك المنافع المحددة التي يحصل عليها كل دافع ضرائب على حدة. من بين هذه الرسوم رسوم استخدام الخدمات والتقييمات الخاصة لضريبة العقارات لدفع تكاليف الأرصفة أو إضاءة الشوارع.

تشهد رسوم المستخدم والضرائب، سواء المنافع أو الاستهلاك، معدلات تحصيل متدنية جدًا في البلدان العربية. وقد خلصت دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي وموئل الأمم المتحدة أنه في حالة بلدان ما بعد الصراع، يتفاقم التحدي المتمثل في انخفاض معدلات تحصيل الإيرادات نتيجة انخفاض معدلات تحصيل الضرائب بالإضافة إلى قضايا مثل خسارة الممتلكات وسجلات ملكية الأراضي خلال أوقات الصراع.[٢٦٥]

٢٦٥- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨ج.

تعد التحويلات الواردة من المستويات العليا للحكومات هي المصدر التقليدي الرئيسي الثالث للإيرادات المحلية. ويمكن تقسيم هذه التحويلات إلى فئتين رئيسيتين: التحويلات المشروطة والتحويلات غير المشروطة. ويجب إنفاق التحويلات المشروطة على مجالات أو مشاريع محددة، مثل الطرق أو التعليم. أما التحويلات غير المشروطة، فتأتي بلا قيود ويمكن تخصيصها لأي سلعة أو خدمة عامة أو لخفض الضرائب المحلية. وفي هذا السياق، يمكن تبرير التحويلات بأربع طرق:

- **الاختلال المالي الرأسي:** يحدث عندما لا يكون لدى البلديات موارد كافية (ضرائب أو رسوم استخدام) لتغطية نفقاتها، ويمكن سد هذه الفجوة من خلال تحويل غير مشروط من الحكومة المركزية.

- **الاختلال المالي الأفقي:** تحدث هذه الفجوة المالية عندما تختلف الموارد على مستويات محلية مختلفة. لا تستطيع بعض البلديات توفير الخدمات بمعدل ضريبي مقبول متى كانت القاعدة الضريبية صغيرة للغاية، أو تكون تكلفة توفير بعض الخدمات مرتفعة جدًا أو عندما تكون الحاجة إلى خدمة معينة أكبر مقارنة بالبلديات الأخرى. والفجوة الضريبية الأفقية تشير إلى اختلافات في الاحتياجات والموارد عبر مختلف المدن. ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال تدابير الموازنة المالية الأفقية التي تتسم بالشفافية وتجعل البلديات خاضعة للمساءلة.

- **عوامل خارجية:** يمكن أن يكون لتوفير بعض الخدمات عوامل خارجية إيجابية خارج حدود بلدية واحدة ومن ثم يمكن تبريرها.

- **عوامل سياسية:** يمكن أن تكون المنح الواردة من المستويات العليا للحكومات حافزًا لتوفير الحد الأدنى من مستوى مقبول من الخدمات.

تحسين توليد الإيرادات العامة وتحصيلها: كيف تعمل الحكومات المحلية على زيادة الإيرادات؟

يعتمد الحوار حول تحسين الإيرادات العامة على افتراض أن السلطة لتوليد الإيرادات مثل الضرائب العقارية والضرائب المحلية الأخرى ورسوم الخدمات قد نُقلت إلى حكومة المدينة. يجب وضع إصلاحات تشريعية واضحة تحدد تقسيم السلطات المالية (الضريبية) بين الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية. عادةً ما تحقق الحكومات المحلية إيرادات من خلال فرض الضريبة العقارية والضرائب الأخرى مثل ضريبة المبيعات المحلية. وفي بعض الحالات التي تتمتع فيها المدن بقدرة عالية على الإدارة المالية بالإضافة إلى الحق القانوني، فإنها يمكنها أيضًا فرض ضريبة على الدخل الشخصي. وتشمل مصادر الإيرادات الأخرى للمدن رسوم الخدمات من خلال الفواتير الشهرية لتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، وتوفير الخدمات القانونية الأخرى والتصاريح مثل تسجيل عقود الزواج والوفيات والحيوانات الأليفة والعقوبات على الانتهاكات المدنية المختلفة.

تعني اللامركزية في بعض البلدان العربية أن المدن تتحمل مسؤوليات أكبر في توفير الخدمات لسكان المدن مثل المياه والصرف الصحي والنقل، والتفويض المالي لسلطة الضرائب، وفي بعض الحالات القدرة على فرض رسوم الخدمات مثل فواتير المياه والكهرباء؛ الأمر الذي أدى إلى اعتماد ملحوظ على التحويلات من المستويات الحكومية الأخرى للموارد اللازمة. يجب أن يكون الإطار القانوني لتوليد الإيرادات المحلية مصحوبًا بمسؤوليات متزايدة. فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر دولة في دول الخليج العربية الست وتحتوي على ١٧ مدينة يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة والعديد من المدن المتوسطة الحجم، يعد هذا التحول والإصلاح ضروريين للغاية لوضع ومتابعة خطط التنمية المحلية حيث تنقل البلاد المزيد من المسؤوليات إلى مدنها.

إطار ٣١: وضع الأردن بشأن مخالفات المرور

يعمل البنك الدولي مع حكومة الأردن لتحديد الفرص المتاحة في الإطار الحالي للحوكمة لتحسين تحصيل الإيرادات في عمان. وقد وجد البنك الدولي في دراستهم أن هناك عددًا كبيرًا جدًا من الجهات الفاعلة في إدارة غرامات المرور. بينما توفر أمانة عمان الكبرى خدمة إنفاذ قوانين المرور ولديها البنية التحتية اللازمة مثل كاميرات المرور وأجهزة كشف السرعة التي تستخدم لكشف المخالفين، يعمل ضباط شرطة المرور لصالح الحكومة الوطنية. كما أنه من غير الواضح من هو المفوّض بإلغاء الغرامات - ما إذا كانت المحاكم هي صاحبة القرار أو موظف في نظام إدارة المخالفات المرورية. فالمحاكم هي جهة فاعلة أخرى تضيف المزيد من التعقيد إلى النظام الحالي.

وفي الحالات التي تكون فيها البلدان قد فوضت سلطة تحصيل الضرائب المحلية، لا تزال معدلات التحصيل منخفضة جدا في المنطقة. ويمكن أن تعزى هذه المسألة إلى اختناقين رئيسيين هما: '١' عدم كفاية البُنى التحتية لدعم إعداد الفواتير؛ و '٢' المسائل المتعلقة بالإنفاذ وتحصيل المستحقات من المدينين.

كما هو الحال في محاسبة الأصول العامة، لمعالجة العقبة الأولى، يجب تنفيذ استثمارات أولية كافية في البنية التحتية مثل تطوير سجلات ملكية العقارات أو التشغيل الرقمي للسجلات الورقية وعدادات استخدام الخدمة وآليات إعداد فواتير العملاء. وفي حالة الضريبة العقارية، يجب أيضًا إنشاء أنظمة تثمين دورية لقيمة العقار لاستخدام بيانات المعاملات لتقدير القيمة السوقية للأصول العقارية الخاصة. هذه العقبة الأولى هي حل أسهل نسبيًا ويمكن التغلب عليها من خلال الدعم الفني من الجهات الفاعلة الخارجية أو الموردين من القطاع الخاص. وقد تكون العقبة الثانية أكثر صعوبة إلى حد ما، لأنها تتطلب مراجعة وإصلاح الإطار القضائي لتمكين المدن من فرض إجراءات عقابية على المدينين المتأخرين عن السداد من خلال دعاوى قضائية مستعجلة.

يمكن أن يستغرق خلق بيئة أفضل للمدن للتعامل مع تأخر المدينين وقتًا طويلاً. فأثناء إعادة النظر في الإطار، يمكن للمدن اتباع حلول سهلة نسبيًا يمكن أن تساعد في الحصول على جزء من الإيرادات. ومن الأمثلة التوضيحية حالة عمل البنك الدولي مع أمانة عمان الكبرى على تنفيذ حلول الحوكمة الإلكترونية لزيادة تحصيل الضرائب العقارية. نفذت البلدية نظامًا للتذكير القائم على الرسائل النصية لمواطنيها لدفع ضرائبهم العقارية السنوية عبر الإنترنت، مما سمح لها بالحصول على جزء من الإيرادات من هؤلاء الأفراد المستعدين للدفع ولكنهم لا يعرفون وقت السداد أو كيفيته. وقد تطلب ذلك استثمارًا أوليًا في بناء قاعدة بيانات سجلات الممتلكات التي تتضمن معلومات الاتصال بمالك العقار.

وهذا يوضح أن الحكومات المحلية بحاجة إلى النظر في حلول مبتكرة قد تكون ذات صلة بسياقاتها الفردية وعدم السعي بشكل أعمى إلى حلول مفصلة قد تعمل أو لا تعمل في مكان آخر. وهذا من شأنه أن يزيد من احتمالية النجاح وبالتالي استدامة المشاريع المستقبلية.

الاستثمارات الرأسمالية

تواجه الحكومات المحلية والبلديات في المنطقة العربية أكبر التحديات عندما يتعلق الأمر بتمويل الاستثمارات الرأسمالية. ويعد تمويل البنية التحتية وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة من التحديات الرئيسية للمدن العربية. وتختلف النفقات الرأسمالية عن النفقات التشغيلية في الطريقة التي جرى تصميمها بها لتؤدي دورًا جوهريًا في تحسين جودة حياة السكان والقدرة التنافسية للمدينة وجاذبيتها. إلا أن ذلك لا يتم إلا عندما تستند اللوائح والحوافز إلى مبادئ قوية للاستدامة البيئية والاجتماعية، فضلاً عن المشاركة الكافية لشرائح المجتمع التي تتأثر بالاستثمار بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء. يعد اختيار الأدوات لتمويل البنية التحتية أمرًا مهمًا لأنه يؤثر في كل من مستوى الخدمات المقدمة ونطاق وحجم البنية التحتية.

وهناك جانبان رئيسيان يجعلان الاستثمارات الرأسمالية مختلفة عن النفقات التشغيلية. أولاً، النفقات الرأسمالية مكلفة وغير منتظمة. ثانياً، يختلف تمويل النفقات الرأسمالية عن النفقات المتعلقة بعمليات البلدية. وعندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الرأسمالية، من الأهمية بمكان أيضًا التفكير في تسعير الخدمات المقدمة. وإذا كانت الرسوم أو الضرائب لكل وحدة لاستخدام الخدمات التي توفرها البلدية أقل من تكلفتها الحقيقية، كما هو الحال بالنسبة لتوفير الخدمات العامة في البلدان النامية وفي المنطقة العربية، فإن الاستهلاك المفرط في هذه المنشأة يمثل خطرًا. ومن الأهمية بمكان أيضًا ملاحظة أن هذا لا يشير فقط إلى تكلفة السوق الحقيقية، بل أيضًا من حيث استيعاب العوامل الخارجية مثل التكاليف الاجتماعية والبيئية الأوسع مثل آثار الازدحام والتلوث. يمكن أن يكون التسعير أيضًا أداة مفيدة لتثبيط السلوك غير الأمثل اجتماعيًا أو بيئيًا مثل الاستهلاك المفرط للموارد الشحيحة. لذلك، يعد تحديد رسوم المستخدم المناسبة بعد البناء أمرًا ضروريًا لمساعدة البلديات على إدارة الطلب على الخدمة أو المنشأة بكفاءة والحفاظ على قدرتها على السداد. ويجب أيضًا إيلاء اهتمام قوي لمخاطر تسعير مجموعات المستخدمين المختلفة مثل الأسر ذات الدخل المنخفض. لذلك يجب توخي الحذر عند استخدام تسعير الخدمات كأداة لتسريع التحول الأخضر، وكأداة لحماية الحصول على الخدمات الأساسية لجميع السكان، ولاسيما الفئات الأكثر حرمانًا، بما يتماشى مع أهداف خطة ٢٠٣٠ المتمثلة في "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب".

جرد الأصول العامة: أين نقف حاليًا؟

تمثل الثروة العامة للمدن مشكلة تستحق المعالجة أيضًا. فالحدائق والملاعب والمرافق الرياضية وقطع الأراضي الشاغرة الواقعة على مقربة من المراكز التجارية المتقدمة وإشارات المرور وعلامات الشوارع والطرق والجسور والطرق السريعة والإسكان العام كلها أمثلة على الأصول التي عادة ما تكون مملوكة للبلدية.[٢٦٦] إلا أن العديد من المدن حول العالم ليس لديها موازنات مناسبة، مما يجعل من الصعب تحديد أصولها ومطلوباتها. ويمثل الافتقار إلى السجلات المناسبة وسندات ملكية الأراضي لكل من الأصول البلدية والخاصة تحديًا أيضًا في المدن العربية.

في دراسة أجريت مؤخرًا وجد صندوق النقد الدولي أنه بالنسبة لعينة من ٣٨ دولة "بلغت قيمة إجمالي أصول القطاع العام ١٠٣ تريليون دولار أو ٢١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي".[٢٦٧] وعلى غرار معظم المدن، من المرجح أن المدن العربية تقع على مناجم ذهب لا تستفيد منها على نحو فعال.

٢٦٦- ديتي، ٢٠١٧

٢٦٧- صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨

وللاستفادة من هذه الأصول، يجب معالجة قضيتين: (١) تحتاج البلديات إلى الدعم في تثمين الأصول التي تمتلكها، و (٢) يجب نقل ملكية (الحق في البيع أو الإيجار) للأصول داخل حدود البلدية إلى البلدية. القضية الأولى هي قضية تتعلق بالقدرات وتتطلب حشد الموارد بالإضافة إلى الخبرة الفنية لإعداد موازنة بلدية شاملة تمثل الأصول والمطلوبات البلدية، وستدعم أيضًا تحديد القيمة العادلة لجميع الأصول البلدية التي تمت تسويتها مقابل أي إهلاكات وخصومات ضرورية. بمجرد وضع الموازنة، يجب أن يكون مكتب وضع الموازنة والمالية والمحاسبة مسؤولاً عن الحفاظ على الميزانية العمومية بمرور الوقت.

وتعد هذه الأخيرة قضية قانونية يجب معالجتها من خلال الإصلاح التشريعي في سياق جهود اللامركزية ونقل السلطة. وإذا لم تكن البلديات كيانات معترف بها قانونًا، فلا يمكن نقل ملكية هذه الأصول والمساءلة الإدارية إليها. وفي البلدان التي تختار تطبيق اللامركزية في السلطة المالية على مستوى المحافظات، بدلاً من البلدية، يجب على إدارة الموازنات والمحاسبة في المحافظة الحفاظ على الميزانية العمومية للأصول العامة. والجدول ٦ يعرض نظرة عامة على فئات أصول الميزانية العمومية للبلدية.

الجدول ٦: الميزانية العمومية الشاملة لحكومات المدن

الأصول	المطلوبات
الأصول المالية	المطلوبات المالية
أصول تجارية حقيقية	القيمة المخفضة الحالية للإنفاق على السلع والخدمات الحقيقية
القيمة المخفضة الحالية للضرائب المحلية	القيمة المخفضة الحالية للتحويلات المالية (شاملة المعاشات (التقاعدية والصحة والمزايا الاجتماعية الأخرى
القيمة المخفضة الحالية للتحويلات المالية من الحكومة الاتحادية/المركزية وحكومة الولاية/المقاطعة	

المصدر: تقارير التصورات والحلول العالمية (Citi GPS) لعام ٢٠١٨. ملحوظة: يغطي هذا الجدول العناصر التي تشكل أصول ومطلوبات حكومة المدينة. ويمكن أن يساعد جرد الأصول المالية والتجارية الحقيقية الحالية للمدينة في تحديد طرق للبلديات للاستفادة من الأصول غير المستغلة المملوكة للبلديات لتمويل مشاريع التنمية المحلية. على أن يتولى تنفيذ الجرد السلطات المالية المحلية على أساس سنوي لمعرفة «القيمة الصافية الشاملة للمدينة».

إن قصص نقل حقوق الملكية أو حقوق التنمية إلى أفراد من القطاع الخاص الماهر أو أصدقاء النظام بأسعار مخفضة إلى حد كبير عن القيمة السوقية العادلة للأصول العامة ليست شائعة في المنطقة العربية. إن إعداد ميزانية عمومية للأصول والحفاظ عليها من شأنه أن يساعد أيضًا في تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة للحكومة المحلية. وإذا كانت هناك قدرة محاسبية غير كافية على المستوى المحلي، فإن الشركات ذات الأغراض الخاصة أو الشركات القابضة التي تأسست خصيصًا لإدارة الأصول العامة تعد حلاً جيدًا. وفي منطقة العاصمة عمّان الكبرى، ما فتئ البنك الدولي يقدم المساعدة الفنية لإنشاء هذا النوع من الشركات القابضة وإنشاء مخزون من الأصول. كما توجد أمثلة مماثلة في دول الخليج العربية الست التي أنشأت صناديق مختلفة لإدارة الأصول السيادية وصناديق استثمارية لإدارة احتياطاتها وإيراداتها النفطية وتحويلها إلى نقود. كما يمكن أن يساعد إنشاء شركة منفصلة أو كيان غير ربحي ليس جزءًا من الحكومة أيضًا في تسريع الاستغلال الأمثل للأصول العامة من خلال تبسيط عملية صنع القرار وتسريع وتيرة زمن الاستجابة.

تنفيذ تحويلات مالية تتسم بالشفافية بناءً على الاحتياجات والأولويات والوظائف والحوافز القائمة على الأداء

يرمي تصميم التحويلات إلى العمل كآلية لإعادة التوزيع تساعد الحكومات على دعم المشاريع والبرامج الإنمائية في المناطق التي لا تمتلك هي نفسها قدرة كافية على توليد الإيرادات. على سبيل المثال، إذا كانت المدينة (أ) متخصصة في أنشطة القطاع الثالث مثل الخدمات المالية، والمدينة (ب) هي مركز تصنيع، وكانت المدينة (أ) ستحقق دخلاً أعلى لسكانها مقارنة بالمدينة (ب). فمن خلال فرض ضرائب على الدخل من خلال الضرائب الوطنية، يمكن للحكومات إعادة توزيع الثروة بين المدينة (أ) والمدينة (ب) بحيث يحصل سكان كلتا المدينتين على خدمات كافية ومنصفة. في ظل هذا النظام، تُستخدم صيغ إعادة التوزيع المحددة مسبقًا لحساب كيفية صرف الأموال بين الحكومات المحلية الفرعية المستفيدة. وفي المنطقة العربية، ليس هذا هو الحال في كثير من الأحيان،

حيث يجري تنفيذ التحويلات بناءً على سياسات الحكومة المركزية أو لدعم البرامج والمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية لقادة الحكومة المركزية. إلا أن الأكثر شيوعًا هو استخدام التحويلات كآلية منح لتحقيق التوازن في عملية وضع الموازنة لتغطية أي عجز في تكاليف التشغيل المحلية ومقدار الإيرادات التي تولدها المدينة. وفي كلتا الحالتين، فإن هذا النظام من المعونات التعسفية أو توقع تحقيق التوازن في الموازنة المحلية من جانب الحكومات المركزية، يثني الحكومات المحلية عن تحسين الأداء المالي والاستثمار في زيادة الإنتاجية على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من المدن في البلدان العربية بتعيين قادة مركزيين يحددون حجم وطبيعة التحويلات الحكومية الدولية بناءً على ديناميكيات العلاقات بين الأشخاص. وهذه الديناميكيات عرضة للتغيير بمجرد مغادرة المدير المعين منصبه، مما يجعل المدن أكثر عرضة من الناحية المالية للتغيرات في التحويلات السنوية الواردة.

وقد دعت بعض البلدان إلى التغيير ونفذت أطراً لنقل مخططات الدعم من آلية تحقيق التوازن في الموازنة إلى تحديد محدد قائم على الصيغة. وحالة المغرب هي مثال ممتاز لهذا التحول. ومن خلال تطبيق صيغة تتميز بالشفافية تراعي الدين المحلي الناتج عن الاقتراض عند تحديد قيمة التحويل، فقد حفزت الحكومة الحكومات المحلية على عدم الإفراط في الاقتراض. كما أرسلت الصيغة رسالة إلى الدائنين والمدينين على حد سواء مفادها أنه لن يكون هناك توازن لعجز الموازنة أو عمليات إنقاذ.

هذا الإطار لاستخدام الصيغ لعمليات النقل مدفوع بمبادئ موسجريف للكفاءة والإنصاف والاستقرار.[٢٦٨] وتتطلب الحكومات المركزية مرونة كافية في تخصيص الأموال من مجموعة الموارد الموزعة، بينما تسعى الحكومات المحلية إلى الاستقرار من حيث المبلغ المخصص والمتوقع للتحويلات السنوية المستحقة القبض من مستويات أعلى من الحكومة؛ هذا الاستقرار ضروري حتى تكون الحكومات المحلية قادرة على إعداد موازنات إنفاق سنوية فعالة. لذلك، يُنصح بإنشاء نظام من مستويين للتحويلات الحكومية الدولية من خلال منحة أولية ثابتة وبكمن التنبؤ بها للحكومات المحلية، ومنحة ثانوية يجري تحديدها من خلال نظام الصيغة الذي تناولناه آنفًا.

ويتوقف تنفيذ هذه التحويلات القائمة على الصيغة أيضًا على القدرات المالية للحكومات المركزية في البلدان العربية. ولطالما رأى الباحثون في مجال التنمية الحضرية والمدافعون عن هذا النظام أن هذا القصور في القدرات يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ هذا النظام، على الرغم من أن البلدان تدرك جيدًا هذا المفهوم.

٢٦٨- موسجريف، ١٩٨٣.

بالإضافة إلى بناء هذه القدرة المالية على المستوى المركزي، تحتاج المنظمات الدولية ومصارف التنمية إلى مواصلة الجهود لتوضيح فوائد نظام التحويل القائم على الصيغة إلى البلدان العربية وعرض أمثلة عليها، مثل التحويلات الواردة من فلسطين والمغرب، كدليل على أن هذا النظام لا يؤثر في الأمن القومي من أجل تحفيز تنفيذه.

الأساليب القائمة على القطاع الخاص

تتيح مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية المدنية للقطاع العام الاستفادة من رأس المال الإضافي والتمتع بمعرفة وقدرات الكيانات الخاصة ونقل بعض المخاطر إلى أصحاب المصلحة الأكثر قدرة على تحملها. وعلى الرغم من أن هذه الآليات شائعة في البلدان المتقدمة، فإن البلدان في جميع أنحاء العالم النامي لا تزال تجرب مثل هذه النهج. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تتخذ عدة أشكال اعتمادًا على نوع المشروع وإيراداته المحتملة وهيكل الكيان العام المشارك في هذا المشروع. ولا يوجد تعريف شامل لهذا المفهوم، ويرجع ذلك جزئياً إلى تنوع هياكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطورها المستمر.

وفيما يأتي نموذجين سداد للشراكة بين القطاعين العام والخاص الأكثر صلة بالمنطقة العربية:

- **دفعات المستخدم:** يُستخدم هذا النظام في ظل نماذج ميسرة يوفر فيها القطاع الخاص خدمة بدلاً من كيان عام، على الرغم من أنه تحت سيطرته. وهنا يفرض صاحب الامتياز رسومًا على المستخدمين مقابل هذا الاستخدام، وتُخصص هذه الرسوم لسداد تكلفة بناء وإدارة البنية التحتية لمدة محددة مسبقًا. ويمكن أن تعود أي إيرادات وتكاليف إلى القطاع العام في نهاية فترة الامتياز.
- **الدفعات القائمة على التوافر:** في هذا النظام، لا يحصل أصحاب الامتياز من القطاع الخاص على رسوم، ولكنهم يحصلون على الدفعات بانتظام من القطاع العام حسب مستوى الخدمة المقدمة. ويمكن أن تكون الرسوم متغيرة أو ثابتة.

ويبدو أن النموذج الأول هو آلية الدفع الأكثر شيوعًا في البلدان النامية، كما هو الحال في البرازيل والصين وجنوب إفريقيا وماليزيا وغيرها. وفي بعض الحالات، يُستخدم مزيج من النموذجين أيضًا. ومن الجدير بالذكر أن القرار بشأن آلية تدفق الإيرادات له أثر ملحوظ في هيكل تمويل المشروع واستدامته.

إن الأطر القانونية هي أيضًا عامل مهم في هيكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب إنشاء مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بيئة قانونية مستقرة، ويجب إعداد الحلول التعاقدية في حالة التقاضي، ولربما يكون هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه معظم الدول العربية وقد يكون من الصعب التغلب عليه. ومن حيث صياغة العقود، فإن نموذج التصميم - العطاء - البناء هو النهج الأكثر استخدامًا للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفيه يجري فصل مسؤوليات التصميم والبناء بين شركة هندسية خاصة ومقاول خاص. وتعتمد أتعاب المقاول على أسعار الوحدات المحددة تعاقديًا والكميات المقاسة بعد البناء. وفي الآونة الأخيرة، شهد نموذج التصميم والبناء نجاحًا أكبر بكثير حيث يوفر بائع واحد كلتا الخدمتين. والنموذج الثالث للتعاقد من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو عقد بين الكيانات العامة والخاصة. وهذا النوع من العقود يشير أيضًا إلى الإدارة التشغيلية التي يمكن أن تكون أنشطة مثل إدارة حركة المرور أو تحصيل الرسوم. وبالنظر إلى أن السلطات البلدية في البلدان العربية غالباً ما تعاني من نقص في إنتاجية الموظفين وزيادة عدد الموظفين، فقد يكون ذلك ممكنًا لبعض المدن لتبسيط عملياتها.

وفي بعض الحالات، قد يلزم بناء آليات دعم حكومية لتحسين تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص بحيث يتحمل الكيان العام المعني المخاطر التي يمكن أن يديرها بشكل أفضل من شريكه في القطاع الخاص. بل إنه مفيد بشكل خاص في حالات المشاريع القابلة للاستمرار اقتصادياً ولكنها غير مربحة مثل المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. وتشمل آليات الدعم الحكومية هذه ضمانات التزامات المانح بالدفع أو سداد الديون. يمكن لبنوك التنمية المحلية إنشاء برامج الضمان هذه التي يجري تمويلها من الحكومة المركزية من أجل فتح الباب لمبالغ أكبر من رأس المال الخاص في البنية التحتية العامة. ومن الأمثلة على هذا النموذج تعويض صاحب الامتياز في حالة انخفاض إيرادات منشأة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى ما دون مستوى معين.

أطر قوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

دعا إطار أديس أبابا لتمويل أهداف التنمية المستدامة الدول إلى متابعة إطلاق ثروة رأس المال التي يديرها القطاع الخاص حاليًا. وبعد سنوات من توقيع أهداف التنمية المستدامة، لا يزال هذا رأس المال الخاص محجوبًا وغير متاح لمعظم البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية.

أما تلك البلدان التي تمكنت من جذب رأس المال الخاص، مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث صدر قرار مجلس الوزراء (١/١) في عام ٢٠١٧، لإطلاق أطر رسمية للمشاركة المالية بين القطاع الخاص والحكومة المركزية. وقد أرسى قانون دبي رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ إطاره الخاص للشراكات بين القطاعين العام والخاص.[٢٦٩]

على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة هي مثال ممتاز يحتذى به بالنسبة للدول العربية الأخرى، فالإمارات العربية المتحدة تتمتع بميزة واضحة تتمثل في عدم وجود نظام متطور للمدن والمحافظات؛ بل هو نظام اتحادي لدول المدن. غير أن الإمارات مثال يوضح كيف يمكن للمدن، إذا تم تمكينها بالحق في الحكم الذاتي، أن تشهد وتيرة غير مسبوقة من التنمية والنمو. وستحتاج بلدان أخرى إلى إنشاء إطار يحدد نطاق المشاركة المباشرة بين حكومات البلديات والقطاع الخاص بغية تحقيق النطاق الذي يلزم فيه حشد الموارد في آن واحد في مدن متعددة. وفي بعض الحالات، لا تملك جهة حكومية واحدة، مثل وزارة المالية في الحكومة المركزية (الشريك العام النموذجي)، القدرة على المشاركة في إنشاء وإدارة جميع أنشطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي. لذلك ينبغي تطوير دعم القدرات المالية والقانونية للحكومات المحلية في آن واحد. والإطار ٣٢ يعرض العناصر الرئيسية لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢٦٩- الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢.

إطار ٣٢: العناصر الرئيسية لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

١. ينبغي منح الحكومات المحلية القدرة على إبرام عقود مع القطاع الخاص، وذلك يشمل إصلاحات في هيكل الحوكمة الحالي بحيث تكون القدرة على الإعلان والتفاوض وتقييم العقود جزءًا من قائمة السلطات التي تتمتع بها الحكومات المحلية. كما يجب أن تتمتع الحكومات المحلية بمزيد من الصلاحيات في سياق جهود اللامركزية الأوسع نطاقًا.

٢. هناك حاجة إلى بناء القدرات على المستوى المحلي لتصميم المشاريع وأسس المشاريع، مع تحديد المراحل بوضوح والأنشطة المرتبطة بها. يجب أيضًا بناء القدرات على قدرة المدينة على إجراء تحليلات السوق التي من شأنها أن تساعد في تحقيق فهم أفضل لكل من المخاطر التي تتعرض لها المدينة ونظيراتها. وقد تم تفصيل مثال على ذلك في الفصل الرابع حيث كان لابد من دعم بعض مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل جعلها مربحة بما يكفي لتكون ذات فائدة للقطاع الخاص.

٣. من الضروري وضع مجموعة محددة جيدًا من القوانين بشأن كيفية إدارة حالات النزاع لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المتعاقد من القطاع الخاص وتحفيزه على المشاركة في المشاريع العامة. ومن دون هذا الإطار لحل النزاعات، لن ينظر القطاع الخاص في ارتباطات تنطوي على احتمالية حدوث تأخير في المشاريع تؤدي إلى حجب رأس ماله لفترات طويلة.

٤. تحديد مسؤوليات الطرفين في كل مرحلة من مراحل المشروع بحيث تكون العملية برمتها شفافة. ويشمل ذلك أعمال الرصد وجدول الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية ومقاييس النتائج.

٥. إنشاء متطلبات للمدينة للالتزام بها نحو سعيها لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل النشر الواضح لأسس المشروع في موقع مركزي مرئي لجميع الأطراف الخاصة المعنية. هناك حاجة أيضًا إلى أنظمة اختيار عادلة وشفافة قائمة على العطاءات وتستخدم طريقة معقولة لتحديد واختيار المرشح الأنسب.

٦. الحصول على حلقة تعليقات للسماح بتطور الإطار العام بالخبرات المتولدة من خلال الشراكة الناجحة وغير الناجحة بين القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم إنشاؤه على المستوى الوطني والذي يمكّن المدن من حشد رأس المال الخاص والخبرة اللازمة لتحقيق أهدافها المحلية، يمكن للحكومات المركزية أيضًا تقديم سلسلة من نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يمكن للمدن منخفضة القدرة استخدامها. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء نموذج إعداد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الكهرباء للأسر كنموذج "ختم مطاطي" لمشاركة الحكومة المحلية، والذي بدوره يضع اللوائح لمعايير الخدمات المقرر توفيرها؛ سواء كان هذا نموذج للبناء والتشغيل والتملك أو نموذج التصميم والبناء والتشغيل أو ربما نموذج آخر من نماذج الإعداد التي تعتقد الحكومة الوطنية أنها الأفضل لمدنها، فضلًا عن تحديد الحد الأدنى والأعلى من الأسعار التي ستباع بها الكهرباء لسكانها الحضريين بحيث تكون ميسورة التكلفة ومربحة في نفس الوقت.

تحقيق التوازن بين الحماية والابتكار

في البلدان العربية التي لا تمتلك مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة الماهرة ذات الخبرة الكافية في مشاريع القطاع العام، من المحتمل أن يكون إنشاء إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص غير كافٍ. إذا كانت أسواق البلاد مغلقة أمام الشركات الخارجية، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الشركات المحلية، فلن يُرى حجم المنافسة الذي سيكون ضروريًا لتحقيق التكلفة المثلى لتنفيذ المشاريع. وفي مثل هذه الظروف، تخاطر البلدان بخلق بيئة احتكارية أو تحتكرها القلة من شأنها أن توفر المزيد من النفوذ للكيانات الخاصة لإملاء الأسعار عليها.

ومع ذلك، فإن البيئات التي تدعم العمالة المحلية وتنمية المهارات تمثل أيضًا أولوية بالنسبة للمنطقة العربية. ولتفادي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الخدمات التي توفرها المؤسسات الأجنبية من المهد إلى اللحد، ينبغي أيضًا إدراج اللوائح التي تتطلب إدراج شركات محلية متعاقدة من الباطن في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن ذلك أن يولد آثارًا إيجابية غير مباشرة للسكان المحليين من خلال نقل المعارف الفنية وتنمية القدرات. وقد حققت بلدان كثيرة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ نجاحًا في هذا الإطار، بينما شهدت تدفقات كبيرة من الاستثمارات في البُنى التحتية إلى بلدانها. ويتيح هذا النوع من الإعدادات أيضًا بناء المساءلة في المشاريع لكي توجه نحو المصالح الوطنية عن طريق التصميم من خلال إشراك الشركات الوطنية، ويتيح للمشروع أن يعكس على نحو أفضل الحساسيات المحلية. وهناك حاجة لتحقيق التوازن بين التنظيم وسهولة ممارسة الأعمال التجارية. إن منع الابتكار من دخول السوق لا يقلل فقط من فرص العمل للسكان المحليين، ولكنه يعيق أيضًا النمو في مهاراتهم التقنية وقدراتهم المبتكرة.

على الرغم من ذلك، توجد أمثلة على كيفية إنشاء الارتفاق الرقابي للابتكار المحلي في دول مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث أسست شركات مبتكرة مثل "كريم" عملياتها. فتح هذا لاحقًا الباب أمام الخدمات المجانية مثل "راوند منيو" و"سايكل" التي استحوذت عليها "كريم" في النهاية لتصبح كيانات طلب الطعام ومشاركة الدراجات. ويرجع ذلك جزئيًا إلى قدرتهم على استيعاب خبرة "كريم" ومعرفتها الفنية، فقد تمكنوا من توسيع خدماتهم بشكل أكبر.

وفي الوقت الذي تسعى فيه المدن في المنطقة العربية إلى تحقيق بنية تحتية ذكية في جهودها الرامية إلى وضع نفسها للمستقبل، فسيتعين إعادة النظر في الأطر الرقابية الحالية للسوق وتكييفها للسماح بالتدفق الكافي للتكنولوجيا والابتكار، مع إدارة المخاطر في الوقت نفسه.

ربط المدن العربية بالعالم الخارجي

من مزايا اللامركزية وإنشاء المحليات أن المدن يمكنها الوصول إلى الشبكات والموارد والمؤسسات الدولية بشكل مباشر أكثر. يمكن أن تسرع المشاركات الثنائية بين البلديات والمنظمات الدولية - مثل تحالف المدن، ومنظمة المدن المتحدة، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية - في تنفيذ الحلول الفنية لمجالات القضايا الرئيسية التي نوقشت في الأقسام السابقة. تتخصص بعض المنظمات في توفير المنتجات والخدمات المالية، مثل تحالف المدن ومجموعة البنك الدولي. حيث تعطي مجموعة البنك الدولي الأولوية للقضاء على الفقر عبر قطاعات متعددة بالإضافة إلى التنمية الحضرية (مثل الصحة العامة)، بينما يركز تحالف المدن بشكل أكبر على الاحتياجات الخاصة بالمناطق الحضرية.

العراق:
منطقة عشوائية الموصل. © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

توفر كل مجموعة البنك الدولي وتحالف المدن أيضًا خدمات كبيرة لتبادل المعرفة وبناء القدرات بالإضافة إلى الموارد المالية. فعلى سبيل المثال، توفر مجموعة البنك الدولي آليات لاستضافة وتبادل البيانات المفتوحة حسب البلدان ومؤشرات التنمية، والتي يمكن توسيعها لتشمل أيضًا البيانات على مستوى المدينة. وتمتلك مجموعة البنك الدولي بالفعل محفظة كبيرة في المنطقة العربية، حيث تعمل مع ست بلدان عربية على الأقل من خلال مجموعة متنوعة من الدعم المالي تتراوح من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ٦ مليارات دولار أمريكي.[٢٧٠]

تمثل منظمات مثل منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية أصوات الحكومات المحلية والإقليمية من حيث مراعاة الاحتياجات المحلية أثناء وضع السياسات الوطنية والعالمية والخطط التنموية، والدعوى إلى حلول محلية مستدامة، ورصد التقدم المحرز، وترجمة أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، وضع المرصد العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية (جولد) إطارًا لتتبع التطورات والإبلاغ عنها في تنفيذ خطة الاستدامة العالمية.[٢٧١]

من ناحية أخرى، يتخصص المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في إصلاح الأنظمة برمتها، بما في ذلك الإصلاح دون الوطني. ويعد أكثر من ١٧٥٠ حكومة محلية وإقليمية من جميع أنحاء العالم جزءًا من هذه الشبكة، المخصصة للتنمية الحضرية المستدامة وتحفيز المبادرات الإقليمية والمحلية من أجل التنمية منخفضة الانبعاثات والسليمة بيئيًا والتي تتميز بالإنصاف والمرونة والتطوير الدائري. يعمل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية على تعزيز التغيير على المستوى دون الوطني من خلال خمس مسارات مترابطة تتجاوز الخطوط القضائية والقطاعية. هنالك ثلاث بلديات عربية ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية أعضاء في المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية.

ومن الأمثلة على البلدان العربية التي تستفيد من هذه الروابط الدولية تونس، التي تعد جزءًا من مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة". يوفر هذا المشروع الدعم لرسم خطة تنمية إقليمية مدتها خمس سنوات على مستوى المحافظات.

٢٧٠- تحالف المدن، ٢٠٢١.

٢٧١- منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ٢٠٢٢.

ويتبلور الهدف في تحديد الأولويات والتوجهات التنموية متوسطة الأجل لكل محافظة، والتي يجب أن تكون بمثابة أساس لخطط التنمية الخمسية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. [٢٧٢] وبالمثل، يهدف مشروع «مدينتنا» في تونس إلى دعم تسع بلديات تونسية في عملية اللامركزية في البلاد من خلال وضع خطط التنمية المحلية التشاركية.

تم تنفيذ استراتيجيات تطوير المدن في العديد من المدن في لبنان والمغرب وتونس. وتعتبر استراتيجيات تطوير المدن أداة قوية لتعزيز النمو والاستقرار والتنمية من خلال إنشاء رؤية للتنمية المتوسطة والطويلة الأجل، كما أنها تعزز عمليات التحول الديمقراطي من خلال تمكين الحكومات المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين.

وعلى الرغم من توافر هذه الشبكات الدولية وتنوعها، فإن المنطقة العربية هي المنطقة الأقل تمثيلاً عبر المنظمات المذكورة أعلاه. وهناك فرص للقادة المحليين للتعلم من أقرانهم العالميين، لحشد التغيير في مجتمعاتهم وتعميم المدن العربية كمراكز للتميز والازدهار ومراكز لممارسة الأعمال التجارية في المنطقة. يجب أن ترى الحكومات الوطنية قيمة في تعزيز هذا الظهور الدولي لقادتها المحليين وتشجيع مثل هذه الأنشطة من خلال دعم المشاركة المحلية من خلال إنشاء مجمعات الموارد. ويعد نقل المعرفة الحكومية تلك مكونًا رئيسيًا نحو بناء قدرات الحكومة المحلية على الحكم الذاتي، واتخاذ خيارات مالية أفضل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في إطار اختصاصاتها.

إطار ٣٣: مبادرة "تسهيلات الاستثمار في المدن" ضمن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

في عام ٢٠١٨، أطلق موئل الأمم المتحدة مبادرة «تسهيلات الاستثمار في المدن» بهدف توفير حلول مالية لمشاريع البنية التحتية المستدامة في المناطق سريعة التحضر. تتكون المبادرة من ثلاث مكونات منفصلة: بوابة استثمار المدن، ومنصة استشارات استثمار المدن، وأدوات استثمار المدن. في هذه المبادرة، تعمل الحكومات البلدية على عرض المشاريع المقررة التي تحتاج إلى تمويل على المنصة الإلكترونية، مما يمنحها الرؤية ويجذب استثمارات أصحاب المصلحة المتعددين. وتعمل المنصة الاستشارية كحاضنة لمشاريع البنية التحتية، حيث تقدم المشورة لمبادري المشروع بشأن الجدوى والتأثير والاستراتيجية. وأخيرًا، تساعد أدوات الاستثمار المشاريع في الاستعداد للمستثمرين والوقاية من المخاطر. إن تسهيلات الاستثمار في المدن تمنح المدن الفرصة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، مع توفير مستوى عالٍ من التخفيف من المخاطر للمستثمرين المحتملين في نفس الوقت.

وفي حين أن العديد من المشاريع المتاحة عبر المنصة الإلكترونية حتى الآن تقع في أمريكا اللاتينية وآسيا، توجد أمثلة مختارة في المنطقة العربية. وتستضيف المنصة مخططًا للإسكان الاجتماعي في مقديشو، الصومال، الذي يسعى إلى إيجاد مساكن متكاملة متعددة الاستخدامات، فضلًا عن تنفيذ نظم مستدامة للصرف الصحي في المناطق الحضرية في عمان، الأردن. [٢٧٣]

٢٧٢- مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨.

٢٧٣- موئل الأمم المتحدة، ٢٠٢٢ج.

آليات التمويل الناشئة وغير التقليدية

لا تنتهي مجموعة الفرص لتعبئة تمويل جديد للمشاريع الحضرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة هنا، بل ينبغي على البلدان والبلديات العربية أيضًا النظر في الاستخدام الاستراتيجي للطرق المبتكرة الأخرى لتمويل التنمية الحضرية المستدامة مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل الإسلامي، وهو نظام فريد خاص بالمنطقة العربية، والاستفادة من الأصول المملوكة للقطاع العام (أو استرداد قيمة الأراضي).

المسؤولية الاجتماعية للشركات

تتحرر اقتصادات المنطقة بسرعة، مما يؤدي إلى تحول تدريجي من الأيديولوجيات الاشتراكية في الماضي إلى بيئة رأسمالية أكثر حداثة. وفي السنوات الأخيرة، أنشأت الشركات المحلية والدولية موطئ قدم قوي في البلدان العربية. وقد أدى ذلك إلى استكشاف المسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة قابلة للتطبيق لتمويل المشاريع من أجل الصالح الاجتماعي من قبل العديد من البلدان.

في نموذج المسؤولية الاجتماعية للشركات، تخلق الحكومة مجموعة من الحوافز للشركات لاستثمار جزء من أرباحها في المجتمع من خلال رعاية برامج مختلفة لتطوير وصيانة البنية التحتية التي تعمل على تحسين جودة الحياة بالمدنية. تتخذ هذه الحوافز عادةً شكل إعفاءات ضريبية ولكنها يمكن أن تكون أيضًا اتفاقيات مبتكرة أخرى مثل توفير الأراضي العامة للاستخدام الخاص. يمكن للحكومات أيضًا إنشاء المسؤولية الاجتماعية للشركات كشرط إلزامي للشركات كجزء من تصريحها للعمل داخل أسواق معينة. تعمل حكومتا دبي، عبر غرفة الصناعة والتجارة، وسوريا على استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. [٢٧٤]

في القاهرة، في عام ٢٠١٥، شارك اتحاد المصارف في تمويل تحسين منطقة غير رسمية في حلوان، بموازنة إجمالية قدرها ٣٠٠ مليون جنيه. يعتمد صندوق تحيا مصر، الذي يشارك في بناء مشاريع الإسكان العام في المدن المصرية، بشكل أساسي على تلقي المنح والتبرعات من القطاع الخاص، والتي استقطاعها وفقًا لذلك من الضرائب المطلوبة منهم. هناك آلية أخرى مهمة لإشراك القطاع الخاص في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتمويل التنمية ألا وهي الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهو محاولة لإشراك القطاع الخاص في الحماية الاجتماعية والبيئية من خلال دعوته للشراكة مع الأمم المتحدة والوكالات الحكومية في مبادرات عملية. فالشركات التي توقع على الاتفاق العالمي تلتزم باحترام المبادئ المتفق عليها دوليًا لحقوق الإنسان، وتشريعات العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، وهي مطالبة بالإبلاغ عن إنجازاتها. [٢٧٥]

التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي أحد أسرع الصناعات نموًا في النظام المالي العالمي ولا يزال غير مستغل بشكل كافٍ في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية. يمكن للمؤسسات والبنوك التي تتبع مبادئ الشريعة أن تكون مصدرًا لرأس المال للتنمية الحضرية بأسعار فائدة منخفضة أو شروط مواتية أخرى للبلديات المقترضة أو الحكومات الأخرى. وتلتزم البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة وكذلك أهداف التنمية المستدامة وتعتبر التمويل الإسلامي أداة ممتازة لتمويل التنمية المستدامة. وفي دراسة حديثة أجراها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالشراكة مع الأمم المتحدة في البحرين، وجد أن هناك تآزرًا قويًا بين أهداف الشريعة وأهداف التنمية المستدامة. [٢٧٦]

٢٧٤- سيلفيك، ٢٠١٣.

٢٧٥-المرجع نفسه.

٢٧٦- بحر الدين، ٢٠٢١

الاستفادة من الأصول المملوكة للقطاع العام - استرداد قيمة الأرض

تعمل استراتيجية السياسة المعروفة باسم "استرداد قيمة الأراضي" على تمكين المجتمعات من استعادة وإعادة استثمار الزيادات في قيمة الأراضي الناتجة عن الاستثمارات العامة والإجراءات الحكومية. يمكن أن هذه الاستراتيجية أداة حيوية للحكومات لتحقيق نتائج مالية واجتماعية وبيئية مواتية عند استخدامها مقترنة بمبادئ الحوكمة الرشيدة والتخطيط الحضري.[٢٧٧] تعد إعادة تطوير المناطق العشوائية إلى حي متعدد الاستخدامات وعالي الكثافة حلاً عمليًا في المناطق ذات قيم الأراضي المرتفعة والأراضي الخالية القليلة والطلب الكبير على الإسكان العام، بل وتعتبر "آلية لاسترداد القيمة" من حيث أنها تشجع على زيادة الكثافة السكنية المبنية والجمع بين الإسكان الاجتماعي والإسكان الخاص والاستخدامات التجارية المستدامة اقتصاديًا. في سبيل الحفاظ على المستويات المعيشية وترسيخ التماسك المجتمعي، من الأهمية بمكان أن يُسمح لسكان المناطق العشوائية بالبقاء حيث هم، مما يجعل هذا النهج خاضعًا للمساءلة الاجتماعية.[٢٧٨]

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في المنطقة العربية في نقص أنشطة جرد الأصول عندما يتعلق الأمر بالأصول العامة. وكما ذكرنا سابقًا، يمكن أن يكون تثمين قيمة ما تمتلكه إدارة المدينة مصدرًا ممتازًا لتوليد موارد جديدة. ومن الأمثلة على توليد الإيرادات من خلال هذا النهج في القاهرة، فقد باعت المدينة ٢١٠٠ هكتار من الأراضي الصحراوية في سوق مفتوح عام ٢٠٠٧ (مزاد علني) مقابل ٣,١٢ مليار دولار أمريكي.[٢٧٩] وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه القرارات يجب أن تتخذ على خلفية السياق طويل الأجل للبلدية بحيث لا يكون بيع الأصول والأراضي على حساب تقليل قدرة السلطات المحلية على تنفيذ سياسات متماسكة على مستوى المدينة أو المجتمع أو تقليل مصادر الإيرادات المستقبلية.

٢٧٧-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٢.

٢٧٨- موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨a.

٢٧٩- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معهد لينكولن لسياسة الأراضي (٢٠٢٢)

إطار ٣٤: مشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حيّنا"، مصر

يرمي مشروع «التنمية الحضرية المتكاملة» «حيّنا» إلى دعم جهود الحكومة المصرية في الاستيعاب والتخطيط بشكل مستدام للزيادة المتوقعة في معدلات السكان والتوسع الحضري من خلال تقديم عملية قائمة على السياقات، من أجل إدارة عمليات التوسع الحضري في المدن الحالية ودعم تكثيف المناطق العشوائية بالمدن.

يعتمد المشروع على نهج التنمية الحضرية المتكاملة لتخطيط عملية التوسع الحضري بطريقة من شأنها أن تحسّن وتستفيد من قيمة التوسع الحضري للجميع، من خلال التخطيط الشامل التشاركي والشامل، وتتجاوز التركيز على التخطيط المادي إلى تكامل القدرات المادية والاقتصادية والمالية والمؤسسية وكذلك البشرية. ويستند المشروع أيضًا إلى نهج موئل الأمم المتحدة الثلاثي، الذي يجمع بين التخطيط والتصميم الحضريين، والتنمية الاقتصادية والمالية العامة، وصنع السياسات والإصلاح التشريعي، حيث تعتمد المدن ذات الأداء الجيد على التصميم الجيد الذي لا يمكن تنفيذه من دون تشريعات وحوكمة وترتيبات مالية مستدامة، الأمر الذي يتطلب اقتصادًا حضريًا مستدامًا، حيث ينبغي تعزيز الجميع من خلال التصميم الحضري الجيد.

يسهم المشروع في تمكين التنمية الحضرية المستدامة في كل من توسعة المدينة والمناطق الداخلية للمدينة، من خلال تطبيق منهجيته المقررة في موقعين في محافظتين رائدتين بالإضافة إلى اقتراح إصلاحات قانونية ومؤسسية على المستويين دون الوطني والوطني. ويرمي المشروع إلى حل قضايا التنمية الحضرية من منظور متعدد الأبعاد، بهدف دمج التخطيط المكاني وإدارة الأراضي والتنمية الاقتصادية المحلية من جهة والمالية العامة وتخطيط الاستثمار من جهة أخرى. وتتمحور التدخلات حول الحالة والسياق، مع التركيز بشكل خاص على الصلة بالإمكانات البشرية والموارد المالية، فضلاً عن الاعتراف بالواقع السياسي. كما يعمل المشروع على زيادة نطاق الأدوات المناسبة، من الآليات المالية المبتكرة، وتوافر فرص متزايدة للحصول على الأراضي المخدومة، وخفض نسبة التنمية العشوائية في المحافظات التجريبية.

عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب من خلال التخطيط التشاركي

في سياق التوسع الحضري السريع، تعتبر الآليات التشاركية التي تشمل جميع أفراد الجمهور (من المجتمعات الضعيفة والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين وما إلى ذلك) ضرورية لتعزيز التنمية الحضرية الشاملة للمدن والمستوطنات البشرية وضمان التوزيع الفعال للخدمات. ولقد عمدت الحكومات بالشراكة مع الجهات المانحة ووكالات التنمية على تنفيذ العديد من البرامج التي تتناول مختلف القضايا المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة المجتمعية وكذلك التنمية الإقليمية المتوازنة. وعلى الرغم من اختلاف أهداف هذه البرامج من بلد إلى آخر، فقد ركزت جميعها على تعزيز قدرات السلطات المحلية على إشراك المجتمعات المحلية بشكل أفضل في عمليات التخطيط.

منذ سنوات، استفادت المدن في المنطقة العربية من أطر التعاون المختلفة مع الجهات المانحة ووكالات التنمية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وتحالف المدن، والمدن الطبية، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. وقد شاركت مدن في تونس والمغرب ولبنان والأردن ومصر والجزائر وفلسطين في برامج مماثلة مصممة لخدمة عدد من الأغراض، بما في ذلك تعزيز التخطيط الإقليمي الاستراتيجي وتعزيز اللامركزية والحكم المحلي. وتعزيزًا لتأثيرها، ينبغي توسيع نطاق خطط التنمية الاستراتيجية التشاركية التي يقودها المانحون على مستوى المدن وعلى المستوى الإقليمي لتصبح جزءًا لا يتجزأ من أنظمة التخطيط الحضري السائدة. لا يستجيب نظام التخطيط الحضري في المنطقة العربية للاحتياجات المتزايدة للمدن والبلدات النامية، حيث يغلب عليه الطابع التنازلي. ولمعالجة عواقب التوسع الحضري السريع، يعد إصلاح أدوات وإجراءات التخطيط الحضري في المنطقة العربية أمرًا ضروريًا ويجب أن يسير بالتوازي مع إصلاحات اللامركزية الجارية.

المدن العربية التي ننشدها: نحو إطار تمويل حضري مستدام

تعد التحويلات الحكومية الدولية هي آلية التمويل الرئيسية للتنمية الحضرية في المنطقة. ومع ذلك، فإن السيطرة المركزية الوطنية وصنع القرار تقف في طريق تلبية الاحتياجات الفعلية للمدن واحتياجات سكانها. وقد ظلت المشكلة قائمة حتى نطاق الأحياء المحلية. ومن المقرر اتباع عدة إجراءات، من أجل تحسين قدرة وإمكانية المستويات المحلية لتمويل وإدارة مشاريع التنمية بمفردها.

الاستنتاجات وأبرز النقاط

• **المدن كجهات فاعلة مستقلة ماليًا:** لكي يتم التنفيذ بكفاءة، يجب أن يكون نقل الوظائف والمسؤوليات إلى أيدي المحليات مصحوبًا باللامركزية المالية. وفي سياق الهيكلة الإقليمية المتقدمة ولكي تتمكن المناطق من تنفيذ كفاءاتها الجديدة، من الضروري أن تتلقى الحكومات دون الوطنية موارد من الدولة، مع توليد مواردها الخاصة في نفس الوقت.

• **الحاجة إلى الخبرة المحلية:** وأخيرًا، لكي تحصل الحكومات المحلية على السلطة السياسية والإدارية والمالية الكاملة، من الضروري الاستثمار في تعزيز قدراتها وتزويدها بالمهارات اللازمة ومعرفة كيفية القيام بأدوارها ومسؤولياتها الجديدة بطريقة فعالة.

• **الاتصال بالعالم الخارجي:** إذا تمكنت المدن العربية من مواجهة التحديات الرئيسية مثل الفساد والجدارة الائتمانية، فسوف تجد ممولين مستعدين على الساحة الدولية. إن المشاركة في مبادرات مثل مبادرة تسهيلات الاستثمار في المدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومبادرة الجدارة الائتمانية للمدن التابعة للبنك الدولي يمكن أن توفر المساعدة والتوجيه للبلدان العربية التي تسعى للحصول على مساعدة مالية من خارج المنطقة.

• **الحاجة إلى رؤية استراتيجية متماسكة:** مع الاعتراف بتنوع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية، يجب على الحكومات المحلية رسم خطط متعددة السنوات تتماشى مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. يجب أن تكون الخطط:

١. تتبع عمليات نموذجية تشمل الذكور

والإناث والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات العرقية والدينية والمسنين والمهاجرين المعاد توطينهم واللاجئين والعاطلين عن العمل والشركات والمنظمات غير الحكومية وجميع مستويات الحكومة.

٢. تحدد بوضوح البنية التحتية المادية وغير المادية اللازمة لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، وكيف يمكن البناء على البنية التحتية المتاحة في المدينة، باستخدام الأدوات والأساليب المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التخطيط الاستراتيجي لإعادة تصور الطريقة التي نخطط بها وندير المدن لتكون أكثر قدرة على الصمود ومواجهة الكوارث الطبيعية وأكثر شمولاً لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

٣. تتبع نهج قائم على البيانات لتحديد الأهداف، الأمر الذي سيتطلب استثمارات أولية إضافية في تعزيز النظم الإحصائية الحالية التي تعاني حاليًا من الفقر المدقع.

٤. ترسي أهدافًا واقعية وقابلة للتحقيق، تراعي النمو المتوقع في عدد السكان والمساحات المتاحة، والتعرض للتأثيرات المتعلقة بالمناخ والتحولات الصناعية المرتبطة بمواد البناء للحد من التأثيرات البيئية والمناخية.

بعد إعداد هذه الخطة، يتعين على وكالات الحكومات المحلية صياغة مشاريع وبرامج محددة من شأنها تعزيز أهداف المدينة المنشودة في الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

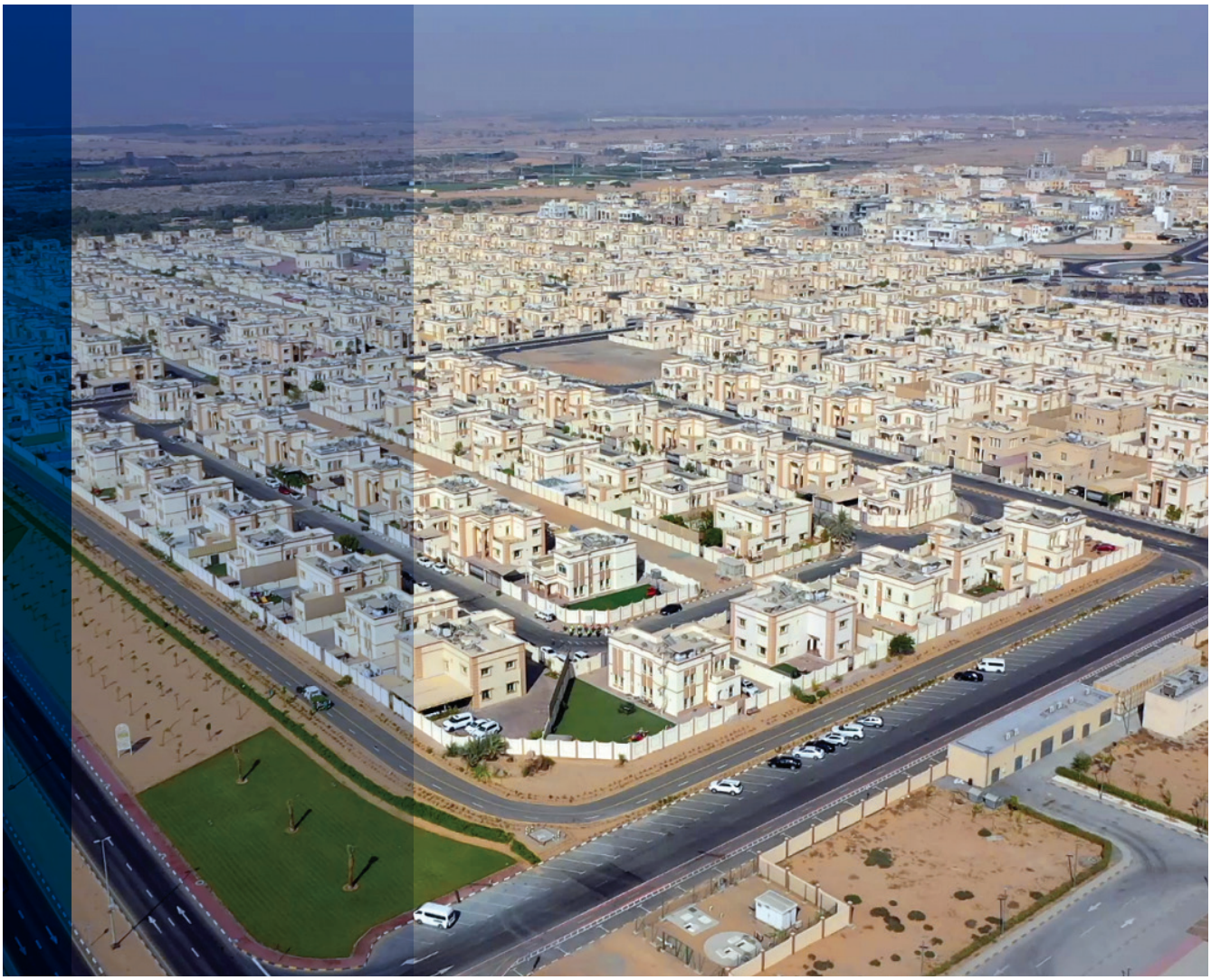

الفصل السابع

توصيات

المنطقة العربية تسهد اختلافات؛ وذلك يشمل العديد من البلدان والمدن ذات السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة على نطاق واسع، وقدرات التمويل، ومخزون البنية التحتية، والعجز في الاستثمارات، والاحتياجات الاستثمارية. إذ أن تلك البلدان والمدن تمر بمراحل مختلفة من التوسع الحضري وتقع في مراحل مختلفة من التنمية والنمو الاقتصادي والرفاهية. وبالتالي، لا ترمي نتائج هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه إلى توفير حل "واحد مناسب للجميع" لتسريع وتيرة التنمية الحضرية المستدامة في جميع المدن العربية، بل إنها تمثل رؤية شاملة للملاحظات الرئيسية والتحديات الأكثر شيوعًا وحدةً التي تواجه المدن العربية، فضلًا عن أنه يتناول مجموعة مختارة من الإجراءات التحويلية التي سيضطلع بها صانعوا القرارات وأصحاب المصلحة الحضريون في المنطقة كل حسب سياقه، وصولًا إلى تحقيق الشمول الاجتماعي والقدرة على الصمود ومواجهة التحديات الحضرية وقضايا الاستدامة.

الإمارات العربية المتحدة:
برنامج الشيخ زايد للإسكان يعلن عن تسليم 1726 مواطناً مساكنهم الجديدة. © وكالة أنباء الإمارات

على المستوى الإقليمي

التوصية الأولى: إعداد منظومة للتنسيق والشراكة يركز على الحوكمة الإقليمية لأصحاب المصلحة تحت رعاية برنامج مدن المستقبل العربية. ولتحقيق السياق على مستوى المدينة، يجب تمكين أصحاب المصلحة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية والمدينة وتنظيمهم ضمن مخطط للشراكة والتنسيق. ولا بد من التنسيق الرأسي والأفقي لتعزيز تبادل الخبرات الإقليمية وتوحيد المعارف. قد يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون مؤسسات مثل جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ومنظمة المدينة العربية، والمعهد العربي للتنمية الحضرية، ومراكز البحوث الإقليمية والمدن، والشبكات الإقليمية والمدن، والحملات الإقليمية والمدن ومجموعات الدعوة، والسلطات المحلية، واتحادات البلديات، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

التوصية الثانية: إنشاء أكاديمية بلدية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والقُطري لإعداد قادة المدن المنتخبين وموظفي البلديات وأصحاب المصلحة المحليين لتطبيق وظائفهم الجديدة إلى جانب إصلاح اللامركزية البلدية. يجب تدريب أصحاب المصلحة على مستوى المدينة (بما في ذلك المجالس المنتخبة وموظفي البلديات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين) وإعدادهم باستمرار لتحمل مسؤولياتهم ووظائفهم المتغيرة وأن يصبحوا تدريجيًا مستقلين ماليًا وإداريًا في إطار عملية اللامركزية الناشئة.

التوصية الثالثة: بالتوازي مع إنشاء أكاديمية بلدية إقليمية، ينبغي إنشاء مرصد عربي للحوكمة، بحيث يتضمن مؤشرات لرصد وتقييم الإصلاحات على المستوى القُطري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية.

على المستوى الوطني

التوصية الرابعة: تتعلق بمستقبل المدن العربية المتضررة من الأزمات والتي تتطلب قدرتها على التعافي سنوات وموارد وجهود هائلة. وتمثل الإغاثة الإنسانية الفورية أولوية مطلقة، ولكن هناك أيضًا حاجة ملحة إلى نهج مواز متعدد الجوانب للتنمية الحضرية من شأنه أن يعيد الحوكمة المحلية وسيادة القانون، وبناء السلام والتماسك الاجتماعي، وتعزيز التنمية البشرية والرفاه، وإنعاش الاقتصاد، وإعادة بناء البنية التحتية والنسيج الحضري المدمر، والأهم من ذلك إعادة شعور أفراد المجتمع بالهوية والانتماء مع إطلاق العنان لإمكانات جميع الرجال والنساء والمجتمعات المحلية للعمل على تحقيق الرخاء والازدهار. من أجل دعم فعالية وكفاءة استجابة الحكومة، يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية دعم استجابات الحكومات من خلال رسم خطة عمل واضحة ومنسقة جيدًا تتجنب الازدواجية والأنشطة المتضاربة العشوائية.

التوصية الخامسة: تتعلق بالقيادة الفعالة، مع الالتزام طويل الأجل بالتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود والاستدامة. إن الإرادة السياسية ضرورية للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية والاقتصادية الضرورية، وكذلك إصلاحات الحوكمة الحضرية، لا سيما تلك التي تمنع الفساد والانتهاكات المستقبلية وتعزز الشفافية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعادلة. في بلدان الصراع، يجب أن تدعم الإرادة السياسية إعادة بناء قدرات جميع مديريات وإدارات القطاع العام على المستويات التنظيمية والتقنية والبشرية والاستثمار في جميع جوانب التنمية البشرية بالتوازي مع دعم مبادرة "إعادة البناء بشكل أفضل" للبنية التحتية والخدمات والإسكان المدمرة، لأن ذلك سيساعد على تحسين الحوكمة وإعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية.

التوصية السادسة: تتعلق بإطلاق قيمة الأرض كأصل مربح فريد يمكن تحفيزه من خلال الإدارة الفعالة والتدخلات الملائمة للغرض والتدابير الضريبية الإلزامية، لتمويل استثمارات البنية التحتية العامة أو المشاركة في التكاليف المرتبطة بخطوط البنية التحتية في المدن (مثل حقوق التنمية). من شأن التمويل القائم على الأراضي أن يجلب المزيد من الاستقلال للحكومات المحلية ويساعد على استرداد تكاليف التوسع الحضري إذا ما اقترن بتصميم خطط استثمار البنية التحتية للمدينة ككل، وإصلاح تسجيل الأراضي، والتشريعات التمكينية، وتحسين تحصيل الرسوم والضرائب، والشراكات مع القطاع الخاص وتمكين السلطات المحلية.

التوصية السابعة: تتعلق بتحسين أسس مشاريع البنية التحتية، والتي تكملها إدارة أفضل للبيانات. ويجب أن تستند مشاريع البنية التحتية إلى نتائج أهداف التنمية المستدامة وترتبط بخطط تطوير المدينة المدفوعة بأهداف الاستدامة، ولا ينبغي تنفيذ المشاريع إلا بموجب تفويض أقصى قدر من التمويل على مستوى المدينة، الأمر الذي قد ينطوي أيضاً على إصلاح الوكالات المسؤولة؛ لذلك من الضروري الاستثمار في قدرات الإدارة المالية المحلية وتنفيذ إصلاحات اللامركزية المالية. يجب تحقيق البنية التحتية ضمن نهج أنظمة الأنظمة المراعية للترابط بين القطاعات ويدعم صنع القرار الاستراتيجي القائم على الأدلة للاستثمارات المشتركة في البنية التحتية.

التوصية الثامنة: تتعلق بالإمكانات الكبيرة لاستثمارات البنية التحتية في توليد فرص العمل في المنطقة العربية. إذ يمكن أن يؤدي تطوير البنية التحتية التي تتطلب عمالة مكثفة وترقيتها وإعادة تأهيلها سواء في البلدان العربية الغنية أو المتضررة من الصراعات إلى تعزيز قابلية توظيف القوى العاملة (السكان المحليون والمهاجرون والنازحون واللاجئون) التي تعمل على تصميم وبناء وإدارة وصيانة مشاريع البنية التحتية العديدة. وينبغي استكمال ذلك بتنمية المهارات المتخصصة ومهارات العمل والحماية الاجتماعية الشاملة وأنظمة العمل المرنة. وهذا مهم بشكل خاص للمدن التي تمر بأزمة مثل بنغازي في ليبيا أو درعا في سوريا وغيرها من المدن التي تحتاج بشدة إلى تعزيز فرص العمل للشباب وتسخير الانتعاش الاقتصادي لمناطقها الحضرية.

التوصية التاسعة: تحديد وتوضيح الأدوار والعلاقات والتفاعل بين السلطات العامة المحلية والإقليمية والوطنية المشاركة في البنية التحتية. وفي حين أن تخطيط مشاريع البنية التحتية يمكن أن يجري على المستوى الوطني، يمكن أن تتولى البلديات التنفيذ بينما يمكن منح الصيانة والحماية من قبل سلطات المستوى الإقليمي. إذ تؤدي الصيانة الجيدة للبنية التحتية الحضرية إلى تحقيق وفورات كبيرة وتقليل تكلفة دورة الحياة الإجمالية للبنية التحتية. ويلزم بذل جهود متضافرة لتحسين القدرات البشرية من حيث التخطيط الحضري الاستراتيجي وتعزيز الترتيبات المالية من أجل تقديم خدمات محسنة ومنصفة.

التوصية العاشرة: تحفيز المدن لخلق حلقة إيجابية من "تمويل البنية التحتية للنمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل وقيم الأصول إلى إيرادات أكبر" على مستوى البلديات، من خلال جعل تحويلات الحكومة المركزية تتسم بالشفافية وتقوم على صيغة التقييم المراعية للاحتياجات والأولويات والأداء.

التوصية الحادية عشرة: توجيه جهود الحكومات العربية نحو التنمية الحضرية المدمجة الموفرة للطاقة والخالية من النفايات والبنية التحتية الخضراء. في عصر تعرض المنطقة بشدة للتغير المناخي، يمثل التوسع الحضري الأخضر أولوية ملحة للبلدان العربية من خلال نهج شامل ينطوي على جميع الجوانب الرئيسية للبناء الأخضر، والحفاظ على الطاقة، والمواد المحلية، والتنقل البيئي، والأماكن العامة لضمان المدن العربية الخضراء والنابضة بالحياة.

تعتبر البنية التحتية المقاومة للمناخ ذات أهمية قصوى للمدن العربية المتضررة من الصراعات لمساعدتها على اغتنام فرصة إعادة الإعمار لبناء القدرة على الصمود بعد الكوارث والشمولية.

التوصية الثانية عشرة: تعميم قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والشباب والفئات الضعيفة الأخرى كأبعاد شاملة في تخطيط البنية التحتية والحفاظ عليها، مع التأكيد على حقهم في المدينة. ويقتضي تفعيل هذا النهج اتخاذ القرارات بحيث يراعي الشباب ونوع الجنس الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال. يجب أن تكون البنية التحتية متاحة لجميع الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها الفردية لتمكينها من المشاركة في المجال العام. وهذا يعني، بالإضافة إلى مجرد مناقشة قضاياهم باعتبارها "قضية" واحدة من بين أمور أخرى، أن النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والنازحين والعائدين بحاجة إلى قيادة العملية كصناع قرار. ويجب إشراك هذه الفئات الاجتماعية في جميع مراحل مناقشة تلك القضايا.

التوصية الثالثة عشرة: تتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية. حيث يتعين على صانعي السياسات المطلعين على التأثير الإيجابي للبنية التحتية عالية الجودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد ومستويات المعيشة بشكل أعم على الفوائد المحتملة للاقتصاد التشاركي، تحت رعاية برنامج مدن المستقبل العربي والأكاديميات البلدية. يتطلب تحقيق أقصى استفادة من الاقتصاد التشاركي عددًا كبيرًا من السكان يتمتع بسرعة عالية ومنخفضة التكلفة للوصول إلى الإنترنت، في منازلهم وعلى هواتفهم المحمولة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على صناع السياسات بناء الثقة في النظام من خلال البنية التحتية الآمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحمي خصوصية المواطنين، ومن خلال تنظيم ذكي وتكيفي.

التوصية الرابعة عشرة: يجب أن تولي الحكومات الوطنية المزيد من الاهتمام وتستثمر الموارد اللازمة لبناء قدرات مقارها الإحصائية الوطنية والمراصد الحضرية، نحو استخراج وإتاحة بيانات حضرية قابلة للمقارنة ومحدثة ودقيقة بهدف دعم التخطيط المكاني وصنع القرار واتباع أداء أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يتناول هذا أيضًا جمع البيانات وإدارتها واستخدامها بطريقة شفافة تشجع على مشاركة البيانات واستخدامها الآمن.

على المستوى المحلي

التوصية الخامسة عشرة: رسم خطط التنمية الحضرية المستدامة على مستوى المدينة لمدة ١٠ سنوات لإدراج أهداف التنمية المستدامة في نتائج البنية التحتية المحلية. وتعمل هذه الأداة التشاركية المحددة، التي تضم العديد من أصحاب المصلحة، على جمع البيانات المحلية على مستوى المدينة لتحديد الفجوات، وتصميم التدخلات الحضرية التي تستجيب لمختلف الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ورسم خطط الاستثمار في المدينة، وحشد الموارد المالية، وتوجيه تنفيذ خطط المدينة، وكذلك رصد وتقييم التقدم المحرز مقابل نتائج أهداف التنمية المستدامة السنوية.

التوصية السادسة عشرة: صياغة خطط التنمية الحضرية المستدامة نحو دمج القيمة وسلسلة التوريد مع التحليل المكاني، لتمكين الحكومات المحلية من جرد أصولها المحلية الحالية والاستفادة منها من خلال استرداد القيمة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة قاعدة الإيرادات المحلية من خلال نظام أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب. والتخطيط الحضري المدمج والكثيف يجعل البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، وهذا يسمح بتخصيص موازنة بلدية محدودة للخدمات والأنشطة الأخرى التي ستسهم في زيادة التنمية الحضرية.

التوصية السابعة عشرة: توجيه برامج التنمية المحلية نحو إعادة توظيف الأصول الحالية لتلبية احتياجات البنية التحتية المختلفة. وتتسم هذه الاستراتيجية بفاعليتها من حيث التكلفة وأنها تعزز جودة البيئة الحضرية وتتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة. وعلى الرغم من وجود استثناءات في جميع أنحاء العالم العربي، لكنها في الغالب على مستوى الرؤى أو الأفكار الموضوعة في الخطة. إن هيمنة البناء الشاهق والأيقوني، الخالي من القيود المكانية والاجتماعية السياقية، يجب أن تفسح المجال للتدخلات المحلية التي تلبي الاحتياجات، وتجسر الفجوات الحضرية، وتدمج النسيج الحضري للمدينة.

التوصية الثامنة عشرة: طرح خطة وظيفية جديدة للبلديات، تتماشى مع عملية اللامركزية، لزيادة الكفاءة المهنية في الإدارة المالية والمساءلة، وكذلك تعزيز ملكية البلديات للإدارة الحضرية وتوفير الخدمات العامة في المناطق الحضرية، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بالتوسعات الحضرية المقررة والمناطق العشوائية والفقر. كما يجب أن يتماشى هذا مع تحسين الخدمات العامة وإصلاح الضرائب المحلية لضمان الإدارة السليمة لتحصيل رسوم الخدمات العامة وإنفاقها. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز الإدارة المهنية للمحاسبة ومراجعة الحسابات على مستوى البلديات. من شأن الإيرادات المرتفعة والتكاليف الثابتة المنخفضة أن تتيح للمدن الاستثمار في نطاق أوسع من الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل التي من شأنها خلق فرص اقتصادية وتحسين جودة الحياة.

التوصية التاسعة عشرة: أن تستفيد الحكومات المحلية من آليات التمويل المبتكرة الموضحة في هذا التقرير، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل الإسلامي والتمويل التعاوني والتمويل الجماعي، من أجل المساهمة في الاحتياجات الإجمالية من الموارد. هذه الابتكارات توفر فرصًا جديدة للحكومات المحلية للحصول على التمويل الذي قد يكون بعيدًا عن متناول يدها. وعند القيام بذلك، ستعمل الحكومات على تحديد مصادر جديدة للإيرادات لتمويل اختصاصات التنمية المستدامة المهمة دون تكليفها بإعادة توجيه الأموال التي قد تكون مخصصة لاستخدامات محددة.

التوصية العشرون: تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمناطق الحضرية الحالية في البلدان العربية من خلال الاستثمارات العامة الاستراتيجية في البنية التحتية والبيئة المبنية، ودعم نمو الأنشطة الجديدة القائمة على المعرفة والبحوث والتكنولوجيا والمالية والتي يمكن أن تولد الابتكار وتساعد على الحد من اعتماد البلد على الموارد المحدودة (مثل عائدات النفط). وإلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الأسبقية الحضرية والاستثمار في المدن الوسيطة والبلدات الصغيرة والتجمعات القروية، من أجل تعزيز قاعدتها الاقتصادية وجعلها أكثر جاذبية وتعزيز روابطها مع المناطق الحضرية الأخرى في سياق هذه العملية.

المراجع

العسولي، د.، أسوتاي، م.، محي الدين، م.، نوكيكي، ت. (2018). الصكوك الخضراء وفقر الطاقة وتغير المناخ: خريطة طريق لأفريقيا جنوب الصحراء. ورقة العمل الخاصة ببحوث السياسات رقم 8680، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://openknowledge.world- bank.org/han- dle/10986/31082

أبو شقرا، م. (غير مؤرخ). 'Loop Sal', BeryTech, https://berytech.org/profiles/loop-sal/

أخيلي، 2015. اللاجئون السوريون في الأردن: التحقق من الواقع. مركز سياسة الهجرة. معهد الجامعة الأوروبية. https://cadmus.eui. eu/bitstream/ handle/1814/34904/MPC_2015- 02_PB.pdf?se- quence=1&isAllowed=y

معهد بنك التنمية الآسيوي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة العمل الدولية. (2019). بناء شراكات للإدارة الفعالة لهجرة اليد العاملة: الدروس المستفادة من البلدان الآسيوية، http:// www.oecd.org/migration/ mig/ADBI-labour-Mi- grationJan-2018.pdf

شبكة الآغا خان للتنمية (غير مؤرخ) «متحف فلسطين» https://www.akdn.org/ architecture/project/pales- tinian-museum

عطية، إس (2018). "لمحة عن مدينة بنغازي، ليبيا"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، http:// libyaportal.net/libyaportal. net/wp-content/up- loads//2019/10/Benghazi_ CP_October-2019.pdf

الأيام. (2022). "قانون البلديات والمجلس البلدي"، https://elections.alayam.com/ pages/ the-law-on-municipalities-and-munici- pal-councils

المعيوف، أ. (2013). الحفاظ على الأخضر في البيئات الصحراوية الحارة والجافة، الهندسة المعمارية والتخطيط (1)، المجلد 25، الصفحات 39-49، الرياض (1434/2013هـ)

البيان. (2019). محمد ابن راشد يعتمد مناطق سكنية جديدة للمواطنين https:// www.al- bayan.ae/across-the-uae/news-and-re- ports/2019-05-21-1.3565413

الفريح، م. (2018). "مجلس الوزراء يوافق على مشروع قانون موازنة الدولة لعام 2019 بمبلغ 3882 مليار ليرة سورية"، وكالة الأنباء العربية السورية (سانا) https:// www.sana. sy/en/?p=149355

الحافظ، أو.، ب. ك.، س.، برادبري، س.، دي ويلدي، ص. (2018). "تقييم منهجي للنهج المعمارية لحل مشكلة الإسكان في العراق"، حدود البحوث المعمارية، 7 (4)، 561-572. https://doi. org/10.1016/j.foar.2018.07.001

الجزيرة. (2020). "عشرات القتلى في أعمال عنف في ولاية غرب دارفور بالسودان"، قناة الجزيرة، https:// www. aljazeera.com/news/2020/1/2/dozens- killed-in- violence-in-sudans-west-darfur-state

النقيب، ف. (2016). التحول في الكويت: تاريخ النفط والحياة الحضرية، مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية

العُمران. (2013). "مجموعة العمران"، https:// www. /alomrane.gov.ma

السريحي، أ. (2019). "السجل المختلط لدول الخليج العربية بشأن العمل المناخي"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، https://agsiw. org/the-gulf-arab-states- /mixed-record-on-cli-mate-action

السعيدي، م.، العجيب، أ. م. (2018). "التحديث البيئي والاستجابات لمستقبل منخفض الكربون في دول مجلس التعاون الخليجي"، https://doi. org/10.1002/:9 e528, wcc.528

ألمونيتور. (2019). "سكة حديد الحجاز الأردنية التي يعود تاريخها إلى قرن من الزمان قد تعود كحديقة عامة"، https://www.al-monitor.com/pulse/origi- nals/2019/12/ jordan-hejaz-railway-to-become-a- park.html

مؤسسة الوليد للإنسانية، دولة فلسطين، وزارة الحكم المحلي، وموئل الأمم المتحدة. (2021). تقرير عن حالة تحقيق الهدف 11 في فلسطين. https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/11/sdg_11_reporLenglish.pdf

بوابة التنمية العربية. (2022). "التركيبة السكانية"، http://www.arabdevelopmentportal.com/ indicator/demography

أروب. (2022). المدن على قيد الحياة: تصميم المدن التي تعمل من أجل النساء. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة ليفربول. https://www.undp. org/publications/cities-alive-designing-cit-ies-work-women

عطاري، أ.، شيفر، ر.، حجازي، م.، زريقات، هـ.، سمعان، ر.، أبو عيشة، س. (2020). انتقال التنقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وجهات نظر سياسية مقارنة، مؤسسة فريدريش إيبرت، الأردن والعراق، عمان، https://library.fes.de/ pdf-files/bueros/amman/16656.pdf

عطية، س.، شفيق، ز.، وإبراهيم، أ. (محرران). (2019). المدن الجديدة والتوسعات المجتمعية في مصر والشرق الأوسط، دار نشر سبرينغر الدولية. https://doi.org/10.1007/978- 3-319-77875-4

بحر الدين، أ. (2021). "أهداف التنمية المستدامة والشريعة"، نيو ستريتس تايمز، https://www.ikim.gov.my/ index.php/2021/07/09/sustainable-development-goals-and-the-shariah/

بخيت، دبليو (غير مؤرخ). "اتجاهات وتحديات التخطيط الحضري في السعي لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، مركز الملك سلمان للحوكمة المحلية، http://www.ksclg.org/en/publica- tion-project/urban-planning-trends-and-chal-lenges-in-the-pursuit-of-saudi-vision-2030/

بسيطة. (غير مؤرخ). "صفحة بسيطة الرئيسية"، http://bassita.net/about.html

بي بي سي. (2021). "تقرير حالة ليبيا - الجدول الزمني"، بي بي سي نيوز، https://www.bbc.com/news/world-africa-13755445

بيير، ر.، ونولت، أ. (2020). "التطلعات العالمية والروابط (الفواصل) المحلية: منظور مقارن نقدي لمشاريع الترام في الدار البيضاء والقدس، الجغرافيا السياسية، , 78, 102123. doi:https://doi.org/10.1016/j. polgeo.2019.102123

بيلان، آر (2022). "شركة "سويفل" المصرية الناشئة MaaS تدخل الأسواق التركية بأحدث عملية استحواذ"، Tech-Crunch, https://techcrunch. com/2022/04/25/egyptian-maas-start- up-swvl-enters-turkish-markets-with-latest-ac- quisition/

بنديكت، م.، ومكماهون، إي (2006). البنية التحتية الخضراء: ربط المسطحات الخضراء والمجتمعات، آيلاند برس، واشنطن العاصمة.

بيانكا، إس (2000). الشكل الحضري في العالم العربي - الماضي والحاضر. زيوريخ: في دي إف، 2000.

بوفيريت، أ. (2018). "المخاطر السيبرانية للقطاع المالي: "إطار للتقييم الكمي"، مجلة SSRN الإلكترونية، https://doi.org/10.2139/ssrn.3203026accessed 22 June 2022.، تم الولوج في 22 يونيو 2022.

بولر، دي إي، بويونغ-علي، إل.، نايت، تي إم، وبولين، إيه إس (2010). "التخضير الحضري لتبريد البلدات والمدن: مراجعة منهجية للأدلة التجريبية، المسطحات الخضراء والتخطيط الحضري، 97 (3)، 147-155.

بريدج، إس. (2019). "تم الكشف عن خطة بقيمة 23 مليار دولار لتحويل العاصمة السعودية الرياض"، أريبيان بزنس، https://www.arabianbusiness.com/ construction/415799-23bn-plan-revealed-to-transform-saudi-capital-riyadh

بريستول-ريس، جيه (2012). "الحدود الاجتماعية المكانية في أبو ظبي"، بقلم م. كامرافا وبابار (محرران)، العمالة المهاجرة في الخليج العربي (ص 59-84).

بروسل، ت. (2010). "العيش داخل وخارج المجتمع المضيف. "جوانب من تجربة المهاجرين النيباليين في التقسيم في قطر"، منتدى البحث الاجتماعي النوعي/ المنتدى: البحث الاجتماعي النوعي، 11 (2). https://doi.org/10.17169/fqs-11.2.1482

بيزنس توداي إيجيبت. (2021). "استثمارات مصر في الطرق والجسور تصل إلى 1.79 مليار دولار في عام 2020"، https://www.businesstodayegypt.com/ Article/1/1061/Egypt's-investments-in-roads- and-bridges-reach-1-79B-in

بوتشر، إم (2022). "مجموعة النقل الجماعي "سويفل" تؤكد الاستحواذ المقدر بـ 100 مليون دولار على شركة "زيلو" الناشئة في المملكة المتحدة"، TechCrunch، https://techcrunch.com/2022/04/28/mass-transit-group-swvl-confirms-estimated-IOOm-acquisi-/tion-of-uk-start-up-zeelo

مركز التكامل المتوسطي. (2018). مشاريع التنمية الحضرية والإقليمية في البحر الأبيض المتوسط: خلاصة الخبرات، البنك الدولي، http://documents.world-bank.org/curated/ en/872621562236382008/ text/Urban-and-Territorial-Development-Projects-in-the-Mediterranean-A-Compendi- um-of-Experiences-of-the-CMI-Urban-Hub.txt

سيرفيرو، ر.، جويرا، إي، وآل، إس (2017). ما وراء التنقل: تخطيط المدن للأشخاص والأماكن: مطبعة الجزيرة.

سي جي تي إن أفريقيا، (2017). مقال إخباري: أطفال مصريون يتركون المدرسة لقيادة التوك توك. https:// africa.cgtn.com/2017/06/29/egyptian- children-/giving-up-school-to-drive-tuk-tuks

شابي-شمروك، ن. (2009). "ما مقدار الإيمان الذي يجب أن يكون لدينا في "الجزائر العاصمة": مشروع المدينة المستدامة؟ ، المحادثة.

تشاو، جيفري. (2018). إمكانية الوصول إلى المساحات المفتوحة العامة في هونغ كونغ: تحليل جغرافي مكاني. RG.2.2.21812.09607/10.13140.

تقارير التصورات والحلول العالمية (CITI GPS). (2018). الثروة العامة للمدن: كيفية تحويل ثروات المدن من خلال تحرير الأصول العامة، https://www.citi.com/ commercialbank/insights/assets/docs/2018/The-Public-Wealth-of-Cities/files/assets/ common/ downloads/Thepercent20Publicpercent20Wealth-per cent20ofper cent20Cities.pdf

تحالف المدن (2021). التقرير السنوي، https://www.citiesalliance.org/resources/publica-tions/annual-reports/annual-report-2021

البحث الأساسي. (2016). تحت المجهر: السكن بأسعار معقولة في دبي، سافيلس

كانتري واتش. (2016). مجلة الجزائر 2016، كانتري واتش، http://www.countrywatch.com/ Content/pdfs/ reviews/B3368Q49.01c.pdf

كوجورولو، إف (2015). "التحديث البيئي الحضري وسياق السياسة لمشاريع البيئة الجديدة": "أين تفشل مدينة مصدر ولماذا"، الدراسات الحضرية، 53 (11)، 2417-2433. doi:10.1177/0042098015588727

كاري، سي (2016). "لقطات مذهلة من طائرة مسيرة تُظهر الدمار الهائل لحلب"، جلوبال سيتيزن، https://www. globalcitizen.org/fr/con- tent/stunning-drone-/footage-show-massive- destruction-al

ضاهر، ج. (2019). مفارقة إعادة إعمار سوريا، مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

دجاني، إتش (2019). "غدًا 21": نظرة أولى على خطة أبوظبي التي تبلغ قيمتها 8 مليارات درهم للأماكن العامة والمتنزهات"، ذا ناشيونال نيوز، https://www.thenational.ae/uae/government/ghadan-21-first-look-at-abu-dhabi-s-dh8-billion-plan-for-public-spaces-and-parks-1.953030#1.

داملوجي، إس إس (2020). "التآكل الترابي: المدن الطينية في حضرموت، اليمن"، مراجعة معمارية، https://www. architectural-review.com/buildings/earth/earthern-wear-mud-cities-in- hadramut-yemen

داتا، أ.، وأودينداال، إن. (2019). "المدن الذكية وتفاهة الطاقة"، البيئة والتخطيط (د): المجتمع والفضاء، 37(3), 392-387. doi:10.1177/0263775819841765

دي بيل إير، إف (2018). الديموغرافيا والهجرة وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، معهد الجامعة الأوروبية (EUI) ومركز الخليج للأبحاث https:// cadmus.eui.eu/bit-stream/handle/1814/36375/ GLMM_Exp-Note_07_2015.pdf

ديلويت. (2018). تطوير قطاع الإسكان الميسر في دبي، https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov25/real-estate_mepov25.pdf

ديتر، د. وإس فولستر. (2017). الثروة العامة للمدن: كيفية فتح الأصول المخفية لتعزيز النمو والازدهار، مطبعة معهد بروكينغز

تحلية المياه. (غير مؤرخ). "مصر تسرّع 16 مشروعًا لتحلية المياه"، تحلية المياه. https://www.desalination.biz/news/0/Egypt-expedites-16-desalination-projects/9210/

هيئة تطوير بوابة الدرعية. (2019). "المملكة العربية السعودية تفتتح بوابة الدرعية، وجهة جديدة للسياحة الثقافية ونمط الحياة مع أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو في قلبها"، بي آر نيوزواير، https://www.prnewswire.com/news-releases/saudi-arabia-to-inaugurate-diriyah-gate-a-new-cultural-and-life-style-tourism-destination-with-a-unesco-world-heritage-site-at-its-heart-300955488.html

دوتش، إيه آي.، و ج. إي ريتشارد. (2018). "ميديلين: قصة التحول. "شبكة مدونات المدن المتحركة"، كلية إدارة الأعمال IESE، https://blog.iese.edu/cities-challenges-and-management/2018/10/26/medellin-a-story-of-transformation//

إيديسيكو، إل (2014). "أوبر تقول إنها تخلق 20,000 فرصة عمل شهريًا"، بزنس إنسايدر، https://www.businessinsider.com/uber-creating-jobs-2014-6

المدن الخضراء للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (غير مؤرخ). "عمّان"، https://www.ebrdgreencities.com/amman

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. (2019). تقرير مؤشرات التنمية المستدامة ولوحات التحكم في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_ dashboards.pdf

العيسى، ن. (2014). "الرباط: أكثر من 30 مليون درهم للفضاء الأخضر، إل إيكونوميست.

البرعي، م. (2019). "كيف يمكن لدبي حل مشكلة نقص الإسكان الميسور التكلفة"، من المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنتدى الاقتصادي العالمي، https://www.weforum.org/agenda/2019/03/how-dubai-can- solve-its-lack-of-affordable-housing/

الجنيدي، أ.، دياب، إي.، جاك، سي وماتيز، أ. (2014). التنقل الحضري المستدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دراسة موضوعية أعدت للتقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2013.

المويلحي، ح.، نوار، س.، عزيز، ح.، عبدربه، ن.، جاب الله، أ.، خيري، ت. (2021). جائحة "كوفيد - 19": بين الفضاء العام وسلوكيات المستخدمين. دراسات حالة من مصر والأردن وألمانيا"، مجلة الفضاء العام، 6 (1) 135-166, DOI 10.32891/jps.v6i1.1435.

المويلحي، هـ.، جوني، ن.، مهدي، ب. (2022). "تقييم القدرات لإدارة الأراضي والإشراف عليها في لبنان: ورقة معلومات أساسية"، https://arab-states.gltn.net/2022/10/19/capacity-assessment-of-land-management-and-ad- ministration-in-lebanon-background-paper/

الششتاوي، ي. (2019). المدن المؤقتة: مقاومة العبور في شبه الجزيرة العربية، أوكسفوردشاير، نيويورك: روتليدج.

الهندسة من أجل التغيير. (غير مؤرخ). "سكوترات "لوب"، الهندسة من أجل التغيير، https://www.engineering-forchange.org/solutions/ product/loop-scooters/

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (غير مؤرخ). "بوابة بيانات الإسكوا"، https://data.unescwa.org/portal/8c972cac-a80c-4bd4-8208-74c6a092e225

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2014). تقرير المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1302AFSDPercent20Report-Final-En.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2017). تقرير الإسكوا لتنمية المياه رقم 7:

تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، https://www. preventionweb.net/files/61899_es-cwawaterde- velopmentreport7english.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2019). هشاشة الطاقة في المنطقة العربية، بيروت-لبنان، https://www. unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-energy-arab-re- gion-english_0.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2020). "موجز السياسة: تأثير كوفيد-19 على المنطقة العربية، فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل"، الأمم المتحدة، https://www. unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humani- tarian-Response-Plan-COVID-19.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2021). الفقر متعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع مؤلم وآفاق غامضة، https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-09/21-00634-_multidimentional_poverty_in_lebanon_-policy_brief_-_ en_0.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2021b). من الآن وحتى عام 2030: لمحة إحصائية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. https://www.unescwa.org/publications/between-now-and-2030-statistical-over-view-progress-towards-sustainable-development- ment

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2022). جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. فرصة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، تقرير التنمية الاجتماعية رقم 4، E/ESCWA/CL2.GPID/2021/1

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ومنظمة العمل الدولية. (2021). نحو مسار إنتاجي وشامل: خلق فرص العمل في المنطقة العربية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/ publication/wcms_817042.pdf

الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). تأثير جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. موجز السياسة /https://reliefweb.int/report/bahrain/impact-covid-19-gender-equali- ty-arab-region

منظمة الأغذية والزراعة. (a2019). الهجرة الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - الاتجاهات الإقليمية، القاهرة، مصر، http://www.fao.org/3/ca4751en/CA4751EN.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. (2019b). حالة الأغذية والزراعة، المضي قدمًا في الحد من فقد الأغذية وهدرها، روما، إيطاليا. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

فارجس، ب.، شاه، إن إم، وبروير، آي (2019). ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين ذوي الدخل المنخفض في قطاعي الضيافة والبناء في دولة الإمارات العربية المتحدة، معهد الجامعة الأوروبية (EUI) ومركز الخليج للأبحاث http://gulfmigration. org/media/pubs/rp/GLMM_EN_2019_RR02.pdf

فيرير، إيه إل سي، ثوم، إيه إم تي، وسكافاردا، إيه جيه (2018). "البنية التحتية الحضرية المستدامة": مراجعة للموارد والحفظ وإعادة التدوير', doi:https://doi.org/10.1016/j.resconrec.2016.07.017

فريدوم هاوس. (2019). الحرية على الإنترنت 2019: أزمة وسائل التواصل الاجتماعي، https://www.freedomonthenet.org/sites/default/files/2019-11/11042019_ReporLFH_FOTN_2019_final_Public_Download.pdf

فريدوم هاوس. (2022). ليبيا: التقرير القُطري للحرية في العالم لعام 2022، https://freedom-house.org/country/libya/freedom-world/2022

جاردنر، أ. (2010)، مدينة الغرباء: الهجرة الخليجية والجالية الهندية في البحرين، إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.

صندوق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). التكيف مع تغير المناخ في الدول العربية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة، https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Climate%20and%-Disaster20%20 Resilience/Climate%20Change/Arab-States-CCA.pdf

أسواق العمل والهجرة في الخليج (2020). مجلس التعاون الخليجي: نسبة المواطنين وغير المواطنين من السكان

العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي(2020) '، أسواق العمل الخليجية والهجرة،.https://gulfmigration.grc net/ gcc-percentage-of-nationals-and-non-nationals-in-employed-population-in-gcc-countries-2020/

مركز البنية التحتية العالمية. (2022). إنفرا كومباس 2022: ضع سياسات البنية التحتية الخاصة بك في الاتجاه الصحيح، ديلويت https://infracom- pass.gihub.org/app/dist/ static/country_re- ports/MAR.pdf.

جوجل. (2020). تقرير التنقل المجتمعي لكوفيد-19، تم الولوج في 3 يونيو 2020.

حكومة أبو ظبي. (2019). "غدًا 21": الاقتصاد والمعرفة والمجتمع"، https://www.ghadan.abudhabi/me- dia/1026/g21-info- graphic-eng-new-full.pdf

حكومة البحرين. (2021). التقرير الوطني لمملكة البحرين أكتوبر 2020 - سبتمبر 2024، حكومة البحرين.

حكومة دبي. (2022). "مشاريعنا: مؤسسة محمد بن راشد للإسكان"، https://www.mbrhe.gov.ae/Projects

أمانة عمان الكبرى. (2010). الخطة الرئيسية للنقل والتنقل لعمان، http://docshare04.docshare.tips/ files/29747/297470517.pdf

أمانة عمان الكبرى. (2017). استراتيجية عمّان لتعزيز القدرة على الصمود (ص 1 — 148)

ذا جريد، (2014). "الرباط، المغرب ستخضع لعملية التحول إلى "مدينة الأضواء" بحلول عام 2017، الغوص في المدن الذكية، https://www.smartcities- dive.com/ex/ sustainablecitiescollective/ rabat-morocco-under-go-city-lights-transforma- tion-2017/347781/

مؤلف ضيف. (2018). "تقرير جيه إل إل": الإسكان الميسور التكلفة يعزز سوق الرياض"، أخبار الإنشاءات في الشرق الأوسط، https://meconstruction- news. com/29909/jll-report-affordable-hous- ing-boosts-riyadh-market

أخبار الخليج. (2019). "برنامج الشيخ زايد للإسكان يوافق على قروض بقيمة 410 ملايين درهم"، https:// gulfnews.com/uae/government/sheikh- zayed-housing-programme-approves-dh410- million-loans-1.1570272561521

جونيل، جي (2016). "إنفينيتي أوف ووتر: التكيف مع تغير المناخ في شبه الجزيرة العربية، الثقافة العامة، 28(2 (79))، 291-315. doi:10.1215/08992363-3427463

تصميم حنا سلامة. (2019). "حديقة سكك حديد الحجاز"، يوتيوب، https://www.youtube. https://www.you- tube. com/watch?v=noqxgEXeMjE&t=192s.

حسن علي، ر. (2014). "دور الإقراض المصرفي في حل أزمة السكن في العراق (دراسة حالة واسط)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 6 (16)، 4-25.

حلمي، م. (2021). "إعادة تصور أماكن التجمع العام في العمران العربي المعاصر"، مجلة الفضاء العام، 6 (1)، الصفحات 1-4. doi: https://doi.org/10.32891/jps. v6i1.1456

هوانغ، ت. س.، وفرانك، كيه إيه (2018). "دعونا نجتمع في سيتي كورب: هل يمكن للأماكن العامة المملوكة للقطاع الخاص أن تكون شاملة؟ ، مجلة التصميم الحضري، 23 (4)، 499-517. https://doi.org/10.1080/13574809.2 018.1429214

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وموئل الأمم المتحدة. (2017). توجيه المدن الكبري: الحوكمة الحضرية من أجل التنمية الحضرية المستدامة، https://www. cippec.org/ wp-content/uploads/2017/11/ Steering_the_Metropolis.pdf

مركز رصد النزوح الداخلي. (2022). التقرير العالمي عن النزوح الداخلي، مركز رصد النزوح الداخلي، https:// www.internal-displacement. org/global-report/grid2022/#:~:text=There%20 were%2059.1%20 million%20internally,as%20 a%20result%20of%20 disasters

منظمة العمل الدولية. (غير مؤرخ). 'ILOSTAT', https:// /ilostat.ilo.org

منظمة العمل الدولية والإسكوا. (2021). نحو مسار إنتاجي وشامل: خلق فرص العمل في المنطقة العربية، منظمة العمل الدولية والإسكوا، https://www. ilo. org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_817061/lang--en/index.htm

إمينكامب، بي وجونجبيرج، ك. (2022). "الوضع في لبنان، الكساد الاقتصادي الشديد والممتد"، خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية، خدمة أبحاث الأعضاء، https:// www.europarl.euro- pa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/729369/ EPRS_BRI(2022)729369_EN.pdf, accessed، تم الولوج في أبريل 2022.

صندوق النقد الدولي. (2018). فتح الثروة العامة. التمويل والتنمية، مارس 2018، المجلد 55. رقم 1.

معهد المدينة الجديدة الدولي. (غير مؤرخ). "سيدي عبد الله، الجزائر، إفريقيا"، http://www.newtowninsti- tute.org/newtowndata/newtown. php?newtown-Id=1797

المنظمة الدولية للهجرة. (a2021). تقرير الهجرة العالمية https://publications.iom.int/system/files/pdf/WMR-2022_0.pdf

المنظمة الدولية للهجرة. (2021b). التقرير السنوي 2021. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. (2019). تحليل سوق الطاقة المتجددة:

مجلس التعاون الخليجي 2019 أبوظبي، https:// www. irena.org/media/Files/IRENA/Agency/ Publication/2019/Jan/IRENA_Market_Analysis_GCC_2019.pdf

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2018). تقرير قياس مجتمع المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات، https://www.itu. /int/en/ITU-D/Statistics Pages/publications/misr2018.aspx

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2020). مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020، الاتحاد الدولي للاتصالات، https://www. - itu.int/dms_pub/itu-d/opb/str/D STR-GCI.01-2021-PDF-E.pdf

الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليًا. (2021). موجز مواضيعي: دعم النازحين بعد العودة. أكتوبر 2021 https:// sudan.un.org/sites/default/ files/2021-12/ Sudan-PBF2021-Thematic_Brief_2-post_return. pdf

كامبيتس، سي، أوين، إس (2006). "آفاق متجددة لتخطيط البنية التحتية الخضراء في المملكة المتحدة"، التخطيط، والممارسة والبحث، 21 (4)، 483-496.

كريمي، أ. (2019). "مركز زوار مسار اللؤلؤ من تصميم المهندس المعماري فاليريو أولجياتي"، سجل الهندسة المعمارية
https://www.architecturalrecord.com/ articles/13926-pearling-path-visitors-center-by-valerio-olgiati-architect

كاثيرافيلو، إل (2016). العمالة المُهاجرة في دبي: العمال ذوو الأجور المنخفضة وبناء مدينة عالمية، بالجريف ماكميليان، ISBN: 978-1¬137-45018-0

كاو، جيه، لي، إتش، وهبا، إس (2020). الثروة الخفية للمدن: إنشاء وتمويل وإدارة المساحات العامة. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://openknowledge. worldbank.org/ handle/10986/33186

خلف، س. (2006). "تطور نوع مدينة الخليج والنفط والعولمة"، في جيه فوكس، إن.
مرتضى صباح، و م. المطوع (محرران)، العولمة والخليج (ص 244-265). لندن: روتليدج.

خليل، ج. (2017). "التنقل بين العبارات في القاهرة"، بلومبرج، مركز بوليتزر. https://www. bloomberg.com/news/articles/2017-02-07/ navigating-cairo-s-ferries

خير الدين، س. (2018). "تهيئة وادي الحراش، عودة إلى واقع"، جريدة الوطن، https://www.elwatan.com/ edition/actualite/ amenagement-dou-el-hrach-un-reve-dev- enu-realite-23-08-2018

المملكة العربية السعودية. (غير مؤرخ). "الصفحة الرئيسية: "تقدم وإنجازات المملكة العربية السعودية"، https:// vision2030.gov.sa/en

المملكة العربية السعودية. (2022). "المملكة العربية السعودية تدعم اليمن بالطاقة ومشاريع التنمية في 17 قطاعًا بقيمة 600 مليون دولار"،

سفارة المملكة العربية السعودية، https://www.saudiembassy.net/news/ saudi-arabia-supports-yemen-energy-development-projects-17-sectors-worth-600-million#:~:text=The%20support%20plan%20 worth%20%24400,health%2C%20and%20building%20government%20facilities

كليننبرغ، إي (2019، طبعة غلاف ورقي). قصور للناس: كيف يمكن للبنية التحتية الاجتماعية أن تساعد في مكافحة عدم المساواة والاستقطاب وتدهور الحياة المدنية. نيويورك: برودواي بووكس.

كرين، جيه (2019). ممالك الطاقة: النفط والبقاء السياسي في الخليج الفارسي، مطبعة جامعة كولومبيا.

كوهل، ك. (2012). المواطنة الحضرية والحق في المدينة في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليونسكو، http://www.unescochair-iuav.it/ WP-content/uploads/2014/03/ssiim-PS-n11- KK.pdf

لال، س.، محجوب، أ.، ماريا، أ.، تواتي، أ.، ولويس أسيرو، ج. (2019). "الاستفادة من التوسع الحضري لتعزيز نموذج نمو جديد مع الحد من التفاوتات الإقليمية في المغرب: مذكرة سياسة التنمية الحضرية والإقليمية (الإنجليزية)"، واشنطن العاصمة، http://documents.worldbank. org/curated/en/743061560524115336/Leveraging-Urbanisation-to-Promote-a-New-Growth-Model-While-Reducing-Territorial-Disparities-in-Morocco-Urban-and-Regional-Development-Policy-Note

LSECities. (2017). موارد التخطيط الحضري: نماذج المدن المتباينة في آسيا في الكويت وأبو ظبي وسنغافورة وهونغ كونغ، https://lsecities.net/publications/reports/resource-urbanisms/

مخزومي، ج. (2016). "خطاب التخضير": تصميم المسطحات الخضراء البيئية ومناطق المدن في المشرق، في ر. صليبة (محرر)، التصميم الحضري في العالم العربي: إعادة تصور الحدود (ص 65-84). لندن، نيويورك: روتليدج.

MAPPR. (2022). "أغنى الدول العربية"، https://www.mappr.co/thematic-maps/rich- est-arab-countries

مجدي، إم إتش (2013). "دور سياسات تمويل الإسكان في الحد من أزمة الإسكان في العراق"، مجلة الدراسات المالية، 8 (24)، 394-423.

ماثيوز، تي، لو، إيه واي، وبيرن، جيه إيه (2015). "إعادة تصور البنية التحتية الخضراء للتكيف مع تغير المناخ: العوائق التي تحول دون التبني ودوافع الاستيعاب من قبل المخططين المكانيين، المسطحات الخضراء والتخطيط الحضري، 138, 155¬163. doi:https://doi.org/10.1016/j.landurb- plan.2015.02.010

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.2022 (2022). مؤشر أهداف التنمية المستدامة وتقرير لوحة التحكم للمنطقة العربية"، https://resources.unsdsn.org/2022-arab-region-sdg- index-and-dashboard-report

ماكجيفرين، إتش (2018). "المتحف المصري الكبير يؤجل افتتاحه بالكامل حتى عام 2020"، صحيفة الفن
ماكجيفرين، إتش (2020). "ترميم المتحف يقدم بصيصًا نادرًا من الأمل في اليمن الذي مزقته الحرب"، صحيفة الفن.

ماكجوايز، إم (2018). "ما وراء الأرض المسطحة: عندما تصنع المدن الذكية مواطنين أغبياء"، المدينة والإقليم والعمارة، 5 (1)، 22. doi:10.1186/ s40410-018-0098-0

ماكينزي. (2013). "إنتاجية البنية التحتية": "كيفية توفير تريليون دولار سنويًا"، https:// www.mckinsey.com/industries/capital-proj- ects-and-infrastructure/our-insights/infrastruc- ture-productivity

ميل، آي، هينيبيري، جيه.، هيل-لانج، إس.، كيسكين، بي (2013). "تعزيز التخضير الحضري: تثمين تطوير استثمارات البنية التحتية الخضراء في المركز الحضري لمانشستر، المملكة المتحدة، التخضير الحضري والغابات الحضرية. 12. 296—306. doi.org/10.1016/j.ufug.2013.04.006.

ميدل إيست مونيتور. (2018). "تونس تفتتح مدينة الثقافة"، ميدل إيست مونيتور، https://www.middleeastmonitor. com/20180323-tunisia-inaugurates-city-of-cul- ture/

وزارة الطاقة. (غير مؤرخ). "البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة"، وزارة الطاقة، المملكة العربية السعودية، https:// www.moenergy.gov.sa/en/Our - Programs/SP-FEE/Pages/default.aspx

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (a2019). لمحة عن مدينة أبها، موئل الأمم المتحدة.

وزارة الشؤون البلدية والقروية. (2019b). لمحة عن مدينة جدة، موئل الأمم المتحدة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (غير مؤرخ). "رؤية مصر 2030"، https://mped.gov.eg/EgyptVision-lang=en

وزارة النقل. (2022). استراتيجية النقل الوطنية طويلة المدى في الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، https://www. mot.gov.jo/EBV4.0/ root_storage/en/eb_info_page/long-term_na- tional_transport_strategy_project.pdf

مرسي، أ. (2022). "إنجاز الخطأ المستحيل على الطرق"، الأهرام أونلاين، https://english.ahram.org.eg/ NewsCon- tent/50/1201/462931/AlAhram-Weekly/Egypt/ Accomplishing-mission-impossible-on-roads. aspx

موسجريف، دبليو (1983). "المجتمعات الريفية: "بعض القضايا الاجتماعية"، المجلة الأسترالية للاقتصاد الزراعي، المجلد 27، العدد 2 (أغسطس 1983)، الصفحات 145-151.

نوار، إس (2020). "التكتيكات الاجتماعية والمكانية في ليمبو"، رسائل ماجستير، برنامج التنمية الحضرية، تي يو برلين.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2010). التقدم في الإدارة العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسات حالة عن إصلاح السياسات،https://www.oecd.org/ mena/competitiveness/PPPper cent20Hand-book_EN_with_covers.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معهد لينكولن لسياسة الأراضي. (2022). "مصر"، في الخلاصة العالمية حول التقاط قيمة الأراضي، https://www.oecd.org/cfe/cities/ Land_value_capture_Egypt.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وموئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2021). الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية 2021: تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الإجراءات المناخية، دار نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، https://doi. org/10.1787/96ee083-en.

أورينت بلانيت. (2019). الاتجاهات الجديدة في الإسكان الميسور التكلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، أورينت بلانيت.

أوكسفورد بيزنس جروب. (2017). التقرير: تونس. أوكسفورد بيزنس جروب. https://oxfordbusiness-group.com/ tunisia-2017

أوكسفورد بيزنس جروب. (2018). التقرير: المغرب. أوكسفورد بيزنس جروب. https://oxfordbusiness-group. com/morocco-2018

أوكسفورد بيزنس جروب. (2019). هشام تركي، المدير العام للحديقة التكنولوجية بسوسة: مقابلة "، من التقرير: تونس، أوكسفورد بيزنس جروب.

بول، جيه إس، والطاهر، إي إيه بي (2016). "من المتوقع أن تتجاوز درجة الحرارة المستقبلية في جنوب غرب آسيا عتبة القدرة البشرية على التكيف"، تغير المناخ الطبيعي، 6 (2)، 197-200. doi:10.1038/ nclimate2833

بالمر، إم (2019). "كيف ستبدو رحلتك في عام 2050"، فاينانشال تايمز، 17 يونيو 2019، https://www.ft.com/ content/0769eef2-725f-11e9-bf5c-6eeb837566c5

برايس ووترهاوس كوبرز. (2013). أفريقيا تستعد، برايس ووتر هاوس كوبرز، https://www.pwc.com/gx/en/ transportation-logistics/publications/africa-infrastructure-investment/assets/algeria.pdf

جريدة السكك الحديدية. (2014). "كشف النقاب عن الخط الأحادي لمنطقة الملك عبد الله المالي"، https:// www. railwaygazette.com/king-abdullah-financial-dis- trict-monorail-revealed/40052.article

تكنولوجيا السكك الحديدية. (2021). "مشروع مترو البحرين، مملكة البحرين"، https://www. rail-way-technology.com/projects/bahrain-met- ro-/project-kingdom-of-brain

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). مؤشر طاقة المستقبل العربي مؤسسة أفريكا إكستشينج 2019، https://www.rcreee. org/sites/default/files/arabfutureenergyindex- renewableenergy_2019.pdf

شركة "ريدين". (2017). "مؤشرات أسعار العقارات السكنية في الإمارات العربية المتحدة: نتائج أغسطس 2017، الإصدار:105. https://blog.reidin.com/ wp-content/uploads/2017/09/UAE170920.pdf

رينتيزيلاس، أ. وتريفيزا، إن. (2022). "تعزيز الاقتصاد الدائري في مجال مشاركة السيارات: تحسين تصميم شبكة سلسلة التوريد العكسية لإطارات السيارات القابلة لإعادة الاستخدام والإنتاج والاستهلاك المستدامين. 10.1016/j. spc.2022.06.009.

جمهورية الجزائر. (2014). التقرير الوطني حول الإسكان لمؤتمر الإسكان، الموئل الثالث، http://habitat3.org/ wp-content/uploads/ National-Report-Africa-Algeria-Final-in-English. pdf

جمهورية العراق. (2014). التقرير الوطني لجمهورية العراق للموئل الثالث 2016، موئل الأمم المتحدة بغداد.

رويترز. (2019). 'الإمارات تعلن عن خطة إسكان للمواطنين بقيمة 8.7 مليار دولار: تغريدة حاكم دبي، رويترز، https:// www.reuters.com/article/ us-emirates-housing/ uae-announces-87-billion- housing-plan-for-citizens-dubai-rulers-tweet- idUSKCN1QE1NY

رزق، ن. أ.، مغنية، ر.، حداد، ن.، ربيز، M.C.، زيني، ر. م.، هندى، جيه. ر.، أورلاندو، جي.، وآخرون. (2021). "تحديات الإشراف على مضادات الميكروبات في دول جامعة الدول العربية: مخاوف من تفاقم المقاومة أثناء جائحة كوفيد-19 والحلول المقترحة، المضادات الحيوية، 10 (11)، 1320. معهد النشر الرقمي إيه ج. تم استرجاعه من http://dx.doi.org/10.3390/anti- biotics10111320

ريزو، أ. (2017). "التنمية الحضرية المستدامة والمشاريع الخضراء العملاقة في الدول العربية في منطقة الخليج: القيود والأهداف السرية والنتائج غير المقصودة في الدوحة، قطر"، دراسات التخطيط الدولي، 22 (2)، 85-98. doi:10. 1080/13563475.2016.1182896

روي، ج.، تشاكيرت، ب.، وايزمان، إتش (2018). "الفصل الخامس: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية، https://www.ipcc.ch/sr15/

رؤيا الإخباري. (2020). "يُسمح للمواطنين باستخدام سياراتهم اعتبارًا من يوم الأربعاء من خلال سياسة لوحات الترخيص الفردية المتساوية"، https://en.royanews. tv/ news/20851/2020-04-27،تم الولوج في 27 أبريل 2022.

الهيئة الملكية لمدينة الرياض. (غير مؤرخ). "مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بالرياض"، الهيئة الملكية لمدينة الرياض، - https://www.rcrc.gov.sa/en/projects/riyadh-metro،تم الولوج عبر الإنترنت في نوفمبر 2022

ستينبرغ، ك.، وآخرون. (2017). "تمويل النظم الصحية التحويلية نحو تحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة: نموذج للاحتياجات المتوقعة من الموارد في 67 دولة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، مجلة لانسيت للصحة العالمية 5، العدد 9 (سبتمبر 2017): https: //e875-87 .doi.org/10.1016/ S2214-109X (17) 30263-2

ساكس، ج.، شميدت-تراوب، جي.، كرول، سي، لافورتون، جي.، فولر، جي (2019). تقرير التنمية المستدامة 2019. نيويورك: مؤسسة بيرتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة. https://sdgindex.org/

سالم، إف (2017). وسائل التواصل الاجتماعي وتداخل الأشياء نحو صنع سياسات تعتمد على البيانات في العالم العربي: الإمكانات والحدود والمخاوف، تقرير وسائل التواصل الاجتماعي العربية، كلية & محمد بن راشد للإدارة الحكومية، https://www.mbrsg.ae/getattachment/ 1383b88a-6eb9-476a-bae4-61903688099b/ Arab-Social-Media-Report-2017.asp

سليمي، م.، والغامدي، إس جي (2020). "تأثيرات تغير المناخ على البنية التحتية الحضرية الحرجة واستراتيجيات المرونة الحضرية للشرق الأوسط"، المدن المستدامة والمجتمع، 54، 101948. doi: https://doi. org/10.1016/j. scs.2019.101948

سيلفيك، ك. (2013). "الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في العالم العربي: "نماذج الزكاة مقابل المسؤولية الاجتماعية للشركات في سوريا ودبي"، مجلة علم الاجتماع المقارن. V12. U1 الصفحات 95-123

سباعي، أ. م.، سمعان، أ.، طبارة، ج.، ورزق، أ. (2017). "الشيخوخة والصحة في المنطقة العربية: "التحديات والفرص والطريق إلى الأمام"، "آفاق السكان"، 14 (2)، 73-84. https://doi.org/10.1515/pophzn-2017-0007

سنو، دبليو (2020). "كيف استصلح الناس المساحات العامة في بيروت خلال الانتفاضة اللبنانية لعام 2019"، مجلة الفضاء العام، 5 (1)، 193-218. doi: https://doi.org/10.32891/jps. v5i1.1258

تايتون، جيه (2022). "دول مجلس التعاون الخليجي تتولى زمام المبادرة في إصدار الصكوك البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتصبح المملكة العربية السعودية أكبر سوق" "زاوية". https://www.zawya.com/en/ islamic-econ- omy/islamic-finance/gcc-takes- lead-in-esg-sukuk-issuance-saudi-arabia-be- comes-largest-market-by3iglua.

منظمة الشفافية الدولية. (2019). "الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاتجاهات الإقليمية من مقياس الفساد العالمي لعام 2019 والأضواء القطرية"، مركز المعرفة التابع لمنظمة الشفافية الدولية، https://knowl - edge-hub.transparency.org/assets/uploads/ helpdesk/GCB-MENA-country-profiles-2019.pdf

تزولاس، ك.، كوربيلا، ك.، فين، س.، يلي-بيلكونين، ف.، كازميركزاك، أ.، نيميلا، ج.، جيمس، بي (2007). & تعزيز النظام البيئي وصحة الإنسان في المناطق الحضرية باستخدام البنية التحتية الخضراء: مراجعة أدبية. المسطحات الخضراء والتخطيط الحضري، 81 (3)، 167-178.

حكومة الإمارات العربية المتحدة. (2022). الشراكة بين القطاعين العام والخاص. https://u.ae/en/informa- tion-and-ser- vices/business/public-private-people-partner- ship/public-private-partnership#:~:-text=In%20 2017%2C%20the%20UAE%20Cabinet,im- prove%20the%20quality%20of%20services.

منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. (2016.) التقرير العالمي الرابع حول اللامركزية والديمقراطية المحلية للمدن المتحدة والحكومات المحلية المشاركة في خلق المستقبل الحضري أجندة المدن والأقاليم الكبرى (الذهب الرابع)، https://www.uclg. org/sites/default/files/goldiv_en.pdf.

منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. (2022). المرصد العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية متاح على: https:// www.uclg.org/en/node/30554

الاتحاد الدولي للنقل العام. (2019). تقرير النقل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاتحاد الدولي للنقل العام - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم استرجاعه من http://mena. uitp.org/

الاتحاد الدولي للنقل العام. (2021). تقرير النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019-2020، الاتحاد الدولي للنقل العام - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم استرجاعه من https://cms. uitp.org/wp/wp-content/uploads/2021/07/ UITP_Activity-Report-2019-2020.pdf

الأمم المتحدة (2020). البلدان العربية الأقل نمواً، تحديات وفرص التنمية، منشور الأمم المتحدة الصادر عن الإسكوا، دار الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، ص.ب 11-8575، بيروت، لبنان.

موجز سياسة الأمم المتحدة. (2020). تبعات جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل. https://unsdg.un.org/ sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_ covid-19_and_arab_states_english_version_ july_2020.pdf

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. (a2018). آفاق التوسع الحضري العالمي: تنقيح عام 2018، شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. (b2018). مدن العالم في عام 2018، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، https://the-docs. worldbank.org/en/doc/e1ee32f3549c-5283c46ca44047843890-0280012021/origi- nal/World-Bank-2021-MENA-Regional-Update. pdf

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. (2021). النمو السكاني العالمي والتنمية المستدامة، شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، https://www. un.org/development/desa/pd/content/glob- al-population-growth

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (a2018). تقرير قدرة المدن العربية على الصمود، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://www.undp.org/arab-states/ publications/ #arab-cities-resilience-report

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (b2018). التكيف مع تغير المناخ في الدول العربية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي https://relief-web.int/report/ world/climate-change-adaptation-arab-states- best-practices-and-lessons-learned

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (a2019). تقرير التنمية البشرية 2019. تم استرجاعه من (http://www.hdr.undp.org/)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2020.) "تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن"، 2020

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). "التفكير بشكل أكبر وأسرع: أول مشروع على الإطلاق لتحويل النفايات إلى طاقة في اليمن". www.shorturl.at/imst7

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022a). توطين أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي https://www.undp.org/sites/g/ files/zsk-gke326/files/migration/arabstates\ SDG-Localization-policy-brief-final-version.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022b). "الصكوك الخضراء لمساعدة أوزبكستان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة قضايا تغير المناخ"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://www.undp.org/uzbekistan/press-re- leases/green-sukuk-help-uzbekistan-achieve- sustainable-development-goals-and-address- climate-change-issues.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (2021). تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2021، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، https://www.undrr.org/sites/de- fault/files/2022-08/RAR%20on%20disaster%20risk%20reduction%20in%20the%20Arab%20region%202021-Updated%202022-AR.pdf

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (2022). العلاقة بين الكوارث والصراعات والهشاشة. تقرير التقييم الإقليمي للدول العربية. الفصل السادس..www https:// undrr.org/sites/default/files/2022-08/ RAR%20Arab%20States-Chapter%206.pdf

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2016). حالة المدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية، 2017. تم الاسترجاع من https://globalabc.org/uploads/ media/default/0001/01/0c422c1322d2d5eb-f197276eb8e53b2be6a973f6.pdf

يونسكو. (غير مؤرخ). قائمة التراث العالمي، مركز اليونسكو للتراث العالمي، http://whc.unesco.org/en/ list/&&&order=region

يونسكو. (2017). "اليونسكو تستضيف الاجتماع التنسيقي الدولي الأول لاستعادة تراث حلب"، اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي، https://whc.unesco.org/en/ /news/1639

موئل الأمم المتحدة. (غير مؤرخ). "مشروع النقل السريع بالحافلات"، موئل الأمم المتحدة، https://unhabitat.org/ project/the-bus-transit-project-brt

موئل الأمم المتحدة. (2012). تقرير حالة المدن العربية. https://unhabitat.org/the-state-of-arab- cities-2012-challenges-of-urban-transition

موئل الأمم المتحدة. (a2015). أوراق إصدار الموئل الثالث: 8 - التخطيط والتصميم الحضري والمكاني. تم الاسترجاع من نيويورك: http://habitat3.org/ wp-content/uploads/Habitat-III-Issue-Pa- per-18_Urban-Infrastructure-and-Basic-Ser- vices-including-energy-2.0.pdf

موئل الأمم المتحدة. (b2015). ورقات قضايا الموئل الثالث: 18 - البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية بما في ذلك الطاقة. In.

موئل الأمم المتحدة. (a2016). لمحة عن مدينة الموصل، العراق.

موئل الأمم المتحدة. (b2016). تقرير الموئل الثالث الإقليمي للمنطقة العربية.

موئل الأمم المتحدة. (c2016). برنامج المدن السعودية المستقبلية. تقارير حالات المدن السعودية، أبها وجدة.
موئل الأمم المتحدة. (2016-2017). تقرير حالة المدن السورية.

موئل الأمم المتحدة. (a2017). الخطة الحضرية الجديدة. موئل الأمم المتحدة.

موئل الأمم المتحدة. (b2017). "مجلس الوزراء يصادق على سياسة الإسكان المحدثة في العراق من قبل وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، Relief Web، https://reliefweb.int/report/iraq/ council-ministers-en- dorses-updated-housing-housing-policy-iraq-ministries-en- dorses-updated-housing-policy-iraq-ministry-try-construction-housing

موئل الأمم المتحدة. (c2017). التقرير الإقليمي للموئل الثالث للمنطقة العربية. نحو مدن عربية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة تم استرجاعها من /http://habitat3.org wp-content/ uploads/Habitat-III-regional-report-arab-RE- gion.pdf

موئل الأمم المتحدة. (a2018). الهجرة والمدن الشاملة: دليل لقادة المدن العربية، https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/Migration%20Report%20-%20Signed.pdf

موئل الأمم المتحدة. (b2018). تقرير حالة المدن السعودية

موئل الأمم المتحدة. (c2018). التمويل المحلي وتحسين تنفيذ الموازنة في القطاعات الحضرية ذات الصلة: برنامج تنمية المناطق المحلية - الاتحاد الأوروبي
موئل الأمم المتحدة. (2019). المرصد الحضري العالمي.

موئل الأمم المتحدة. (a2020). المستوطنات العشوائية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ROAS (تقرير غير منشور)

موئل الأمم المتحدة. (a2020). صندوق أدوات التنميط الحضري: أدوات تحليل التنميط الحضري في المدن المتأثرة بالأزمات، موئل الأمم المتحدة، https://unhabitat.org/ sites/default/files/2021/03/toolbox_v11.pdf

موئل الأمم المتحدة. (c2020). دعم موئل الأمم المتحدة لبناء المرافق الصحية والعامة في دارفور، موئل الأمم المتحدة، https://unhabitat.org/sites/ default/ filesZ2020Z04/4._brochure_health_and_ public_facilities_darfur.pdf

موئل الأمم المتحدة. (2021). بناء مدن شاملة للجنسين: نحو المزيد من البرامج الشاملة للنوع الاجتماعي، ومدن الأماكن العامة في المنطقة العربية. https://unhabitat.org/sites/default/ filesZ2022Z05Zgender-mapping_report_v7.pdf

موئل الأمم المتحدة. (a2022). بناء مدن شاملة للنوع الاجتماعي نحو المزيد من البرامج الشاملة للنوع الاجتماعي، & مدن الأماكن العامة في المنطقة العربية من إعداد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 2021، موئل الأمم المتحدة، https://unhabitat.org/ building-gender-inclu - sive-cities-toward-more-more-conmes-grames-paccites-cities-in

موئل الأمم المتحدة. (b2022). تقرير مدن العالم، موئل الأمم المتحدة

موئل الأمم المتحدة. (c2022). تسهيلات الاستثمار في المدن https://unhabitat.org/programme/cit- ies-investment-facility-cif

موئل الأمم المتحدة. (d2022). تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. استعراض تحضيراً للتقرير الثاني الذي يصدر كل أربع سنوات.

موئل الأمم المتحدة واليونيسيف. (2020). بوابة لبنان، https://lebanonportal.unhabitat.org/
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (a2018). نشرة حقائق الأردن https:// reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-fact- sheet-february-2018

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (b2018). الاتجاهات العالمية للنزوح القسري https:// www.unhcr.org/5d08d7ee7. pdf
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (a2022). تحديث تشغيلي - الجمهورية العربية السورية. https:// reporting. unhcr.org/ document /4179

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2022). الحلول الدائمة مطلوبة للاجئين السوريين في الأردن مع حلول الذكرى العاشرة لمخيم الزعتري. https://www. unhcr.org/news/ briefing/2022Z7Z62e39a464Zd urable-solu- tions-required-syrian-refugees-jor- dan-zaa- tari-camp-turns-10.html

اليونيسيف. (غير مؤرخ). "توفير المياه النظيفة للأطفال في دولة فلسطين"، اليونيسف، https://www.unicef.org/sop/ what-we-do/ wash-water-sanitation-and-hygiene

اليونيسيف. (2021). حماية حقوق الطفل في أوقات الأزمات. تقرير سنوي

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2017). "خبير الأمم المتحدة يطالب بدفعة عاجلة للحقوق على الإنترنت وسط رقابة الدولة المتفشية"، مكتب المفوض السامي، https://www.ohchr.org/en/ press-releas- es/2017/06/un-expert-demands- urgent-boost- online-rights-amid-rampant-state- censor- ship?LangID=E&NewsID=21725

أخبار الأمم المتحدة. (2015). "اليمن: اليونسكو تدين تدمير موقع صنعاء التراثي الذي يحمل "روح الشعب اليمني""، أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/en/ story/2015/06/501472

أخبار الأمم المتحدة. (2021). "سوريا: 10 سنوات من الحرب خلّفت 350 ألف قتيل على الأقل"، أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/en/story/2021/09/1 101162

وزارة الطاقة والبنية التحتية بدولة الإمارات العربية المتحدة. (2017). "برنامج الشيخ زايد للإسكان"، https:// www.szhp.gov.ae/Default.aspx

شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. (2022). مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية وتقرير لوحة التحكم (شبكة حلول التنمية المستدامة، 2022)

فيدال، إم (2020). "تذكرة الركوب: كيف تأمل المشاريع في إعادة الحياة إلى "المسارات المهجورة" لسكة حديد الحجاز، "ذا ناشيونال نيوز"، https:// www.thenational.ae/ lifestyle/travel/ticket-to- ride-how-projects-hope- to-restore-life-to-hejaz- railway-s-abandoned- tracks-1.962732

واها، ك.، كروميناور، إل.، آدامز، إس.، آيش، ف.، بارش، إف، كومو، د.، شلوسنر، س.ف. (2017). تأثيرات تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآثارها على الفئات السكانية الضعيفة. التغيير البيئي الإقليمي، 17 (6)، 1623-1638. doi:10.1007/s10113-017-1144-2

وانغ، إتش، وتاسيناري، إل جي (2019). آثار مورفولوجيا المساحات الخضراء على معدل الوفيات على مستوى الحي: دراسة بيئية مقطعية. مجلة لانسيت بلانيتاري، 3 (11)، e460-e468. DOI: 10.1016/S2542-5196 (19) 30217-7

منظمة الصحة العالمية. (2020). تفشي مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19). منظمة الصحة العالمية. متاح عبر الإنترنت على https://www.who.int/westernpacific/ Emergencies/covid-19، وتم تحديثه في 22 أبريل 2020

المنتدى الاقتصادي العالمي. (2019). جعل الإسكان الميسور حقيقة واقعة في المدن. تم الاسترجاع من http://www3. weforum.org/docs/WEF_Making_Affordable_ Housing_A_Reality_In_Cities_report.pdf

المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم. (a2020). تأثير تدابير الصحة العامة على سبل عيش العمال غير الرسميين وصحتهم. متاح على الإنترنت على www.weigo.org

المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم. (a2020). "استجابات الحكومة لأزمة جائحة كوفيد-19". المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم. متاح على الإنترنت على https://www.wiego.org/government-respons- es-covid-19-crisis, updated on 26.04.2020.

البنك الدولي. (2007). مجموعة أدوات الحافلات الحضرية، "المرفق الاستشاري للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص"، مركز الموارد القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، 2007، https:// ppp.worldbank.org/ public-private-partnership/ library/ppiaf-ur- ban-bus-toolkit-2007

البنك الدولي. (2011). مواجهة الفقر في العراق: النتائج الرئيسية: منشورات البنك الدولي.

البنك الدولي. (a2015). بالأرقام: حقائق حول أزمة المياه في العالم العربي.

البنك الدولي. (b2015). مؤشرات التنمية العالمية. تم الاسترجاع من: http://wdi.worldbank. org/table/4.2

البنك الدولي. (a2017). "حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"، مجموعة البنك الدولي، https://www.worldbank.org/en/country/ syria/ publication/the-toll-of-war-the-economic-and- social-consequences-of-the-conflict-in-syria

البنك الدولي. (b2017). "تقييم الأضرار في سوريا في مدن مختارة حلب وحماة وإدلب (الإنجليزية)"، البنك الدولي، https://documents. worldbank.org/en/ publication/documents-re- ports/documentde-tail/530541512657033401/ syria-damage-assess-ment-of-selected-cit- ies-aleppo-hama-idlib

البنك الدولي. (a2018). التقرير السنوي للبنك الدولي 2018 (الإنجليزية). مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة -http://documents.worldbank. org/curat- ed/en/630671538158537244 -

البنك الدولي - التقرير السنوي لعام 2018

البنك الدولي. (b2018). مراجعة قطاع الإسكان الأردني. تم الاسترجاع من http:// documents.worldbank. org/curated/ en/855101555960778525/pdf/Jor-dan-Hous- ing-Sector-Assessment-Housing-Sec-tor-Re- view.pdf

البنك الدولي. (c2018). يا له من إهدار 2.0: لمحة عالمية عن إدارة النفايات الصلبة حتى عام 2050 في واشنطن العاصمة، http://documents.world- bank. org/curated/en/697271544470229584/ pd-fl132827-PUB-9781464813290.pdf

البنك الدولي. (a2020). دعم السلام والاستقرار في ليبيا: مجموعة من التحليلات الحالية حول التحديات والاحتياجات (الإنجليزية). مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة

البنك الدولي. (a2020). تقييم الاحتياجات الديناميكية لليمن: المرحلة الثالثة (تحديث 2020)، مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://openknowledge. worldbank.org/han - dle/10986/34991

البنك الدولي. (2021). التحديث الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2021، مجموعة البنك الدولي، https:// thedocs. worldbank.org/en/doc/e1ee32f3549c-5283c46c44047843890-0280012021/origi- NAL/ World-bank-2021-MENA-regional-Update. pdf

البنك الدولي. (2022a) https://data.worldbank. org/ indicator/SM.POP.REFG?locations=1A

البنك الدولي. (2022b). مبادرة الجدارة الائتمانية للمدينة: شراكة لتقديم التمويل المحلي. https://www.worldbank. org/en/topic/ urbandevelopment/brief/city-cred-itworthi- ness-initiative

المنتدى الاقتصادي العالمي. (2017). الهجرة وأثرها في المدن. تم الاسترجاع من واشنطن العاصمة http://www3. weforum.org/docs/Migra- tion_Impact_Cities_ report_2017_HR.pdf

شينخوا. (2018). "مشروع تونس التاريخي "مدينة الثقافة" مفتوح للجمهور"، شينخوا نت، http://www.xinhuanet. com/en - glish/2018-03/22/c_137055707.htm

يحيى، م. (محرران). (2018). "إطار السياسات للاجئين في لبنان والأردن"، من أصوات غير مسموعة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى ديارهم، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، لبنان.

زيدان، أ. (2020). "الحرب الأهلية السورية - الانتفاضة في سوريا، 2011"، موسوعة بريتانيكا. https://www.britannica.com/event/Syrian-Civ- il-War/Uprising-in-Syria-2011

زغيب، م. (2017). "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يعزز البنية التحتية في الأردن للمساهمة في معالجة أزمة اللاجئين"، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، https:// www.ebrd. com/news/2017/ebrd-strengthens-jordans-in- frastructure-in-contribution-to-ad-dress-refu- gee-crisis-.html

زيتون، إم إس (2010). تطوير خليج الجزائر: إعادة التفكير في المدينة من خلال النماذج المعاصرة. البيئة المبنية، 36 (2)، 206-215.

HS/007/23E
ISBN Number: 978-92-1-132899-8
ISBN Number(Series): 978-92-1-133397-8

UN-HABITAT

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat)
P. O. Box 30030, 00100 Nairobi GPO Kenya
unhabitat-info@un.org | www.unhabitat.org